

إدارة الأزمات والكوارث

مخاطر العولمة والإرهاب الدولي



د / السيد عليوه

اهداءات ٢٠٠٣
الدكتور السيد عليوه
القاهرة



سلسلة دليل صنع القرار

كتاب رقم (٢)

إدارة الأزمات والكوارث

مخاطر العولمة والإرهاب الدولي

د. السيد عليوه

مركز القرار للإستشارات

الطبعة الثانية (٢٠٠٢)

إدارة الأزمات والكوارث
(مخاطر العولمة والإرهاب الدولي)

د. السيد عليوه

الثانية ٢٠٠٢

١٩٩٦ / ١٤٤٣٩

دار الأمين - للنشر والتوزيع

١٣ شارع البركة الناصرية - لاطوغلى - نوبار

القاهرة - ت ٧٩٥٤٣٧٦ - ف ٣٩٠٠١٣٠

اسم الكتاب :

اسم المؤلف :

الطبعة :

رقم الإيداع :

تجهيزات
فنية
وطباعة :

مُكَلِّمَةٌ

فى بداية القرن الحادى والعشرين تجد نظم الإدارة نفسها ، سواء على مستوى منظمات الأعمال أو الأجهزة الحكومية ، مرغبة على تطوير أساليبها ومناهجها . وذلك لمواجهة المواقف المتجددة التى تحمل فى طياتها مخاطر لا حدود لها نتيجة الأزمات والطوارئ المتفجرة والكوارث الطبيعية والتغيرات التقنية والبيئية والتحولات الإجتماعية العارمة التى تشعل نار العنف والتطرف والإرهاب .

وكل ما يجرى فوق هذا الكوكب ، بل وفى الكون الفسيح من حولنا ، مثل العولمة والتحول نحو إقتصاد السوق وتحرير التجارة والتنافسية وتعدد الإختيارات السياسية وثورة المعلومات والتهميش الحضارى وضرورة تعايش الثقافات المتعددة وإتساع الفجوة بين الشمال والجنوب وإفتقاد شعوب الجنوب إلى أدوات الصراع والمنافسة المتكافئة . كل ذلك يستلزم آليات جديدة فى نظم التخطيط والتنبؤ وأشكال التنظيم وأساليب الإتصال والتوجيه وأدوات الرقابة وصنع القرار تمكن الإنسان من العيش فى سلام مع نفسه ومع غيره ومع الكون المحيط ، وذلك من خلال الإقتسام العادل للمياد والطعام ومصادر الطاقة وجودة الحياة .

وأحسب أن التنمية بمعنى زيادة القدرة الذاتية على حل مشاكل التغيير هى المدخل الصحيح لإدارة الأزمات والكوارث حيث أنها تعنى توسيع المشاركة الشعبية فى إطار عبقرية التصحيح الذاتى للديموقراطية .

وقد جاءت محتويات هذا المؤلف ثمرة مناقشات مستمرة وجهود جماعى وفردى لنحو عشر سنوات منذ صدور كتابى " صنع القرار السياسى فى منظمات الإدارة العامة " عام ١٩٨٧ وذلك بمنهج علمى صارم من خلال البحث والتدريس والعمل فى مجال التنمية البشرية.

ولذا جاء هذا الكتاب فى سبعة فصول تشمل ، مفهوم إدارة الأزمة ، إدارة الأزمات الدوليه ، إدارة أزمات التغيير الإجتماعى ، إدارة الكوارث الطبيعه ، إدارة الأزمات الصناعية ، إدارة أزمات حماية البيئة ، إدارة أزمة الإرهاب (العنف السياسى) الدولى ، بصورة منطقيه - أرجو أن تفيد القارئ والمتخصص سواء بسواء .

والله من وراء القصد

مدينة نصر - القاهرة ١/١/١٩٩٧

د. السيد عليوه

مقدمة الطبعة الثانية

منذ خمس سنوات صدرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب تحت عنوان "إدارة الأزمات والكوارث .. حلول عملية - أساليب وقائية" واليوم تصدر الطبعة الثانية تحت عنوان "إدارة الأزمات والكوارث (مخاطر العولمة والإرهاب الدولي) " .

وقد أثبت تطور الأحداث أن إدارة الأزمات قد أصبحت بمثابة العمل اليومي لكل من الإدارة العامة وإدارة الأعمال على السواء وذلك لمواجهة التحولات العاصفة التي يعيشها عالمنا المعاصر وبالأخص بعد الهجمات على كل من نيويورك وواشنطن العاصمة الأمريكية في ١١ سبتمبر ٢٠٠١ .

وقد أثبتت الخبرة الإنسانية أن القرارات الحاسمة ليست وفقاً على "النظام" بمفهوم الإقتصاد المخطط مركزياً ولا على "آلية السوق" بمفهوم الإقتصاد الحر ، وإنما هي تتخذ بمعرفة "المديرين" من البشر في كل النظم وفي جميع الأحوال ، لذا جاء هذا الكتاب خطاباً مباشراً للقيادات التي تدير شئون الدولة والمجتمع ومنظمات الأعمال والمسئولة عن توجيه سفينة الحضارة الإنسانية عبر بحر لجى من الكوارث والأزمات .

في إطار هذا غطت هذه الطبعة الجديدة تسعة فصول تشمل مفهوم إدارة الأزمة - إدارة الأزمات الدولية - إدارة أزمات التغيير الاجتماعى - إدارة الكوارث الطبيعية - إدارة الأزمات الصناعية - إدارة أزمة حماية البيئة - إدارة أزمة الإرهاب (العنف) الدولي - إدارة أزمة الإقتصاد العالمى - العولمة الفرص والمخاطر ؛ أرجو أن تفيد القارئ والمتخصص سواء بسواء .

والله من وراء القصد ..

د. السيد عليوه

مدينة نصر - القاهرة ٢٠٠٢/١/١

بسم الله الرحمن الرحيم

صفحة	المحتويات
٥ - ٣	مقدمة
١١	الفصل الأول : مفهوم إدارة الأزمة .
١٣	المبحث الأول : مفهوم الأزمة .
١٩	المبحث الثاني : مفهوم الإدارة .
٢٤	المبحث الثالث : إدارة الأزمات .
٤٥	الفصل الثاني : إدارة الأزمات الدولية .
٤٨	المبحث الأول : دواعي إدارة الأزمات الدولية .
٥٢	المبحث الثاني : استراتيجية إدارة الأزمات الدولية .
٥٧	المبحث الثالث : أساليب إدارة الأزمات الدولية .
٦٨	المبحث الرابع : إدارة أزمة الخليج الثانية م (غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠) .
٨١	الفصل الثالث : إدارة أزمات التغيير الإجتماعي .
٨٣	المبحث الأول : أزمات التغيير الإجتماعي .
٩٧	المبحث الثاني : أسلوب إدارة أزمات التغيير الإجتماعي .
١٠٥	المبحث الثالث : نماذج لإدارة أزمات التغيير الإجتماعي .
١١٣	الفصل الرابع : إدارة الكوارث الطبيعية .
١١٥	المبحث الأول : مفهوم إدارة الكوارث .
١٢٥	المبحث الثاني : النسق المصري في مواجهة الكوارث الطبيعية .
١٣٤	المبحث الثالث : حالات عملية لإدارة كوارث طبيعية في مصر .

صفحة	المحتويات
١٤٧	الفصل الخامس : إدارة الأزمات الصناعية .
١٤٩	المبحث الأول : مفهوم الأزمات الصناعية .
١٥٤	المبحث الثاني : نظم إدارة الأزمات الصناعية .
١٦٤	المبحث الثالث : نماذج لإدارة أزمات صناعية في مصر .
١٧٧	الفصل السادس : إدارة أزمة حماية البيئة .
١٨١	المبحث الأول : مفهوم إدارة أزمة حماية البيئة .
١٨٧	المبحث الثاني : دور التنظيم في إدارة أزمة حماية البيئة .
١٩٥	المبحث الثالث : أهم قضايا أزمة حماية البيئة .
٢٠٢	المبحث الرابع : حالات مصرية للتلوث البيئي المشاكل والحلول .
٢٠٩	الفصل السابع : إدارة أزمة الإرهاب (العنف السياسي) الدولي .
٢١١	المبحث الأول : ظاهرة الإرهاب (العنف) الدولي .
٢٢٠	المبحث الثاني : المنهج المصري في مواجهة الإرهاب .
٢٢٧	المبحث الثالث : الإرهاب (العنف) في قارات العالم المختلفة .
٢٣٩	المبحث الرابع : الأسلوب الأمريكي في إدارة أزمة حرب الإرهاب الدولي .
٢٣٩	أولاً : جنود الإرهاب الدولي .
٢٥٣	ثانياً : الأسلوب الأمريكي في إدارة الأزمات .
٢٥٩	ثالثاً : الدروس المستفادة .

صفحة	المحتويات
٢٧١	الفصل الثامن : إدارة أزمات الاقتصاد العالمي
٢٧٢	المبحث الأول : توصيف الأوضاع العالمية المعاصرة
٢٧٢	المطلب الأول : الشركات متعددة الجنسية .
٢٧٨	المطلب الثاني : نحو نظام قضائي دولي .
٢٨٢	المطلب الثالث : آلية الهدم والبناء في العلاقات الدولية .
٢٨٦	المبحث الثاني : لمحات عن الاقتصاد السياسي الدولي.
٢٨٦	المطلب الأول : الصعود السياسي لرجال الأعمال .
٢٩٠	المطلب الثاني : للوطنية الاقتصادية والإدارة الأجنبية .
٢٩٢	المطلب الثالث : إدارة التجارة الالكترونية
٢٩٧	الفصل التاسع : العولمة الفرص والمخاطر .
٢٩٨	المبحث الأول : مفهوم العولمة .
٣٠١	المطلب الأول : العولمة - المخاطر .
٣٠٢	المطلب الثاني : العولمة - الفرص .
٣٠٧	المبحث الثاني : عصر التحولات الكبرى .
٣٣١	المبحث الثالث : أزمة الدولة المعاصرة.

الفصل الأول

مفهوم إدارة الأزمات

المبحث الأول : مفهوم الأزمة

أضحى مفهوم الأزمة من المفاهيم واسعة الانتشار في مجتمعاتنا المعاصرة، واصبح بشكل أو بآخر يمس كل جوانب الحياة .. بدءا من الأزمات الفردية وإنهاء بالازمات الدولية .

أولا: التعريف بمفهوم الأزمة :

يقصد بالأزمة من الناحية الاجتماعية توقف الأحداث المنظمة والمتوقعة وإضطراب العادات والعرف مما يستلزم التغيير السريع لإعادة التوازن ولتكوين عادات جديدة أكثر ملائمة .

أما الأزمة من الناحية السياسية فتعني حالة أو مشكلة تأخذ بأبعاد النظام السياسى تستدعى إتخاذ قرار لمواجهة التحدى الذى تمثله (إدارى - سياسى - نظامى - اجتماعى - إقتصادى - ثقافى) لكن الاستجابة الروتينية المؤسسية لهذه التحديات تكون غير كافية فتحول المشكلة الى أزمة تتطلب تجديدات حكومية ومؤسسية اذا كانت النخبة لاتريد التضحية بمركزها واذا كان المجتمع يريد البقاء .(١)

ويعانى مفهوم الأزمة مثل سائر مفاهيم العلوم الاجتماعية بتداخل العديد من المفاهيم ذات الارتباط القوى به ، وفى هذا الصدد يمكن القول بوجود تداخل قوى بين مفهوم الأزمة من ناحية والمفاهيم التالية من ناحية أخرى مثل ... (٢)

- ١ - المشكلة : حيث تعتبر باعت رئيسى يسبب حالة من الحالات غير المرغوب فيها، غير انها تحتاج الى جهد كبير ومنظم بصدد التعامل معها .
- ٢ - الصراع : اذ يعبر عن تصارع إرادتين وتضاد مصالحهما وتعارضهما .. وغالبا ما يكون الصراع معروف أبعاده وأطرافه واتجاهاته .
- ٣ - الكارثة : ويقصد بها التغيير المفاجئ ، ذات الأثر الحاد أو التدميرى ، مما ينتج عنه تغيرات ونتائج تتعلق بعملية التوازن .. والكارثة فى مجملها تعد سببا للأزمة .. وتشكل فى مجملها عوامل باعثة أو مناهضة للشعور القومى خاصة الكوارث الطبيعية .

ثانيا: خصائص الأزمة :

تتميز الأزمة بالخصائص التالية .. (٣):

- ١ - التعقيد والتشابك والتداخل في عناصرها ، وأسبابها وقوى المصالح المؤيدة أو المعارضة لها .
 - ٢ - المفاجئة .. واستحواذها على بؤرة الاهتمام لدى المؤسسات والأفراد .
 - ٣ - نقص المعلومات وعدم دقتها .
 - ٤ - أن مصدر الخطر أو الأزمة أو الكارثة يمثل نقطة تحول أساسية في أحداث متشابكة ومتسارعة .
 - ٥ - أنها تسبب في بدايتها صدمة ودرجة عالية من التوتر مما يضعف إمكانيات الفعل المؤثر والسريع لمجابهتها .
 - ٦ - أن تصاعدها المفاجئ يؤدي الى درجات عالية من الشك في البدائل المطروحة لمجابهة الأحداث المتسارعة نظرا لأن ذلك يتم تحت ضغط نفسى عال وفي ظل ندرة المعلومات أو نقصها .
 - ٧ - بما أن الأزمة تمثل تهديدا لحياة الانسان وممتلكاته ومقومات بيئته فان مجابهتها تعد واجبا مصيريا .
 - ٨ - أن مواجهتها تستوجب خروجاً عن الأنماط التنظيمية المألوفة وابتكار نظم أو نشاطات تمكن من إستيعاب ومواجهة الظروف الجديدة المترتبة على التغيرات الفجائية .
 - ٩ - أن مواجهة الأزمات تستوجب درجة عالية من التحكم في الطاقات والإمكانات وحسن توظيفها في إطار مناخ تنظيمي يتسم بدرجة عالية من الإتصالات .
- الفعالة التي تؤمن التنسيق والفهم الموحد بين الأطراف ذات العلاقة .(٤)
- إن إستقراء هذه الخصائص المعبرة عن ماهية الأزمة تجسد أمامنا التحديات الكبرى التي تواجهها إدارة الأزمات ، فهي من جانب مناهة بالتخطيط والإعداد للتفاعل الإيجابي مع أحداث يصعب التنبؤ بميقاتها وأبعادها على نحو دقيق - ومن جانب آخر مطالبة بتحقيق نظام متناسق فعال لاستيعاب وتخفيف حدة النتائج التدميرية المترتبة على الكارثة .

ثالثاً : العلاقة التبادلية بين الأزمة والمجتمع :

على الرغم من أن أى أزمة هى وليدة مجتمعها ، فانه أيضا لا يمكن إغفال ما للأزمة من تأثير على المجتمع الذى حدثت فيه ، وتفاعلت مع معطياته وظروفه التى يمر بها ، وكذا ما للمجتمع من تأثير على الأزمة ذاتها ، سواء فى سماحه لها بالنمو ، أو فى تصديه لها بالرفض أو بالاستجابة ، أو بتغيير خصائصها واتجاهاتها .

إن التفاعل المتبادل بين الأزمة والمجتمع يحكمه فى الأساس قضية فكر الأزمة أو الفكر السائد فى المجتمع ، فالفكر ليس إلا قوى ذات قيمة قومية وعالمية ، وكلما كان الفكر متقدماً وله مكانته العليا فى المجتمع ، كلما كانت قدرة المجتمع فى تجاوز الأزمة مرتفعة .

فالفكر يبنى المجتمع من الداخل ، ويحول الذات المستكنة الساكنة الى قوة فاعلة فى المجتمع ، تعمق الشعور بالواجب والإحساس بالمسئولية وتملى المشاركة من أجل الصحة والنهضة ، والبناء .

وبمعنى آخر أن استفحال الأزمة وشدتها ليست سببا كافيا لتدمير الكيان الإدارى والعصف به ، بل لابد أن يكون هناك قابلية فى الطرف الآخر (الكيان الإدارى) لذلك التدمير والعصف .

ومن هذا فان إدارة الأزمات ، تصبح إدارة للقيم والمثل والأخلاق العليا للمجتمع ، ولكونها تنظم مسيرة الحياة فيه ، وتعمل على تقوية وريادة روابطه وتماسكه فى مواجهة أى أزمة ، بل ومشاركة أفراده الفعالة فى مقاومة أى تفكك أو تصدع يهدر قدراته أو إمكانياته أو موارده .

إن الاستقرار المتعمق لتاريخ الأزمات ، والتأثير المتبادل بينها وبين المجتمع الذى حدثت فيه ، تظهر لنا بجلاء أبعاد لهذا التأثير منها :

- موقف المجتمع أمام أحداث الأزمة وأمام الإفرزات والنتائج التى نجمت عنها .
- مقدار ما تعلمه المجتمع من أسرار الأزمة ومقدار سيطرته على أحداثها ، أو سيطرة الأحداث عليه .
- حجم ومقدار توجيه الأحداث الأزمومية للمجتمع ، أو توجيه المجتمع لإحداث الأزمة .

- أنواع السلوك ، والبواعث ، والمحفزات التي أستخدمت أو سادت في المجتمع أثناء الأزمة .
 - جوهر الأحداث الأزمويه ومحورها الذي تدور حوله .
 - موقف أفراد المجتمع إزاء الأزمة ، سواء كصانعين لها ، أو محركين لحدثاتها ، أو متصددين ومعارضين لافرازاتها ونتائجها .
- وإذا علمنا هذا كله ، فأننا نصل الى معلومات أولية حول الظروف التي تجعل المجتمع يخلق مجموعة القيم والمثل التي تبعث في أفرادها الفاعلية ، فالفرد يتغير مواقفه أمام الحوادث والأشياء ، ومن تغير المواقف لدى الأفراد يتغير تاريخ الأمم والشعوب .
- ومن هنا فان معرفة العوامل والمسببات التي تؤثر على الأفراد تستطيع أن تتعامل مع أحداث الأزمة ، بحيث تلغى تأثيرها على المجتمع أو تقلل الى حد كبير من هذا التأثير ولعل أهم العوامل المؤثرة على أفراد المجتمع ذات الطبيعة المتصلة بالآزمات مايلي : (٥)
- الشعور بالخطر غير المحدد والمبهم وغير المعلومة نتائجه والذي تجسده الأزمة وتداعيات أحداثها
 - الشعور بالقلق والتوتر وعدم الاستقرار الناجم عن إحساس متعاضم بضرورة المشاركة مع الآخرين في رفع خطر الأزمة ، ودرء نتائجها .
 - الاقتناع بضرورة انقاذ المجتمع من براثن الأزمة التي تكاد تعصف به .
 - الحركة العشوائية والمنظمة المضادة لعوامل القلق والتوتر التي تبحث عن إعادة التوازن الى الكيان الإداري الذي أصابه الاختلال نتيجة الأزمة .
- من هذا كله يتضح لنا أن التأثير المتبادل بين الأزمة وبين المجتمع يحدث من خلال علاقات التناقض بين المصالح المتعارضة بين قوى صنع الأزمة وبين القوى المعارضة والمضادة لها ، وبين النتائج والافرازات التي أفرزتها الأزمة في مراحل نموها وتصاعدها وإحتدامها وأيا ما كان فان حدوث (الأزمة) ليس في حد ذاته سوى مؤشر أولى أن المجتمع أصابه إختلال ما يتعين إعادته الى التوازن .
- ومن ثم إذا تم الوصول الى إحداثيات التفاعل بين قوى المجتمع وبين قوى الأزمة وتشخيصها تشخيصاً علمياً دقيقاً ، أمكن رصد قوى المجتمع الفاعلة في معالجة الأزمة .

وفيما يتعلق بأنواع الأزمات فهي فوق الحصر ويخضع تصنيفها لمعايير مختلفة ... ما يهمنا في هذا المقام تلك الأزمات الداخلية المرتبطة بحركة النظام السياسى وتأثيرها الفعال على الإدارة العامة فى المجتمع أو مايمكن أن نطلق عليه الأزمات من منظور الإدارة العامة.. وفى هذا الصدد نشير الى أهم الأزمات :

- أزمة الاختراق الإدارى .
- أزمة للمشاركة السياسية.
- أزمة الشرعية
- أزمة التكامل القومى .
- أزمة التوزيع .
- أزمة الهوية .
- أزمة إدارة البيئة .

رابعاً : الأزمة وأدوات التأثير الفعالة :

تحتاج الأزمة الى العديد من الوسائل والادوات لوقف تصاعدها أو التعامل معها والقضاء عليها وفى هذا الصدد يبرز نوعان من الأدوات .

١ - أدوات تمس المصالح القائمة :

وهى تلك التى يملكها صانع القرار ، وعن طريقها يستطيع التأثير بشدة على القوى الصانعة للأزمة أو المؤيدة لها ، وأهم الأدوات فى هذا الخصوص المساعدات المادية والمعنوية التى يقدمها صانع القرار .

٢ - أدوات تمس المصالح المستقبلية :

وتتصرف هذه الأدوات أساسا الى ما يمكن لمتخذ القرار الإدارى الوعد به مستقبلا من مزايا مادية ومعنوية وبمعنى آخر المصالح التى يمكن إثارة إهتمام قوى الأزمة بها.

وقد تكون هذه المصالح الموعود بها مبالغاً فيها إلا أنه لنجاحها يتعين على مدير الأزمة القيام بالآتى :

- أ - تأكيد أن الأزمة الحالية للقائمة قد نجمت من أن قوى الأزمة الصناعيين لها والمؤيدين لهم لم يتبينوا أنهم هم حقيقة السبب فيما هو فيه وأن خروجهم من الأزمة الحالية يتوقف على إستعدادهم للتغيير .
- ب - أن التغيير المطلوب يحتاج الى شجاعة وإلى استقرار وإلى تحمل وصبر ، لأنه فى النهاية سوف يأتى الرخاء وأن الكيان الإدارى الذى يديره مدير الأزمة سوف يقدم الدعم والمساعدة .
- ج - أن حل الأزمة والقضاء على آثارها ومعالجة نتائجها لا يمكن أن يتم فى ظل ظروف الضغط الأزموى أو تصعيده ، ولكنه يحتاج الى إعادة الأمور الى وضعها الطبيعى NORMAL حتى يمكن البدء فوراً فى تقديم العون والمساعدات .
- د - أن إعادة الأمور الى وضعها الطبيعى يستلزم القضاء على قوى الأزمة الصانعة لها أو على الأقل تجميدها وعزلها وإبعادها عن السيطرة على مجريات الأحداث ، لأنها تمثل قيوداً وحواجز تحول دون إستمرار الخير والبذل والعطاء وديناميات التنمية .
- ومن هنا فإن أدوات التأثير تختلف من أزمة الى أخرى ، إلا أنها تتفق فى النتائج التى يتعين الوصول إليها .

المبحث الثاني : مفهوم الإدارة

اولا : التعريف بمفهوم الاداره :

هناك تعريفان للفظ إدارة - الأول مشتق من فعل " أدار : وبالتالي يأخذ معنى الادارة القيام بالأعمال والنشاطات المختلفة عامة كانت أم خاصة وكذلك تنظيم وإدارة الأموال ، كذلك يحمل لفظ أدار معنى تنفيذ الأعمال بواسطة الآخرين عن طريق تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة مجهوداتهم لتحقيق هدف محدد والثاني ذو معنى عضوى إذ تعنى الإدارة تبعاً لهذا التعريف مجموعة الأشخاص المكونين لمرفق عام ، مثل إدارة الجوازات وإدارة البريد ويهتم التعريف العضوى بالمنظمة أو الهيئة ذاتها وتكويناتها الداخلية (٦).

ونخلص من هذا الى أن الإدارة هي ذلك النشاط الذى يهدف الى الوصول الى الهدف بأفضل الوسائل وأقل التكاليف فى حدود الموارد والتسهيلات المتاحة وتحسين استخدام وتنفيذ الأعمال عن طريق مجهودات أشخاص آخرين ويمكن تلخيص وظائف الإدارة فى التخطيط والتنظيم والتوجيه (٧) ويرتبط مفهوم الإدارة خاصة فى الشق الخاص بالادارة العامة ارتباطاً وثيقاً بالسياسة العامة للنظام السياسى أو فيما نطلق عليه الطبيعة السياسية للإدارة .. تتبدى هذه العلاقة فى الجوانب التالية :

- أ - تستمد الإدارة العامة قوتها وشرعيتها من القوانين والدساتير .
- ب - شرعية السلطة السياسية هي التى تعطى الصفة الإلزامية للقوانين الإدارية.
- ج - طبقاً لتصنيف عالم السياسة " الموند" لوظائف النظام السياسى تلعب الإدارة دوراً بارزاً فى الوظائف المتعلقة بالمرجات مثل صنع القانون، تطبيق القانون ، القضاء .. وفى كل هذه الوظائف نستطيع أن نلمح المهام التنظيمية التى تقوم بها الإدارة العامة .
- د - عند تحليل أدوار القوى السياسية فى المجتمع لا يمكن بطبيعة الحال أن نغفل النخبة الادارية خاصة أنها المنوطة بمهام السلطة التنفيذية .
- هـ - اعتماد العلاقة أو الطبيعة السياسية لمفهوم الادارة يساعدنا فى فهم النقاط والقضايا الغامضة المتعلقة بعملية صنع القرار السياسى فى المجتمع .

و - يرتبط مفهوم الإدارة ارتباطاً وثيقاً بمفهوم السياسة العامة ، حيث يعتبر
العنصر الإداري بمثابة ميكانيزم النظام السياسي لتنفيذ سياسته العامة
المتعلقة بقضايا النظم والتوزيع وتظهر السياسة العامة للدولة في عدة
أشكال : قرارات منفردة ، قواعد قانونية ، لوائح تنظيمية .

ثانياً : الإدارة الموقفية الموقفة :

يفهم من لفظ الإدارة الموقفية أنها مرتبطة بموقف معين أو حادث معين وبالتالي فهي
موقته بطبيعتها حيث أنها تنشأ كرد فعل للمشكلات :

١ - مميزات الإدارة الموقفية .

- أ - سرعة التكيف والاستجابة للمواقف الطارئة .
- ب - يتميز الأعضاء في تلك الإدارة حسب مهارتهم وخبراتهم وليس على
أساس المراتب .
- ج - تزيد القدرة على إنشاء علاقات سريعة أثناء العمل والقدرة على نسيانها
بمجرد إنتهائه ويضمحل الولاء للوظيفة ويحل محله الولاء المهني
داخل هذه الإدارة .

٢ - دور المنظمة الموقفية:

الدور الرئيسي للمنظمة الموقفية هو تحقيق المرونة الفائقة في التعامل مع التغيير
الديناميكي الذي طرأ على البيئة التي أصبحت مشحونة بعوامل الغموض وعدم التأكد
والأخطار والمواقف الطارئة وغير المتكررة ، مما يحتم أن تتحلى بسرعة الاستجابة
وسرعة التلبية والتصرف .

وقد أثبت هذا النمط من الإدارة فاعليته ومن أمثلتها غرفة العمليات في شرطة
النجدة وحالات الحرب وظروف الطوارئ العامة والكوارث الطبيعية ومقاومة الأوبئة
والآفات .

٣ - مهام المنظمة الموقفية :

تقوم المنظمة الموقفية بالاضطلاع بمهام مواجهة الأزمة وإحتوانها تبعاً لظروف
كل حالة ، ولكن هناك مهام عاملة تتمثل في الآتي :

- أ - تحديد مسئولية كل جهة في مواجهة الأزمة وتنظيم عملية مواجهة الأزمة وعناصرها المختلفة من إنذار وتخطيط وتنفيذ .
- ب - تحقيق التكامل بين عمليات مواجهة الأزمة وضرورات الحياة اليومية.
- ج - تحفيز كافة الجهات على المشاركة في مواجهة الأزمة .
- د - الإستخدام الأمثل لكافة الموارد المتاحة .
- هـ - تحقيق شبكة اتصالات فعالة على كافة المستويات لتوفير المعلومات .
- و - القيام بالوظيفة الإعلامية لتوحيد مصدر المعلومات والتصرّيات عن التطورات في مواجهة الأزمة .
- ز - تأكيد أن إدارة الأزمة مسئولية جماعية وتعاون فعال يبين كافة القطاعات على المستوى القومى .

ثالثاً: الإدارة والتنمية :

احتل مفهوم إدارة التنمية أهمية بالغة فى الآونة الأخيرة باعتبار أن قضية التنمية صارت محور حركة النظم السياسية الحديثة ، ويشير مفهوم إدارة التنمية (DEVELOPEMENT ADMINISTRATION) الى الأساليب الادارية الملائمة لتشغيل الجهاز الادارى فى الدول النامية لمواجهة مشكلاته بما يحقق الانماء الاقتصادى الفعال .. معنى هذا أن مفهوم إدارة التنمية يشمل الجوانب التالية : (٨)

- ١ - إقتراح الحلول للمشكلات الاجتماعية والسياسية .. الخ التى تواجه إدارة التنمية .
- ٢ - أهمية دور الجهاز الادارى فى عملية التنمية، والتى ترتبط فى أحد جوانبها بدراسته وتنظيمه وبحث مشكلاته وتؤدى إدارة التنمية الى ظهور العديد من المنظمات العامة اللازمة لإدارة التنمية .

- أ - منظمات مصلحة : الوزارات والمصالح الحكومية .
- ب - منظمات محلية : وهى تنشأ لتنفيذ سياسات المنظمة المصلحية .
- ج - المؤسسات العامة : وهى المنظمات الاقتصادية أو منظمات الأعمال التى أنشئتها الدولة وتديرها الحكومة وحدها أو يديرها الأفراد لحساب النظام السياسى .

وواقع الحال أن النجاح فى إدارة التنمية لا يرتبط ارتباطاً محدداً بأساليب تنظيم وإدارة الجهاز الإدارى وإنما يقاس ذلك النجاح بالارتباط الاجتماعى لإدارة التنمية ، فعملية إدارة التنمية، هى عملية تنظيم اجتماعى أكثر من كونها عملية تصميم إدارى .
حاصل القول أن عملية إدارة التنمية تتطلب توافر المفاهيم التالية :

- ١ - أن التنمية لا يمكن تحقيقها دون توسع كمى وكيفى فى دور البيروقراطية العامة .
- ٢ - هذا التوسع السابق لا يكون هدفاً لذاته ، بل بغرض أحداث التنمية .
- ٣ - أهمية تحقيق التوازن بين حجم وأساليب التنمية من ناحية وبين متطلبات السياسة العامة من ناحية أخرى .
- ٤ - لابد من تحديد دقيق لمفهوم التنمية يتحدد على أساسه دورها داخل المؤسسات العامة والمنظمات الأهلية .

رابعاً : التنمية الإدارية :

فى مواجهة الأزمات المتلاحقة والفساد الإدارى والسياسى والاقتصادى الذى ساد معظم دول العالم الثالث لجأت تلك الدول الى سياسة التنمية الإدارية لتغطية تخلف الإدارة الناتج عن تعدد الأزمات التى تواجه النظام السياسى بصفة عامة والهيكل الإدارى بصفة خاصة .

وكانت التنمية الإدارية فى البداية عبارة عن برامج تدريبية للإدارة العليا والقادة الإداريين .

تعريف التنمية الإدارية :

هناك عدة تعريفات للتنمية الإدارية منها :

- ١ - النشاط الذى يستهدف التغلب على قصور النظام الإدارى فى تحقيق وظيفته بالكفاءة المطلوبة تلبية لرغبات السكان وإشباعاً لحاجات المواطنين .
- ٢ - التنمية الإدارية هى درجة تناسب التغيرات النوعية والكمية للأنماط والضوابط السلوكية يضطلع بها الجهاز الإدارى من جهة مع التغيرات النوعية والكمية فى السلع والخدمات العامة المطلوبة من الجهاز الإدارى للدولة وإنتاجها وتوزيعها من جهة أخرى .

٣ - التنمية الإدارية ذات بعدين أفقى ورأسى ، الأفقى يعنى تحسين المؤسسات والبرامج الإدارية والحكومية ، والرأسى يعنى النمو العمودى وتحسين أداء المؤسسات والسياسات الناشئة للنظام الإدارى لأى مجتمع سياسى ، أى أن التنمية الإدارية هى تحسين المؤسسات الإدارية .

٤ - التنمية الإدارية هى زيادة القدرة الذاتيه للجهاز الإدارى للدولة بمؤسساته ومنظماته وأفرادة على حل مشاكل التغيير وتقوية فاعليته وقدرته على التكيف مع المتغيرات الجارية .

التعريف الأخير يركز على قدرة النظام الإدارى للدولة على مواجهة الأزمات المختلفة التى يمكن أن تواجه عملية التغيير المستمر فى المجتمع مثل أزمات الشرعية والتكامل القومى ... الخ .

المبحث الثالث : إدارة الأزمات

أولاً: التعريف بالمفهوم والنشأة التاريخية :

نشأ إصطلاح إدارة الأزمات (CRISIS MANAGEMENT) فى الأصل فى أحشاء الإدارة العامة بشكل جنينى وذلك للإشارة الى دور الدولة فى مواجهة الكوارث العامة المفاجئة وظروف الطوارئ، مثل الزلازل والفيضانات والأوبئة والحرائق والغارات الجوية والحروب الشاملة .

ولكنه ما لبث أن نما بصورة أوضح فى مجال العلاقات الدولية للإشارة الى أسلوب إدارة السياسة الخارجيه فى مواجهة المواقف الدولية الساخنة والحادة مثل أزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦١ فى عهد الرئيس الأمريكى كيندى ، وأزمة الشرق الأوسط عام ١٩٦٧ وأزمة البترول العالمية عام ١٩٧٣ .

ثم سرعان ما عاد اصطلاح " إدارة الأزمات " مرة أخرى ليزدهر فى أحضان علم الإدارة وكان ذلك حين إستخدم للتلويح بأسلوب جديد تبنته الأجهزة الحكومية ، والمنظمات العامة لانجاز مهام عاجلة أو لحل مآزق طارئة ، وفى سبيل ذلك ظهرت " قوة المهام الخاصة (TASK FORCE) أو الإدارة بالاستثناء أو إدارة المشروعات (لإنشاء مطار أو بناء خزان مياه) أو فكرة " غرفة العمليات (OPERATIONS CENTER) ، لإدارة المشاكل الحادة المتفجرة ، وهو بذلك بمثابة " إدارة أزمويه أى أحد فروع أو أدوات الإدارة مثله مثل " الإدارة بالأهداف " أو " الإدارة العمالية " أو " الإدارة الديمقراطية " .

ولما تبلورت معالم هذا الأسلوب " الإدارة الأزمويه " ثار التساؤل حول إمكانية تحويله الى نمط (PATTERN) متكامل ، يسمى " إدارة الأزمات " ، يعمل كوحدة وظيفية لمعالجة موضوعات محددة هى الأزمات والمشاكل الصعبة ، وذلك بتفويض أو وضع القواعد والأسس النظامية ، (INSTITUTIONALIZATION) له ليصبح نمطاً إدارياً محدد الخصائص له آلياته (ميكانيزماته) المميزة فى مواجهة الأزمات المتعددة والمتعاقبة والمتزامنة .

وقد لقي هذا الاتجاه إهتماماً ملحوظاً من جانب علماء الإدارة العامة ذوى الخلفية فى العلوم السياسية ، فتحدث البعض عن صعوبة إيجاد إدارة أزمات " للوقوف فى وجه الفوضى المتصاعدة ، والمشاكل المتزايدة الناجمة عن المتغيرات المتلاحقة التى كشفت

عجز النظام السياسى بما فى ذلك الجهاز الإدارى ذاته فى الاطار النامية عن مواجهتها من خلال الأطر والمؤسسات والبنى التنظيمية القائمة

فى ضوء التقدم السابق يمكن القول أن إدارة الأزمات تعنى بالأساس كيفية التغلب على الأزمات بالادوات العلمية والإدارية المختلفة وتجنب سلبياتها والاستفادة من إيجابياتها .. فعلم إدارة الأزمات هو علم إدارة التوازنات ورصد حركة واتجاهات القوة ، والتكيف مع المتغيرات المختلفة وبحث آثارها فى كافة المجالات .

وفى هذا الصدد ينبغى التمييز بين مفهومين ، إدارة الأزمات والإدارة بالآزمات . فإدارة الأزمات تعنى كيفية التغلب على الأزمة بالادوات العلمية والإدارية المختلفة ، وتجنب سلبياتها ، والاستفادة من إيجابياتها .. على حين تقوم الإدارة بالآزمات على .

افتعال الأزمة وإيجادها كوسيلة للتغطية والتمويه على المشاكل القائمة بالفعل (٩) .

وتقوم عملية الإدارة بالآزمات على خلق أزمة وهمية يتم من خلالها توجيه قوى الفعل السلوكى والاقتصادى الى تكريس الأزمة أو الى سلوك معين بشأنها والمتأمل للعلاقات الدولية منذ الحرب العالمية الثانية يجد هذا النوع من الإدارة سائداً فى كثير من التفاعلات الدولية خاصة من قبل القوى الكبرى بصدد تنفيذ سياساتها إزاء دول العالم الثالث .. الا أن هذا الأسلوب لم يعد يتناسب مع روح العصر ومع ازدياد الوعي وارتفاع مستويات المعيشة وثورة الاتصال الحديثة فى مجال تكنولوجيا المعلومات .

ثانيا : الإدارة العامة ... وإدارة الأزمات :

السمة العامة للعصر الحالى أننا نشهد ظاهرة عصر المؤسسات ، حيث تقوم السياسات العامة للنظم السياسية المعاصرة على الحفاظ على استمرارية سيادة الدولة وضمان هويتها وأمنها القومى .. من ناحية أخرى تلعب السياسات التنموية دوراً فى التخطيط والتطوير الإدارى لتأصيل سبل النمو والرفاهية .

ويكمل ذلك السياسات العامة المتصلة بالتوجيهات المستقبلية واستقراء آزمات المستقبل ، علاوة على أن التحديات التى تفرضها ، الأزمة تمثل تحديات سياسية وأخرى إدارية (١٠) .

إنطلاقاً من هذه التحديات تعد دراسة إدارة الأزمات من منظور الإدارة العامة من الأهمية بمكان .. والأزمة فى هذا الصدد تعد بمثابة أزمة إدارية بالأساس فهى تمر

الكيان الإداري أو التنفيذي للنظام السياسي وفي هذا الجزء من الدراسة سنحاول أن
نقترب أكثر من مفهوم إدارة الأزمات في جانبه الإداري ، حيث نوضح :

- تعريف الأزمة الإدارية - مراحل الأزمة الإدارية .

يقصد بالأزمة الإدارية ، حالة أو ظاهرة إدارية غير مستقرة تتميز بدرجة معينة من
المخاطرة أو عدم التأكد ، وتتدر بحدوث تغير حاد يوشك أن يحدث ، معنى ذلك أن
الأزمة الإدارية هي نقطة تحول في أوضاع غير مستقرة تعود الى نتائج غير مرغوبة ..
وتتسم الأزمة الإدارية بما يلي :

- ١ - أنها تمثل نقطة تحول أساسية في ظواهر إدارية أو متغيرات بيئية .
- ٢ - غالبا ما تفرز سلوكا مريضا في صورة عدم كفاءة وفاعلية متخذى القرار إزاء
الأزمة .

- ٣ - تسبب درجات متفاوتة من التوتر والقلق للقيادات الإدارية .

وتتم الأزمات الإدارية بأربعة مراحل هامة :

١ - المرحلة التحذيرية:

وهي تسمى في دراسات أخرى بمرحلة ما قبل الأزمة .. وتكمن أهمية هذه
المرحلة في قدرة القيادة على استشراف واستكشاف كل الاحتمالات والمتغيرات ، التي
قد ينجم عن وقوعها أزمة ما.. ومن ثم بحث السبل والاليات المناسبة لمواجهة تلك
الأزمات المحتملة .

٢ - مرحلة نشوء الأزمة :

في المرحلة السابقة ، اذا ما فشل صانع القرار في توقع حدوث أزمة فان متغيرات
هذه المرحلة سرعان ما تنمو وتتسع ويتعاطم خطرهما .. ان كفاءة صانع القرار في هذه
المرحلة تتجلى في القدرة على مواجهة الأزمة في هذه المرحلة والفاعلية في اتخاذ التدابير
اللازمة إزاءها .. وهذا بدوره يتوقف على عدة عوامل رئيسية .

- أ - حجم المعلومات المتوافرة .
- ب - القدرة على تحديد الأولويات ، ومن ثم الكفاءة في مجابهة الآثار المختلفة
الناشئة عن الأزمة وخلق جدول أولويات يتسم بالدقة والفاعلية .
- ج - القدرة على الاختيار الدقيق بين البدائل المتاحة .

٣ - مرحلة انفجار الأزمة :

تبدو هذه المرحلة عندما يخفق صانع القرار أو القيادة الإدارية في التعامل مع العوامل التي حركت الأزمة أو لم يستطع السيطرة على متغيراتها المتسارعة ، بحيث تصل الى هذه الدرجة من الاستشراء ، ولذلك من الأهمية بمكان أو يؤخذ في الحسبان أهمية عنصر إدراك المعلومات المتاحة عن الأزمة وطبيعتها من ناحية ، والتحكم في عوامل تكريس الأزمة من ناحية أخرى ، ترى بعض الدراسات أهمية توافر العناصر الآتية بالمؤسسات والمنظمات بصدد التعامل مع الأزمات .

أ - القدرة على تحقيق التكامل بين الأنشطة المختلفة التي تستوجبها طبيعة الأزمة .

ب - القدرة على خلق مناخ إداري يقوم على التفاهم والمشاركة بين كافة مستويات النظم .

ج - القدرة على بناء وتنمية شبكة اتصالات فعالة تكفل توافر كل البيانات

د - القدرة على التنبؤ بالمستقبل وتحقيق الإدراك الكامل لطبيعة الأزمة وخطورتها .

هـ - القدرة على تنمية العلاقات التبادلية والتكاملية مع البيئة الخارجية .

٤ - مرحلة انحسار الأزمة :

تبدأ في هذه المرحلة تلاشي العوامل المسببة للأزمة ، بحيث تعود المنظمات أو المؤسسات الى مرحلة التوازن الطبيعي قبل حدوث الأزمة ، وتتميز هذه المرحلة بتوافر درجات عالية من الكفاءة والرشاد والخطط بصدد التعامل مع الأزمات وصولاً لمرحلة التوازن .. علاوة على ذلك فهي بمثابة مرحلة تقويمية للتعامل مع العوامل المستحدثة التي قد تفجر حدوث أزمات مستقبلاً .(١١)

ثالثاً : الأزمة بين التحدى السياسى والتحدى الإدارى :

إن التحديات الأساسية التي تفرضها الأزمة على التكوين المؤسسى للمعاصر تتصل بجانبين أولهما سياسى ينبع من طبيعة ظاهرة الأزمة وتصاعدها الفجائى وما يتصل بذلك من صعوبة فى التنبؤ بميقاتها وحجمها وأبعادها التدميرية ، أما للتحدى الثانى فهو إدارى

اذ يصعب نهوض مؤسسة واحدة بكل النشاطات المتصلة بدرس أو تخفيف حدة الأخطار
التدميرية المتصلة بأى أزمة. (١٢)

١ - التحدى السياسى:

هناك العديد من الأسئلة المتعلقة بالقضايا المجتمعية المتصلة بالأزمة التى تمثل تحدياً
لعلم السياسات العامة وتستوجب دراسات جادة ومتكاملة تعين الأجهزة التشريعية
والتنفيذية فى تشكيل سياسات محددة بشأنها ومن بين هذه الأسئلة :

أ - ما الدور الواجب على الحكومة المركزية أدائه فى إدارة الأزمات
مقارناً بالأنوار التى ينبغى أن تهض بها الإدارات الإقليمية
والمحلية؟

ب - ما القدر من الاهتمام والإمكانات الذى ينبغى أن توظف للاعداد
والتحضير لمجابهة الأزمات ؟

ج - ما طبيعة التشريعات القومية الواجبة لدرء أو تخفيف حدة الأزمة وكيف
يمكن للحكومة المركزية التحقق من تنفيذها ؟ وما هى الاجراءات أو
العقوبات المترتبة على عدم التقيد بها من قبل الإدارات المحلية أو
المؤسسات الخاصة أو الأفراد ؟

د - ما أفضل الطرق التى يمكن أن تنتهجها الحكومة المركزية فى تقديم
العون أو المساعدة للمتضررين من الأزمات ؟

هـ - ما هى مجالات الدراسات والأبحاث العلمية التى ينبغى أن تجد تشجيعاً
ودعماً من الحكومة المركزية بهدف التوصل الى خيارات أفضل فى
إدارة الأزمات؟

و - ما أنسب الطرق لتنمية معرفة الرأى العام بمخاطر الأزمات وكيفية
الحد من هذه المخاطر ؟

إن هذه الأسئلة لاتعدو أن تكون نماذج للعديد من القضايا المجتمعية المتصلة بإدارة
الأزمة وهى فى جملتها تمثل تحديات جديرة بالدراسة وتحديد البدائل العلمية الممكنة وفقاً
لطبيعة النظام السياسى والاجتماعى لكل دولة .

٢ - التحدى الإدارى :

لما اذا تأملنا فى التحدى الثانى الذى تفرضه الأزمه على التكوين المؤسسى المعاصر ، فإننا نجده تحديا إداريا يعود فى جوهره الى الطبيعة المركبة لظاهرة الأزمه ويتمثل هذا التحدى الإدارى فى تناقض طبيعة التكوين المؤسسى مع التعدد والتداخل فى النشاطات والاختصاصات والمسئوليات التى تفرضها خاصية إدارة الأزمات .

إن السمة اللازمة للتكوين المؤسسى بصفه عامه هى إعتماده على البنية الوظيفية، الأمر الذى نتج عنه قيام وزارات أو مصالح أو إدارات بوظائف محددة ، وكل من هذه المؤسسات تحرص على إستقلاليتها وحدود إختصاصاتها ، لهذا فإننا نجد أن التكوين المؤسسى للدولة على المستوى المركزى يقوم على التجزئه الأفقية للسلطات (الوزارات والمصالح) بينما هو فى ذات الوقت يحدد درجات معينة من الاختصاصات وفق علاقات رأسية بين الوزارات والمصالح من جانب والمحافظات أو الإدارات المحلية من جانب آخر ويظل التكوين المؤسسى فى كل هذه الحالات متسا بدرجة عالية من الاستمرارية والنمطية القائمة على نظم معلومة وتوقعات محددة فى الأداء ، فى الوجهة المقابل نجد أن هذه الدرجة العالية من التجزئه والاستقلالية فى التكوين المؤسسى وما يترتب عليها من إستمرارية ونمطية غير ملائمة مطلقا لإدارة الأزمات ، إذ أن طبيعة الأزمات تبرز تدفقا وتداخلا بين النشاطات والاختصاصات والمسئوليات .. أن خاصية إدارة الأزمه تقوم على أنها متخللة وحادثه بين إدارات حكومية متعددة وقطاعات مختلفة ومجموعة من التنظيمات ، ومن الطبيعى أن ينتج من كل هذا التداخل والنماذج تشابك وتكوين مركب فى العلاقات التنظيمية على المستوى الأقى والمستوى الرأسى ، ومن هنا تبرز الاشكالية أو التحدى الإدارى الذى تستجبه لطبيعة إدارة الأزمه وهو أمر يقضى بالضرورة نسقا تنظيميا لإدارة الأزمه يختلف اختلافا بينا عن سمات الإدارة المؤسسية فى الظروف العادية المستقرة .

رابعاً: المتطلبات الإدارية للتعامل مع الأزمات

يتطلب التعامل مع الموقف الأزموى وإدارة الأزمه إستخدام عدة أساليب إدارية متقدمة تعمل على تحقيق المناخ المناسب للتعامل مع الأزمه ، وفى الوقت ذاته يتيح لفريق التعامل مع الأزمات حرية الحركة بالكامل .

١ - تبسيط الإجراءات

من المفترض أن لاتخضع المعالجة أو التعامل مع الأزمات لنفس الإجراءات المنصوص عليها فى معالجة المشاكل المختلفة ، فالأزمة لانتظر ، بل أن تجاهل عنصر الوقت قد يؤدى الى دمار كامل للكيان الإدارى الذى حدثت فيه الأزمة ، فالأزمة عادة ما تكون حادة وعنيفة وتهدد حياة الكيان الإدارى ، وتحتاج الى التدخل السريع والحاسم والسليم والصحيح أيضا ، ومن هنا فان تبسيط الإجراءات يساعد على التلقائية فى التعامل مع الحدث الأزموى ومعالجتها بسرعة وبشكل سليم .

٢ - اخضاع التعامل مع الأزمة للمنهجية العلمية

لا يمكن التعامل مع الأزمة فى إطار من العشوائية والارتجالية أو بسياسة الفعل ورد الفعل ، بل يجب أن يخضع التعامل مع الأزمة للمنهج الإدارى السليم لتأكيد عوامل النجاح وحماية الكيان الإدارى من أى تطورات غير محسوبة يصعب عليه احتمال ضغطها ، ويقوم المنهج الإدارى العلمى على أربع وظائف أساسية هى :

أ - التخطيط

يعد التخطيط بمثابة الإطار العام الذى يتم فى نطاقه التعامل مع الأزمات ، وهو ما يعنى التحديد المسبق لما يجب عمله ، وكيفية القيام به ، ومتى ، ومن الذى سيقوم به ، ومن هذا فان التخطيط يكون عادة مرتبط بحقائق الأزمة ، وبتصورات الأوضاع المستقبلية لها ، وتوقع الأحداث ، والاعداد للطوارئ ورسم سيناريو بتتابعات الأنشطة والأعمال الكفيلة بمعالجة الأزمات بأكبر فاعلية ممكنة .

ب - التنظيم

لضمان التدخل الكفء فى الأزمات ، لابد من توافر نوع من التنسيق والتنسيق والتوافق والتكامل بين الجهود المختلفة التى تبذل لإدارة الأزمة ، خاصة عندما تحتاج الأزمة الى جهد جماعى ، خاصة وأن كثيرا ما يؤدى التعارض والتناقض والازدواجية الى أزمات من نوع جديد ، ويهتم التنظيم بتحديد الأشخاص الموكولة اليهم الأعمال الخاصة بمعالجة الأزمات والمهام المرتبطة بكل منهم ، وما هى الأنشطة التى سيقومون بها لإدارة الأزمة ، ومن الذى

سيساعدهم ، وأمام من سيكونوا مسئولين ، والسبل المحددة للاتصال ، وبالشكل الذى يضمن إقامة علاقات فعالة بين العمل، والأشخاص وأماكن المواجهة والتعرض والتنفيذ وبالشكل الذى يكفل للسلطة الادارية السيطرة على الأحداث .

ج - التوجيه

حيث تعتمد إدارة الأزمات على فن المواجهة الجريئة والسريعة والصحيحة لأحداث الأزمة وهى عملية تحتاج الى معرفة إمكانيات الأفراد والظروف البيئية المحيطة بالمواجهة الأزموية ، وأن يتم احاطة الأفراد بالمعلومات والتوجيهات التى تضمن لهم فاعليتهم ، ومن هنا فان عملية التوجيه تقوم على تحديد متخذ القرار للمعلومات الضرورية التى يتم تزويد فريق مواجهة الأزمة بها ، ومن الذى سيقوم بنقلها ، وكيف .

ويتضمن التوجيه السليم فى إدارة الأزمات ، شرح طبيعة المهمة ، ووصف العمل نفسه، ونطاق التدخل، والهدف والغرض من التدخل والسلطة المفوضه، والأساليب المتاحة أمامهم، ويتم ذلك عادة من خلال إجتماع مسبق بأفراد الفرق مع متخذ القرار الادارى، ومن خلال الخرائط والصور، والمخطوطات والأنشطة ومدى ارتباطها بعضها بالآخر .

وتتضمن علمية التوجيه أيضا استخدام الأوامر الادارية للقيام بعمل معين، أو الامتناع عن عمل معين، أو تعديله، ويجب أن يتصف الأمر بعدة خصائص هى :

- ١ - أن يكون الأمر معقولا وقابلا للتنفيذ .

- ٢ - يجب أن يكون الأمر واضحا لا غموض فيه .

- ٣ - يجب أن يكون الأمر كاملا مبينا العمل المطلوب تأديته سواء من الناحية الكمية ، أو من الناحية النوعية الكيفية ، ومكان القيام به ، والوقت الذى يجب أن يتم فيه .

- ٤ - يجب أن يكون الأمر بالمهمة مكتوبا ومعتمدا من السلطة المختصة ، ومحددا به كافة الصلاحيات وحدودها حتى لا يكون هناك تجاوزات ، أو حتى لا يساء فهمها أو تتعرض للنسيان ، وحتى يسهل الرجوع اليها اذا ما اقتضت الضرورة ذلك .

د - المتابعة

تعد نتائج التدخل فى الأزمة وادارتها نتائج ليست نهائية ، وانما هى مرحلية ، ومن ثم فان معالجة الأزمة ووقف تدهور الأمور ، تصبح مرحلية ونتائجها مرحلية وتظل هناك الأسباب الكامنة ، مثل النار تحت الرماد تنتظر لتشتعل مرة أخرى ، فعلى سبيل المثال فان حدوث أزمة صحية لآسان ما تجعل من مهمة الطبيب المعالج أن يعالج أولا حالة الأزمة ويبذل كل جهده للمحافظة على حياة المريض ، ثم بعد مرور حالة الأزمة يتولى مهمة معالجة أسبابها للحيلولة دون وقوعها مرة أخرى ولا يتم ذلك بدون أن يكون هناك متابعة حقيقية .

٣ - الوفرة والحضور الدائم

لا يمكن معالجة أى أزمة أو التعامل معها من خلال عجز أو قصور سواء عن الحركة أو عن مقاومتها ، أو عن التعامل معها والتصدى لها ، فالأزمة تحتاج الى الاستعداد والى الوفرة الاحتياطية الكافية والمناسبة للتدخل لمقاومة أى قصور أو عجز ، كما أنها تحتاج الى الفهم الكامل ، والفهم الكامل لا ينشأ عن الغياب بعيداً عن الأزمة أى عن موقع أحداثها ، أو عن معرفة من القائمين بها ، ويتطلب الأمر الحضور الدائم الذى يمثله الفهم العميق والأوسع لاسباب عناصر أبعاد الموقف الأزموى الذى يواجهه الكيان الإدارى ، وبالتالي فان الحضور الدائم والتواجد فى موقع أو مواقع الأحداث أمر كفىل بايقاف تصاعد الأزمة ، ومنع تدهور مقاومة الدفاعات الأولى للكيان الإدارى ، أو انهيارها تحت عبء الضغط الأزموى فضلا عن أن الحضور فى مواقع الأحداث يتيح معرفة ما يحدث أولا بأول ، ومن ثم التدخل الفورى بالشكل الكمى الذى يتطلبه ويحتاجه الموقف ، كما أن التواجد فى مواقع الأحداث واحساس الطرف الآخر الصانع بالأزمة ، وكذا القوى المؤيدة له بهذا التواجد أمر له نتائج نفسية الملموسة ، المؤثرة فى حركة وردود فعل ليس فقط صانع الأزمة ، ولكن أيضا على حلفائه ومناصريه ومؤيديه وعلى القوى المحايدة التى يحاول جذبها الى أتون الأزمة لتأييده ودعمه .

٤ - تفويض السلطة

تعد عملية تفويض السلطة " قلب " العملية النابض فى الدورة الدموية فى إدارة الأزمات ومن ثم فان تفويض السلطة ينظر اليه باعتباره محور العملية الإدارية سواء فى

ادارة الأزمات ، أو لفريق المهام الأزمومية وما يتطلبه التعامل مع قوى الأزمة مع الأحداث الأزمومية ، خاصة اذا ما كانت أحداث الأزمة مندلعة من مكان ، وفي عدة مواقع منفصلة ومستقلة عن بعضها البعض ، هذا ويحتاج ادارة الأزمات الى السرعة العاجلة في اتخاذ القرارات ، وفي الحقيقة فان هذه السرعة أيضا لاتنفصل عن الدقة التي يتعين أن يتخذ في ضوئها القرار ، وأيا كان فان القرار السليم يجب أن يتصف بعدة صفات أساسية .

أى أن القرار الإداري يتعين أن يكون مناسباً للحدث الأزمومي ويمكن تنفيذه في حدود الإمكانيات المتاحة لمدير الأزمة ، وأنه يمكن إبلاغه للمستويات الإدارية المختلفة بما فيها فريق التعامل مع الأزمات وأن يتم بالوضوح لكافة الأفراد الموكلة اليهم مهمة ادارة الأزمة والتعامل معهم ، ولا يجب أن يحتوى على أى غموض ، حتى لا يحدث لبس أو سوء فهم يؤدي الى عواقب وخيمة وتكاليف باهظة .

وفي هذا الإطار تصبح عملية تفويض السلطة مسألة في غاية الأهمية والخطورة أيضا ، وفي الوقت ذاته فان تفويض السلطة لايعنى أبدا اطلاق مطلق الحرية للمستويات الدنيا وتوسيع سلطاتها بشكل مطلق أو غير محدود ، بل أن تفويض السلطة يتم في إطار المستويات الإدارية ذاتها ، أو الأقرب منها .

حيث يجب منح كل فرد من أفراد الفريق المناط به معالجة الأزمة السلطة الضرورية لتحقيق عمله المحدد ، وفي الوقت ذاته على هذا الفرد أن يعرف الأنشطة والمهام التي يتوقع منه انجازها ، وأيضا علاقته مع الأفراد الآخرين .

وتفويض السلطة هو من أهم المتطلبات الإدارية في ادارة الأزمات ، حيث تتيح لفرق مواجهة الأزمة ولقائده حرية الحركة والتصرف ، وفقا لما يمليه عليه الموقف الأزمومي الذي يواجهه ، خاصة وأن تفويض السلطة يعطى في شكل تفويض عام أو تصريح عام بالتصرف .

٥ - فتح قنوات الاتصال والابقاء عليها مع الطرف الآخر

تحتاج ادارة الأزمات الى كم مناسب من المعلومات ، والى متابعة فورية لتداعيات أحداث الأزمة ، وسلوكيات أطرافها ، ونتائج هذه السلوكيات، ومن ثم فان فتح قنوات الاتصال والابقاء عليها مع الطرف الآخر يساعد على تحقيق هذا الهدف ، وكثيرا ما

تستخدم سياسة الباب المفتوح ، كأداة للحصول على المعلومات والابقاء على سلامة قنوات الاتصال .

خامسا : وسائل الاتصال و إدارة الأزمات

تلعب وسائل الاعلام دوراً هاماً أثناء وبعد الأزمات بل يمكن القول أن ادارة الأزمات البيئية تعتمد في أحد استراتيجياتها على وسائل الاعلام ، عن طريق حسن توظيفها لتحقيق الجوانب التالية :

- ١ - أن يكون الرأي العام على دراية تامة بأبعاد الأزمة .
 - ٢ - المساعدة في تنشيط الكيانات المحلية على مجابهة الأزمة .
 - ٣ - الحث والتحفيز على تقديم الاسعاف والنجدة ذات الفعالية وفق الاحتياجات الظرفية الماثلة
 - ٤ - تلعب أجهزة الاعلام دور حلقة الاتصال بين الأفراد ، وصانعي القرار السياسى والقائمين على ادارة الأزمات .
- وفى هذا الاطار فان هناك مجموعة ضوابط تحكم علاقة الرأي العام بمسألة ادارة الأزمة وهى .
- الدقة والحذر حيال رأى العام ، وامداده بالحقائق التفصيلية .. لان الشغل الشاغل فى هذه الفترة ماذا حدث ؟ وماذا ستفعل الأجهزة الرسمية .
 - مراعاة دقة تحرير التصريحات ذات الطبيعة السياسية ، بحيث تساعد على تشكيل رأى العام فى جانب مواجهة الأزمة وحلها .
 - ضرورة وأهمية الاعتراف بالأخطاء التى قد تحدث أثناء عمليات الانذار والاغاثة .

- القدرة على التعامل بموضوعية وعدم الانفعال مع أجهزة رأى العام .
 - نشر الحقائق بالسرعة اللازمة لخلق مناخ عام صحى يخدم الأزمة .
- والواقع أن التعامل وفق هذه المؤشرات انما ينبع من النظرة الشاملة لمؤسسات ادارة الأزمات ليس كوحدة قائمة بذاتها بل كتخصصات متداخلة داخل المؤسسات المعنية بالازمة ... لذا من الأهمية بمكان وضع خطط منسقة لتحقيق الاتصال الفعال بين الأجهزة وبعضها البعض خاصة أجهزة الطوارئ .(١٣).

سادسا: المنهج المتكامل لإدارة الأزمات

يمر المنهج المتكامل لإدارة الأزمات بمجموعة من المراحل تشبه في طبيعتها مراحل الانتاج ، بغية تحقيق مجموعة من الأهداف النهائية والمرحلية وصولا الى التغلب على الأزمة وإدارتها بشكل مناسب .

ويقوم هذا المنهج على عدة مراحل منطقية هي :

- ١ - مرحلة الاختراق لجدار الأزمة
- ٢ - مرحلة التمرکز وإقامة قاعدة للتعامل مع عوامل الأزمة بعد اختراقها .
- ٣ - مرحلة توسيع قاعدة التعامل ومد جسور ومجسات الاختبار
- ٤ - مرحلة الانتشار السريع لتدمير عناصر الأزمة وشل حركتها ودفعها بعيدا عن أماكن السيطرة .
- ٥ - مرحلة التحكم والسيطرة على موقع الأزمة .
- ٦ - مرحلة التوجيه لقوى الفعل الإرادية الصانعة للأزمة الى المجالات الأخرى .

١ - مرحلة الاختراق

الأزمة في ذاتها كيان مغلق تحيطه جدران سميكة من الغموض ومن ثم فان أى قرار قد يتخذ بشأنها سوف يحمل نسبة من عدم التأكد ، ومن ثم تكون احتمالات نجاحه محدودة .

ومن هنا يتعين أن يتم اختراق هذه الجدران للنفاذ ورائها لمعرفة مضمون الأزمة ومن ثم التعامل مع أسبابها والتغلب عليها ، ولا يمكن فهم الأزمة ، الا من خلال فهم مكوناتها وعناصرها ، ومن هذه العناصر ، الأسباب والدوافع والأهداف التي تحكمها والقوى التي تسيورها وتولد الضغط داخلها .

ومن هنا فانه في مرحلة الاختراق تتم مجموعة من العمليات الادارية ذات الأهمية :

أ - عملية البحث

بحيث يتم في هذه العملية بحث موضوع الأزمة وعناصرها ، ونشأتها وتطورها ، والعوامل المؤثرة في ايجاد الأزمة ، ونموها وكذا المحددات المؤثرة على مسارات واتجاهات هذه الأزمة ، وآليات الأزمة وأداتها والارتباطات والعلاقات الخاصة بها ، ومن خلال عملية البحث تتبلور

المعلومات والبيانات والمعارف الخاصة بالأزمة ، ومن ثم يصل متخذ القرار الى تشخيص واقعي للأزمة ، وتصور لابعادها ومن ثم تنتقل الى العملية الثانية للاختراق وهي :

ب - التقييم

وتعنى مرحلة التقييم قيام متخذ القرار أو فريق ادارة الأزمات بالحكم على التصور الشامل للأزمة ، وعلى جزئياتها ومعرفة جوانبها السلبية والايجابية ، وتحديد دقيق لمن يعمل معنا، ومن يعمل ضدنا ومن يسير في اطار التيار الجارف للأزمة يغذيها رغما عنه ولديه الاستعداد للتحويل الى مسارات بديلة وتتم عملية الاختراق من أضعف جزء في بنيان أو جدار الأزمة ، وهذا الجزء يمثل في الحقيقة المكان الذي نعلم عنه كل شئ ، ومن ثم نستطيع اختراقه والتغلب عليه ، والنفوذ منه الى ما نجهله من أسباب الأزمة والتعامل معها والتغلب عليها ، وتتمثل مناطق الضعف في الأزمة في :

- مناطق عدم الاستقرار لدى المنتفعين من هذه الأزمة .
- منطقة انفصال لدى العناصر المتكاثفة المستفيدة من نشوء الأزمة .
- منطقة عدم وضوح في المغانم أو تكريس المصالح وتوزيعها بين الأطراف المستفيدة من نشوء الأزمة والباعثين على وجودها .

ويستعان في عملية الاختراق للأزمة بأسلوبين رئيسيين هما :

الأسلوب الأول : اعادة قراءة الأزمة من جديد FLASH BACKING
TRACKING وليس معنى اعادة قراءة الأزمة هي اعادة قراءة ما نشر عنها في الصحف والمجلات فحسب ، ولكن في حقيقة الأمر اعادة قراءة الأزمة بشكل تفصيلي وثيق للوصول الى ادراك شامل للنواحي الآتية :

- قنوات التوصيل والاتصال COMMUNICATION
- العوامل المسببة CAUSE
- العوامل المساعدة SUPPORTING
- العوامل المناخية والظروف المحيطة CONDITIONING

الأسلوب الثاني - إعادة تتبع أحداث الأزمة

١ - إختراق جدار الأزمة :

ويقوم هذا الأسلوب على إسترجاع الأحداث التاريخية للأزمة خلال مراحل نشونها المختلفة، لتشخيص كل مرحلة من المراحل ومعرفة تحديد كل من:

- الأسباب الباعثة على نشوء الأزمة.
- العوامل المحيطة أو البيئة التي ساعدت على نمو الأزمة .
- الأطراف المؤيدة لصنع الأزمة والمستفيدة من استمرارها أو من تفجيرها.
- الأطراف والقوى المعارضة التي أضيرت من صنع الأزمة وتضار من استمرارها .
- القوى والعناصر المحايدة .

ومن ثم يتم الاختراق لجدار الأزمة، وكسر حاجز عدم المعرفة وزيادة حجم المعرفة والمعلومات التي تقلل دائرة عدم التأكد ومن ثم يمكن القيام بالخطوة التالية :

٢ - التمرکز

إذا ما تمت عملية الاختراق لجدار الأزمة بنجاح ، فإن الخطوة التالية هي بناء رأس جسر متمركز داخل كيان الأزمة ذاتها حتى يمكن العبور عليه الى لب الأزمة وجوهرها ومن هنا يحتاج الأمر الى بناء قاعدة ارتكازية داخل الطرف الصانع للأزمة ، وغالبا ما يتم بناء هذه القاعدة الارتكازية في منطقة الاختراق ، ويتم ذلك من خلال تقوية عملية الاختراق بالحصول على مزيد من المعلومات عن الطرف الآخر ، وكسر حواجز المجهول عنه ، وتحويله الى معلوم ، ويتم التمرکز الناجح أيضا من خلال استقطاب بعض العناصر العاملة لدى الطرف الآخر ، وتجنيدها لصالحنا ، والحصول على المعلومات التي نرغبها منها ، وجعلها أيضا بمثابة مراكز تجميع معلومات ، ومجسات ألغام ، وبالونات اختبار ومناطق نفاذ جيدة تمهيدا للدخول في المرحلة التالية .

٣ - التوسيع

وهي مرحلة كسب مزيد من المؤيدين لوجهة نظرنا ، وتحويلهم الى عناصر مناصرة ، وفاعلة ليس فقط في تأييدنا ، ولكن أيضا في مناهضة ومقاومة الطرف الآخر ومناصرته ويتم التوسع من خلال تتبع قوى الأزمة الصانعة لها والمؤيدة لها

والمهتمة بها والتوافق المحلي معها ، وجذبها الى نطاقنا وبالتالي تقليل قوى الرفض
المواجهة ، وكسب مزيد من المؤيدين الى صفوفنا ، ومن ثم الانتقال تدريجيا الى أماكن
جديدة ، وتوسيع قاعدة تواجدها وانتشارنا شيئا فشيئا ويتم توسيعها أساسا عن طريق :

١ - إيجاد مراكز جديدة للتمركز مسيطر عليها تماما من جانبنا وتعمل باسمنا
بشكل علني كامل وصريح .

٢ - إيجاد مراكز مشتركة مع أطراف أخرى تحمل أسماء مشتركة يمكن أيضا
التأثير فيها ولكن بشكل نسبي .

٤ - مرحلة الانتشار

وهي مرحلة الانتقال الى مسك زمام المبادرة والحركة ، والاتجاه بالأحداث ، بدلا
من الانصياع للأحداث ، وهي مرحلة الاستخدام المكثف والفعال للاعلام وإبتكار
السمات الاعلامية ذات الرنين والمضمون والتي تجد لدى بعض القوى الصناعية
للأزمة هوى واستهواء ، واستخدام جانب منها في تأكيد هذا الانتشار حيث يمكن تقسيم
الكيان الإداري الى ثلاث أنواع من القوى وأصحاب المصالح هي :

أ - قوى محافظة مترمة

ب - قوى راديكالية ثورية

ج - قوى معتدلة أو وسطى

ويستلزم التعامل مع هذه القوى " إعداد المسرح " الذي تتداعى فيه الأحداث
وتتوالى ، ومن خلال إفرازات الحدث وتأثيراته المتبادلة يتم استقطاب القوى الراديكالية
الصانعة للمستقبل والقوى المعتدلة أو الوسطى الصانعة للحاضر ، وتحديد القوى المتشعبة
بالماضى .

ومن هنا يتم الانتشار بشكل متسارع ، وبخطى واثبة في كافة الاتجاهات ، ووضع
قواعد ارتكاز جديدة ، بحيث تنتقل مراكز السيطرة ، ومناطق الاختبار ، الى اطار جديد .
والانتشار في إدارة الأزمات يكون عادة في شكل دوائر أكثر منها في شكل خطوط
إتجاهيه مستقيمة ، نظرا لما يمكن التأثير فيه أكثر في إطار الدائرة .

٥ - مرحلة التحكم والسيطرة

وفى هذه المرحلة يتم التحكم والسيطرة على عوامل الكم ، والكيف ، والزمن ، والتكلفة ، والجهد الخاصة بإدارة الأزمة ككل ، وليس فقط فيما يتصل بالطرف الآخر ، وهذا التحكم يتولد أساسا من قدرتنا على إقناع الطرف الآخر ، أو على إخضاعه ، أو على إجباره على أن يصبح كم سلبى لقيمة له ، وبمعنى آخر أن يتحول من قوى فاعلة ، الى كيان مفعول به ، ومن محرك دائم الحركة ، الى أداة يستعان بها فقط عند الحاجة ، وعملية الانتفاع ، أو الإخضاع ، أو الإجبار لا تتم بسهولة ولكنها دائما تبدأ بإيجاد المصلحة ، أو العادة ، أو الاحتياجات التى يدمنها الطرف الآخر ، وفى الوقت ذاته لا يستطيع أن يحصل عليها الا من خلالنا ، ومن ثم ربطه بالكامل بتبعية مهيمنة يصعب الفكك منها ، ولا يكون أمامه سوى الرضوخ والامتثال .

٦ - مرحلة التوجيه

وهى أخطر المراحل على الإطلاق ، وفى الوقت ذاته قمة النجاح الذى حققه مدير الأزمة عند أدائه لها ، والتى بموجبها يسيطر على قوى الأزمة ، ليس فقط الصانعة لها ، ولكن أيضا المؤيدة لها والمتعاطفة معها ، وأصبحت جميعها مادة طرية بين يديه يستطيع تشكيلها وتوجيهها كيفما شاء وتتم عملية التوجيه بذكاء وفاعلية كبيرين

ويلاحظ أن ادارة عملية التوجيه تتم من قاعدة السيطرة الكاملة والتحكم شبه الكامل فى قوى صنع الأزمة وعلى هذا يتم توجيه الأزمة بثلاث طرق هى :

أ - تصدير الأزمة الى الخارج : أى تصديرها الى كيانات إدارية أخرى ،

وحتى ينجح هذا التصدير لابد من الحصول على علاقة أو رابطة مع هذه

الكيانات الأخرى تقوم بوسيلة الكوبرى أو القنطرة التى يمكن نقل الأزمة

عن طريقها ، وإيجاد المصالح التى تكفل نقل الأزمة اليها بذكاء .

وعلى سبيل المثال ، استطاعت الدول الصناعية الرأسمالية الكبرى التغلب

على أزمة الركود التى تعانىها منذ منتصف السبعينات عن طريق انعاش

الطلب على منتجاتها وضمان تشغيل جانب مناسب من وحداتها الانتاجية ،

عن طريق تشجيع دول العالم الثالث على شراء منتجاتها .

ب - ركوب الموجه الأزموية والانحراف بها وبمعنى آخر امتطاء قمة الأزمة ، وقيادتها لفترة ، ثم الانحراف بها وبمن يعملون على تغذيتها ، ويطلق عليها البعض طريقة التكيف المرحلي ، أو الموافقة المرحلية ، ويصبح مدير الأزمة ، فارس ماهر عليه أن يروض حصان جامع شديد المراس ، ومن ثم فانه يمتطى صهوة هذا الحصان الجامع مرسلا له العنان حتى تنهك قواه ، ويستنزف طاقته .

ج - تحويل الأزمة وافرانيتها الى إيجابيات تزيد من تماسك الكيان الإداري (أزمة الطاقة)، وحفز طاقاته الإبداعية للمشاركة والتغلب على مخاطرها، ويطلق على هذه الطريقة، طريقة ديمقراطية المشاركة، حيث يكون القائد الإداري على وعي كامل بحقيقة الأزمة التي يواجهها، وإدراك كامل أن معالجة الأزمة بمفرده أمر صعب إن لم يكن مستحيلا، خاصة وأن هذه المعالجة تحتاج الى توضيحات ليست فقط من جانبه ، ولكن أيضا من جانب أفراد الكيان الإداري الآخر، وإن هذه التوضيحات الغالية لابد أن تتم بموافقتهم، بل ومن جانبهم أيضا، وليست عن طريق الإجبار أو الغضب .

سابعاً: نحو استراتيجية لإدارة الأزمات :

من واقع استقراء مفهوم الأزمة ، وبحث الجوانب المختلفة وخاصة الجوانب ذات الطابع الإداري والسياسي وفي ضوء الخبرة المعاصرة للنظم السياسية بصدد ادارتها للازمات المختلفة ، خاصة تلك الأزمات المتعلقة بإدارة البيئة ، يمكن لنا أن نقترح استراتيجية لإدارة الأزمات تقوم على القواعد التالية :

- ١ - القدرة على تحقيق التكامل بين مختلف النشاطات السياسية والاقتصادية والإدارية.
- ٢ - تأصيل مناخ إداري يقوم على التفاهم والمشاركة بين جميع المستويات والاختصاصات الوظيفية على المستوى الإداري أو المستوى المركزي .
- ٣ - المرونة التي تمكن من التشكيل التنظيمي للمؤسسات وإعادة تشكيلها وفق ظروف الأزمة .

- ٤ - العناية بتشكيل ووضع سياسات عامة لكافة القضايا المجتمعية المتعلقة بإدارة الأزمات .
 - ٥ - صياغة التشريعات المتعلقة بقضايا الأزمات .
 - ٦ - تشجيع الدراسات والأبحاث المتعلقة بإدارة الأزمات .
 - ٧ - تحديد أفضل الأساليب لتنمية وعى الرأى العام بمخاطر وتحديات إدارة الأزمات.
 - ٨ - بناء وتنمية شبكة من الاتصالات الفعالة التى تؤمن توافر المعلومات بالسرعة المطلوبة وتعين فى تحديد أبعاد المشكلة أو المشكلات الماثلة ووضع المؤشرات لما سيترتب عليها من نتائج .
 - ٩ - الكفاءة والفعالية فى استقراء المستقبل بالقدر الذى يحقق الإدراك الكامل بطبيعة الأزمة ويمكن من استكشاف كل البدائل الممكنة لدراء أخطارها أو التخفيف منها أو الاعداد بمواجهتها عند حدوثها .
 - ١٠ - القدرة على تحديد الأسبقيات وتوجيه اهتمام المجموعات والأفراد والمشكلات الرئيسية مع مراعاة الافادة من التغذية الاسترجاعية التى تفيد التنظيم بردود فعل العاملين تجاه أساليب معالجة الأزمة .
 - ١١ - الفاعلية فى تنمية العلاقات التبادلية والتكاملية مع فعاليات البيئة ذات العلاقات والعمل على تنسيق جهودها فى إطار منظومة موحدة مع النشاطات الرسمية .
- ويمكننا اذن أن نلخص من جملة ما تقدم من مقولات الى اطروحات ثلاث :
- أ - أن ادارة الأزمات تستوجب بطبيعتها توافر معلومات عن جوانب متعددة وخبرات مهنية وفنية لانتأى لكيان تنظيمى واحد، الأمر الذى يجعل ادارة الأزمات مسئولية جماعية تنتمى الى العمل الجماعى الذى تتداخل وتتمازج فيه أدوار ونشاطات أجهزة وكيانات متعددة .
 - ب - أن التكوين المؤسسى التقليدى القائم على البيئة الوظيفية بما فيه من تجزئة للاختصاصات والمسئوليات وما يكتفه من محدودية وبطء فى الاتصالات يمثل النقيض لادارة الأزمات.
 - ج - أن التنسيق التنظيمى لادارة الأزمات ينبغى أن يبنى على منظومة تتفاعل وتتمازج فيها نشاطات وجهود كل الكيانات والخبرات ذات

العلاقات بإدارة الأزمة ، وأن يتسع بدرجة عالية من المرونة تمكنه من التكيف مع التغيرات والظروف الشرطية للأزمة .

الإستراتيجيات السبع لإدارة الأزمات :

- ١ - إدارة الأزمات عمل من أعمال السيادة .
- ٢ - إدارة مركزية وسلطة مطلقة .
- ٣ - لاصوت يعلو على صوت الأزمة .
- ٤ - مواجهة الأزمات عمل جماعى منسق .
- ٥ - عقيدة إدارة الأزمة .
 - الحد من حجم الخسائر فى الأرواح والممتلكات .
 - التخفيف من أثارها الاجتماعية والنفسية .
 - سرعة العودة الى الحياة الآمنة .
 - سرعة اعادة التعمير .
- ٦ - عقيدة التنظيم .
- ٧ - أهمية الاتصال الجماهيرى والمشاركة الفعالة .

مصادر الفصل الأول

- ١ - د. السيد عليوه ، صنع القرار السياسى فى منظمات الادارة العامة ، القاهرة ، الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٨ ، ص ٢٥٦ .
- ٢ - د. فاروق حلمى ، الأزمة ذات الطبيعة الإدارية ، ندوة الأسلوب العلمى لادارة الأزمات . الجهاز المركزى للتنظيم والادارة ، القاهرة ، ١٩٩٣ .
- ٣ - حول خصائص مفهوم الأزمة أنظر :
 - د. محسن الخضيرى ، ادارة الأزمات ، القاهرة ، مكتبة مدبولى ، ص ٧٨ .
 - د. فاضل زكى ، الشئون الدولية من التوترات الى الأزمات ، مجلة الدراسات الدبلوماسية . الرياض ، العدد الرابع ، ص ٨١ .
 - د. عوض بدير ، إدارة الكوارث والأزمات ، ندوة الأسلوب العلمى لادارة الأزمات ، الجهاز المركزى للتنظيم والادارة ، القاهرة ، ١٩٩٣ .
- ٤ - د. عباس العمارى ، ادارة الأزمات فى عالم متغير ، الأهرام ، مركز الترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٣ .
- ٥ - د. محمد رشاد الحملوى ، إدارة الأزمات ، القاهرة ، ١٩٩٣ .
- ٦ - د. محمد رفعت عبد الوهاب ، الادارة العامة ، القاهرة ، الدار المصرية الحديثة ، ١٩٨٠ .
- ٧ - د. أسامة صادق ، المبادئ العلمية للادارة ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٨٥ . ص ٢٢ .
- ٨ - د. أحمد رشيد ، ادارة التنمية ، القاهرة ، مكتبة مدبولى ، ١٩٩٢ . ص ١٠-١٥ .
- ٩ - د. محسن الخضيرى ، ادارة الأزمات والادارة بالازمات ، ندوة الأسلوب العلمى لادارة الأزمات ، الجهاز المركزى للتنظيم والادارة ، القاهرة ، ١٩٩٣ .
- ١٠ - د. حسن أبشر الطيب ، ادارة الكوارث ، لندن ، ميدلايت المحدودة ، ط ١ ، ١٩٩٢ .
- ١١ - انظر ملف ندوة الأسلوب العلمى لادارة الأزمات ، الجهاز المركزى للتنظيم والادارة ، القاهرة ، ١٩٩٣ .
- ١٢ - Studies on Crisis Management , C.F Smart and M . Tstanbury, Institute for Research on Public Policy, Canada 1978 , PP 101-107

الفصل الثاني

إدارة الأزمات المالية

إدارة الأزمات الدولية

تتج الساحة الدولية بألوان شتى من التناقضات ، ما بين صراعات ومنازعات وأزمات وحروب ، والمقصود بالصراع (Conflict) التعارض في المصالح ، أما النزاع (Dispute) فهو تعارض في الحقوق القانونية، في حين أن الأزمة (Crisis) - هي تحول فجائي عن السلوك المعتاد - تعني تداعى سلسلة من التفاعلات يترتب عليها نشوء موقف مفاجئ ينطوى على تهديد مباشر للقيم أو المصالح الجوهرية للدولة ، مما يستلزم معه ضرورة إتخاذ قرارات سريعة في وقت ضيق وفي ظروف عدم التأكد وذلك حتى لا تتفجر الأزمة في شكل صدام عسكى أو مواجهة .

وفي جميع هذه الحالات توجد أساليب متنوعة للتعامل مع كل موقف فقد يجرى احتواء الصراع بمعنى الاحاطة به والسيطرة عليه وحصره ومنع انتشاره ، وقد تتم تسوية النزاع بمعنى التوصل الى حلول قانونية وسياسية ، وقد يفضل ادارة الأزمة بمعنى التلاعب بالعناصر المكونة لها والأطراف الداخلة فيها بهدف تعظيم الاستفادة من ورائها لصالح الأمن القومى .

هكذا أصبحت ادارة الأزمات الدولية أسلوبا أثرا في ادارة الصراعات الدولية ، لها استراتيجية محددة تقوم على مجموعة من الأصول والمبادئ ، كما أنها أضحت فنا رفيعا يمارسه قادة الأمم ورجال الدولة بمزيد من المهارة البراعة .

المبحث الأول : دواعى إدارة الأزمات الدولية .

يمكن أن نرصد مجموعة من الدواعى والاعتبارات التى تجعل إدارة الأزمات كعلم وفن - أكثر إلحاحا من ذى قبل وبالأخص فى منطقة الشرق الأوسط ونزاعات العالم العربى ، ومن هذه الاعتبارات الطبيعة المزدوجة للتفاعلات الدولية ، تجذر الصراعات الدولية ، تفاقم المناخ الدولى للأزمات ، تعقد إدارة الصراعات ، مشروعية الأهداف القومية من وراء إدارة الأزمات الخارجية ، وخصوصية الدور المصرى .

أولا: الطبيعة المزدوجة للتفاعلات الدولية :

حيث أصبح من المسلمات أن التفاعلات الدولية بين أعضاء المجتمع الدولى ذات وجهين : التعاون والصراع ، وإنه فى ذروة غلبة أحدهما وليكن الصراع مثلا ، يوجد بذور كامنة للوجه الآخر أى التعاون ، وأثناء عنف المواجهة العسكرية والحرب بين دولتين قد تجدهما يتبادلان جرحى الحرب والأسرى من خلال الصليب الأحمر ، وهذه الحقيقة فى حد ذاتها تستدعى منا أن ندرك أن أفضل معالجة لهذا الوضع هى استخدام سلاح مزدوج الطابع من نفس الطبيعة ، الا وهو إدارة الأزمات .

ثانيا : تجذر الصراعات الدولية

بمعنى إدراك أن النزاعات والصراعات بين الأمم والدول والجماعات والشعوب جزء لا يتجزأ من الطبيعة البشرية ومن تركيبة العلاقات الاجتماعية . وتتعدد جذور هذه الصراعات منها الأسباب البيولوجية الحيوية (أى الرغبة فى تنازع البقاء والاختلافات العرقية والعنصرية) والأسباب النفسية التى ترجع الى نتائج الحرمان والاحباط وتنوع وحدة الأمزجة السياسية ، والأسباب السكانية (الديموجرافية) الراجعة الى الضغط الديموجرافى بسبب زيادة السكان أو تباين تركيب عناصرهم وأجيالهم كذلك أيضا الأسباب الجغرافية التى تتمثل فى تفاضل الموقع والمكان أو تباين المناخ والموارد الطبيعية ، هناك الأسباب الاقتصادية مثل الفروق الطبيعية وأنماط المعيشة وفروق التقدم التكنولوجى يضاف الى ما سبق الأسباب التى تتبدى فى إختلاف المؤسسات وتقارب العقائد والإيدلوجيات وتقدم الحضارات .

ثالثاً : تفاقم المناخ الدولي للآزمات

حيث تلاحت وتداخلت مشاكل عصر الآزمات الذى تتبأ به توينبى منذ بداية القرن وصورذلك عديده منها حالة السيولة الدولية بسبب الوضع الانتقالى للنظام الدولى ، واستمرار الصراعات الاقليمية وتصاعد المنازعات القومية الداخلية ، والمضاعفات الناجمة عن انتكاسات التجارب التحديثية التى أخذت بها الدول النامية ، كذلك تفاقم الآزمة الاقتصادية العالمية .

رابعاً : تعقد إدارة الصراعات الدولية

ففى هذا العالم المتغير الذى يموج بالتقلبات أضحت إدارة الصراعات الدولية لعبة معقدة وأصبحت أكثر الحاحا للأسباب التالية :

- ١ - سوء الحالة الصحية والنفسية والمزاجية لصانعى القرارات حولنا فى العالم وفى المنطقة بسبب كبر السن وتخريف الشيخوخة والخلل العقلى والأمراض الجسمانية والإدمان وتدهور القدرة.
- ٢ - عجز النظم والأساليب التقليدية فى الإدارة (نمط إدارة عموم الزير) عن مواجهة الطوارئ المبالغته مثال ذلك تورط عبد الناصر فى حرب يونية ١٩٦٧ والعراق فى حرب الخليج عام ١٩٨٠ مقارنا بأسلوب القوى العظمى فى إدارة أزمة حرب الناقلات فى الخليج فى صيف ١٩٨٧ .
- ٣ - انتشار الأسلحة النووية ودخولها منطقة الشرق الأوسط مما يؤدى الى الاقتراب من حافة الرعب النووى .
- ٤ - التوازن الدولى والاقليمى الرجراج بسبب الوضع الدقيق والخرج فى المنطقة .
- ٥ - إعتبارات التسويات السياسية القائمة حالياً وهى تسويات غير مستقرة وغير حاسمة ومن بينها التسوية السياسية بين مصر واسرائيل .

خامساً : مشروعية الأهداف القومية من وراء إدارة الآزمات

أخذت كثير من الدول تسعى الى تحسين مناهجها فى إدارة مباراة لعبة الأمم ، حيث تتطلع الى تحقيق الأهداف التالية :

- ١ - تفادى التورط فى حرب شاملة أو مواجهة عسكرية مباشرة .

- ٢ - محاولة كل طرف تعظيم مكاسبه على حساب الخصم .
- ٣ - التلاعب بسلوك الخصم من خلال التهديد (كسب الأزمة وفي نفس الوقت لبقائها في حدود المخاطر المسموح بها لكلا الطرفين)
- ٤ - تحسين صنع السياسات العامة في الشؤون الخارجية والعسكرية والاقتصادية .
- ٥ - تنمية المهارات السياسية والإدارية في استثمار المصاعب والتناقضات بغرض توظيف قوة الخصم لصالحنا .

سادسا : خصوصية الدور المصرى :

- هناك مجموعة من العوامل الداعية الى ضرورة الاهتمام بإدارة الأزمات بالنسبة لمصر نظرا لخصوصية الدور المصرى فى النظام الإقليمى العربى، من هذه الضرورات:
- ١ - تفادى أى مواجهة عسكرية مع أى شقيقة من دول النظام الإقليمى العربى (ليبيا أو غيرها)
 - ٢ - تحاشى صدام عسكرى تقليدى أو نووى مع إسرائيل فى ظروف توازن قوى غير مواتية .
 - ٣ - تحاشى أى مواجهة إعلامية حادة مع حكومة الخرطوم نظرا للعلاقات الخاصة التى تربط البلدين .
 - ٤ - تجنب أى مواجهة سياسية مع الولايات المتحدة نظرا للاعتماد الشديد على المساعدات الأمريكية .
 - ٥ - تحاشى تصعيد التنافس مع أى من دول الجوار الجغرافى للنظام الإقليمى المصرى (مثل أثيوبيا وإيران وتركيا واليونان وإيطاليا وفرنسا وأسبانيا ..)
- بل أن الطبيعة المزدوجة للتفاعلات الدولية بالإضافة الى خصوصية الدور المصرى تساعدنا كثيرا من تأكيد أهمية إدارة الأزمات فى اتجاه التعاون تماما مثل ادارتها فى اتجاه الصراع سواء بمواء . فهناك من يرى أن الأزمة لا تعنى فقط زيادة

حدة الصراع المتبادل بين الطرفين ، بل قد تعنى أيضا تحولا مفاجئا فى اتجاه العلاقات التعاونية قد يعجز أحد الطرفين عن استيعابه (مثل موقف بيجين من زيارة السادات للقدس فى عام ١٩٧٧).

ونستطيع أن نضيف مثلا آخر فى هذا التحليل وهو فشل القيادة المصرية فى ادارة الوحدة الاندماجية بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨ التى قامت على أثرها دولة الجمهورية العربية المتحدة وسرعان ما انتهت بالانفصال عام ١٩٦١ .

خلاصة القول أن ادارة الأزمات ضرورية فى أوقات التقارب الشديد مثلها فى ذلك مثل لحظات الوقوف على حافة الصدام - وذلك حين يخرج نمط التفاعل بين دولتين عن نقطة التوازن المعتادة . (١)

المبحث الثانى : إستراتيجية ادارة الأزمات الدولية

الإستراتيجية هي الخطة العامة لتحقيق الأهداف في مواجهة الخصوم والمنافسين والقوى المناوئة والظروف المتغيرة ، وعادة ما تركز الإستراتيجية في هذه الخطة على عدة عناصر أو محاور لعل من أهمها المبادئ والقوى العامة ، والمنظمة أو الفريق المختص ، والمهام والتكتيكات المتبعة .

لذلك سوف نحلل إستراتيجية ادارة الأزمات في ثلاث نقاط عن : مبادئ ادارة الأزمات الدولية ، فريق ادارة الأزمات ، ومهام ادارة الأزمات .

أولا : مبادئ ادارة الأزمات الدولية :

يلخص الباحثون هذه المبادئ في مجموعة من القواعد التالية :

- ١ - حافظ على السيطرة المدنية العليا على الخيارات العسكرية من حيث الاختيار والتوقيت بل قد تمتد هذه السيطرة على المناورات التكتيكية والعمليات التي قد تؤدي الى صدام غير مرغوب فيه مع قوات الخصم .
- ٢ - اختلق توقعات تساعد على التأني في معدل الأعمال العسكرية حيث يكون من الضروري الإبطاء المتعمد من قوة الدفع في التحركات العسكرية وذلك بغرض توفير وقت كاف لكلا الطرفين لتبادل الاشارات الدبلوماسية والاتصالات ولاعطاء كل طرف الوقت الكافي لتقدير الموقف واتخاذ القرار والاستجابة للاقتراحات (تفهّر الأسطول الأمريكى الى مسافة ٥٠٠ ميل فى اتجاه السواحل الكويتية بعيدا عن الأسطول السوفيتى حتى يتيح للكرملين فرصة التدبر فى عواقب الأمور) .
- ٣ - نسق بين التحركات الدبلوماسية والتحركات العسكرية وذلك فى إستراتيجية متكاملة تستهدف إنهاء الأزمة بدون حرب .
- ٤ - حدد التحركات العسكرية بتلك التى تشكل براهين واضحة على الحل المرغوب وتكون مناسبة للأهداف المحددة من وراء الأزمة .
- ٥ - تحاشى التحركات العسكرية التى تعطى الخصم الانطباع بأنك على وشك اللجوء الى حرب واسعة النطاق مما يجبره على توجيه ضربة اجهاضية .

٦ - اختر الخيارات الدبلوماسية والعسكرية التي تترك للخصم مخرجا من الأزمة لا يتضارب مع مصالحه الرئيسية (رغم حرص كل طرف على الفوز فان كلا منهما أيضا يعلم تماما أنه يقود سيارة مليئة بالمفرقات ، أى أن الصدام المباشر فيه نهايتهما سويا (٢).

ثانيا : فريق ادارة الأزمات :

نفضل ألا نستخدم هنا أى اصطلاح مثل جهاز أو هيئة إدارة يشير الى منظمة بيروقراطية دائمة ، وإنما الشكل المقترح هنا هو تنظيم موقفى أو (هوقراطى) وموقت ويمكن أن نحدد مكوناته بالأبعاد الستة الحاكمة فى أى موقف ادارى وهى :

- ١ - الناس : مجموعه خبراء متخصصين فى مختلف المجالات .
 - ٢ - المكان : غرفة عمليات مجهزة بمقر ادارة وزارة الخارجية أو قيادة القوات المسلحة أو رئاسة الجمهورية .
 - ٣ - الزمان : من الساعة صفر الى يوم حل أو انفراج الأزمة .
 - ٤ - الأشياء : أجهزة اتصال وتخزين معلومات ووسائل ايضاح سمعية وبصرية .
 - ٥ - الأفكار : قاعدة بيانات - ذاكرة معلوماتية - منهج للتحليل والتقويم .
 - ٦ - التنظيم : لجنة مؤقته تلتقى فى غرفة العمليات أو مركز التنسيق أو مقر القيادة .
- ويلعب مستوى الخطر ونطاق الأزمة دورا مؤثرا فى تشكيل فريق ادارة الأزمات ، هناك ثلاثة مستويات للخطر تمثلها الأزمة .

هى : أزمة خطيرة ، أزمة حادة ، وأزمة عادية ، وتنشأ الأولى بتوافر عناصر المباغنة والتهديد وضيق الوقت ، أما الثانية فهى الأزمة الحادة - فيغيب عنها جزئيا المفاجأة ويتمثل فيها التهديد وضيق الوقت ، أما الأزمة العادية فتوجد فقط مع توافر عنصر التهديد للمصالح الجوهرية للأزمة .

أما نطاق الأزمة فقد يكون خارجيا (أزمة إغلاق معمر شرم الشيخ) أو قد يكون داخليا (أحداث الأمن المركزى فبراير ١٩٨٦) أو قد يكون مشتركا (أزمة الألبان الملوثة المستوردة) .

على ضوء ذلك يتحدد تشكيل فريق إدارة الأزمات فقد يرأسه شخصية سياسية مثل رئيس الدولة أو رئيس الوزراء أو أحد الوزراء أو شخصية تنفيذية مثل مسئول كبير أو رئيس الأركان أو رئيس المخابرات ... الخ .

ثالثا : مهام ادارة الأزمات :

يركز الباحثون على مهام ومتطلبات ادارة الأزمات ، وذلك من خلال تحليل الأزمات التي تفجرت منذ الحرب العالمية الثانية وتسليط الضوء على أربعة محاور .

- مشاكل توافر المعلومات في ظروف الأزمة .
- المتطلبات الخاصة بعملية صنع القرار في ظروف الأزمة .
- وسائل التنسيق بين الاجراءات الدبلوماسية والعسكرية .
- أساليب الاتصال مع الخصم أثناء الأزمة وكيفية المحافظة عليها .

وجدير بالذكر أن من عوامل نجاح ادارة الأزمة أو تسهيل ادارتها قيام كل طرف بتحديد أهدافه من وراء المواجهة أو تحديد الوسائل التي يستخدمها في متابعتها لكن ينبغي التحذير وأن تحديد الأهداف والوسائل ليس كافيا في حد ذاته لادارة الأزمة دون التورط في حرب ، فالدراسات تشير الى أنه ينبغي على كلا الطرفين أن يفهم متطلبات ادارة الأزمات وأن يكونا مستعدين للعمل طبقا لها .

قصارى القول أن المهام الرئيسية لادارة الأزمات تتشابه تقريبا مع متطلبات ادارة المباريات الاستراتيجية ، وفي هذا الصدد نشير الى عدة أنماط من هذه المباريات وهي : مباريات الحظ ، مباريات المهارة ، مباريات المجموع الثابت ، ومباريات المجموع المتغير .

١ - مباريات الحظ :

وهي التي تعتمد كلية على الحظ ولا دور فيها للمهارة ، كلعبة الروليت والزهرة والبنجو ، وهي مباريات يمكن تحليلها علميا باستخدام قوانين ونظرية الاحتمالات فقط .

٢ - مباريات المهارة :

وهي مباريات تعتمد على المهارة الفردية للمتبارين ولا تعتمد على الحظ أو على الخداع والتمويه كالمباريات الرياضية في رفع الأثقال أو ألعاب القوى ، أو " الفوازير " .

٣ - مباريات الاستراتيجية :

وهي المباريات التي تمتاز فيها المهارة بالحظ وتعتمد كلية على الترابط والتداخل بين تصرفات وتوقعات اللاعبين وأمثلتها الكلاسيكية لعبة البوكر والبريدج ، ولكن يمكن

للايمان أن يتصرف على هديها في مباريات أخرى واقعية كالمعارك الحربية مثلا والمنافسة التجارية والمفاوضات بين الأفراد .

أ - مباريات المجموع الثابت :

وهي المباريات التي تعتمد على وجود حالة الصراع المطلق بين المتبارين ويعتبر مكسب أحدهما خسارة للجانِب الآخر ، وبنفس القيمة بحيث يظل مجموع القيم المتبادلة ثابتا ، أى أن المجموع للجبرى للمكسب والخسارة للطرفين يساوى صفر ، ومعظم ألعاب الورق كالبوكر مثلا هي ألعاب من هذا النوع وكذلك فإن الحرب بين دولتين تمثل مباراة من مباريات المجموع الثابت.

ب - مباريات المجموع المتغير (أى مباريات التعاون):

وهي المباريات التي تجمع بين المنفعة المشتركة والصراع ، والتي يمكن للطرفين أن يتعاونوا في بعض الوقت ويتنافسا في البعض الآخر، فيكسب الاثنان ولكنهما يتساومان على توزيع كسبهما .

ولاشك أن هذا النوع الثانى من المباريات هو الأكثر واقعية وجدوى في الحياة الاقتصادية العملية ، وهو يمثل ذلك الجزء من النظرية الذى يدرس استراتيجيات المساومة والمفاوضة والتهديد والردع وكل الحالات التى يهتم الطرفان الوصول فيها الى اتفاق لكنهم يستخدمون جميع أسلحتهم للوصول الى اتفاق يخدم أهدافهم بأكبر قدر ممكن على حساب الطرف الآخر ، وهو يشمل أيضا حالات التعاون والمنفعة المشتركة التى يشيعها عنصر الخلاف بين الأصدقاء والحلفاء .

ويمكننا تصور أننا فى تخطيطنا للمستقبل يجب أن تأخذ فى الاعتبار ثلاثة أنواع من العلاقات ، علاقات صراع كامل ، علاقات تعاون كامل ، علاقات يختلط فيها التصادم بالتعاون، والنوع الثالث هو الأكثر واقعية فى حياتنا الخاصة والعامة فهو الذى يصف العلاقات الاجتماعية التى تتسم مثلا بالمساومة والمفاوضة والترغيب ، وهى كلها مباريات معقدة الأطراف ومن ذات المجموع غير الثابت .

وتوضيحا لذلك نقول أن صور الصراع والتفاعل بين الأمم والدول والأفراد لا تخرج - كما يقول كارل دويتش - عن ثلاث : القتال ، والمباريات، (أى الصراعات التى تميزها استراتيجية) بأنواعها المختلفة ، والمناظرات أو الندوات .

وجدير بالذكر أن المباريات تتضمن نماذج شتى ، منها مباريات المجموع الثابت (أو مباريات قيمة الصفر Zero- Sum Game) التى سبق الإشارة إليها ، وكذلك منها نموذج لعبة " مازق السجينين " وتتلخص قصة هذه اللعبة فى أن مأمور أحد السجون كان لديه ذات مرة سجينان لا يمكنه اعدامهما الا فى حالة اعتراف أحدهما على الأقل ، وعليه فقد استدعى المأمور أحد السجينين وعرض عليه اطلاق سراحه واعطائه مبلغا من المال اذا اعترف قبل يوم واحد على الأقل من اعتراف زميله حتى يمكن اعداد عريضة الاتهام وتنفيذ حكم الاعدام فى زميله ، كذلك أخبره المأمور أنه فى حالة اعتراف زميله قبل يوم واحد من اعترافه هو ، فإن الزميل سوف يطلق سراحه ويحصل على هذا المبلغ ، بينما ينفذ حكم الاعدام فى السجين الأول ، وهنا سأل هذا السجين الأول وما الذى سيحدث اذا اعترفنا نحن الاثنين فى نفس اليوم ياسيدى ؟ فأجاب المأمور : " فى هذه الحالة لن يتحتم اعدامكما ولكنكما ستقضيان عشر سنوات فى السجن ، ثم سأل السجين " وما الذى سيحدث ان لم يعترف أحد منا ؟ " فأجابه فى هذه الحالة سيطلق سراحكما دون أى مكافأة ، ولكن هل ستقامر بحياتك اذا سارع زميلك هذا المحتال بالاعتراف والحصول على المكافأة ؟ " والآن عد الى الزنزانة الانفرادية وفكر فى اجابتك حتى الغد واستدعى المأمور السجين الثانى ودار بينهما نفس الحديث ، ثم قضى كل منهما الليل يفكر فى هذا المازق .

المبحث الثالث : تحليل عناصر ادارة الأزمة الدولية :

فى الواقع أن المسألتين الجوهريتين لدى تحليل ادارة الأزمات الدولية هى :
التشخيص الصحيح للأزمة بما فى ذلك تكييف القصد الحقيقى للخصم ، واختيار نمط رد
الفعل .

أولاً: تشخيص الأزمة :

إن أبرز ما يميز القرار السياسى فى ظروف الأزمة هو الصعوبات الكبيرة التى
تصادف صانعى القرارات لدى قيامهم بتشخيص الأزمة وتكييف أهداف الخصم ،
فالضغط النفسى ، وقصر الوقت المتاح وتضارب المعلومات والتقديرات كثيراً ما تميز
الأزمات الدولية ، وهذه العوامل تجعل من المتعذر التوصل الى تشخيص سليم
(موضوعى) للأزمة وتكييف أو حصر الأهداف الحقيقية للخصوم بصورة دقيقة بحيث
يمكن التعامل معها من خلال النمط المناسب للاستجابة .

وغالبية النصائح التى يسديها علماء السياسة بصدد تحسين أطر اتخاذ القرارات
الكبرى فى ظروف الأزمات تتمثل تحديداً بهذا الجانب ، أى تقليل الآثار السلبية للعوامل
المصاحبة للأزمة والتى تؤدى الى تكوين أدراك مشوه وزائف عن بيئة الأزمة
وأغراض الخصوم ، وبالتالي الى عدم سداد الاستجابة وهناك بطبيعة الحال عدد من
نماذج تشخيص الأزمات ، غير أننا نقترح هنا تحليلاً يقوم على التصنيف السابق شرحه
للأزمات ، ويقوم هذا التحليل على شقين كالتالى :

الشق الأول : تقدير مدى التحكم فى الأزمة ، ويعنى بهذا درجة التأكد من أن
تداعيات الأزمة لن تؤدى بالفاعلين الى اتخاذ خطوات لم تكن فى خطتهم أو
تصوراتهم الأولية ، ولا تتفق مع المدى الحقيقى للخلاف أو مع القياس العقلانى
للمنافع والتكاليف وبصورة عامة يمكن القول بأن مدى التحكم فى الأزمة هو
دالة فى ثلاث متغيرات ، هى كالاتى :

- ١ - عدد الفاعلين الرسميين .
- ٢ - عدد الفاعلين غير الرسميين وحركتهم وقدرتهم على الضغط .
- ٣ - مدى تمركز أهلية اتخاذ القرار لدى كل فاعل أو عدد الأشخاص الذين
يتعاملون بصورة مستقلة مع الأزمة فى كل دولة أو طرف . .

ويمكن بالطبع أن تطور هذا البيان الى مقياس كمى محدد لدرجة التحكم فى
الأزمة وإن كانت المساحة لاتسمح بذلك .

والأمر الهام فى هذا المجال هو أن درجة التحكم فى الأزمة تتفق الى حد بعيد
مع امكانية تسييرها فى إتجاه الحل السلمى للخلاف والتناقص من خلال
التفاوض والمساومة بأشكالها المختلفة ، وفى هذا المنظور يمكننا أن نحدد المدى
المحتمل للمساومة والتوزيع للقيم موضع النزاع تبعاً لموازن القوى كما تتبلور
فى وقت الأزمة.

الشق الثانى : هو تقدير المخارج المحتملة نظرياً للأزمة ، وهذا الشق من
تشخيص الأزمة يتوقف على ثلاث عوامل :

١ - العامل الأول هو الأهمية النسبية للقيمة الكامنه فى موضوع (أو
موضوعات النزاع) لكل طرف .

٢ - العامل الثانى هو مدى اتساع وعمق المصالح المتبادلة الأخرى بين
الطرفين المتنازعين .

٣ - العامل الثالث يتمثل فى امكانية المبادلة بين القيمة موضوع النزاع
وقيم أخرى ذات أهمية مماثلة لأحد جانبي النزاع .

ويمكن الجمع بين هذين الشقين للتحليل حتى نخرج باستنتاج أو حتى قياس دقيق
الى حد ما لاحتمال ايجاد مخرج من الأزمة إما بالتراضى أو من خلال
المساومة والتفاوض المعقد ، وتوفر نظرية اللعب طريقة مناسبة لتقدير المخارج
المحتملة نظرياً للأزمة .

أما تكييف أهداف الخصم فينبغى أن يكون موضعاً لتحليل دقيق أيضاً وذلك كمقدمة
ضرورية لتحديد رد الفعل الأمثل من وجهة نظر دولة أو طرف معنى .

والواقع أنه يمكن أيضاً أن يتم تكييف أهداف الخصم فى حدود ثلاث اختيارات
رئيسية وهى اختيار الحرب أو بدائلها الوظيفية (أى بالاصرار على الحصول على كل
شئ أو على القيمة الكافية فى موضوع النزاع) ، والمساومة ، والاستعداد للتنازل من
طرف واحد يعرض تجنب الحرب .

وهناك في هذا المجال أيضا عدد من نماذج التحليل ، غير أننا نقترح نموذج التحليل الذي يجسده الجدول التالي ويفترض هذا النموذج أنه يمكن التعرف بدقة نسبية على أهداف الخصم من قيامه بإجراء معين في موقف الأزمة بتقريب هذا الجراء الى أحد الاختيارات الثلاث مאלفة الذكر ويستلزم ذلك اجراء ثلاث أنواع من التحليلات وهي تحليل الاجراء الذي اتخذه الخصم أو الخطوة المحددة التي أقدم عليها لتحريك القضية ، ثم تحليل دلالة الخطاب السياسي أو (الاعلامي) الذي يسعى عن طريقه الخصم لتبرير خطواته أو اجراءاته أو التقدم بها أو الدفاع عنها ، وأخيرا تحليل التداعى الممكن للأحداث وذلك بالتركيز على فحص (أو قياس) الفرق بين شدة الاجراء الرسمية وقوة الانفعال الشعبى بالقضية موضوع الاجراء ، أو بين التوجة الرسمي (النظامى) والتوجة غير الرسمي الضاغط (الرأى العام ، الاحزاب السياسية ، المنظمات الجماهيرية ..الخ) ويكشف هذا التحليل عن تقدير لشدة الاجراء الفعلى ، أما باعتبارة أقل مما يطالب به الرأى العام المحلى ، أو بأكثر مما يطالب به الرأى العام المحلى ، أو مضبوط الايقاع مع الرأى العام المحلى أو (الضغوط اللانظامية عامة) .

نموذج لتحليل أو تقدير أهداف الخصم

أهداف الخصم أقرب الى	تحليل الاجراء	تحليل الخطاب	تحليل التداعى الممكن
١ - اختيار الحرب	أ - يحمل أقصى تصعيد ممكن، أقل من الحرب الشاملة) لا يترك مجالا للمساومة (أ - خطاب يتخذ نمط الانذار ولا يترك مجالا للإعتدال	أ - الاجراء أقل مما تدفع اليه الضغوط الداخلية (رأى عام داخلى شديد التطرف)
٢ - اختيار المساومة	ب - اجراء عدائى ولكنة يترك مجالا للمساومة	ب - خطاب يتخذ نمط المشاركة بمعنى أن الخطوة × قد اتخذت لضمان التعهد بالالتزام	ب - خطوة أو اجراءات الخصم متناظر مع الضغوط والاستعدادات الداخلية (رأى عام داخلى مستنفر)
٣ - التنازل من طرف واحد	ج - مجرد تحريك للتفاوض باتخاذ خطوة تشير الحساسية والضيق	ج - خطاب يتخذ صورة التنبيه أو التحذير ولكنه يفتح الباب للتفاهم المشترك .	ج - خطوات للخصم أكبر مما هو مقبول فى البيئة الداخلية (والدولية) رأى عام داخلى غير متوتر -

وأخيرا ، فان عنصر الوقت يمثل عاملا محدداً لدرجة التأثير فى الأحداث ويؤثر هذا العامل من خلال حجم تدفق المعلومات والكفاءة الاتصالية بين الأطراف فعادة كلما كان الوقت المتاح قصيرا كلما تزايدت درجة عدم التأكد نتيجة اضطراب الاتصالات وقلة المعلومات أو العكس صحيح عادة .

ثانيا: النتائج المحتملة للأزمة

وأخيرا فان من محددات وأبعاد الأزمات أيضا النتائج المحتملة من جملة سلسلة التداعيات ، ويعنى هذا الجانب بالتحديد بتقرير مدى المخرج من المعضلة التى تمثلها الأزمة أيا كان بالمقارنة باحتمالات الحرب أو البدائل الوظيفية للحرب إن الفرص المتاحة من ناحية للخروج من الأزمة تختلف من حالة لأخرى قبل وأثناء التداعيات الكاملة للأزمة ، فقبل هذه التداعيات تختلف الأزمات تبعاً للمحرك الأصلي للتداعيات فهناك مصدر مباشر وهو قيام أحد الأطراف الدولية بالفعل الأصلي ، ومصدر غير مباشر يتمثل فى قيام طرف ثالث رسمى أو غير رسمى بالفعل الأصلي وعادة ما تكون الاحتمالات أقوى لمحاصرة الأزمة ومنع تصعيدها فى الحالة الأخيرة إما بازالته أصلاً (اعتقال أفراد أو مجموعة أو منظمة) أو بتجاهله وتقليص أهميته بقصد تغيير وضع قائم بالقوة ، كذلك فان المدى الذى يترك فيه الباب مفتوحاً لأية مخرج لا يودى الى الحرب أو بدائلها الوظيفية يمثل متغيرا آخر .

ومن ناحية ثانية ، فانه من الممكن أنه نميز فى نتائج الأزمات بين حالة الحرب وبدائله الوظيفية من ناحية والنتائج المحتملة الأخرى من ناحية ثانية ، غير أن التمييز بين أشكال وأنواع هذه الفئة الأخيرة تعتبر مهمة أصعب كثيرا .

ومن وجهة نظر إدارة الأزمات هناك متغيران يلخصان التنوعات المختلفة على كل الأبعاد السابقة للأزمات الدولية ، وهذان المتغيران هما درجة قابلية الأزمة للتحكم ودرجة امكانية إيجاد حل وسط أو مخرج من المعضلات التى تشتمل عليها الأزمات ، وتزداد درجة قابلية الأزمة للتحكم عندما تكون أزمات بسيطة بمعنى وجود عدد أقل من الفاعلين ، فالأطراف أو الفاعلين الرسميين عادة ما يخضعون بدرجة عالية للمسئولية الدولية على حين أن الفاعلين غير الرسميين لا يخضعون لها وعادة ما يتسمون بالمشانه وبالعصبية والميل للتغير السريع فى المزاج والتكيف والسياسات .

أما من حيث قابلية الأزمة لحل وسط فهي عادة ما تتوقف على درجة وجود مصالح مشتركة سواء في سياق الأزمة ذاتها (أو التداعيات السلوكية التي تصاحبها) أو ماقبل حدوث الأزمة ، فقد لا توجد مصالح مشتركة وتكون الأزمة من نوع اللعب ذات الحصيلة الصفرية، فان احتمالات إيجاد مخرج تصبح محدودة .

.. فمثلا هناك مصلحة قائمة وثابته للعاملين في تجنب الابداء الشاملة المتبادلة المرتبطة باحتمال استخدام الأسلحة النووية ، وقد كان وجود هذه المصلحة هو أساس الاحتمال الأعلى لوجود أو إيجاد مخرج من أزمات برلين وكوبا . على أن هناك حالات تخلق الأزمة ذاتها مصلحة مشتركة بين الأطراف مثل حالة اختطاف الرهائن بعمليات ارهابية انتحارية، اذ عادة ما يحتاج الفاعلون بالاختطاف الى مخرج يؤمنهم من احتمال الموت أو العقاب في الوقت الذي تحتاج فيه الدول الى انقاذ أرواح الرهائن ، ولولا طبيعة هذه الحاجة المتبادلة التي يخلقها شكل الأزمة ذاته لما كان هناك أدنى مصلحة مشتركة بين أطراف هذا النموذج من الازمات .

وبذلك يمكننا الوصول الى تصنيف للآزمات الدولية في أربعة أنماط كما يظهر من الشكل التالي :

درجة التحكم في الأزمة

منخفضة		عالية	
درجة وجود مصالح مشتركة بين الفاعلين	منخفضة	عالية	درجة وجود مصالح مشتركة بين الفاعلين
أزمات توريط	أزمات تلاعب	أزمات حافة الهاوية	أزمات انفلات

درجة وجود مصالح مشتركة بين الفاعلين

١ - أزمات التلاعب هي أزمات تجريبية بمعنى أن الأطراف تجرب بعضها البعض بقصد استكشاف المدى الذي يمكن اجبار الطرف الآخر فيه على التنازل ، وفي معظم الحالات تكون أطراف هذه الآزمات هي الدول والحكومات أو منظمات مسنولة دولياً ، وهي بالتالي قادرة على التحكم في مسار الأزمة ، بالتصعيد أو التخفيف .

٢ - أما أزمات التوريط فهي تتم بوجود مصلحة مشتركة مرتفعة بين الأطراف على أن هذه الاطراف تتصرف في ظروف يصعب عليها التحكم فيها مما قد يفضي بها الى التورط في أفعال وردود أفعال لم تكن في تخطيطها

الأصلى ، ومن هذه الظروف وجود منظمات غير رسمية تدفع بشدة لاستغلال عدم الحصانة المعنوية لصانعي القرارات إزاء موضوعات معينة ، أو وصول رأى العام لحالة استتارة شديدة لا يقبل معها التقارب أو الاعتدال أو الحلول الوسط . كما أن تعدد الفاعلين قد يفضي الى نمط متغير للتحالفات يفتح الباب واسعا أمام تغير تقدير أهمية المصالح المشتركة أو احتمال الحصول عليها وبالتالي درجة التهديد وأهميته - وعلى الرغم من أن أزمات التوريط غالبا ما تشغل حيز زمني طويل نسبيا ، كما أنها قد لا تتسم بحدة مرتفعة للغاية أصلا بسبب وجود مصالح مشتركة والاحتمال الافتراضى الأكبر لإيجاد مخرج أو حل وسط الا أن المناخ النفسى الذى يتم فى اتخاذ القرارات والهشاشة الكبيرة للموقف وإيقاع التغير السريع الذى يميز هذا النوع من الأزمات يؤدى الى التعتيم على المخارج المحتملة وقد يفضي الى اضطراب الاتصال ودرجة أكبر من التشوهد فى المعلومات بحيث يدفع صانعي القرارات الى اتخاذ اجراءات لم يكن فى نيتهم أصلا القيام بها .

٣ - أزمات حافة الهاوية : وهى أخطر هذه الأزمات من حيث مستوى الحدة وإمكانية الانحراف الى موقف الحرب ، ويتسم هذا النوع من الأزمات بدرجة مرتفعة من الخطر ذلك أن هناك درجة محدودة من قوة المصلحة المشتركة مما يجعل الأزمة من نوع اللعب ذات الحصيلة الصفرية ، وفى نفس الوقت فإن هذه الأزمات تتصف بدرجة عالية من القابلية للتحكم وعادة ما تكون جزءا من سياسة مقصودة ومنظمة وفى إطار هذا النوع يمكن ادراج ما أسميناه بسياسة الأزمات والمقصود منها ترتيب أقصى درجة ممكنة من الضغوط على الطرف الآخر للتسبب فى أمر واقع جديد يتم فرضه أو يزعم فرضه ، وبالرغم من أن هذا النوع من الأزمات هو نتاج سياسة معروفة سلفا وبالتالي قابلة للتوقع عبر مدى زمني معقول .

٤ - وأخيرا فهناك أزمات الانفلات : وهى فى واقع الأمر سلسلة من الأزمات المترابطة ، ويقوم بدور الحافز أو المحرك لهذا النوع من الأزمات فى العادة أطراف غير رسميين مثل المنظمات السرية أو الرأى العام أو أقسام هامة منه ،

كما أن هذا النوع من الأزمات يتسم بالتعقيد بمعنى وجود عدة أطراف وليس طرفين اثنين بحيث أن أى تغيير فى موقف أحدهما يترتب عليه ضغوط تملسى تغيير فى مواقف الأطراف الأخرى ويعنى ذلك أن الأزمة تصبح حركية بمعنى إمكانية تحليلها الى عدد من الأزمات المترامنه كل منها يشمل تصعيداً بين طرفين اثنين كما أنها أزمات مركبة، وحيث أن هذا النوع من الأزمات يتم فى سياق وجود مصلحة مشتركة ضئيلة وعلاقات تنافس ولعب ذات حصيلة صفرية فإن الأطراف عادة ما تكون قابلة للاستثارة بسهولة ومستعدة عامة للخوض فى نزاعات وصراعات مع الأطراف الأخرى ، ولكن احتمال تقلب المواقف وتغير التحالفات قد يشكل بحد ذاته رادعاً دون التورط فى أزمات مفتعلة قد تؤدى الى حروب شاملة .

ثالثاً : أمثلة لإدارة أزمات دولية:

شهد التاريخ إدارة العديد من الأزمات الدولية باقتدار مثل أزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦١ وإدارة أزمة برلين بعد الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٨ وقد أخذت معظم الدول تسعى الى تطوير أسلوب خاص لإدارة الأزمات يهدف الى حماية المصلحة القومية دون التورط فى الحرب .

ولكن على الطرف الآخر هناك العديد من الأمثلة على الإدارة الفاشلة للأزمات الدولية مثل أزمة الحرب عام ١٩١٤ والتي أدت الى نشوب الحرب العالمية الأولى ، وأزمة التدخل الصينى فى كوريا عام ١٩٥٠

سوف نتناول ثلاثة حالات تاريخية لإدارة الأزمات تراوحت بين الفشل والنجاح: أما أزمة غزو العراق للكويت فسوف نفرد لها مبحث منفصل كنموذج لإدارة الأزمات التى تمس الأمن القومى العربى .

١ - إدارة أزمة يونيو ١٩٦٧:

لارينب أن قرار الحرب الاسرائيلى بالذات حرب يونيو ١٩٦٧ - كان من نتاج المشاكل الأمنية الاقتصادية والتوترات الاجتماعيه داخل اسرائيل ويعكس وضع الأزمة بما يعنيه هذا من خلل العلاقة بين مدخلات " مطالب " النظام السياسى الاسرائيلى وبين مخرجاته التى تتمثل فى القدرة على تحويل الموارد المتاحة لتحقيق هذه المطالب .

ويبين الحجم الحقيقي للآزمات التي كانت تأخذ بتلابيب المجتمع الاسرائيلي وخاصة أزمة الشرعية ذات أبعاد تاريخية وقانونية وأخلاقية وسياسية وتتلخص جميعا في الرفض العربي من داخل فلسطين المحتلة أو خارجها للمشروع الاستيطاني العنصري .

إزاء هذه الآزمات المتلاحقة المتداخلة والتي تتبلور جميعا في أزمة الوجود الشامل واخفاق المؤسسات الصهيونية في أداء وظائفها ومن ثم فلا مناص من اللجوء لعملية تعويض عن طريق الاستجابة لنزاعات العنصرية والعنف والتوسع .

ومن هنا كان الحل الاسرائيلي للآزمات هو تصعيد التوتر المرسوم الذي يصل بالاضاع الى شفا الحرب أو شن الحرب نتيجة لتعدد سلسلة الاعتداءات والتحرشات الاسرائيلية أواخر عام ١٩٦٦ أو أوائل عام ١٩٦٧ وهجوم اسرائيل على الاردن واغارتها على بحيرة طبرية بسوريا في ١٧ أبريل ١٩٦٧ ثم أخيرا الهجوم على مصر وسوريا والاردن في صباح يونيو ١٩٦٧ عبر سلسلة من ردود الأفعال العربية وكان الاجراء المقابل حشد القوات المصرية في سيناء لتخفيف ضغط الحشود الاسرائيلية على الجبهة السورية ثم قام عبد الناصر بحركة استراتيجية غير مباشرة منذ حرب ١٩٥٦ عندما بدأ سلسلة من القرارات انتهت بسحب قوات الطوارئ الدولية من مواقعها بما في ذلك شرم الشيخ وقطاع غزة ، وكان هذا العمل هو الأخير لتصفية آثار العدوان الثلاثي في ١٩٥٦ وقد اعتبرت اسرائيل اغلاق المضائق عبارة عن " اعلان حرب " ولهذه الذريعة حدد يوم ٥ يونيو لبدء العمليات العسكرية التي أطلق عليها اسم " الهجوم المضاد المسبق " ولم يكن اغلاق المضائق السبب الوحيد الكامن وراء حرب ١٩٦٧ فلقد خطط الاسرائيليون لهذه الحرب منذ أمد بعيد بناء على وقائع اقتصادية ديموغرافية وتوسعية ومائية وحددوا أهدافها الاستراتيجية.

ولكن لا ينبغي أن لانغفل براعة اسرائيل في تحويل الأحداث وتصعيدها بصورة ورطت الرئيس عبد الناصر في اغلاق المضائق وطلب سحب القوات الدولية واغتنام اسرائيل الفرصة لشن الحرب وبذلك يكون الجانب العربي قد فشل في إدارة الأزمة في حين أن اسرائيل واجهت ازمتها الداخلية باصطناع أزمة خارجية أكبر ، أي اتبعت الإدارة بالآزمات لتصدير تلك الأزمة الى الجانب العربي .

٢ - إدارة أزمة طابا :

اقتحمت طابا أبواب التاريخ المصري المعاصر في مستهل ١٩٠٦ عندما حاولت الدولة العثمانية القيام بعمل عسكري لتحتل هذه البقعة من التراب الوطنى المصرى لذلك دخلت طابا مرة - أخرى مجال العلاقات الدولية مع ظهور الصراع الدولى المعروف بالحرب العالمية الأولى حين اعترفت بريطانيا فى ١٩٢٦ بدولية خط الحدود وأن طابا جزء لا يتجزأ من تراب مصر .

ثم حين قامت اسرائيل باحتلال طابا عام ١٩٥٦ وانسحابها بعد شهور قليلة لانسحاب بريطانيا وفرنسا وأخيرا بعد وقوع طابا فى يد اسرائيل عام ١٩٦٧ حتى توقيع معاهدة السلام فى ٢٦ مارس ١٩٧٩ ووفقا لمعاهدة السلام بين مصر واسرائيل تشكلت لجنة مشتركة للقيام بوظيفة تنظيم علامات الحدود ولم يتم الاتفاق على تعيين مواضع بعض العلامات على طول خط الحدود والتي يبلغ عددها ٩١ علامة وذلك حتى ١٩٨٢/٤/٢٥ أى تاريخ الانسحاب النهائى لاسرائيل من سيناء .

وهنا يثور التساؤل عن الفوائد التى يمكن أن تجنيها اسرائيل لو كانت قد نجحت فى الاحتفاظ بطابا وتتلخص أهم الفوائد الاسرائيلية كما يلى .

- ١ - رغبة اسرائيل فى الاحتفاظ بطابا كورقة ضغط على مصر للحصول على تنازل ما قد تراه جوهريا خاصة فى مجال تطبيع العلاقات بينهما .
 - ٢ - بئر المياه العذبة فى طابا ضرورى لتأمين النجاح للتجارب النووية الاسرائيلية فى النقب .
 - ٣ - أهمية وادى طابا فى السيطرة على رأس خليج العقبة بأقل قدرة عسكرية خاصة عند ايلات وذلك فى حالة نشوب أى أزمة مع مصر .
- بينما يتلخص موقف مصر فى أن خط الحدود الدولية لمصر يمر شمال العلامة رقم ٩١ بطابا بينما يتلخص موقف اسرائيل بأن خط الحدود يمر جنوب هذه العلامة وانتهت المفاوضات بشأن طابا بالفشل ثم دارت جولات وتجمدت المفاوضات لمدة ٢١ شهرا لتعنت اسرائيل .

ثم بحثت المشكلة على مستوى الخبراء (بير سبع) فى ٢٧ يناير ١٩٨٥ دون التوصل لاتفاق واعلان مصر انها تطرح النزاع للتحكيم الدولى ووافقت اسرائيل على

التحكيم فى يناير ١٩٨٦ وذلك بعد جولات طويلة استمرت نحو ٥٣ شهرا كما أن مصر لم تترك أمر الزمن الذى تستغرقه عملية التحكيم مفتوحة حتى لا تكون عرضة للمماطلة والتأجيل وأخيرا جاء قرار هيئة التحكيم الذى كان ملزما ونهائيا فى ٢٩ سبتمبر ١٩٨٨ وجاء مؤكداً لحقوق مصر التاريخية والقانونية وبالذات فى العلامة ٩١ التى هى جوهر المشكلة .

نخلص مما سبق الى نجاح مصر فى ادارة أزمة طابا لانها منعت تفجير الأزمة وتعطيل الانسحاب الاسرائيلى من باقى سيناء أو بانفجار مواجهة جديدة ، وعزلتها عن باقى عناصر النزال لما خففت الاحتقان الناجم عنها بتحديد عنصر الوقت واستثماره .

٢ - الأزمة الأمريكية - الليبية :

وقد نشبت فى أواخر ١٩٩١ بين الدول الغربية (بريطانيا وفرنسا) بزعماء الولايات المتحدة الأمريكية من جانب والجمهورية الليبية من جانب آخر حول مطالبة ليبيا بتسليم اثنين من مواطنيها متهمين بتفجير الطائرة الأمريكية فوق قرية " لوكربى " باسكتلندا عام ١٩٨٩ .

وقد دخلت الأزمة مسارا حرجا فى النصف الثانى من مارس ١٩٩٢ بعد صدور قرار مجلس الأمن رقم ٥٦٧ بفرض عقوبات اقتصادية على ليبيا .

والمسار الحرج تسمية أطلقتها نظم الدفاع العسكرية الأمريكية منذ زمن على برنامج للتخطيط الشبكي لانجاز الأعمال فى فترة محددة ومختصرة عن طريق تنفيذ المراحل التمهيدية والأعمال الفرعية والمتشابهة فى مسار مواز لبعضها البعض حتى يتم انجاز الهدف الرئيسى والنهائى فى الموعد المضروب والمحدد وذلك بالتركيز على انجاز الأنشطة الحساسة فى وقتها .

ومن المعتقد أن هذا هو الأسلوب المتبع مع الجماهيرية الليبية بهدف تحقيق غرض فرعى هو اسقاط نظام الرئيس القذافى (أو تفريغه مغنويا وتحجيمه اقليميا) للوصول الى هدف حيوى وهو ضمان أمن اسرائيل وحل مشكلة الوجود اليهودى فى الشرق الأوسط اقترابا من هدف رئيسى هو التحكم فى البترول العربى وتدفقه الى أوروبا واليابان ، لتحقيق الغاية الكبرى وهى إنفراد الولايات المتحدة بالهيمنة على النظام الدولى .

هذا هو المسار الحرج فى ادارة الأزمة الذى يتزايد بمضى الوقت .

وفى ضوء ذلك يمكن أن نتصور الروافد التالية المرسومة لتحرك العربى التى
تصب فى النهاية فى المنحنى الرئيسى للاستراتيجية الأمريكية عالميا والتى تتطلع الى
تشكيل الشق الإقليمى للنظام الدولى الجديد من خلال :

- * شغل النظام الليبى عن ممارسة أى تأثيرات معاكسة للجهود الأمريكية فى
مفاوضات السلام .
 - * تلميع صورة الرئيس الأمريكى لدى الرأى العام الداخلى بهدف تصعيد أسهم
فوزه فى الانتخابات
 - * تأديب وردع كافة القوى المتشددة المناوئة للسياسة الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط
وضرب الارهاب مع تخويف حركات التحرر المناهضة للسيطرة الغربية .
 - * تدمير الترسانة العسكرية الليبية .
- وفى اطار اطمئنان الحلفاء الغربيين بزعامة أمريكا الى الوضع العربى الراهن
يمكن للمخطط الاستراتيجى أن يصنع السيناريوهات التالية من واقع الخبرة
الأمريكية :

- * السيناريو الايرانى الذى يشمل تجميد الأرصدة والمقاطعة التجارية ووقف خطوط
الطيران وتخفيض التمثيل الدبلوماسى ومصادرة الاستثمارات فى الخارج .
 - * السيناريو الكوبى الذى يعنى تشديد الحصار البحرى والجوى وفرض الحظر على
صادرات البترول وشن حرب دعائية ونفسية لعزل الدولة وتحجيم دورها .
 - * السيناريو البانامى والذى يتضمن اسقاط نظام الحكم أو تسيير حملة عسكرية
تأديبية أو اعتقال الحاكم أو اغتياله .
 - * السيناريو العراقى الذى يشمل حظر تصدير السلاح وتدمير المخزون منه وشن
غارة جوية موجعة أو توجيه ضربة عسكرية مدمرة .
- وقد يكون السيناريو الليبى فى النهاية هو خليط من هذا أو ذاك .

وحتى الآن (نهاية عام ١٩٩٦) يمكن القول أن ليبيا (وبمعاونة بعض الدوائر الدبلوماسية
العربية) قد قامت بتسيير الأزمة بنجاح نسبى حيث أنها نزعّت (تحديد الوقت) الفتيل
الأول (خطر الانفجار المفاجئ) للموقف فى شن عدوان عسكرى ضد ليبيا ، كما عطلت
الفتيل الثانى (نقص المعلومات بتكثيف الاتصالات) وبقي الفتيل الثالث (التهديد) الذى
يستلزم معالجة هادئة ونشطة (٣) .

المبحث الرابع : إدارة أزمة الخليج الثانية (غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠)

لقد كانت أولى خطوات المنهج العربى فى إدارة أزمة الخليج غير سليمة حيث تباينت رؤى صانعى القرار فى الدول العربية المختلفة حول جوهر الأزمة الحقيقى مما أدى الى خلط الأوراق وانقسام العالم العربى الى معسكرين تكرر فعليا عقب اعلان دمشق^(٢٠٦) فى ٦ مارس ١٩٩١ ، وبالتالى أصبحت هناك مجموعة دول الخليج اضافة الى مصر وسوريا فى ناحية ، ومجموعة الأربعة (الأردن - السودان - اليمن - منظمة التحرير الفلسطينية) فى ناحية أخرى كدول مساندة للعراق فى عدوانه ، ففى حين ترى المجموعة الأولى أنها تقف مع الحق والشرعية العربية والدولية لردع العدوان وإعلاء لمبدأ عدم اللجوء للقوة لفض المنازعات ، ترى المجموعة الأخرى أنها تقف ضد الإمبريالية الغربية وأن أساس المشكلة اقتصادى حيث تريد الولايات المتحدة تأمين امدادات البترول ، بغض النظر عن الشرعية ، فلو لم تكن الكويت دولة بترولية كبيرة على المستوى العالمى لما تحرك الجندى الأمريكى للدفاع عنها ، وبدون الدخول فى تنفيذ حجج كل من الطرفين للآخر ، فانه من الثابت أن غياب جوهر الأزمة الحقيقى لدى جميع الأطراف العربية أحدث هذا الاتساق ، وأصبح هناك منهجين لإدارة الأزمة .

وتعد الفائدة الحقيقية للتمييز بين جوهر الأزمة الحقيقى وأبعادها المختلفة ، هو وضوح الرؤية لصانع القرار بالنسبة لتحديد مكن التهديد للمصالح القومية للدولة ، ويتيح لما نطلق عليه مدير الأزمة تصنيفها داخل تهديدات الأمن القومى بأبعاده المتعددة (الجيوبولوتيكى - السياسى - الاقتصادى - الاجتماعى - العسكرى) .

أولاً: الأبعاد المختلفة لأزمة الخليج وأطرافها :

١ - الأبعاد المختلفة للأزمة :

وهنا نناقش كافة جوانب الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والثقافية ، فأزمة الخليج ذات أبعاد مختلفة ، فمن الناحية الاقتصادية ، كان عنصر البترول هاما للغاية ، حيث أن الدول العربية ذات الموارد البترولية ، لم تكن تحتل مجرد التفكير فى تدمير صدام حسين لآبار البترول مصدر الدخل الأول للدول الخليجية ، بل أن هذا البعد كان عاملا حيويا فى حماية مناطق البترول السعودية فى المنطقة الشرقية

بعد استيلاء نظام صدام حسين على الأبار الكويتية واعطاها أولوية في التأمين عقب الغزو مباشرة الأمر الذي دفع الجيش الأمريكى لارسال ثلاثه فى ٤ أغسطس ١٩٩٠.

بالإضافة الى هذا فان سوابق كل من مصر وسوريا المبدئية والتي جاءت على حساب نقص مصادر الدخل لكلا الدولتين بعد ضياع مستحققات العمالة، وضرب السياحة ساهمت هذه المواقف فى تقديم الدول المتقدمة لمساعدات اقتصادية بصورة مختلفة كان أبرزها إسقاط الديون العسكرية وجزء من الديون المدنية عن مصر ومساهمة اليابان وألمانيا لتعويض بعض الدول المتضررة التي وقف الشارع السياسى فيها مع صدام حسين مثل الأردن وكل هذا بطبيعة الحال لا ينفى أن أحد أهداف النظام العراقى من غزو الكويت كان اقتصاديا بالدرجة الأولى لتعويض خسائر الحرب مع ايران ، وإسقاط الديون العربية عامة والكويتية خاصة المستحقة على العراق .

ومن الناحية السياسية أظهرت أزمة الخليج هشاشة التجمعات العربية ، وعدم ارتكازها على أسس قوية ، وخير مثال مجلس التعاون العربى الذى كان يضم مصر والعراق والأردن واليمن ، بل وبات الأمن العربى مهددا بالانقسام الحادث فى المواقف العربية والذى تبلور فى مؤتمر القمة الطارئة الذى عقد فى القاهرة ٩ ، ١٠ أغسطس ١٩٩٠ ناهيك عن التواجد الأجنبى فى المنطقة أيا كانت .

ومن الناحية الاجتماعية كان المنهج العربى مرتكزا على عنصرين أولهما محاولة التأثير على رأى العام فى الدول العربية ، وفى الدول العربية أعضاء التحالف الدولى ظهر بصورة كبيرة تأييد المواطن العادى لقيادته فى موقف الدفاع عن حق الكويت المسلوب فى سيادتها وشرعيتها ، فى حين استخدمت وسائل الاعلام فى الدول العربية المؤيدة لصدام لقلب الحقائق ابراز صدام حسين فى صورة البطل الذى يواجه هجمة استعمارية بربرية من قبل الغرب ، ويساعده بعض الدول العربية ، وباستخدام الشعارات التى تدور حول تحرير القدس وتوزيع الثروة فى العالم العربى .

وثانى هذه العناصر كان انتقال الخلاف بين الحكومات الى خلاف بين الشعوب العربية للمرة الأولى ، ففي دول مثل تونس والجزائر وموريتانيا تخرج مظاهرات شعبية عارمة تؤيد القيادة العراقية بل ويصل الأمر فى بعض الحالات مثل الجزائر الى تشكيل جيش

شعبي من مليون جزائري بقيادة بن بيللا يريد الذهاب للوقوف مع العراق في حربه ضد التحالف الدولي ، إضافة الى بعض عناصر منظمة التحرير الفلسطينية ، وكل هذا يأتي في إطار أن المواطن العربي يختلف لديه مفهوم العدو فبعد أن كان مقتنعا أن العدو ليس عربيا ، أصبح هذا المفهوم محل إعادة نظر خاصة بالنسبة للدول الخليجية بعد إعتداء العراق العربي على جاره الكويت العربي أيضا .

ومن الناحية العسكرية عبرت أزمة الخليج عن وجود خلل في نظام الدفاع العربي الذي أفرزته اتفاقية الدفاع العربي المشترك ، الأمر الذي اقتضى طرح ضمانات لعدم تكرار كارثة الكويت ، وهو الأمر الذي فتح الباب للحديث عن الترتيبات الأمنية في منطقة الشرق الأوسط ، والذي كان اعلان دمشق ٦ مارس ١٩٩١ البدلية الأولى لها في إطار محاولة إدخال دول غير عربية مثل ايران ، تركيا ، أثيوبيا ، إسرائيل في هذه الترتيبات تحت رعاية دولية .

إن يمكننا القول أن أية أزمة سواء كانت داخلية أم خارجية تتعدد جوانبها وأبعادها في إطار تكاملي بحيث لا يمكن إرجاع الأزمة الى عامل واحد ، وعلى الرغم من هذا فيمكن بطبيعة الحال تحديد أي هذه الأبعاد الذي له الثقل الأكبر والتأثير الأعظم على مستويات تصاعد الأزمة وطرق تسويتها لاعطائه أولوية ودرجة أكبر من التركيز .

٢ - تحديد الأطراف المشتركين في الأزمة :

وفي هذا المجال نقوم بتحديد الأطراف المشتركة في الأزمة على المستويات الثلاثة المحلية والإقليمية والدولية ، ونوضح مصالح وأهداف كل طرف و هذا التحليل لا ينفي بالتداخل بين المستويات الثلاثة .

وبطبيعة الحال فإن أية أزمة تتعرض لها دول أو مجموعة من الدول فإن أطرافها متعددة نظرا لازدياد عدد الفاعلين الدوليين ودخول العديد من الهيئات والحركات السياسية كطرف دولي فاعل مثل المنظمات الإقليمية والدولية ، ناهيك عن السمة المميزة للنظام الدولي الحالي من سرعة الاتصالات ، فأزمة الخليج لا تقتصر على طرفي النزاع المباشرين العراق والكويت فقط ، وإنما امتدت الى الدوائر العربية والدوائر الإقليمية ، والدولية في شكل تحالف دولي قوامه ٢٨ دولة تنفذ قرار هينتين احدهما اقليمية (الجامعة

العربية) والأخرى دولية (الأمم المتحدة) برددع عدوان العراق على الكويت وعودة الحكومة الشرعية آل الصباح الكويت ذات السيادة بعد الغاء إجراءات الضم التي قامت بها العراق .

وهنا في إدارة الأزمة نحن لاننكر أن التركيز في التحليل لإدارة الأزمة سيكون مركزا على الأطراف الأولى ، ولكن لايمكن أن نهمل بقية الفاعلين نظرا لقيامهم بأدوار مختلفة ، ولكن هنا يثار التساؤل هل يكفي التعرف على أطراف الأزمة دون النظر الى طبيعة مصالح وأهداف كل طرف .

ومن هنا يأتي المنهج العربي في إدارة الأزمة قاصرا عن تصور رؤية حقيقية لمصالح وأهداف الأطراف المختلفة المشتركة في النزاع وهو الأمر الذي أدى في النهاية الى تضارب هذه المصالح مما أسفر عن تحالف دولي غربي وعربي مشترك تدعمه الشرعية الدولية ممثلة في قرارات الأمم المتحدة ، التي أجازت استخدام القوة لطرد العراق وإعادة الشرعية للكويت ، في نفس الوقت الذي ظلت المصالح الشخصية للقيادة العراقية والدول المؤيدة له (الدول الأربعة اليمن – الأردن – السودان – المنظمة) مسيطرة على تفكير قادة هذه الدول مما أحدث الصدام الذي انتهى بتدمير العراق والكويت وخسارة فادحة للأمة العربية .

ويأتي هذا انطلاقا من أن الأزمة لا تنشأ الا في وجود حالة صراع وهي تعبر عن حالة من تضارب المصالح والأهداف والروى بين أطراف الأزمة وبطبيعة الحال تختلف حدة الأزمة باختلاف طبيعة الصراع القائم .(٥)

١ - المصالح والقيم الجوهرية :

وهي " تلك الأنواع من الأهداف التي يكون لدى معظم الناس الاستعداد للتضحية من أجلها ، وهي توضع في العادة على شكل مبادئ أساسية للسياسة الخارجية ، وتصبح عقيدة يقبلها المجتمع كما هي " وكثيرا ما يكون هناك صلة وثيقة بين المصالح والقيم الجوهرية وبين المحافظة على وجود الوحدة السياسية مثل الدفاع عن السيادة الإقليمية ، والعمل على استمرار النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي ."

٢ - أهداف متوسطة المدى :

ومنها محاولات الحكومات مقابلة المطالب والحاجات العامة والخاصة عن طريق تحقيق الرفاهية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية ومنها أيضا زيادة مكانة الدولة في النظام الدولي عن طريق الادوات الدبلوماسية أو باستخدام الامكانيات العسكرية .

٣ - أهداف بعيدة المدى :

وهي تلك الخطط والأحلام والرؤى لما يراد أن يكون عليه التنظيم السياسي أو الأيديولوجي للنظام الدولي ، والقواعد التي تحكم العلاقات داخل هذا النظام والأدوار المحددة التي تقوم بها دول معينة في نطاقه ومثال ذلك ما قام به هتلر من تعبئة لموارده لخلق نظام أوربي جديد ، وما حاول صدام حسين إقامته في الخليج .

وهنا نجد أن تضارب المصالح والأهداف ، وفي إطار نوعية الصراع القائم يجعل هناك اختلاف في أنواع الأزمات وحدتها ودرجة تأثيرها على الأمن القومي ، ولذا كان تخطيط المصالح والأهداف العربية وتشابكها وتضاربها ويضاف إلى ذلك دخول المصالح والأهداف الإقليمية لدول الجوار مثل إيران - تركيا - إسرائيل من ناحية ، والمصالح الدولية الغربية عامة والأمريكية خاصة من ناحية أخرى إلى حلبة الصراع جعل هناك عدم وضوح للرؤية ، ومنع تبلور موقف عربي موحد ، واستراتيجية عربية لمواجهة أزمة الخليج وأثارها المدمرة على الأمن القومي العربي وذلك لغياب مفهوم موحد أو مشترك للأمن القومي العربي .

ثانيا : المتغيرات المصاحبة لتطور الأزمة ومستويات تصاعدها :

١ - المتغيرات المصاحبة لتطور الأزمة

لا يمكن عزل الأزمة كمجموعة من الأحداث والتفاعلات عن البيئة الموضوعية التي تدور فيها والتي غالبا ما تحوى مجموعة من المتغيرات قد تكون من العوامل المسببة لحدوث هذه الأزمة ، أو على الأقل عوامل مساعدة لحدوثها .

ففي أزمة الخليج كانت الظروف الداخلية في العراق عاملا مساهما في حدوث كارثة غزو الكويت ، حيث انهكت العراق اقتصاديا من حربها مع إيران لمدة ثماني سنوات ، إضافة إلى رغبة العراق في جعل هذه المؤسسة العسكرية الضخمة في حالة استنفار دائم لابتزاز دول الخليج العربية ، وبالتالي إسقاط الديون العراقية المستحقة لصالح هذه الدول من ناحية والحصول على أموال أدعى أنها تعويضات من سرقة الكويت لبترول حقل الرميلة من ناحية أخرى .

وعلى المستوى الإقليمي شهدت منطقة الشرق الأوسط نشاطا ملحوظا لتيارات الإسلام السياسي في العديد من الدول العربية مثل تونس والجزائر والأردن وهي التيارات

التي تعبر في جميع برامجها عن العداء للغرب ومحاولاته المستمرة للسيطرة على المنطقة وبالتالي كانت أرضا خصبة استغلتها القيادة العراقية في كسب مؤيدين لها وتحويل الانتظار عن القضية الحقيقية ، يضاف الى هذا الخلل النسبي في ميزان القوى في منطقة الخليج ، والذي حاول العراق استغلاله للسيطرة على الخليج بعد انتصاره التكتيكي على ايران .

وعلى المستوى الدولي وفي اطار الوفاق بين العملاقين ، والبيت الأوربي الموحد أصبحت منطقة الشرق الأوسط المنطقة الأكثر سخونة في العالم والأولى بتصنيفه صراعاتها نهائيا واعادة ترتيب الأوضاع في داخلها بصورة تتفق مع مبادئ النظام الدولي الجديد (تحت التشكيل) في اطار أن الصراع اليوم هو صراع للحصول على القوة الاقتصادية ، وليس سياسيا أو عسكريا أو ايدولوجيا في جوهره .

هذا بخلاف ارتباط المشاركة في حل الصراع طبقا لمدى مصالح الأطراف المشاركة .

- ٢ - مستويات تصاعد الأزمة (في مراحل ما قبل - أثناء - ما بعد الأزمة)
- وهنا تتم مناقشة ميكانيزمات الأحداث ، ومستويات تصاعد الأزمة في كافة مراحلها حيث أن إدارة الأزمة يجب أن تمتد الى ما قبل ، وما بعد الأزمة ، وهنا نؤكد على عدة نقاط :
- ١ - أن الأزمة تشكل دائما نقطة تحول في سلسلة أحداث متتابعة .
- ٢ - أن الأزمة موقف يستلزم التصرف والعمل السريع من المشاركين فيها .
- ٣ - يتبع الأزمة نتائج هامة تتسبب في صياغة وتشكيل جديد للمستقبل بالنسبة للمشاركين فيها .
- ٤ - قيام الأزمة لابد وأن يكون ناشئا من تفاعل بين مجموعة من الأحداث ، هذا التفاعل يتسبب في خلق وتشكيل مجموعة جديدة من الأفعال وردود الأفعال ونمط جديد للأحداث .
- ٥ - أن الأزمة هي تلك الفترة التي تقل فيها القدرة على إدارة وتوجيه الأحداث وعلى التحكم في تأثيراتها .

- ٦ - أن الأزمة هي تلك الفترة التي تزيد فيها عملية عدم الاستقرار والغموض فيما يتعلق بأهمية الوقت والبدائل المطروحة للتعامل في المواقف المختلفة .
- ٧ - تتميز الأزمة دائما بأنها عرضة لأن تتصاعد لدرجة تشكل خطورة وقلق بالغ بين الفاعلين الرئيسيين المشاركين فيها وتميل دائما الى الحدة .
- ويتبلور الهدف الرئيسى من دراسة وتحليل مستويات تصاعد الأزمة - بالاضافة الى معرفة الأسباب والعوامل المؤيدة لحدوثها - فى المساهمة فى خطوتين هامتين بالنسبة لمنهج معالجة الأزمة ، وهما خطوتى التفسير والتنبؤ : والتفسير لماذا تتخذ الأزمة هذا الشكل بالذات ، وتحديد نطاقها ومداهما ، والتنبؤ بسيناريوهات مستقبلية لتصاعد الأزمة ، والتنبؤ بأزمات مشابهة .
- وهنا يمكن أن نقول أن دخول العراق المفاوضات العراقية / الكويتية فى جدة فى ٣١،٣٠ يوليو ١٩٩٠ لم تكن الا مناورة سياسية لاختفاء الحشود العسكرية على الحدود .
- ومن ناحية أخرى فشلت جهود الوساطة المصرية السعودية لحل الخلاف المفتعل حول جزيرتى وربة وبوبيان الكويتيان ، وحول حقل بترول الرميلا .
- ومن هنا فشلت الجهود العربية فى مرحلة ما قبل الأزمة.
- وفى مرحلة الأزمة تركزت الجهود العربية فى محورين أساسيين وهما :
- ١ - محور المبادرات الودية لمناشدة العراق بالانسحاب وعودة الأوضاع الى ماكانت عليه قبل ٢ أغسطس.
- ٢ - محور الشرعية العربية ممثلة فى قرارات مؤتمر القمة العربية الطارئ الذى عقد فى القاهرة ٩، ١٠ أغسطس لادانة العدوان العراقى على الكويت ومطالبته بالانسحاب ، وعودة الحكومة الشرعية للكويت .
- وظلت الأزمة تتصاعد على الرغم من النداءات المتكررة من القيادة المصرية والتي وصلت الى حوالى ٢٦ نداء ورسالة تناشد القيادة العراقية بالانسحاب ، الى أن اتخذ مجلس الأمن قراره رقم ٦٧٨ الذى يكفل إستخدام القوة لاجبار العراق على الانسحاب من الكويت وحدد مهلة تنتهى فى ١٥ يناير ١٩٩١ بالانتقال من الحلول السياسية السلمية الى الحلول العسكرية التى يعنى تنفيذها الفشل - من الناحية العملية فى إدارة الأزمة .

وعقب اندلاع الحرب ومشاركة القوات العربية في تحرير الكويت فشلت الجهود العربية في مرحلة ما بعد الأزمة ، في التوصل لشروط استسلام عراقي مشرف ، وبالتالي خضع العراق للقرار ٦٨٧ الذي يقضى بتدمير الآلية العسكرية العراقية بما يحمله ذلك من خسارة كبيرة في ميزان القوى العربي تجاه التحديات المختلفة وعلى رأسها الصراع العربي / الاسرائيلي .

ثالثا : آثار الأزمة على اطرافها :

يمكن القول أن هناك مجموعة من الآثار والنتائج السلبية للأزمة تشكل عوامل تهديد للأمن القومي للدول ، فآثار الأزمة لا تتضح ولا تكتسب خطورتها الا من خلال قيامها بالتأثير على الأمن القومي على اعتبار أن الأزمة موقف تهديد .

ومن هنا يتم قياس تلك الآثار على مستويين :

الأول : المقومات الرئيسية للدولة ويشمل :

١ - المقوم المعنوي - فكرة الدولة . ٢ - المقوم المادي - الشعب - الاقليم .

٣ - المقوم التنظيمي المؤسسي .

الثاني : أبعاد الأمن القومي ويشمل :

١ - البعد العسكري ٢ - البعد السياسي

٣ - البعد الاقتصادي ٤ - البعد الاجتماعي

٥ - البعد البيئي

وبتطبيق تلك المقاييس والأبعاد يمكن أن نرصد تأثير أزمة الخليج على الأمن

القومي للاطراف العربية بجوانبها السلبية والإيجابية على النحو التالي :

أ - الكويت :

تلقت فكرة الدولة ضربة قاصمة وجرى تحطيم القوى العسكرية الكويتية

وأصيب البعد السياسي - أي شرعية الحكم باصابة شديدة ودمرت معظم

المرافق ومصادر الثروة الاقتصادية .

ب - العراق :

تلقى المقوم المادي (الشعب والاقليم) ضربات مباشرة تمثلت في خسائر بشرية

ومادية هائلة ولحق التدمير بنحو ثلثي الجيش العراقي وقوته وألته العسكرية

وانهار البعد السياسى للأمن العراقى بحكم فقدان نظام الحكم لمقومات شرعيته واعتمادة على أسلوب القهر والارهاب فى ادارة البلاد .

ج - السعودية

استفاد مفهوم الدولة فى المملكة العربية السعودية فائدة ملحوظة حيث تأكدت لدى المواطنين مصداقية الحكم فى الحفاظ على الكيان السياسى والاقليمى من خطر المغامرات العسكرية للطامعين وتدعمت وكذلك القوة العسكرية السعودية التى خاضت حربا حديثة لأول مرة من ناحية وأضعاف قوة العراق العسكرية المناوئة للمملكة من ناحية أخرى وأيضاً تدعمت شرعية الحكم السعودى (الأسرة الحاكمة) .

د - الدول الخليجية

يمكن القول أن دول مجلس التعاون الخليجى الخمس الأخرى قد استفادت نسبياً على نفس النسق السعودى فى النواحي المادية والتنظيمية والعسكرية والسياسية والاجتماعية ، ولكنها تضررت فى الجوانب الاقتصادية والمالية والبيئية تضرراً ملحوظاً .

هذا بخلاف الاضرار الأخرى التى لحقت بكل من مصر والاردن وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية .

رابعاً: تحليل نتائج إدارة الأزمة فى اطار الأمن القومى العربى :

ويشمل هذا التحليل رصد مجموعة الأخطاء العربية وتقييم آثارها على الأمن القومى العربى وذلك لمجموعة متنوعة من الآثار ووجهات النظر .

١ - الأخطاء العربية

لقد ارتكب النظام العربى أخطاء قاتلة فى أسلوب ادارة الأزمة أهمها :
الخطأ الأول : هو افتقار الجامعة العربية لآلية سياسية أو قضائية مرنة مثل محكمة العدل العربية تكون قادرة على حل المنازعات الاقليمية بالطرق السلمية.
الخطأ الثانى : حين لم تستجب دول الخليج وبالذات الكويت والسعودية لطلبات العراق - رغم أنها ابتزازية - وهى التى سبق وأن إستجابت لابترازات مماثلة أثناء الحرب العراقية الإيرانية ، العبرة هنا بتقبل الخسائر وليس بتعظيم المكاسب

فالتركيز في ادارة الأزمة يكون منصبا على تقليل الخسائر ولاسيما الناجمة عن سلوك أحمق مجنون من حاكم دكتاتور .

الخطأ الثالث : حين عجزت الجامعة العربية في إجتماعها الطارئ بالقاهرة في أوائل أغسطس ١٩٩٠ عن علاج الأزمة والتوحد لعرض حل على الرئيس العراقي كان يمكن أن يجنب المنطقة هذه الخسائر الفادحة .

الخطأ الرابع : حين امتنعت أعضاء الأسرة الدولية عن اعطاء تأييدهم واجماعهم لعمل عسكري وحاسم تحت راية الأمم المتحدة، وبقيادة لجنة أركان الحرب في مجلس الأمن بدلا من انفراد الولايات المتحدة بقيادة التحالف الدولي بشكل لم يدعم المقاطعة الاقتصادية للعراق، ويشعرها بجدية المجتمع الدولي .

الخطأ الخامس : حين فوت النظام العراقي بحماقة غير مسبوقة فرصة ١٥ يناير ١٩٩١ ليتراجع ويحفظ ماء وجهه ، ويحافظ على جيشة وشعبه بل أنه حول المنطقة وسكانها الى مختبر لأحدث الأسلحة مما روج لسوق السلاح بعد ذلك.

الخطأ السادس : حين ضيعت حكومة بغداد الفرصة الأخيرة في منع الحرب البرية في فجر الخامس والعشرين من فبراير ١٩٩١ وذلك بالاستجابة لطلبات التحالف الدولي واخراج الجيش العراقي سليما بدلا من المواجهة المدمرة .

الخطأ السابع : حين تقاعس الشعب العراقي - وهو معذور بحكم القهر والقمع الخاضع له - عن القيام بثورة شعبية أو انقلاب عسكري للاطاحة بحكم الفرد .

الخطأ الثامن : حين أصر الرئيس العراقي صدام حسين على الاستمرار في السلطة رغم أنف الجميع وما تبعة من آثار وفتائج يعاني منها شعبه حتى الآن .

الخطأ التاسع : حين تلكأت الشعوب العربية والاسلامية عن نجدة المواطنين العراقيين في الجنوب الفارين من نظام صدام حسين وذلك بمنع هؤلاء المواطنين من اللجوء للقوات الأمريكية ، في حين تلكأت شعوب المنطقة من اغاثة أكراد الشمال في محتنتهم في مقابل مسارعة اسرائيل وغيرها الى مد يد العون اليهم بصورة أثارت التساؤل حول الضمير الاسلامي الانساني .

الخطأ العاشر : حين تفجرت لدى الشعب الكويتي مشاعر الغضب والانتقام من اشقائه بل ومن نفسه ، فبعض الذين أنزل بهم العقاب كويتيون ، أو ممن خدموا

الكويت ناسيا أن الانعزال والتوقع عن الأمة العربية يجرد الكويت من أهم دروعها ولن ينفع التدثر بأى راية أجنبية .

٢ - آثار إدارة الأزمة على الأمن القومى العربى :

تبدو آثار الأزمة واضحة بصورة سلبية على الأمن القومى العربى فى عدة نقاط أهمها :

- ١ - أضحي العالم العربى منقسما على ذاته بين حكوماته من ناحية ، وبين بعض حكوماته وشعوبها من ناحية أخرى .
- ٢ - أن الاجماع العالمى هو ضد الطرف العربى الموصوف بالاعتداء ليس على الكويت فحسب لو السعودية ، وإنما كذلك على اسرائيل .
- ٣ - نتائج هذه الأزمة جاءت ترجمة لضعف عربى نسبى بالمقارنة بصعود أدوار أطراف غير عربية ، مثل دول الجوار واسرائيل .
- ٤ - وضع عدم فعالية الآليات السياسية للجامعة العربية فى احتواء مثل هذا النوع من المنازعات .
- ٥ - ضرب مفهوم الأمن القومى العربى فى الصميم حيث تم اعلاء الأمن القومى القطرى لمعظم الدول العربية على حسابة .
- ٦ - باتت فكرة العدو الذى كان فى معظم الاحيان اسرائيل ، وفى بعض الأوقات ايران ، ليس هو العدو الوحيد ، بل أصبح من الممكن أن يكون الجانب العربى هو العدو المحتمل .
- ٧ - أضحت حماية المنطقة من خلال الترتيبات الأمنية المتوقعة مهمة عربية - دولية مشتركة ، وليست عربية خالصة .
- ٨ - تأثر البعد الاقتصادى للأمن العربى بخسائر فادحة مباشرة مثل حرائق البترول فى الكويت ، أو غير مباشرة مثل نقص دخول بعض الدول العربية نتيجة نقص تحويلات العمالة أو ضرب السياحة ، هذا بخلاف تدمير للبنية الاقتصادية والاجتماعية لكل من الكويت والعراق .
- ٩ - تأثر البعد البيئى سلبيا من خلال الكوارث البيئية وتلوث الأرض والجو والبحر فى منطقة الخليج .

- ١٠ - أحدثت الأزمة شرخا في جدار المواطنة العربية ، فالشقيق قد يحمل السلاح ويذهب لغزو شقيقه والاستيلاء على مصدر رزقة ، فبات عنصر الثقة مفقودا ، وبالتالي النوايا لن تكون خالصة في العلاقات العربية / العربية .
- ١١ - وضح أن البعد الديمجرافي (الكثافة السكانية) عنصر هام في مقومات الدولة على الرغم من التمتع بمصادر كبيرة للثروة .
- ١٢ - تأكيد حاجة الدول العربية لآلية مثل محكمة العدل العربية تكون مؤهلة لفض المنازعات التي تنشأ فيما بينها مع ضرورة التنبيه لازالة كافة القضايا المعلقة مثل نزاعات الحدود والتي تمثل قنابل موقوتة قد تنفجر في أى وقت .

مصادر الفصل الثانى

- ١ - د. السيد عليوه ، ادارة الصراعات الدولية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٨ ، ص ٤٠٦-٤١٣.
- ٢ - Gordon A . craig and Alexander L. Gearge , Force and state craft (New York 1985) p.207
- ٣ - د. السيد عليوه ، المنهج العربى فى ادارة الأزمات ، الادارة العربية وسط عالم متغير ، المؤتمر السنوى الخامس للتدريب والتنمية الادارية ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ١١-١٨
- ٤ - د. السيد عليوه ، ندوة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لأزمة الخليج (١٩٩١/٥/٢٣-٥/٢٠) تقويم المنهج العربى فى ادارة أزمة الخليج ، جامعة الأزهر ، مركز صالح عبد الله كامل للابحاث والدراسات التجارية والاسلامية. القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ٣٠ .
- ٥ - دكتور جمال مظلوم - ادارة الازمات من وجهة النظر الاقتصادية - محاضره ملقاه فى أكاديمية ناصر العسكريه العليا - الاربعاء ١١/١٢/٩٦.

الفصل الثالث

إدارة أزمات التفسير الاجتماعي

المبحث الأول : أزمات التغيير الاجتماعي

تتمثل أزمات التغيير الاجتماعي في أزمات التنمية السياسية والتي تنشأ عادة بسبب قصور الجهاز الإداري وضعف البيروقراطية ومركزية السلطة والتي تكون على حساب المشاركة الشعبية مما يؤدي إلى أزمة حادة في الشرعية السياسية لنظام الحكم . كذلك تعاني الدول النامية وبعض الدول المتقدمة من أزمات التغيير في قطاعات ثلاثة هي أزمة عدم التكامل وأزمة سوء التوزيع الاقتصادي وغموض الهوية الحضارية. وسوف نتناول في هذا الجزء هذه الأزمات.

أولا : أزمة عدم الاختراق الإداري

الاختراق الإداري هو قدرة السلطة على التغلغل في كافة أرجاء الإقليم القومي بما يمكنها من تنفيذ القوانين المتعلقة بحفظ الأمن والنظام وتحصيل الضرائب وتنفيذ السياسات المختلفة والاختراق الإداري يتيح للسلطة المركزية الفرصة لفرض سلطاتها مما لا يدع مجالاً لأي سلطة أخرى لمنافستها في ذلك مما يعتبر أحد الركائز الأساسية في عملية بناء الأمة .

وتعتبر درجة الاختراق في أي كيان سياسي عن امكانية تنفيذ السياسات الحكومية في ذلك الكيان أو في جزء منه فيما يتعلق بروح تلك السياسات والترتيبات النابعة منها . وتتميز أزمة عدم الاختراق الإداري بالضغط على النخبة الحاكمة لإجراء تعديلات وتكتيكات مؤسسية من نوع خاص مما يبرز مشاكل تنظيم الإدارة العامة .

ولا يتضمن الاختراق المحافظة على إقليم مادي متماسكاً فحسب بل يمتد إلى اختراق النظام الاجتماعي الثقافي ودفعه إلى المشاركة في النظام .

ويمكن تلخيص قدرة النظام السياسي على التغلب على أزمة الاختراق الإداري وتحقيق التنمية السياسية فيما يلي :

- ١ - إعادة التكامل للمجتمع عند كل مستوى أو مرحلة جديدة للتمايز البنائي داخل المجتمع وهو ما يسمى بالبعد التكاملية .
- ٢ - وجود منظمات فعالة وسياسات عامة تستهدف تأمين الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية وهو ما يسمى بالبعد الأدائي .

وتنتج أزمة عدم الاختراق الإداري في معظم الدول النامية عن الافتقار إلى الأجهزة الإدارية المتخصصة والفنية في أعماق الإقليم القومي والأطراف المترامية مثلما هو الحال في العاصمة والمراكز الرئيسية ، مما يؤدي إلى عدم تنفيذ السياسات الحكومية وضعف السيطرة الفعلية على أقاليم الدولة بل قد يمتد الأمر إلى عدم وصول البث الإذاعي والرسالة التليفزيونية وغيرها من الخدمات إلى بعض المناطق .

وينتج عن هذه الظاهرة ما يمكن تسميته بعدم التوازن المؤسسي وهو ما يأخذ شكلين :

- ١ - عدم توازن أفقي حيث تقام المؤسسات الحديثة في العاصمة وتترك الأقاليم خاضعة للمؤسسات التقليدية مما ينتج عنه ثنائية في الجهاز الإداري .
- ٢ - عدم التوازن الرأسي : ويتمثل ذلك في التوسع في بناء وتدعيم قدرات الجهاز الحكومي دون أن تقابله زيادة مماثلة في قدرات المؤسسات السياسية الأخرى مما يؤدي إلى تضخم الجهاز الإداري دون فاعلية . (١)

ثانياً: أزمة ضعف المشاركة السياسية

النظام السياسي الفعال هو ذلك النظام الذي يستطيع أن يعبر عن القيم الثقافية للجماعة وأن تعكس سياساته مصالح وأهداف القوى الاجتماعية المختلفة في المجتمع وأن يوجد القنوات الوسيطة التي تستطيع من خلالها القوى المختلفة أن تعبر عن نفسها بصورة سليمة ومنظمة وأن تعكس نخبته الحاكمة في داخلها القوى الاجتماعية الفاعلة ، وبهذه الطريقة يستطيع النظام أن يستوعب المتغيرات الجديدة ويحقق الاستقرار السياسي ويصبح لجوءه إلى القوة والاكراه في أضيق الحدود (٢) ولكن النظم السياسية في معظم دول العالم الثالث ترتبط عادة بطائفة معينة مما يسد طرق المشاركة أمام كافة الفئات والطوائف الأخرى و يقلل فرص المشاركة السياسية وقد تحجم القوى السياسية في المجتمع عن المشاركة نظراً لانعدام الثقة في الفئة الحاكمة .

والمشاركة السياسية تتضمن كل نشاط اختياري يهدف إلى المساهمة في صنع القرارات والسياسات ومراقبة تنفيذها واختيار الحكام سواء على المستوى القومي أو على المستوى المحلي وسواء كان ذلك النشاط منظماً أو غير منظم .

١ - مظاهر أزمة ضعف المشاركة السياسية :

- أ - وجود إدارة واحدة لصنع القرار هي إدارة الحاكم والفئة المحيطة به .
- ب - وضع قيود شديدة على تأسيس الأحزاب السياسية .
- ج - إخضاع الأحزاب القائمة للرقابة الشديدة .
- د - تضيق الخناق على نشاط الأحزاب المعارضة والنقابات والاتحادات .
- هـ - فرض الرقابة على الاعلام .
- و - إتساع شريحة السلبية وغير المهتمين وضيق شرائح المهتمين والمشاركين .

٢ - أسباب أزمة ضعف المشاركة السياسية :

- أ - إحتكار النخبة الحاكمة للسلطة السياسية ورفض مطالب المشاركة السياسية.
- ب - ضعف المؤسسات السياسية وعدم فاعليتها .
- ج - إنتشار الأمية وانخفاض درجة الوعي والفقر وغياب الضمانات التي تدفع الفرد للمشاركة دون خوف على مصدر رزقه ودون إعتداء على إنسانيته ، مما يدفع معظم المواطنين الى السلبية واللامبالاه .

ثالثا : أزمة تآكل الشرعية السياسية

تتفجر أزمة الشرعية حين يعجز النظام السياسى عن تحقيق التكامل السياسى بين الحكام والمحكومين وتبدأ بالتساؤلات حول شرعية الأساس الذى تستند عليه السلطة ، وحول الدور الصحيح للحكومة المركزية وأهدافها وطبيعة العلاقة بينها وبين السلطات والجماعات المحلية وحول الأدوار الصحيحة للبيروقراطية والمؤسسات العسكرية فى الحياة السياسية ، مما يعنى أن الأزمة فى جوهرها مشكلة دستورية .

وتصل الأزمة الى ذروتها عندما يحدث إنهيار فى المؤسسات الحكومية ويرجع ذلك الى أحد الأسباب الآتية أو جميعها :

- ١ - الأسس المتضاربة وغير الكافية لإعادة السلطة فى المجتمع .
- ٢ - نشوء تنافس مكثف وغير مؤسّس على السلطة .
- ٣ - عدم قبول تبريرات النخبة الحاكمة لاستحواذهم على السلطة .

٤ - تنشئة الجماهير الشعبية وتوجيه مشاعرها إزاء السلطة في صورة لاتعمل لصالح القيادات مما يثير الشك في مدى شرعيتها .

ويلاحظ أن طبيعة السلطة في معظم النظم العربية المعاصرة بعيدة عن الجدارة بمفهومها الأخلاقي والمهني وبعيدة عن المفهوم الجديد للسلطة القائمة على إتساع منطق القبول لدى المحكومين ، ونتج عن ذلك ما يمكن تسميته بشخصانية السلطة بمعنى تجسيدها في أشخاص الحكام .

كذلك ينتج عن أزمة الشرعية العداء بين المتنفذين والسلطة مما يحرم السلطة من عناصر المشورة والخبرة والمشاركة ونقص الحقائق وتحرى الموضوعية .

رابعاً: أزمة تمزق التكامل القومى

التكامل هو تحقيق التجانس والاتسجام داخل الجسد السياسى والاجتماعى وتخطى الولاءات الضيقة والتخفيف من الولاءات الفضفاضة .

أى تحقيق التطابق بين وعى الفرد وبين ولائه للدولة القومية ، وهو ما يعنى غرس الشعور بالولاء والانتماء للدولة ومؤسساتها المركزية (٣).

وتعانى معظم الدول النامية من أزمة تمزق التكامل القومى حيث تتكون مجتمعاتها من جماعات متعددة ومتميزة وفقاً للاعتبارات العرقية أو الدينية أو اللغوية ، ولاتشعر هذه الجماعات داخل الدولة الواحدة بالانتماء الى المجتمع الكلى أو للرابطة بين بعضها البعض ، ولا يقتصر الأمر هنا على الدول النامية بل هناك العديد من الدول المتقدمة التى تعاني نفس المشكلة .

أنماط عدم التكامل :

١ - عدم التكامل السياسى وهو مايشمل التكامل القومى بمعنى تجميع الجماعات المتباعدة ودمجها فى كل أكثر شمولاً ومحاولة خلق قومية واحدة من عدة جماعات متباينة .

٢ - عدم التكامل القومى : حيث توجد مناطق داخل إقليم الدولة لاتستطيع سلطة الدولة أن تصل اليها أو أن تتغلغل فيها مما يساعدها على مقاومة السلطة المركزية .

٣ - عدم التكامل بين النخبة والجماهير .

٤ - عدم التكامل الثقافي : ويتمثل في عدم وجود الحد الأدنى من التقبل للقيم أو الاتفاق عليها وهي من العناصر الأساسية لحفظ النظام الاجتماعي .
إن وجود درجة عالية من التجانس الثقافي وخاصة الثقافة السياسية أمراً في غاية الأهمية إذ أن الاخفاق في حل مشاكل التعدد الثقافي قد يؤدي الى إنهيار الكيان السياسي من خلال انسحاب جزء منه بهدف الاستقلال أو الإلتصاف لإقليم آخر ، أو لعدم الإستقرار السياسي .(٤)

خامساً : أزمة عدم عدالة التوزيع الاقتصادي :

يقوم النظام السياسي بدور الموزع في المجتمع ، إذ أن كل القرارات السياسية ذات طابع توزيعي (أو ما يسمى بالتخصيص الإلزامي للقيم) .
فالنظام السياسي يقوم بتوزيع القيم والموارد النادرة مثل السلع والخدمات والثروات والمكانة الاجتماعية والأمن والفرص المناصب والوظائف .. الخ. عن طريق السياسات العامة مثل سياسات الأجور والأسعار والضرائب والتعليم وتدخل الدولة في الإسكان والصحة والتأمينات ، وذلك بتحديد فئات المستفيدين من التوزيع ومقدار ما يخصص لكل منها من القيم والمنافع .

ونذكر هنا العبارة المشهورة لأحد علماء السياسة " هارولد لازويل " التي أكد فيها أن السياسة هي من يحصل ؟ على ماذا ؟ ومتى ؟ وكيف ؟ فعلى ضوء هذه المقولة نستطيع أن نقيم أي مآزق تقع فيه النظم السياسية في العديد من البلدان النامية وخاصة في ظروف ضالة الثروة وقصور الناتج القومي وندرة الموارد حيث تقع هذه النظم في تناقض حاد بسبب المفاضلة في عملية التخصيص بين أي من :

- ١ - الاعتبار الفني الاقتصادي ويعني إرتباط التوزيع بالعمل والكفاية .
 - ٢ - الاعتبار الاجتماعي الأيديولوجي : ويعني الاهتمام بفكرة العدالة الاجتماعية .
- تضع هذه القضية على عاتق النظم السياسية مهمة صعبة وهي قضية التنمية الاقتصادية كضرورة لاشباع الحاجات الأساسية للناس وتحقيق توازن مقبول بين ثورة التطلعات من ناحية ودرجة الرضا الفعلي لهذه التطلعات من ناحية أخرى ، أي الاهتمام بمسألة التوزيع العادل والاتجاه نحو المساواة .

سادسا : أزمة غموض الهوية الحضارية :

تدور أزمة غموض الذاتية الحضارية حول محور الزمان ، بمعنى أنها تعبر عن تخطيط الجماعة السياسية في تعريفها لنفسها وفي تحديد شعورها الجماعي بهويتها الحضارية من منظور التاريخ .

هذه الأزمة تتلخص في التخطيط الشديد عند اختيار النموذج الحضارى الذى تنشده الجماعة السياسية فى الإحياء القومى والتحديث الحضارى والتنمية الشاملة ، وهناك أفكار مطروحة على الساحة ابتداءً من النموذج الكمالى التركى فى اختيار التعريف الكامل وانتهاءً بادانة المجتمع الحالى باعتباره مجتمعا جاهليا ينبغى تكفيره وهجره ونبذ أساليبه فى الحياة .

وتتمثل هذه الأزمة فى طرح قضية الأصالة والمعاصرة فى شكل بدائل ثلاث هى التمسك بالأصالة أو السير فى طريق المعاصرة أو القيام بمحاولة توفيقية للجمع بين الإثنين ، وهذا يثير إشكالات تزيد من تعقيد القضية وتجعل الوصول الى رأى حاسم فيها أمراً يكاد يكون مستحيلاً : لذلك أقترح البعض صيغة أخرى تقضى على التداخل ، وهى صيغة الأتباع أم الإبداع بمعنى أن الاشكال الحضارى الذى نواجهه هو : هل نظل الى الابد مقلدين محاكين نساير الآخرين ونمسك بذيل تطور لم نصنعه أم نصبح مبدعين فنبكر حلولنا الخاصة ونقف نداً للآخرين بأفكارنا الخلاقة .

تحدث أزمة الذاتية الحضارية عند الفرد عندما يعجز عن تحقيق تكامل ذاتى بين قيمه وأهدافه وقدراته أى عند فشله فى تحديد هويته .

وبالمثل يمكن القول أن الأمم النامية والدول الغنية إبان مراحل الانتقال تقع فريسة لأزمة الذاتية / الهوية من هذا النوع عندما تخفق فى تحديد هويتها الحضارية .

أسباب أزمة الهوية الحضارية :

- ١ - السيطرة الأجنبية وما تلاها من تبعية اقتصادية وسياسية.
- ٢ - النظرة الأحادية للأمور : وذلك بالنظر الى كافة الظواهر والمواقف على أنها إما أبيض أو أسود ولاوسط بينهما مما يضيع نسبة الحقائق والأحكام ويدفع الى المتعثر والتطرف وعدم القبول بالحلول الوسط .

خلص من ذلك أن أزمة غموض الذاتية الحضارية تتبلور في العجز عن التقييم الصحيح لموقعنا في خريطة الأسرة الدولية المعاصرة وتحديد مركزنا على متدرج الزمن الذي يمتد بين ثلاث نقاط هي الماضي والحاضر والمستقبل .

لذلك ينبغي أن يستتبط المجتمع أساليب للحوار المتسامح ومن بناء مؤسسات الرأي والعمل على تمكين الجماعة السياسية الوطنية من الاختيار الحر الواعي للنموذج الحضاري المنشود وتحديد الهوية الحضارية التي تعبر عن ذاتيتها وترتضيها لنفسها .

سابعاً: أزمة الخصخصة وإعادة الهيكلة

من الصعب التمييز في الأقطار النامية ، وفي مصر على وجه الخصوص - بين السياسة والإدارة ، فكلاهما وجهان لعملة واحدة هي السلطة العامة وتنفيذ السياسة العامة ، لذا سنعتمد التحليل السياسي والإداري هنا كمنهج شامل لفهم مايجري على أرض الواقع من حيث إدارة أزمة الخصخصة وإعادة الهيكلة .

يعتبر تحليل السياسات منهج علمي نحو معرفة أكثر وفهم أفضل لواقعنا بغرض تفسيره وتغييره وتطويره .

وهدفنا هو تحسين الظرفية التي نفكر بها في السياسات العامة ، وفي هذا المعنى نهتم أكثر بأسس تحليل السياسات العامة أي تحقيق فهم أفضل لما نقوله الحكومات وما نفعله ، وهذا يعني أن هذا المنهج الجديد (علما وفنا) له خمس سمات رئيسية ، فهو تطبيقي ويستخدم أساليب حل المشاكل ، ويتعامل مع قضايا محددة مثل قضية اليوم عن سياسة التخصيصية ، ويركز على نوايا الحكومة وكذلك الأعمال التي تقوم أو لا تقوم بها . وجدير بالذكر أن علم وفن تحليل السياسات يركز على مجموعة من المقومات لعل من أهمها الأسئلة التي تطرح ، والنماذج التي تستخدم ، والأنماط التي تتبع في الوصف ، وأساليب التقويم .

١ - المدخل التحليلي :

يستهدف هذا المدخل الفهم والشرح والتوصيف عن طريق الفك وإعادة التركيب وبالتالي سوف نكتفي هنا بآثار ثلاثة أسئلة عن : مسئوليات مجالس الإدارة ، الجمعيات العمومية والمشتريين الجدد .

أ - ماهى مسئوليات مجالس إدارات شركات قطاع الأعمال العام .
تعتبر عضوية المجالس والجمعيات العمومية مسئولية جسيمة وأمانة وطنية وذلك
لعدة أسباب أبرز هذه الأسباب هو أهمية مرحلة التحول الاقتصادى الجذرى التى
دخلها النظام المصرى الذى يتجه بخطوات نحو اقتصاديات السوق فى نفس
الوقت الذى سيشغل دور قطاع الأعمال العام فى التنمية على أهميته بالتعاون مع
القطاع الخاص .

ولما كان قطاع الأعمال العام يمثل الملكية القومية فإن أعضاء هذه الجمعيات
سواء الشركات القابضة أو التابعة - عليهم مسئوليات مزدوجة باعتبارهم
مواطنين وباعتبارهم خبراء ، وباعتبارهم الملاك لكونهم ممثلين للدولة التى
تنوب عن المجتمع فى توجية وسائل الانتاج .

وطبقا لنص المادة (١٠) والمادة (٢٧) من القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ تختص
الجمعية العامة بما يأتى :

- ١ - التصديق على الميزانية وحساب الأرباح والخسائر .
 - ٢ - التصديق على تقرير مجلس الادارة عن نشاط الشركة والنظر فى
إخلالة من المسئولية .
 - ٣ - الموافقة على توزيع الأرباح.
 - ٤ - الموافقة على استمرار رئيس وأعضاء مجلس الادارة لمدة تالية أو
عزلهم ويكون التصويت على ذلك بطريق الاقتراع السرى .
- من الناحية العملية سوف تلتقى هذه الجمعيات مرات محدودة كل عام وبالتالى
فإن نشاط أعضائها سوف يدور فى إطار العمليات الادارية والتخطيط والتوجيه
والرقابة والمحاسبة والتقييم والحكم .

ب - الشركات القابضة والشركات التابعة .. من يحاسب من ؟
بدأت العجلة تدور فى قطاع الأعمال العام بعد الإنتهاء من تشكيل الشركات
القابضة والتابعة لكن القوة المحركة لهذه العجلة هى المساءلة الادارية الواضحة
الحاسمة .

وتعنى المساءلة التزام الوكيل بتوفير تقرير واف عن نجاحة أو فشلة فى القيام بالمهمة النابعة من السلطة المفوضة اليه ، وهذا يعنى الالتزام بتوفير مستوى جيد من الرقابة يسمح بالإفصاح عن مدى نجاح الإدارة فى الاستغلال الفعال للموارد الاقتصادية المتاحة للمنشأة .

وفى ضوء ذلك يمكن أن نحصر المجموعات التى لها الحق فى مساءلة مجلس إدارة الشركة القابضة وبالتالى مجلس إدارة الشركات التابعة أو تصنيفها الى خمس وهى :

الحكومة ، الملاك ، العملاء ، العاملون ، المجتمع ، كل فى مجال اختصاصه ومطالبة من المجلس .

ج - من يشتري شركات القطاع العام :

لقد بدأ طرح مجموعة من جواهر ممتلكات وأصول القطاع العام المصرى للبيع فى الأسواق وستكون البداية بعشرين أصلا يتبعها بيع نحو خمسة وستين شركة خلال السنوات القادمة حتى عام ١٩٩٧ فمن هم المشترون المتوقعون ؟ وسوف تساعدنا الاجابة على هذا السؤال فى إكتشاف المسار الذى سوف يأخذه الاقتصاد المصرى فى المستقبل المنظور حين تنتقل ملكية نحو ثمانين مليار دولار الى أيد جديدة محلية أو غريبة .

يمكن أن نفرز نحو ثمانى فئات من المشترين ، ربما قد يتداخلون مع بعضهم البعض أحيانا لكن يمكن أن نرتبهم بطريقتين :

* الطريقة الأولى : الأحقية فى الشراء أى الأولوية بحق الشفعة أى بحق المواطنة (المصريين) والانتماء للبلد والولاء للوطن .

* الطريقة الثانية : الامكانية المالية أى القدرة على دفع الثمن فورا ونقدا وعدا تطبيقا للمنافسة المفتوحة .

نحن اذن أمام مشترين محتملين طبقا للترتيب الأول وهم :

- ١ - المديرون
- ٢ - العاملون من الموظفين والعمال .
- ٣ - الموردون .

- ٤ - العملاء المستهلكون للسلعة أو المنتفعون بالخدمة .
- ٥ - الجمهور العريض من المواطنين من صغار الملاك المصريين أصحاب الأسهم تأسيسا للرأسمالية الشعبية وتوسيعا لقاعدة الملكية الذى تستهدفه سياسة الخصخصة .
- ٦ - كبار المستثمرين المصريين من رجال الأعمال .
- ٧ - المستثمرون العرب الذين يفضلون الاستثمار فى مصر لعوامل الجذب المتزايدة عندنا .
- ٨ - الشركات والمستثمرون الأجانب وبالذات الذين لهم سابق خبرة فى نشاط المشروع المباع ولديهم التكنولوجيا المتطورة .

٢ - المدخل التقييمى :

يستهدف هذا المدخل الحكم على تنفيذ سياسة التخصيصية وذلك من خلال تقدير الكفاءة وتقييم الفاعلية ، وسوف نكتفى هنا بالبحث عن إجابات لثلاث تساؤلات عن : تفادى الخصخصة العمياء ، تحرير إدارة الشركات الجديدة ، وحوافز طبقة المنظمين من رجال قطاع الأعمال العام .

• كيف نتفادى الخصخصة العمياء ؟

المقصود بالخصخصة العمياء هى تلك السياسة التى تفتقر الى التقييم الصحيح لآثارها الايجابية والسلبية وبالذات التقييم الميدانى للأداء الفعلى للشركات قبل خصخصتها. الخصخصة العمياء نابعة من موقف ايديولوجى عقائدى معاديا للملكية العامة ، تماما مثل الموقف الايديولوجى الشيوعى أو الاشتراكى المعادى للملكية الخاصة ، أنها ترى أن المشكلة تكمن فى الملكية وأن مجرد التحول الى الملكية الفردية يعنى تحسن الأداء متجاهلين تماما أن القطاع الخاص يعانى كثيرا فى بعض الأحيان والحالات من الادارة السيئة والأداء الهزيل .

• هل تفلت الشركات القابضة من قبضة الوزير ؟

أشك فى ذلك .. عملا بالقول المأثور .. لنا أشك فأنا موجود - أو بالأحرى أنا أشك فأنا مهموم .. بشجون القطاع العام فى بلادى شأنى شأن أى مواطن مصرى .

صحيح أن رئيس الوزراء قد طالب حسبما رددت الصحف - في اجتماعه بأعضاء الشركات القابضة بضرورة التحرر من سيطرة الوزراء الا أن التخوف من صعوبة تطبيق هذه النصيحة نابع من عدة اعتبارات :

أولها : الميراث الثقيل من الثقافة المركزية اداريا ونفسيا في مصر حتى أن البعض من المسؤولين في قطاع الأعمال يظلون لفترة طويلة قادمة على عادة اللجوء الى التليفون أو الاتصال الشخصي لاستطلاع رأى المستوى الأعلى أو الوزير .
ثانيها: أنه لايتوقع أن يتنازل كبار المسؤولين بسرعة عن سلطاتهم الوصائية وصلاحياتهم الواسعة التي درجوا عليها ومن هنا ترددت في أوساط قطاع الأعمال العام عبارة ضرورة التشاور مع المستويات العليا.

ثالثهما: أن حتمية ممارسة المساءلة العامة ستظل مسألة لصيقة بقطاع الأعمال العام طالما أنه خاضع للملكية العامة أى ملكية الدولة كليا أو جزئيا بعيدا عن الخصخصة حيث أن حق الدولة في ممارسة الحقوق الطبيعية للملاك - ومن بينها الرقابة ،، مسألة بديهية .

المشكلة الحقيقية إذن ليست هي المفاضلة بين الرقابة والانفلات وانما هي في أسلوب الإدارة هل هي بالأمر والاجراءات أم الإدارة بالأهداف والنتائج ، هذا هو الاختيار الصعب أمام شركات قطاع الأعمال العام لتسير قدما في طريق الإصلاح الاقتصادي وهذا هو جوهر مشكلة الإدارة في الشركات العامة وهي التوفيق بين الاستقلال المالي والإدارة وبين المساءلة العامة .

• القادة الجدد لقطاع الأعمال العام .. كيف يعملون ؟

ليس من المبالغة القول بأننا أحوج ما نكون الى جيل جديد من رجال الأعمال لقيادة القطاع العام في مرحلة التحول نحو التمليك الخاص (الخصخصة) وهؤلاء المديرين الجدد ليسو بملاك أفراد ، ولابموظفين حكوميين .

لأول وهلة يبدو هناك تناقض صارخ بين لفظي " رجال الأعمال ، والقطاع العام " فالأولى يشير الى فئة من المنظمين معروف عنهم المبادرة والتجديد وحب المخاطرة والثانى يشير الى الجمود التنظيمي والإدارة البيروقراطية الحكومية .

وبصرف النظر عن قنوات التعرف والإقتراب من هذه القيادات سواء كانت الجدارة الوظيفية أم الأهلية الادارية أم الخبرة الفنية أم الاختيار السياسى أم العلاقات الشخصية أم القرابة العائلية أم التعصب المهني أم التمثيل القطاعي أم المكافأة كنتويج لنهاية الخدمة أم المحسوبية الوزارية فان مجموعة المعايير التي جرى الالتزام بها عند الاختيار تعتبر ضابطا ومقننا ضمنت غربة أفضل وانتقاء أحسن للعناصر القيادية .

ولقد جاء تشكيل مجالس ادارة شركات قطاع الأعمال العام (القابضة والتابعة) ممثلا للخبرات المتعددة الاقتصادية والمالية والقانونية والفنية والادارية وهي بهذا التكوين التكنوقراطي تعبر عن درجة عالية من الخبرة المتخصصة ولكن عنصر حب المخاطرة - وهو أبرز صفات المنظمين في مشروعات الأعمال - يظل تائها ومراوفا .

يبقى بعد ذلك أكبر التحديات التي تواجه هؤلاء المديرين الجدد ، فالمطلوب منهم خلال السنوات الثلاث القادمة - وهي فترة انتقالية قصيرة - التغلب على رواسب السلوك الاداري الحكومي وتخطي مجموعة العوائق التي توجد في اطار المشروعات العامة .

٣ - المدخل الارشادي

* من يقوم بجراحة " الزائدة العمالية " لشركات الأعمال ؟

بداية نوضح أننا نتفهم ونتعاطف تماما مع مطالب الحركة العمالية الرافضة لتسريح أية أعداد من شركات قطاع الأعمال العام بسبب عمليات الخصخصة وتحرير القطاع العام ، ويمكن القول ان الجراحة لازمة وضرورية لأكثر من سبب .

من الثابت أن كل الدراسات تشير الى أن هناك تضخما - غير صحي - في حجم العمالة المقيدة في سجلات شركات الأعمال وبالتالي في ظاهرة البطالة المقنعة ويتراوح تقديرها من ٣٠-٥٠٪ في بعض الأحيان .

ويمكن القول أن العمالة الفائضة عن حاجة المشروعات العامة بعد الاصلاح الاقتصادي هي بمثابة " ظاهرة تذكارية " متبقية من مرحلة التخطيط المركزي والادارة والبيروقراطية للقطاع العام .

واحتقان أوضاع هذه العمالة الزائدة بعد الخصخصة قد يؤدي الى انفجار وتهديد الاقتصاد القومي المتوسع .. ولا أقول المريض الأمر الذي يملى حتمية اجراء جراحة ماهرة ودقيقة قبل استفحال الخطر ، وفي الأصل لا يستطيع المريض أن يقوم بالجراحة لنفسه

حتى ولو كان طبيبا ، وهذا يعنى أن قطاع الأعمال العام لا يستطيع أن يقوم بهذا الإجراء ذاتيا .

كما أنه يتعذر على أحد أقاربه الحميمين أن يقوم بالجراحة فقد تخونه أعصابه إشفافا على المريض أو خوفا عليه .. وبالمثل يتعذر على الإدارة الجديدة للشركات القابضة والتابعة اتخاذ مثل هذا الإجراء للروابط الإنسانية والاجتماعية التي تشدهم الى جمهور العاملين .

صحيح أن المشورة الطبية قد تكون صادرة من طبيب أجنبي وهو دكتور IMF أى صندوق النقد الدولى ولكن لا يجب أن نعهد بالعملية اليه فقد يكون قاسيا على المريض ولا يصلح لإجراء هذه العملية الا طبيب وطنى يأخذ فى اعتباره مجمل الظروف الاجتماعية والنفسية وملابسات البيئة الإنسانية المحيطة أى أن هذا الإجراء قرار سياسى لابد أن يؤخذ فى المستوى الثانى لصنع القرار، أى مجلس الوزراء ومجلس الشعب بالتنسيق مع جماعات المصالح وبالذات نقابات العمال وجمعية رجال الأعمال واتحاد الصناعات.

مثل هذا الطبيب السياسى الملانم هو الإدارى بالأعمال التحضيرية السابقة والمصاحبة للجراحة والتي تشمل :

- ١ - تمليك العاملين حصة من أسهم شركاتهم .
 - ٢ - المعاش التيسيرى المبكر (فوق ٥٥ سنة)
 - ٣ - التدريب التحويلي للبطالة المقنعة .
 - ٤ - تشجيع بعض العاملين على التحول الى أصحاب مشروعات صغيرة .
 - ٥ - امتصاص الفائض من مشروعات جديدة مغذية أو مكملة للصناعات القائمة .
- يتبقى أخيرا الصعوبات التى يلزم أن ينلها الطبيب حتى يتسنى له اتمام الجراحة بنجاح ونجاة المريض.

* من هو أصلح المديرين لقطاع الأعمال ؟

قدمت أوراق ندوة جامعة هارفارد هيئة فولبرايت المشتركة لقيادات القطاع العام مجموعة من التمارين الإدارية والأمروحات الفكرية الجديرة بالتجريب فى البيئة المصرية .

يقوم التصنيف على أساس محورين : محور الاختصاصات المتاحة للمدير ومحور نمط السلوك الإداري للمدير .

بالنسبة للأول : أى محور الصلاحيات الممنوحة للمدير - نجدها عالية جدا فى القطاع الخاص مقابل انخفاضها فى القطاع العام .
بالنسبة للمحور الثانى : أى محور نمط شخصية المدير فنجد المدير الاقتصادى والمدير السياسى .

المدير الاقتصادى :

هو ذلك المدير الملتزم عاطفيا بأهداف رجل الأعمال وباستثمار جهده فى متابعتها تحقيقا لأغراض المشروع العام ، ومن بينها المبيعات ، حصة الشركة من السوق ، الأرباح ، تنويع المنتجات أو الأسواق ، البحوث والتطوير .. الخ .

المدير السياسى:

هو ذلك القائد الملتزم عاطفيا باستثمار جهده فى متابعة الأهداف السياسية لمشروع قطاع الأعمال وتشمل الأهداف السياسية تقليل البطالة كبح الضغوط التضخمية الاستثمارية فى المناطق المتخلفة ، دعم الجماعات السياسية المهمة ، مساعدة الحزب الحاكم على البقاء فى الحكم .. الخ.

وهذان النموذجان يمثلان الحد الأقصى ولكن الحياة الواقعية تجمع أنماطا تتداخل مع بعضها البعض ولكن تظل تقدم لنا طرفا للتفكير حول القيادة فى شركات قطاع الأعمال العام.

ويمزج المحورين الرئيسيين : الاختصاصات التنظيمية بنمط شخصية المدير يمكن أن نخرج بعدة نماذج للمدير فى قطاع الأعمال العام ويفضل بصفة عامة المدير الاجتماعى ، وهو القائد المثالى لشركات قطاع الأعمال العام وذلك من الناحية النظرية طالما أننا نعتبر المشروع العام أداة للتغيير الاجتماعى والتنمية أكثر من كونه باحثا عن الأرباح .

المبحث الثاني : أسلوب إدارة أزمات التغيير الاجتماعي

أولا : مبادئ إدارة أزمات التغيير الاجتماعي

إن إدارة أزمات التغيير الاجتماعي ، تستهدف صهر المجهود الجماعي في قالب واحد وعلى ذلك ، فإن مدخل الإدارة من خلال الأهداف يصبح محور الاهتمام الحقيقي الذي يسيطر على متخذ القرار عند مواجهته للآزمات ذات الطبيعة الإدارية باعتباره مدخلا منهجيا يوفر الالتزام اللازم للتعامل مع الأزمة ، ويكفل إعادة التوازن إلى حالته العادية وفي ظل نظام للإدارة كهذا ، فإن العبرة ليست في التعامل مع العوامل المحركة للآزمة والتخفيف من أضرارها الآن ، ولكن العبرة في الحيلولة دون حدوث آزمات مستقبلية مماثلة .

وتتمثل أهم مبادئ إدارة أزمات التغيير الاجتماعي في :

١ - تفويض السلطة :

إن سلطة القائد الإداري لمواجهة الأزمة ذات الطبيعة الإدارية ليست هي السلطة بمفهومها التقليدي " الحق المخول له لاتخاذ قرارات تحكم تصرف الآخرين ، وإنما هي السلطة المستمدة من الموقف ذاته ، هو صاحب السلطة وهو الذي يملئ على القائد الإداري ما يجب عمله ، فهي التزام بهدف في إطار من متطلبات الموقف . وهذا يتطلب من القائد الإداري أن ينظر إلى التنظيم على أنه ليس تنظيما ميكانيكا يعتمد على التسلسل الرئاسي (أو التدرج الهرمي) ويقوم على مركزية السلطة ، وأن تفويضها إلى المستويات الأقل يؤدي إلى انتفاصها في المستويات الأعلى ، وإنما هو مصفوفة اختصاصات توضح دور كل فرد في كل عملية من العمليات ، وأن تفويض السلطة يعني زيادتها في المستويات الأقل ودونما أي نقصان في المستويات الأعلى .

٢ - عمل نظام متكامل للاتصالات وتبادل المعلومات :

تعتبر المعلومات العنصر الرئيسي في استقرار كافة الاحتمالات المتوقعة من المتغيرات الحادثة بالقدر الذي يحقق الإدراك الكامل لطبيعة الأزمة الإدارية وحجم المخاطر الناجمة عنها واستكشاف كل البدائل المختلفة للتعامل مع العوامل التي تحركها ومن ثم درء أخطارها أو التخفيف منها .

٣ - الاهتمام بعنصر الوقت :

كذلك يلعب الوقت دور حيوى فى تحقيق الفعالية الادارية لمواجهة الأزمة ذات الطبيعة الادارية ، ذلك أن ادارته ليست - فى الواقع مسألة وقت ، ولكنها مسألة تفكير وسلوك وأولويات .. الخ ، أنها تعنى استخدام للمفاهيم والأساليب الادارية لتحقيق كفاءة استخدام أهم مورد لدى القائد الادارى ، بل وأندره على الاطلاق، ومن ثم وجب عليه إستخدامه على أنه استثمار محسوب ، أن نظرة القائد الادارى للوقت عند مجابهته لأزمة ذات طبيعة ادارية يجب أن تكون نظرة " مستقبلية " ولا بد أن تترجم فى سلوكه وتصرفه الادارى عند تعامله مع الأزمة ، وبحيث تتضمن استعراضا لتصور المستقبل " البعيد والقريب " لكافة الاحتمالات والمتغيرات الحادثة والمسببة لها .

٤ - استخدام أسلوب الثواب والعقاب :

إن الالتزام " بهدف التصدى للأزمة ذات الطبيعة الادارية ودرء اخطارها والتخفيف من حدة آثارها " وروح الفريق " و " التأثير من خلال الفهم " والاحترام الذاتى والمتبادل من ناحية ، واستخدام الأسلوب المتوازن للثواب والعقاب : العصا لل عقاب والجزرة للثواب ، من ناحية أخرى ، تمثل فلسفة التحفيز عند مواجهة الأزمة ذات الطبيعة الادارية .

٥ - التفكير الخلاق عند مواجهة الأزمة واتخاذ القرارات الفعالة :

إن التهيئة الفكرية الأساسية للقائد الادارى عند مجابهته لأزمة ذات طبيعة ادارية ، هى تحقيق أفضل النتائج وأداء ممتاز ، وليس مجرد أداء مقبول ، فمحور التركيز هنا لمواجهة الأزمة هو " التميز " ، والتميز - بالتعريف - هو عمل مميز وليس شيئا عاديا .. فالعبرة هنا ليست بالممكن ولكن كيف يجعل المستحيل ممكنا.

ثانيا : تحقيق التنمية الحضرية :

إن البشر هم الوسيلة للغاية فى عملية التغيير الاجتماعى ولمواجهة أزمات التغيير الاجتماعى يجب العمل على تحقيق معدلات مرتفعة من التنمية الحضرية للسكان ، وتثير تدهور معدلات التنمية الحضرية الناجمة عن الأزمات السابقة عدة قضايا ذات طبيعة مختلفة منها ما هو عمرانى واجتماعى وبينى واقتصادى نتناولها فيما يلى :

أ - القضايا العمرانية

- مشاكل الاسكان العشوائى للفقراء ، والتكاثر الحضرى للأغنياء .
- والعلاقة بين الكثافة السكانية وسوء استعمال الاراضى .
- تبيان طاقة البنية الأساسية وسعة الخدمات الأساسية والكثافة السكانية بين الريف والحضر .
- غياب المسكن الصحى والأمن .

ب - القضايا الاجتماعية أهمها :

- الفقر والبطالة والزيادة السكانية بمعدل أعلى من معدلات التنمية .
- عدم الانضباط الاجتماعى.
- العلاقة بين ارتفاع معدلات التزاوج العالية والاسكان ، عدم الراحة / عدم توفر المسكن الملائم ، المعاناة للحصول على الاحتياجات الأساسية.

ج - القضايا البيئية أهمها :

- الآثار السلبية لمشروعات تنمية قائمة بالفعل .
- الكوارث التكنولوجية والطبيعية .
- تدهور البيئة بسبب الفقر أو ندرة المرافق والخدمات .
- استنزاف الموارد بسبب التكنولوجيا غير أصلية ولا معاصرة .
- عدم قدرة الطبيعة على إستعادة توازنها .

د - القضايا الاقتصادية أهمها :

- أزمات ندرة الموارد .
- عدم توفر فرص العمل المنتجة المجزية فى بيئة آمنة .
- زيادة الصناعات الحضرية مما يسبب تلوث البيئة والحوادث الصناعية.

إن التأثير والتأثر بين جميع هذه المشاكل فى المدينة يسبب أزمات حضرية تنتهى بنكسة تنموية تصبح كارثة قومية ، وأصبح العمل على منع الأزمات الحضرية هو غاية القيادة السياسية .

٢ - دور التنمية المتواصلة في مواجهة معضلات التنمية الحضرية :

أ - التنمية المتواصلة مائة للهشاشية الحضرية :

يوجد ارتباط وثيق بين التنمية وكل من (البشر / السكان) ، و (البيئة / الطبيعة) فالبيئة مولدة للمواد والطاقة ، والمادة لا تفي ولا تستحدث ، وبالتالي كل انتاج ليس الا توليفا وتشكيلا وتحرير لما يجده الانسان في الطبيعة هبة الله الى البشر .

فالتنمية هي آلية تقسيم العمل بين الانسان العاقل الرشيد المستهلك وبين البيئة المنتجة ، وتتسع التنمية حول البشر حيث يحقق الرفاء الاجتماعى _ الرخاء الاقتصادى _ والرضا للحاجات غير المادية ، فالتنمية حق لكل انسان .

إن عجز التقدم المادى والعلمى عن اسعاد البشر هو الاختلاف فى العلاقات بين كل من التنمية والبشر والبيئة ، فكل عنصر منهم هو السبب والمسبب فى احداث الأزمات والكوارث ، وأصبحت التنمية المتواصلة هي آلية التنسيق للحفاظ على درجة توازن واستقرار فيما بينهم والعمل على منع الكوارث والأزمات .

ب - التنمية المتواصلة : (بنية / اجتماعية / اقتصادية)

هي القدرة على الفهم والاستجابة للاعتمادية المتبادلة بين مختلف النظم ، وتمكين الخدمات الاستراتيجية بعكس تلك الاعتمادية ، فهي فكرة بنية تعنى توازن العلاقة بين استهلاك البشر وبين انتاجية الطبيعة فهو البقاء ، أما شر الانسان والفقر وتلوث البيئة ، ونضب عدم قدرة الطبيعة على استرجاع توازننا لهو الفناء ، فالتنمية المتواصلة سياسة الدولة للحد من الأزمات والكوارث .

وهي أيضا فكرة اجتماعية وهو حق الأحفاد فى ثروات أوطانهم ، وهي أيضا فكرة اقتصادية وهو المشاركة فى التكلفة والعائد لكل جيل على قدر حاجاته ، فالتنمية تعنى التغيير ليس فقط فى حجم الانتاجية فحسب ولكن أيضا فى محتويات المخرجات ونوعياتها وتحت أى الظروف تنتج وليست بمعايير الجودة الشاملة فحسب بل الابتكار لمواجهة سوق المنافسة .

لذا تحتاج التنمية المتواصلة الحضرية الى مدخل متوازن يعتمد على معايير اقتصادية واجتماعية وبيئية ، لذا فان الاطار التحليلي للنقص المناعى من بؤر التلوث والأراضى الخطرة فى الحضر التى تؤدى الى الكوارث يمكن تشكيلها حول المفاهيم الثلاثة للتنمية المتواصلة (مفهوم اجتماعى ، مفهوم اقتصادى ، مفهوم بيئى) .

١ - مفهوم اجتماعى :

يتحمل الفقراء والمناطق الفقيرة فى المدينة النصيب الأكبر للكوارث البيئية ويضاعفها عدم وجود موارد مالية تمتص آثار الدمار أو امكانيات مادية تمكن عمليات النجدة والانتقاذ لغياب التخطيط العمرانى بتلك المناطق الفقيرة المتضررة وعادة فى أراضى خطرة ، وهذا يوجب المشاركة الشعبية والتضامن واللامركزية فى اطار غايات واهتمامات ومساندة الدولة فاللامركزية وتعميق الديمقراطية قلب التنمية المتواصلة .

٢ - مفهوم اقتصادى :

• تعتمد الفكرة على أن نمو السكان السريع - التحضر الزائد - يؤثر على مستوى المعيشة .

مستوى المعيشة = حجم الانتاج ÷ عدد السكان

• وأيضا على تعريف دخل الفرد بأنه حد أقصى من ممتلكات يمكن للفرد أن صرفه خلال فترة زمنية معينة ويبقى ميسور الحال فى نهاية الفترة كما فى أولها كل من فكرة مستوى المعيشة ودخل الفرد تؤكد وجوب المحافظة على ثبات حجم المخزون - ثروة المدينة كمال عام - من الاحتياجات ليزود وظائف طوال فترة معينة ، تشمل هذه الوفرة من المخزون كل الاستهلاك الطبيعى والسعة البيئية لامتناس الصدمات الطبيعية والأزمات التكنولوجية .

• يوجد وعى عام وإدراك يقينى على وجود علاقة وثيقة بين كل من الفقر الحضرى والتدهور البيئى ، ولهذا فالحاجة ماسة الى حساب الجدوى الاقتصادية - وتحليل للتكلفة والكفاءة - لمشروعات منع وتخفيف الكوارث خلال تحسين وتطوير الاجراءات التنظيمية والادارية ، وآلية السيطرة ذات قاعدة ميدانية مثل السعر والضرائب وادارة محلية بالاضافة الى اىصال النمو الاقتصادى والإنتاجى .

فالفكرة الرئيسية للتقييم الاقتصادي هي دعم الإرادة السياسية لقرار الانفاق لتحسين البيئة لتخفيض احتمالات حدوث الكوارث الطبيعية النادرة الحدوث ذات شدة تدميرية عالية ، وتعيين أولويات مواقع نجدها .

٣ - مفهوم بيئي :

يؤكد المنظور البيئي والحيوي للتنمية المتواصلة أهمية الوقاية المرنة والقدرة الفعالة للنظم الطبيعية والحيوية للملائمة والتكيف مع التغيير فالوقاية بالتعدد الحيوي تعطي النظم القدرة على استرجاع المرونة للوقاية من الكوارث الخارجية .
والفشل في الحد من التدهور البيئي بسبب التدخل البشري يضعف مناعة التحضر لمواجهة الكوارث الطبيعية والتكنولوجية (٥) .

ثالثاً: دور الجهات الأمنية في مواجهة أزمات التغيير الاجتماعي:

يقتضى حسن ادارة أزمات التغيير الاجتماعي على المستوى الأفقي تكوين فريق أو مجموعة عمل من كافة المتخصصين أمنياً وغير أمنياً لممارسة حلقات العملية الادارية فيها ، تلك الحلقات التي تتكون من التخطيط والتنظيم والتوجيه والتنسيق وإصدار القرارات وحسن متابعتها بشكل يحقق الأهداف المرجوة منها .

وقد يتكون هذا الفريق من مسئول أمنى فى المجال الجنائى وفى المجال السياسى ، وثان فى المجال العسكرى ، وثالث فى الشئون السياسية ، ورابع فى المجال الاعلامى ، وخامس فى أعمال الرقابة والانفاذ ، وسادس فى مجال المفرقات ، وسابع فى مجال التنسيق والاتصالات ، بالاضافة الى ضرورة وجود طبيب عام ، وأخصائى فى الدراسات النفسية ، بالاضافة الى غير ذلك من التخصصات الأخرى التى تستوجبها طبيعة الأزمة ونوعيتها وبالرغم مما تطلبه عملية الادارة من ضرورة وجود رئيس يتولى مهمة الاشراف بالكامل على فريق الادارة وتوجيهها لامكان الوصول الى القرار الرشيد فيها ، فان اعتبار الرئاسة أو الأقدمية يجب ألا يكون هو الأساس لاختيار بقية عناصر فريق الادارة المختلفة ، بل يجب دائماً الاعتماد على عنصر الكفاءة والمقدرة الشخصية بالدرجة الأولى فى كل مجال من المجالات .

وتهدف إدارة الأزمة أمنياً الى امكان توصيل فريقها الى القرار الأمنى الرشيد القادر على تحقيق أقصى قدر من التوازن المقبول بين كافة المصالح المتداخلة والتى تعرضها تلك الأزمة لقدر من الخطورة التى تنال منها أو تعصف بها ، وهذا يتطلب الآتى :

- ١ - محاولة أحداث توازن معقول ودائم بين مقتضيات الشعب الأمنى ومتطلباته المختلفة ، وبين اعتبارات التدخل الأمنى بضروراته المتباينة حتى لا يطفى الأول على الثانى بشكل يحول فى النهاية دون امكان مواجهة الأزمات والتصدى لحلها. وإعداد برامج تدريبية متواصلة تهدف الى رفع كفاءة كافة الأجهزة ومختلف الأفراد ، وذلك للنجاح فى إمكان التهيؤ الدائم لمواجهة الأزمات الأمنية ، والبعد عما قد يساهم فى وقوع الأجهزة والأفراد ضحية لأى مفاجأة .
- ٢ - الحرص على مدارس الأزمات التى يشهد الواقع الأمنى فى الداخل أو فى الخارج بحسن إدارتها، ومحاولة تحليل كافة خطوات ومراحل خطة المواجهة ابتداء بالتنبؤ وانتهاء بقرار التصدى لحلها .
- ٣ - تعميق التعاون بين الأجهزة الأمنية فى الدول المختلفة لتبادل المعلومات والخبرات وبشكل يقدر على امتداد عملية الاستطراق الأمنى بين المجتمعات المختلفة ويساهم فى إمكان إجهاض الأزمات الأمنية قبل بدء أستشراء أخطارها
- ٤ - التمهيد لدراسة الأزمات الأمنية بجرعات مختلفة عبر سنوات الدراسة بالكليات والمعاهد الأمنية والمدنية والمراحل التالية لها وفق برامج يتناسب كل منها مع مستوى التأهيل الأمنى اللازم إعداد الدارس له، وبشكل يجعله فى كل مرحلة من تلك المراحل قادرا تماما على إمكان التنبؤ بالأزمة ، والتهينى للتعامل مع أحداثها وصولا للقرار الرشيد فيها .
- ٥ - إعداد برامج خطوية للأزمات النوعية المختلفة يتم التدريب عليها فى غرف عمليات خاصة للتدريب على إدارة الأزمات الأمنية بعد اختلاقها .
- كأعداد خطة مثلا لخطف الطائرات ، وأخرى للكوارث الطبيعية والصناعية، وثالثة لتأمين وحراسة الشخصيات الهامة ، ورابعة للتخريب ، وخامسة للتهريب ، الى غير ذلك من الأزمات المختلفة التى يتعرض لها العمل الأمنى اليومى .
- ٦ - السعى الدائم الى اصطناع الأحداث واختلاق الأزمات بشكل معاثل تماما لظروف إرتكابها الواقعية ، ليتسنى إختبار مدى القدرة الأمنية على إنقاذ خطط

المواجهة وإتاحة الفرص لإمكان التدريب عليها بشكل يفي بكافة الغايات ويساهم في تحقيق الأهداف .

٧ - إنشاء بنك أو مركز للمعلومات الأزماتية التي تساهم في إمكان التعرف على ماهية الأزمات المتوقعة ، وبيان لدوافعها المختلفة ووسائل إنقاذها ، وطرق إتمامها ، وخطط إعدادها ، وطرق إرتكابها والأشخاص المدربين لها ، وهوية المنفذين لها ، وبدائل إتمامها .

٨ - وكذلك يجب العمل على إنشاء إدارة أمنية على مستوى عال من الخبرة والمعرفة تسمى مواجهة الأزمات يناط بها مهمة إدارة الأزمات الأمنية (٦).

المبحث الثالث : نماذج لإدارة أزمات التغيير الاجتماعي :

سيتم هنا معالجة بعض حالات إدارة أزمات التغيير الاجتماعي وتشمل هذه الأزمات مايلي :

أولاً: أزمة الأمن المركزى (فبراير ١٩٨٦):

كان وراء هذه الأزمة العديد من الجذور الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والسلوكية ، الأمر الذى أدى الى انفجارها بشكل مفاجئ ، ضمن مجموعة من الأسباب الاجرائية والتنظيمية والادارية .

ولقد اخفقت وزارة الداخلية وادارة الأمن المركزى وقتذاك فى مواجهة الموقف حيث كانت الأزمة فى حالة جيشان والجنود فى حالة هياج شديد وحشد جمعى (لاعتقل ولا ضابط له) ولم يتم السيطرة على الموقف الا من جانب تدخل القوات المسلحة وبعد ذلك تم علاج الجوانب الانسانية والنفسية والاجتماعية للموضوع بالتدريج .

ثانيا : إضراب عمال الحديد والصلب عام ١٩٨٩ :

وذلك نتيجة لخلافات حادة بين أعضاء مجلس الادارة ، وعدم إتخاذ القرار المناسب بشأن المطالب العمالية من جهة ، وبين الحركة النقابية بالشركة من جهة أخرى وقد ترتب على ذلك انخفاض معدلات الأداء ، واعتصام العمال داخل الشركة وامتناعهم عن العمل وتعرض بعض المعدات للتلف خاصة عند اقتحام قوات الأمن المركزى للشركة (٧).

ثالثاً : أزمة إغماء طالبات المدارس المصرية (أبريل ١٩٩٣):

سيتم دراسة هذه الأزمة بالتفصيل نظراً للإرتباك الذى صاحبها والهلع الذى إستشرى فى المدارس لقصور القدرة الادارية فى مواجهتها والكشف عن أسبابها ومعالجتها فور حدوثها .

فى يوم الأربعاء الموافق ٣١ مارس ١٩٩٣ وفى إحدى المدارس الإعدادية بقرية بويط بمحافظة البحيرة ، شعرت إحدى التلميذات بدوران وإعياء وسقطت على الأرض مغشياً عليها ، وكاد الأمر أن يمر بسلام مثلما يحدث كل يوم فى جميع مدارس البنات لأسباب فسيولوجية أو عضوية أو نفسية ، لكن لم تمر الأمور هكذا .. بل توالى سقوط الطالبات واحدة تلو الأخرى حتى بلغ مجموع الحالات عشرين طالبة ، مما مثل ظاهرة غير

مسيبقة سببت جزع المعلمون و هلع الطالبات وإرتباك طبيب الوحدة الصحية بالقرية مما دعاه الى تحويل الحالات الى المستشفى المركزى بالرحمانية .

وفى اليوم الثانى عاود الإغماء الغامض مهاجمة ستين طالبة أخرى فى مدارس القرى المجاورة ، و مر يوم الجمعة بسلام لكن أطل الوباء بوجهه المخيف على طالبات المدارس مرة أخرى يومى السبت والأحد بنفس المحافظة ، ولم يتوقف ذلك الحدث عند حدود محافظة البحيرة بل حدثت مفاجاه مذهلة فى يوم الاثنين (٥ أبريل) فالوباء عبر المحافظات ليصيب الطالبات فى احدى المدارس الاعدادية بمدينة الابراهيمية بمحافظة الشرقية ومنها إنتقل ليصيب أربع محافظات ثم ستة ثم اثنتا عشرة ثم خمسة عشرة محافظة على مدى عشرة أيام مخلفا أكثر من ثلاثة آلاف اصابة بين الفتيات .

وتبدأ النوبة باحساس الطالبات بالدوران والدوخة وزغلة فى العين ثم تتطور الى اغماء مفاجئ ويتوالى بعد ذلك سقوطهن على الأرض ، وتستمر هذه الحالة عدة دقائق (فى الغالب) ، وبعد الافاقة يكون الشعور العام هو صداعا ودوخة وآلاما بالبطن ورعشة واحمرارا بالعين ، وبفحص الطالبات فى المستشفيات وجد أن جميع الوظائف الحيوية للجسم فى النطاق الطبيعى ولم تسجل أية مظاهر مرضية تشير لتأثر أجهزة الجسم بأية أمراض عضوية .

وباجراء التحاليل المعملية لم يثبت اكتشاف أية أدلة للتسمم أو التعرض لأية مواد كيميائية أو ميكروبات .

لم يكن ما حدث للطالبات المصريات بدعة غير مسبقة ، فقد حدثت أوبئة مماثلة له فى أماكن عديدة من العالم تطابق لدرجة كبيرة ما حدث لنا فى مصر لكن تميز الوباء المصرى عن كل الأوبئة المماثلة بالخصائص المنفردة الآتية :

١ - عدد كبير من الضحايا : أكثر من ٣٠٠٠ حالة .

٢ - زمن طويل : ١٢ يوما .

٣ - إنتشار واسع : خمسة عشر محافظة .

ففى الأوبئة المماثلة له عالمياً لم يتعد عدد الحالات بضعة مئات ولم يستمر زمن الوباء أكثر من ثلاثة أيام ولم ينتشر على الإطلاق خارج المنطقة الجغرافية التى ظهر بها ، وكان أكبر عدد قد تم تسجيله لحالات الهستريا الجماعية هو ١٠٠٠ مصاب أدخل منهم

ثمانية أشخاص فقط للمستشفى ووصف هذا الوباء فى حينه بأنه حدث فريد غير مسبوق من حيث الحجم (ستروينج وجرى ، ١٩٩٠) فما هى الأسباب وراء إنفراد الوباء فى مصر بالخصائص السابق ذكرها؟.

والمتابع للأزمة وكيفية تطورها يمكن له أن يلحظ الدور الهام للصحافة فى تفاقم الأزمة بالإضافة الى أخطاء عدة فى إدارة الأزمة .
دور الاتصالات والصحافة فى تفاقم الأزمة :

تناولت الصحف أحداث الوباء منذ يوم السبت الأول بأوصاف تلقى فى روع القارئ إحساسا بالغموض والخطر الداهم ، والسرد التالى للكلمات التى إستخدمتها الصحف لوصف الحالة يبين ذلك وهى كما يلى :

غيبوبة	غيبوبة كاملة	غيبوبة تامة
غيبوبة مفاجئة	الوعى المفقود	حادث الاغماء
مرض غريب	مرض عجيب	مرض غامض
مؤامرة	لغز محير	موجة مرضية

وتكرار عرض الأوصاف السابقة على صفحات الجرائد اليومية أوجد مستوى عال ومتزايداً لجرعة من الشد العصبي والتوتر النفسى والقلق الجارف والخوف العامر والتهديد المسلط فوق رؤس الجميع ، ولم تستطع عقول الطالبات التعامل مع هذه الجرعة المتزايدة فأنهارت تحت وطأة الخوف من المجهول خاصة إذا كان المرض والسبب وحشاً أسطورياً يهدد الوعى بطريقة غامضة وبفاعل غامض لا يستطيع أحد الدفاع عن نفسه أو يقى شره .

ويمكن القول حينئذ أن وباء الاغماء الجماعى لطالبات المدارس المصرية قد أسفر عن إكتشاف وسط جديد يمكن أن ينقل العدوى ليضاف من الآن للقائمة التقليدية الثابتة منذ عشرات السنين فى المراجع الطبية وهو العدوى المنقولة عن طريق وسائل الاعلام أو عدوى الصحافة .

وعند الكلام عن حالة مرضية تنتقل بالإحياء ومفعولها نفسى بحث فان جرعة الخوف التى تتلقاها العقول والمشاعر فى مفهوم الطب النفسى تماثل جرعات المادة السامة التى تتلقاها الأجسام فى مفهوم الطب الجسمانى (٨).

رابعاً: إدارة وزارة القوى العاملة لأزمة العمالة المصرية العائدة من العراق والكويت

(١٩٩٠-١٩٩١):

عقب غزو العراق للكويت في أغسطس ١٩٩٠ عادت أعداد كبيرة من العاملين المصريين من كل من العراق والكويت وصلت جملتهم الى أكثر من ٣٦٠ ألف نسمة وقد نجم عن ذلك العديد من المشكلات في مقدمتها :

- مشكلة نقل هؤلاء العاملين من الأماكن الطاردة لهم الى أرض الوطن سواء عن طريق البر أو البحر أو الجو .
- مشكلة استقبال العائدين وحصرهم وتصنيفهم .
- مشكلة حصر وتسجيل مستحقات هؤلاء العاملين وحصر خسائرهم .
- مشكلة استيعاب العمالة العائدة وتدوينهم في سوق العمل المصري .

وبالرغم من أن نسبة العائدين تمثل نسبة صغيرة من جملة قوة العمل في مصر في ذلك الوقت ، الا أن ذلك الرقم (٣٦٠ ألف تقريبا) له وزنه ودلالته فيما يتعلق بقضية البطالة في مصر فهو قطاعا يضيف أعباء اضافية الى الأعباء التي ينشأ عنها الاقتصاد المصري .

لذا فان وزارة القوى العاملة كانت مدركة تماما أبعاد هذا الموقف ليس من وجهة النظر الجزئية فحسب بصفتها قضية عادلة وملحة ولكن بالنسبة أيضا لكيفية التعامل معها في إطار بقية القضايا الاقتصادية والاجتماعية .

وقد تعاملت الوزارة مع هذه الأزمة بأسلوب علمي ورؤية ثاقبة وآليات مرنة حتى أمكن احتواء هذه الأزمة واستيعاب آثارها كما يتبين من العرض التالي الذي يركز على المحاور الرئيسية التالية :

١ - قامت وزارة القوى العاملة بعدة إجراءات هامة فور الغزو العراقي للأراضي الكويتية وتتلخص هذه الإجراءات في الآتي :

أ - تشكيل غرفة عمليات مجهزة بوسائل الاتصال الحديثة لمتابعة وتقييم الموقف أولا بأول .

ب - تشكيل لجان لاستقبال العائدين في كل من منفذ نويبع والسويس بهدف التيسير على العمالة العائدة وتذليل إجراءات دخولهم .

- ج - تشكيل لجنة لاستقبال العائدين من منفذ ميناء القاهرة الجوى .
- د - تصميم نموذج لحصر وتسجيل العائدين وكذلك متعلقاتهم ومن دراسة الوزارة لاستمارات ونماذج الحصر التى قام العائدين باستيفانها تبين أن العمالة العائدة يمكن تصنيفها الى خمس مجموعات رئيسية :
- المجموعة الأولى :**

عمالة كانت ومازالت مرتبطة بأعمال فى جهات مختلفة فى مصر .

المجموعة الثانية :

عمالة كانت مرتبطة بأعمال فى جهات مختلفة فى مصر وانقطعت صلتها بجهة العمل بسبب الاستقالة أو الفصل من العمل .

المجموعة الثالثة :

عمالة لم تكن مرتبطة بأى عمل فى مصر قبل سفرها للخارج وتضم هذه المجموعة الخريجين الجدد من مرحلتى للتعليم العالى والمتوسط الذين يتقدموا للعمل عن طريق وزارة القوى العاملة مع دفعات تخريجهم، ويمثل هؤلاء نسبة كبيرة من العائدين والذين يقدر عددهم بحوالى ٥٠ ألف مواطن ، وتعتبر مشكلة هذه الفئة قضية ملحوظة قد تتقل كاهل الموازنة العامة للدولة ولا بد من الاستعانة بالمنظمات الدولية للمساهمة فى انشاء مشروعات تعمل على خلق فرص عمل منتجة لامتناس أفراد هذه المجموعة .

المجموعة الرابعة:

أصحاب المهن الحرف الفنية وغالبيتهم كانوا يعملون فى القطاع غير المنظم كعمال البناء وغيرهم من المهن الفنية وهؤلاء يعانون سوق العمل الداخلى من نقص شديد فى فئاتهم وسوف تساعد عودتهم على إحداث نوع من التوازن النسبى التدريجى فى أجورهم وبالتالى فى تكلفة الأعمال الموكلة اليهم وهذا مردود ايجابى لعودة هذه الفئات مباشرة أعمالها داخل سوق العمل المحلية .

المجموعة الخامسة :

يضاف الى المجموعات السابقة مجموعة خامسة كانت تعمل أو لاتعمل لدى أى جهة من الجهات قبل سفرها للعمل بالخارج وتضم هذه المجموعة فئات ليست بالقليلة نسبيا من العائدين اتاحت لهم مدخرات لمساعدتهم على الدخول فى أعمال حرة ومشروعات استثمارية لحسابهم الخاص وعدم استعادتهم النفسى للانخراط فى سلك الوظيفة الحكومية أو غيرها .

هؤلاء أمامهم فرص الاستثمار التى تتوافر لهم سواء كانت مشروعات إنتاجية أو خدمية أو استصلاح واستزراع الأراضى وما الى ذلك من أوجه الاستثمار المختلفة التى يمكن أن تتوافر للراغبين الجادين فى الدخول اليها .

٢ - تنظيم ندوة عن العمالة العائدة وكيفية استيعابها فى سوق العمل وذلك فى الفترة من ٢٥-٢٦ نوفمبر وقد قامت الوزارة بتنظيم هذه الندوة بالاشتراك مع الصندوق الانمائى للأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية ، وفى هذه الندوة تم مناقشة البحوث وأوراق العمل المقدمة من السادة الخبراء والمتخصصين من الجهات والوزارات والأجهزة والمراكز العلمية وتناولت الأوراق المقدمة الموضوعات التالية :

- العمالة العائدة وأثرها على توازن سوق العمل فى مصر .
- قضية العمالة المصرية العائدة (الأبعاد والحلول) .
- العمالة العائدة وأثارها على الاقتصاد والمجتمع المصرى .
- هجرة العمالة المصرية وانعكاسات أزمة الخليج .
- عودة العمالة المصرية من الخارج وانعكاساتها المختلفة .
- الآثار المترتبة على عودة العمالة المصرية ووسائل استيعابها .
- العمالة المصرية بالدول العربية .
- دور المشروعات الخاضعة لقانون الاستثمار فى استيعاب العمالة العائدة.

- استيعاب العمالة المؤهلة للعائدة من الخارج .
- الخروج الكبير للمصريين من الخليج .
- قاعدة معلومات وزارة القوى العاملة .

هذا وقد انتهت هذه الندوة الى العديد من التوصيات تم نشرها في حينها .

٣ -

جهود وزارة القوى العاملة والهجرة فيما يتعلق بتعويضات حرب الخليج :
قامت وزارة القوى العاملة والهجرة باتخاذ الاجراءات اللازمة من اعداد وتجهيز استمارات تعويضات المصريين المتضررين من حرب الخليج، وتسجيلها على الحاسبات الآلية حفاظا على حقوقهم وإرسالها الى لجنة الأمم المتحدة للتعويضات بجنيف وذلك بالتعاون مع وزارة الخارجية .

٤ -

بالنسبة لمستحقات المصريين العائدين أثناء حرب الخليج أى الحوالات الصفرية:
كانت تحويلات المصريين بالعراق تتم من خلال بنوك الرافدين - الرشيد - العربى الأفريقى فى القاهرة الا أنها توقفت منذ حرب الخليج نهائيا بسبب تجميد الأموال العراقية فى البنوك العالمية بناء على قرارات الحظر الصادرة من الأمم المتحدة ضد العراق .

وقد كان هناك رفض من قبل لجنة التعويضات لادخال هذه المستحقات ضمن مطالبات المتضررين لكن جهود وزارة القوى العاملة والهجرة ووزارة الخارجية والبنوك المعنية نجحت فى اقناع لجنة التعويضات لادخال جزء من التحويلات ضمن التعويضات وذلك من خلال تقديم دعوى للجنة القضائية الدولية التابعة للجنة تعويضات الأمم المتحدة التى بحثت دعوى مصر للحصول على مبلغ ٤٦٣ مليون دولار أمريكى وأصدرت تقريرا فى دورتها الثامنة عشر فى الفترة من ٩-١٣ أكتوبر ١٩٩٥ رفعت للجنة الأمم المتحدة للتعويضات والذي يتضمن امكانية بحث تحويلات المصريين بالعراق اعتبارا من ٢ يولية ١٩٩٠، وأوضحت اللجنة أن المدة الزمنية الفاصلة بين ايداع التحويلات بالدينار فى العراق وتسليمها بالدولار بالقاهرة كانت تستغرق عادة مدة شهر وهو ما جعلت لجنة التعويضات تقرر قبول ادراج التحويلات من تاريخ ٢ يولية ١٩٩٠ ضمن التعويضات المقررة بسبب حرب الخليج ومن المقرر أن تصرف من صندوق التعويضات التابع للأمم المتحدة بعد توفير السيولة من خلال عائدات البترول العراقى .

أما بالنسبة للتحويلات السابقة لـ ١٩٩٠/٧/٢ فقد أفادت اللجنة أنها تخرج من اختصاصها لكنها أقرت أحقية المصريين فيما يتعلق بتحويلاتهم وسيتم الصرف بعد رفع الحظر عن الأموال العراقية فى البنوك الدولية وعلى ضوء الاتصالات بين البلدين(٩).

مصادر الفصل الثالث

- ١ - د. السيد عليود ، صنع القرار السياسى ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٨ .
- ٢ - د. على الدين هلال ، مذكرات فى النظم العربية ، المحاضرات التى أقيمت على طلبة السنة الرابعة علوم سياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ٢ .
- ٣ - حسنين توفيق ابراهيم ، مشكلة الشرعية السياسية فى الدول النامية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ٣٤٨-٣٥٢ .
- ٤ - إكرام بدر الدين ، أزمة التكامل القومى ، السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد ٦٨ ، ابريل ١٩٨٢ ، ص ٤٧-٥٠ .
- ٥ - لواء دكتور / فاروق محمود هلال ، نحو مدينة آمنة ، المؤتمر السنوى الأول لإدارة الأزمات والكوارث ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ١٢-١٣ أكتوبر ١٩٩٦ .
- ٦ - لواء دكتور / أحمد ضياء الدين ، إدارة الأزمة الأمنية ، المؤتمر السنوى الأول لإدارة الأزمات والكوارث ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ١٢-١٣ أكتوبر ١٩٩٦ .
- ٧ - د. السيد عليود ، المنهج العربى فى إدارة الأزمات والطوارئ ، مؤتمر الإدارة العربية وسط عالم متغير ، المؤتمر السنوى الخامس للتدريب والتنمية ، القاهرة ، ١-٢ ديسمبر ١٩٩٣ .
- ٨ - د. أحمد رفعت عبد الغفار الكشميرى ، كارثة إغماء طالبات المدارس المصرية ، أبريل ١٩٩٣ ، أثر الطرح الصحفى على الأزمة ، المؤتمر السنوى الأول لإدارة الأزمات والكوارث ، القاهرة ، ١٢-١٣ أكتوبر ١٩٩٦ .
- ٩ - وزارة القوى العاملة والهجرة ، تجربة وزارة القوى العاملة والهجرة فى مواجهة أزمة العمالة المصرية العائدة من العراق والكويت ، المؤتمر السنوى الأول لإدارة الأزمات والكوارث ، القاهرة ، ١٢-١٣ أكتوبر ١٩٩٦ .

الفصل الرابع

إدارة الكوارث الطبيعية

المبحث الأول : مفهوم ادارة الكوارث :

تعتبر محاولات الانسان التقليل من آثار الكوارث الطبيعية قديمة قدم الحضارة البشرية ذاتها .

وقد شهدت الحقبة الأخيرة على مستوى العالم حدوث العديد من الكوارث الطبيعية وكان أقرب هذه الأحداث بركان الفلبين وزلزال أكتوبر ٩٢ في مصر وسيول جنوب فرنسا وإيطاليا وعادة ما يصحب وقوع أى كارثة حدوث خسائر جسيمة في الممتلكات والأرواح وتثبت السوابق أن حجم الخسائر المادية والبشرية يقل كلما زادت درجة الاستعداد لمواجهة الكوارث والأخطار وهذا ما دعى الأمم الى إعلان هذا العقد (العقد الدولي للتخفيف من آثار الكوارث الطبيعية) .(١)

هناك أشكال عدة للكوارث التي تصيب الانسان ومن أمثلتها الزلازل، البراكين ، الفيضانات ، العواصف.. الخ وقد أكدت منظمة الأرصاد الجوية العالمية بمناسبة اليوم العالمى للوقاية من الكوارث أن الكوارث الطبيعية فى مختلف انحاء العالم تسير فى خط بيانى متصاعد برغم التقدم التكنولوجى الحالى وأوضحت المنظمة فى تقرير لها أن الكوارث الطبيعية تسببت منذ عام ٧٠ فى مصرع ثلاثة ملايين شخص، إصابة حوالى مليار انسان بأضرار مختلفة الى جانب الخسائر المالية التى قدرت بنحو ٨٠ مليار دولار . سجل التقرير حدوث ٢١٣ كارثة طبيعية عام ٩٥ فقط من بينها زلزال كوبيه فى اليابان الذى تسبب فى مصرع ٦٣٠٠ شخص وأسوأ فيضانات شهدتها كوريا الشمالية وتايلاند ولاوس منذ ٣٠ عاما .

وأن ربع سكان الارض حاليا يعيشون فى مناطق معرضة للخطر ولاسيما فى الدول النامية حيث يعيش ٧٠٪ من سكان هذه الدول فى مساكن عشوائية فوق أراض معرضة للخطر مثل السهول والهضاب القابلة للانهيال .

أولا: تعريف الكوارث الطبيعية :

هناك عدة تعريفات للكوارث نذكر منها :

- ١ - الكارثة هى حادثة محددة زماناً ومكاناً ينتج عنها تعرض مجتمع بأكمله أو جزء منه الى أخطار شديدة مادية وخسائر فى الأرواح وتؤثر على البناء الاجتماعى بآثارها على حياته وتوقف توفير المستلزمات الضرورية لاستمرارها .

- ٢ - الكارثة هي الحالة التي تتحقق عندها فشل أعضاء كثيرين في أى نظام إجتماعى عن الحصول على الخدمات والضرورات اليومية من هذا النظام .
- ٣ - تعريف المنظمة الدولية للحماية المدنية " الكارثة هي حادثة كبيرة ينجم عنها خسائر كبيرة فى الأرواح والممتلكات وقد تكون طبيعية مردها فعل الطبيعة ، وقد تكون صناعية أو كارثة فنية مردها فعل الانسان سواء كان إرادياً أو لاإرادياً، وتتطلب مواجهتها معونة الحكومة الوطنية أو على المستوى الدولى اذا كانت قدرة مواجهتها تفوق القدرات الوطنية .
- ٤ - الكارثة : تعنى نشوب موقف طارئ ومفاجئ أفرزته البيئة الداخلية والخارجية للنظام ويتضمن تهديداً للقيم والمصالح الجوهرية للدولة أو المنظمة أو المشروع.

تعريف إدارة الكارثة:

- تعنى إدارة الكارثة التعامل مع العناصر المكونة لها والأطراف الداخلة فيها وضرورة إتخاذ قرارات سريعة فى مواجهة موقف طارئ تحت ثلاثة ضغوط حادة هي :
- ١ - ضيق الوقت
 - ٢ - التهديد النابع من وجود خطر مميت تتداعى عنه أحداث قاتلة
 - ٣ - عدم توفر المعلومات الكافية مما يؤدى الى عدم التأكد .
- ولما كان التعريف الذى يمكننا أن نأخذ به فإن الكارثة عبارته عن ظاهرة تحمل عدة خصائص هي:

- ١ - مصدر الخطر يمثل نقطة تحول أساسية فى أحداث متتابعة .
- ٢ - تسبب فى بدايتها صدمة مما يضعف فرص الفعل المؤثر والسريع لمجابهتها.
- ٣ - تصاعدها المفاجئ يؤدى الى درجة عالية من الشك فى البدائل المطروحة لمجابهة الأحداث المتلاحقة ، نظراً لندرة المعلومات والإمكانات .
- ٤ - تمثل مجابهة الكارثة تحدياً للنظام السياسى والإدارى نظراً لتهديدها لحياة الإنسان وممتلكاته .
- ٥ - مواجهة الكارثة يمثل خروجاً على الأنماط التنظيمية المألوفة وتحتّم ابتكار نظم تمكن من استيعاب الظروف الجديدة المترتبة على المتغيرات المفاجئة - وهو ما يمكن أن نطلق عليه " المنظمة الموقفية " .

٦ - تتطلب مواجهة الكارثة حسن توظيف الطاقات والقدرات في إطار تنظيمي يتسم بدرجة عالية من الاتصالات الفعالة التي تؤمن التنسيق

ثانياً: التحديات التي تفرضها الكوارث الطبيعية :

تتبع التحديات التي تفرضها الكوارث من طبيعتها المفاجئة وما ينتج عن ذلك من صعوبة التنبؤ بها وبحجمها وأبعادها ، فهي ظاهرة إفتراضية يصعب التنبؤ بها .

وتقتضى طبيعة الكارثة نهوض مؤسسات عديدة بنشاطات متنوعة مما يستوجب الخروج على النمط التقليدي لعمل المؤسسات الإدارية في المجتمع .

ويمكن إيجاز أهم التحديات فيما يلي :

- ١ - التحدي المؤسسي: والذي يتمثل في عدم عناية الدول بإنشاء مؤسسات متخصصة في إدارة الكوارث نظراً لعدم القدرة على التنبؤ بمتى وأين ستظهر هذه الكوارث ونتيجة الإفتراض بأن الكارثة سوف لا تحدث في المستقبل المنظور .
- ٢ - توزيع الاختصاصات في مواجهة الكوارث بين الحكومة المركزية والإدارات الإقليمية والمحلية.
- ٣ - طبيعة التشريعات القومية اللازمة لتخفيف حدة الكوارث والإجراءات المترتبة على عدم التقيد بها من قبل الإدارات المحلية .
- ٤ - تحديد أفضل الطرق لتقديم العون والمساعدة للمتضررين .
- ٥ - طرق توعية الرأي العام بمخاطر الكوارث وكيفية الحد منها .
- ٦ - تدريب كوادر على عمليات الإنقاذ والإغاثة وتوصيل المعونات للمنكوبين (٢) .

ثالثاً : مراحل مواجهة الكارثة :

- ١ - تلطيف حدة الكارثة وهي إجراءات تتخذ قبل حدوث الكارثة ومنها :
 - أ - وضع السيناريوهات المحتملة للمخاطر المتوقعة .
 - ب - الاحتفاظ ببيانات المسؤولين على مختلف المستويات المطلوب الاتصال بهم في حالة الإنذار بوقوع الخطر .
 - ج - تحديد بيانات المنشآت والمناطق المطلوب إنذارها .
 - د - تحديد المسؤولية عند اصدار الأمر بالإنذار طبقاً لنوع الكارثة .
 - هـ - تحديد أسلوب التصرف المطلوب من المواطنين عند تلقي الإنذار .

- و - تحديد مطالب الامكانيات البشرية والمادية اللازمة للتعامل مع الحدث .
- ز - حصر الامكانيات المتواجدة للتعامل مع الكوارث المتوقعة .
- ح - تحديد أسلوب استكمال النقص في الامكانيات الحالية .
- ط - وضع أو تعديل القوانين الحالية بما يساعد على سرعة التعامل مع الكارثة فور وقوعها .

٢ - المجابهة أى تسيير عملية المجابهة بالشكل الذى يمكن من التحكم فيها وذلك من خلال :

- أ - الاذار الفورى للمناطق المعرضة للخطر .
- ب - الابلاغ الفورى للجهات المشاركة فى التعامل مع الحدث .
- ج - استدعاء المسئولين عن إدارة الموقف .
- د - حصر الامكانيات المتوافرة (المادية والبشرية) على المستوى المحلى ومستوى الدولة للتعامل مع الكارثة وتحديد اماكن وجودها ونسبة الصلاحية فى كل منها .
- هـ - تنفيذ خطط المناورة بالامكانيات المتاحة بما يتناسب مع حجم التدمير الناتج عن وقوع الكارثة .
- و - تحديد المطالب من المعونات والجهات الخارجية لدعم خطط المواجهة مع أهمية تشجيع الجهود التطوعية فى هذه المرحلة .
- ز - تنفيذ الخطط المعدة مسبقاً لاستقبال وتوزيع المعونات ، خاصة الواردة من الدول الخارجية .

٣ - إعادة التوازن :

تهدف مرحلة إعادة التوازن الى وضعه الطبيعى أو الى نحو أفضل بطريقة محددة ومنظمة ومحسوبة . ويكون الاهتمام فى هذه المرحلة بوضع خطتين : الأولى قصيرة الأمد تعين فى تحقيق الحد الأدنى من إعادة الحياة فى المنطقة الى وضعها الطبيعى بتوفير المأوى المؤقت وتسيير الخدمات الأساسية ، والثانية : خطة طويلة الأمد ، قد تمتد لسنوات ، لإعادة التوازن للمنطقة على النحو الذى كان عليه قبل وقوع الكارثة أو بدرجة أفضل .

٤ - التعلم من خلال تقويم مرحلة مجابهة الكارثة للاستفادة من العبر المستفادة من الكارثة في زيادة كفاءة وفعالية التدابير والنظم التي تقلص الاحتمالات المستقبلية لقابلية المنطقة للتعرض للكوارث المماثلة ، علماً بأن التدابير والنظم ذات الجدوى والفاعلية لا تنحصر في التدابير الهادفة لدرء أو تخفيف الكارثة المحتملة في المستقبل القريب ، إنما تهدف للحيلولة أو تخفيف حدة أية كوارث مستقبلية (٣).

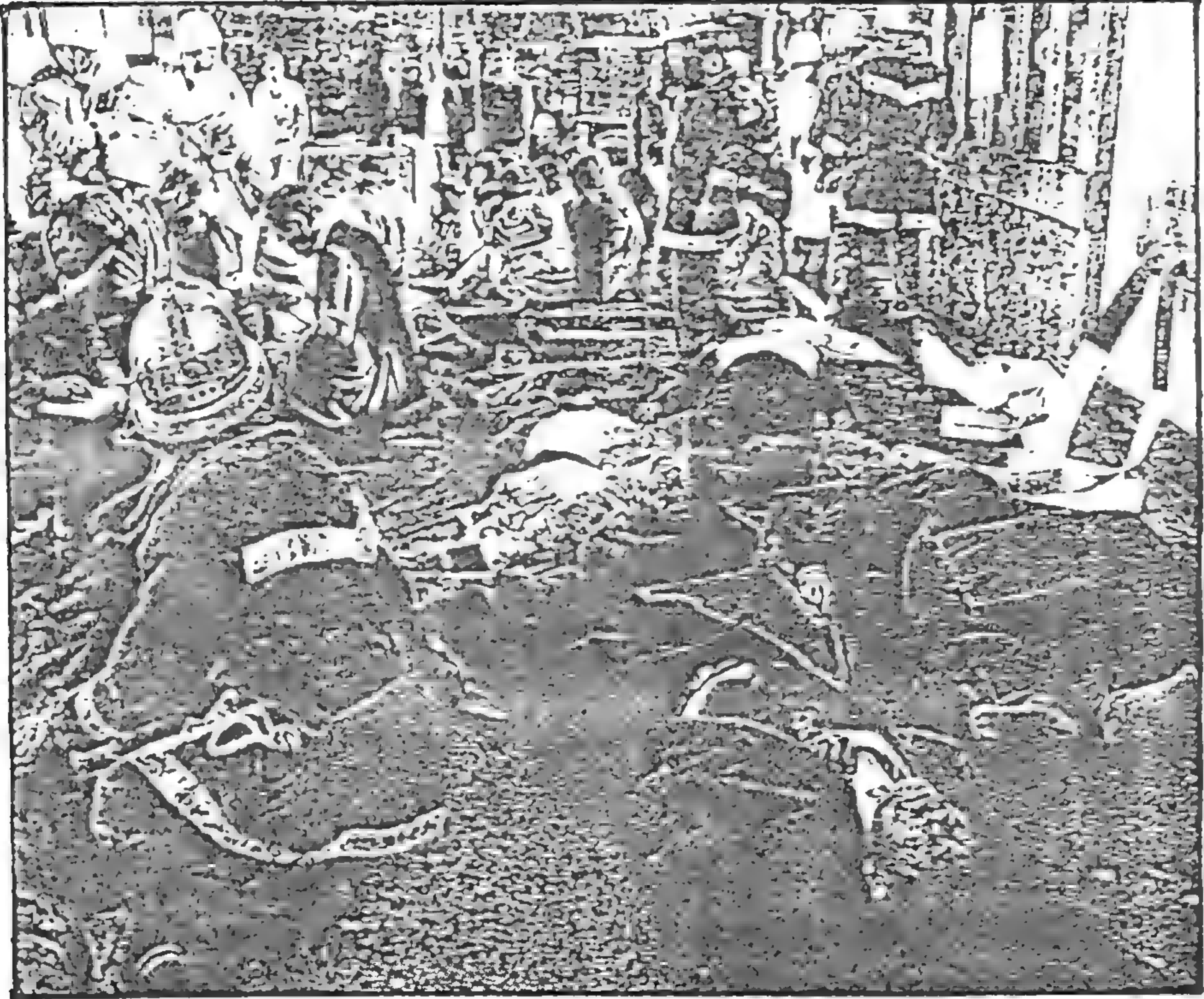
رابعاً : إستراتيجية مواجهة الكوارث :

تتمثل العناصر الرئيسية لإستراتيجية مواجهة الكوارث في درء الأخطار ووضع نسق تنظيمي فعال لمواجهة الكارثة وهي :

- ١ - درء الأخطار التي يمكن أن تنتج عن الكوارث :
ويتمثل ذلك في البعد عن مواطن الخطر ، وذلك بالبعد عن مناطق الجبال البركانية ومجاري السيول ومجاري المياه الطبيعية والسهول الفيضية .
وقد يتصور البعض أن هذه مهمة سهلة لكن الواقع أنها تحتاج الى دراسة من قبل مؤسسات الدولة والمراكز البحثية لتحديد مواطن الخطر وتوعية المواطنين بالبعد عنها حتى لا يتعرضوا للكوارث في المستقبل .
كذلك يتطلب الأمر إجراء دراسة قبل إنشاء أى مشروع للمؤثرات الطبيعية للموقع وإمكانية تعرضه للكوارث مثل الفيضانات أو البراكين والزلازل ، كذلك لوضع الاحتياطات اللازمة لمواجهة التغيرات البيئية بما يجعل الأبنية وعناصر البيئة الأساسية قادرة على مواجهة تلك المتغيرات .
خلاصة القول أن درء الخطر يحتاج الى دراسة واعية تتمثل في جوانب التخطيط والتنفيذ والتوعية والتوجيه والتنسيق بين كافة الأجهزة الحكومية والشعبية لتأمين الحد الأدنى المطلوب من الأمان ، ووضع المعلومات والبيانات تحت تصرف جميع أجهزة الدولة وكل من يحتاج إليها حتى يمكنه إدراك ماهية وأبعاد الكارثة المحتملة مما يمكنه من اتخاذ التدابير المناسبة لتجنبها وتقليل آثارها .



آثار عمليات التفجير للإرهاب



إستخدام الغازات السامة فى مترو أنفاق اليابان

٢ - وضع نسق تنظيمى لمواجهة الكوارث عند حدوثها وتقليل أضرارها .

هذا النسق التنظيمى يكون له عدة وظائف تتمثل فى :-

- أ - تحقيق التكامل بين النشاطات المختلفة التى تستوجبها طبيعة الكارثة .
 - ب - وضع مناخ إدارى يقوم على التفاهم والوضوح وتفهم الاختصاصات ذات العلاقة سواء على مستوى الإدارات أو على المستوى المركزى .
 - ج - تحقيق درجة من المرونة فى مواجهة الكوارث .
 - د - بناء شبكة من الاتصالات التى تؤمن توافر المعلومات بالسرعة المطلوبة.
 - هـ - تحقيق الكفاءة فى استقراء المستقبل بما يحقق الإدراك الشامل لطبيعة الكارثة ويمكن من تحديد البدائل الممكنة لدرء أخطارها أو مواجهتها عند حدوثها .
 - و - توجيه إهتمام المجتمع نحو المشاكل الرئيسية وكذلك توجيه الأفراد والمجموعات نحو مراكز الخطر .
 - ز - تحقيق الفاعلية فى تنمية العلاقات التبادلية والتكاملية مع فعاليات البيئة ذات العلاقة ، وتنسيق الجهود (١) .
- ونخلص من هذا الى أن الهدف من وضع نسق تنظيمى هو تحقيق التنسيق بين مختلف الأجهزة لدرء المخاطر ومواجهة الكوارث عند وقوعها حتى لاتضيع الجهود نتيجة الإزدواجية والرؤية الذاتية لكل منظمة على حدة سواء على المستوى المحلى أو الاقليمى أو الدولى .

٣ - إحتياجات التعامل مع الأزمات والكوارث الطبيعية :

يرتبط التعامل مع الأزمات بتحديد الاختيارات التى يتعين على متخذ القرار أن يسلكها ويتعامل بها مع الأزمة ، إلا أنه قبل هذه المرحلة عليه أن يعى جيداً مجموعة من المبادئ أو الوصايا حتى ينجح فى تحقيق هدف التغلب على الأزمة التى يواجهها وهى على النحو التالى :

(١) توخى الهدف

(٢) الاحتفاظ بحرية الحركة وعنصر المبادأة

- (٣) المباغنة
- (٤) الحشد
- (٥) التعاون
- (٦) الاقتصاد فى إستخدام القوة
- (٧) التفوق فى السيطرة على الأحداث .
- (٨) الأمن والتأمين للارواح والممتلكات والمعلومات
- (٩) المواجهة السريعة والتعرض السريع للأحداث
- (١٠) استخدام الأساليب غير المباشرة كلما كان ممكناً

يعتمد تطبيق هذه المبادئ على توافر روح معنوية مرتفعة ورباطة جأش وهدوء أعصاب وتماسك تام خلال أخرج المواقف وقدرة عالية على إمتصاص الصدمات ذات الطابع العنيف المتولدة من الأزمات الكاسحة فضلاً عن ضرورة توفر جهاز إستخبارات كفاء لتوفير المعلومات السكانية اللازمة والتفصيلية والدقيقة والحديثة والكاملة عن الأزمة وتطوراتها وعواملها ومن ثم التعامل معها فى إطار معرفة شبه كاملة .

-أهمية العنصر البشرى فى التعامل مع الكوارث الطبيعية :

لابد أن يتميز العنصر البشرى إبان التعامل مع الكوارث الطبيعية بمجموعة من السمات أهمها على الإطلاق الوعي والتعاون فلا بد من أن يكون الوعي ذو درجة عالية لدى الأفراد بطبيعة الكارثة وتداعيات الموقف ويكون الجهاز الاعلامى منوط بهذه المهمة قبيل الأزمة لان الأزمات والكوارث الطبيعية تحتاج لوعى عام كى يتم تقليل الخسائر كما أنها تحتاج أيضاً لدرجة عالية من التناغم والتعاون والتنسيق بين الجهود كى يتم السيطرة عليها.

وجدير بالذكر أنه من المعلوم بالطبع أن وعى وحسن تصرف وإدراك العنصر البشرى للموقف يؤدى الى التقليل من خسائر الكوارث الطبيعية .

فريق إدارة الكوارث الطبيعية :

يختلف تكوين فريق ادارة الكوارث وفق كل كارثة ونوعها وشدتها وما اذا كانت تعمل على نطاق معين وأيضاً حسب شدة القيود الحكومية المنظمة لنشاطها وكل ذلك يتوقف على طبيعة الكارثة ذاتها لذا فاننا نجد فرق ادارة الكوارث يضم فى عضويته :

أ - أخصائى قانونى :

عندما تقع الكارثة فمن الضرورى وجود شخص له خلفية قانونية بتبعات الكارثة وما يحدث إيانها .

ب - أخصائى بالعلاقات العامة :

لابد من وجود شخص له خبرة بالاتصالات يستطيع تفهم احتياجات المراسلين الصحفيين الذين يقومون بتغطية الكارثة وعند إعداد خطة الكارثة يقوم هذا الأخصائى بمراجعة جوانبها المتعلقة بالتصريحات والبيانات وعقد المؤتمرات الصحفية .

ج - الخبراء الفنيون :

وهم أهم ما فى الفريق ولابد أن يكون له خبرة معرفية فنية متخصصة وخبرة عميقة وشخصية متوازنة ليحسنوا أداء المنظمة حينما تقع كارثة معينة .

د - أخصائى مالى :

على الرغم من أن الجانب البشرى يعد أكثر الجوانب أهمية فلاشك أن الكوارث العنيفة يترتب عليها ارتباك مالى شديد يصل الى حد الخراب لذا لابد من وجود مراقب مالى عند وقوع الكارثة ويقوم هذا الشخص فى المراحل المبكرة باعداد خطط الكوارث بتحديد مصادر التمويل اللازمة عند حدوث الأزمة .

هـ - أخصائى الاتصالات السلوكية واللاملكية :

إن الاتصالات أبان وقوع الكارثة تكون على قدر كبير من الأهمية لذا فان وجود هذا الأخصائى يقوم بالتنسيق فى مجال الاتصالات بين الأخصائيين لمختلفى التخصصات وهذا يؤدى لمزيد من التنسيق فى مجالات ادارة الكارثة .

و - أخصائى الشؤون العامة :

يكون هذا الأخصائى على دراية تامة بتعليمات النظام الادارى للمعبر عن اتجاهات النظام السياسى فيما يتعلق بالمنهج الخاص بادارة الكارثة فهو يقوم بالاطار عن الوقائع والأحداث كما يقوم بمراجعة خطة إدارة الكارثة لتحديد من سيقوم بالإبلاغ والجهات التى يجب إبلاغها وصياغة التقارير التى ترفع للجهات المختصة (٤)

ز - رئيس الفريق :

وهو القائم بالتنسيق بين كل الجهود السابقة بصدد حل الكارثة وحسن التصرف فيها .

المبحث الثاني : التسق المصرى فى مواجهة الكوارث الطبيعية :

أولا : دور الدفاع المدنى فى مواجهة الكوارث :

١ - الهيكل التنظيمى للدفاع المدنى :

بناء على نصوص القوانين والقرارات الوزارية المنظمة لمرافق الدفاع المدنى فى مصر ، وفى ضوء التطبيق العملى الواقعى فان ملامح الهيكل التنظيمى للدفاع المدنى فى مصر تتشكل على النحو التالى :

أ - مصلحة الدفاع المدنى هى الجهاز المركزى المسئول عن نشاط الحماية

المدنية ومواجهة الكوارث فى مصر ، ويتبع وزارة الداخلية (قطاع الشرطة المتخصصة) ، ويرأسها مدير عام برتبة لواء .

ب - إدارات الدفاع المدنى بالمحافظات تتبع مديريات الأمن ، وتشرف عليها

مصلحة الدفاع المدنى من الناحية الفنية ، ويقع عبء تمويل خطط الدفاع المدنى على عاتق المحليات .

ج - المجلس الأعلى للدفاع المدنى - فى تشكيلة الحالى برئاسة السيد رئيس

مجلس الوزراء - هو المختص برسم السياسة العامة للدفاع المدنى والتصديق على المشروعات والخطط المنفذة لتلك السياسة.

د - اللجنة الاستشارية للدفاع المدنى فى الصناعة يرأسها مدير عام مصلحة

الدفاع المدنى ، وتضم مجموعة من الخبراء ومن ممثلى الجهات الفنية ذات العلاقات بأعمال الدفاع المدنى ، وتقدم المشورة الفنية فيما يعرض عليها من موضوعات .

وقد نص القرار الوزارى رقم ٢٠٩٢ لسنة ١٩٨٠ فى شأن إعادة تنظيم مصلحة الدفاع المدنى إنها تختص بالتفتيش على المنشآت الصناعية والمرافق والمباني للتعرف على مدى تطبيق الاشتراطات الفنية والوقائية وتقديم المشورة الفنية فى هذا المجال ، وقد تعمق هذا الاختصاص بصور القانون ١٠٧ لسنة ١٩٨٢ والقرارين الوزاريين المنفيين له ٢٠٠١٩ لسنة ١٩٨٢.

كما نصت المادة ١٢١ من اللائحة التنفيذية لقانون توجيه وتنظيم أعمال البناء الصادرة بقرار وزير الاسكان رقم ٧٨ لسنة ١٩٩٣ على تقديم مشروع ابتدائى معتمد من

إدارة الإطفاء المختصة ضمن مستندات الترخيص للمباني، وذلك في الحالات الآتية :

- ١ - المباني المكونة من طابق واحد والتي تزيد مساحتها عن ٥٠٠٠ متر مربع .
- ٢ - المباني المكونة من طابقين أو أكثر التي تزيد مساحتها عن ٢٥٠٠ متر مربع .
- ٣ - المباني التي يزيد ارتفاع أرضية أعلى طابق فيها عن ٢٨ متر .
- ٤ - المباني ذات الطبيعة الخاصة كالمنشآت الصناعية .

ومن هنا يتضح أن مجال عمل مصلحة الدفاع المدني وإدارات الدفاع المدني بالمحافظات يغطي الاقتصاد القومي بكامله ، فالاشتراطات والمتطلبات والمشورة الفنية التي تصدر عن المصلحة وعن الفروع الإقليمية للدفاع المدني تترجم في التطبيق الفعلي الى مئات الملايين من الجنيهاً سنوياً، وتؤثر على إستثمارات تقدر بعشرات المليارات من الجنيهاً .

ومن البديهي أن مرفق الدفاع المدني يمارس هذا الدور من خلال مكونه البشري المتمثل في الضباط المؤهلين فنياً ، وتحقق أقصى درجات الجدوى الاقتصادية وأقصى كفاءة إستخدام للموارد من خلال توفير كوادر مؤهلة تأهيلاً على أعلى مستوى ، وتتمتع بقسط وافر من المعرفة العلمية والخبرة في هذا المجال التخصصي ، وهو ما تعمل بالفعل مصلحة الدفاع المدني على تحقيقه ، إلا أن الباب المفتوح بين مرفق الدفاع المدني وباقي خدمات الشرطة الذي يسمح بانتقال الضباط من المجال واليه دون كثير إعتبار للتخصص والخبرة ، بالإضافة الى اضطراب خطط التدريب في ظل هذه التدفقات المزدوجة الإتجاه يجعل من الصعب توفير الكفاءات التخصصية المحترفة بأعداد كافية، وبالتالي ينعكس هذا بتأثير سلبي على الاقتصاد القومي .

٢ - مدى فعالية المجلس الأعلى للدفاع المدني :

المجلس الأعلى للدفاع المدني يرأسه رئيس مجلس الوزراء ، ويضم اثنين وعشرين عضواً منهم عشر وزراء بالإضافة الى : رئيس أركان حرب القوات المسلحة - مساعد وزير الدفاع للدفاع الشعبي والعسكري - رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء - مدير مصلحة الدفاع المدني ويختص المجلس بالاتي :

- أ - وضع السياسات العامة للدفاع المدني والتصديق على المشروعات والخطط المنفذة لها .

ب - تحديد مهام ومسئوليات للوزارات والهيئات والجهات القائمة على تنفيذ خطط الدفاع المدنى

ج - مناقشة خطة عمل الدفاع المدنى وإصدار القرارات والتوجيهات اللازمة لتحقيق التعاون بين الأجهزة المبذولة .

د - مناقشة الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ خطة الدفاع المدنى .

٣ - مواجهة الكوارث فى ضوء التشريعات والقوانين القائمة :

مصلحة الدفاع المدنى بوزارة الداخلية هى الكيان المسئول بالدرجة الأولى فى ضوء القانون ١٤٨ لسنة ١٩٥٩ فى شأن الدفاع المدنى (والمعدل بالقوانين ٦٠ لسنة ١٩٦٥ ، ١٧٥ لسنة ١٩٨١، ١٠٧ لسنة ١٩٨٢) .

صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٢ لسنة ١٩٩٢ بتشكيل مجلس أعلى للدفاع المدنى برئاسة رئيس مجلس الوزراء وصدر قرار وزير الداخلية رقم ٢٠٩٢ لسنة ١٩٨٠ فى شأن إعادة تنظيم مصلحة الدفاع المدنى وتتضمن اختصاصاتها فى مواجهة الكوارث العامة والطبيعية .

- يشكل مجلس أعلى للدفاع المدنى بقرار من رئيس الجمهورية .
- تنشأ فى كل محافظة لجنة للدفاع المدنى تشكل بقرار من وزير الداخلية .
- تتولى المجالس المحلية بالمحافظات تنفيذ تدابير الدفاع المدنى التى يحددها قرار وزير الداخلية .
- مجلس المحافظة مسئول عن تنفيذ خطة الدفاع المدنى (داخل حدودها) .
- يتولى وزير الدفاع اختصاصات وزير الداخلية فى المناطق العسكرية (والمناطق التى تديرها القوات المسلحة)
- يتم تنسيق العلاقة بين سلطات الدفاع المدنى وبين القوات المسلحة بقرار يصدره وزيرى الداخلية والدفاع (القرار الوزارى رقم ٦٣ لسنة ١٩٨٣) .
- كما صدر قرار وزير الداخلية رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٨٦ بتنظيم العمل التطوعى فى الدفاع المدنى .

واقترح الاستاذ الدكتور محمود محفوظ رئيس لجنة الخدمات بمجلس الشورى تشكيلا للمجلس الأعلى للدفاع المدنى (الحماية المدنية) يضم ٢٣ وزيرا للوزارات المعنية (مقرره السيد اللواء وزير الداخلية) ويتبعة مجلس تنفيذى يضم ممثلين لعدد ٣٥ جهة حكومية ومقرره السيد اللواء مدير مصلحة الدفاع المدنى ويضاف للمجلسين مجموعة النشاط غير الحكومى من الهيئات والجمعيات الأهلية ، الاحزاب ، الهلال الأحمر والجهود الذاتية .

٤ - الرصد الوطنى الشامل لمخاطر الكوارث الطبيعية وأخذ ذلك الاعتبار فى خطط التنمية .

وقد نظمت الأكاديمية الأنشطة التالية فى إطار ذلك المشروع :

- عقد المؤتمر الدولى لادارة الكوارث (طوارئ ٩٠) وهى الدورة الخامسة فى سلسلة مؤتمر طوارئ التى تعقد لأول مرة خارج الدول الأوربية وتضمنت لأول مرة كذلك جلسة خاصة عن الكوارث والطفولة (القاهرة ٢٤-٢٧ سبتمبر ١٩٩٠) .
 - الدورة التدريبية المتقدمة عن إدارة الكوارث فى الفترة من ٢٩ سبتمبر - ٤ أكتوبر ١٩٩٠ بحضور ٣٨ متدربا .
 - دورة تأمين المنشآت والحماية من الكوارث الصناعيه فى الفترة من ٢-٧ مارس ١٩٩١ وحضرها ستون متدربا .
- وساهم فى تقديم المادة العلمية للدورتين عدد من خبراء الأندرو والمتخصصين من العلماء المصريين الذين نقلوا معارفهم للسادة مسئولى الأمن والدفاع بالوزارات المختلفة والمحافظات الأكثر تعرضا للمخاطر وكذلك الباحثين بالمراكز البحثية والمعاهد العلمية المتخصصة (٥) .

ثانيا : دور القوات المسلحة فى مواجهة الكوارث :

أ - امكانيات القوات المسلحة للمعاونة فى حالات الكوارث :

تملك القوات المسلحة الإمكانيات التالية للاستخدامها فى مواجهة الكوارث :

- ١ - تواجد قوة بشرية يتوفر لها كافة العناصر والتخصصات المدربة والمؤهلة للعمل فى معظم الأعمال الموجودة بالدولة .

- ٢ - توفر معدات فنية وهندسية وروافع يمكنها المشاركة في معالجة الآثار الناتجة عن الكوارث بالتعاون مع الأجهزة المدنية .
 - ٣ - يتوافر لدى القوات المسلحة وسائل نقل سريعة وملائمة لكافة الظروف لأعمال الانتقاذ والإخلاء .
 - ٤ - إمكانية إقامة معسكرات الإيواء العاجل في توقيت مناسب وكفاءة عالية وأيضاً تقديم الوجبات الغذائية .
 - ٥ - الوحدات الطبية الميدانية والمستشفيات العسكرية ويمكنها تقديم الإسعافات الأولية والعلاج الطبي المتخصص والعمليات الجراحية وأعمال الإخلاء الطبي في الكوارث حيث تحتاج المستشفيات المدنية إلى معونة طبية تخصصية ومؤهلة من القوات المسلحة .
 - ٦ - أجهزة معدات وورش سلاح الإشارة تحقق إمكانية إقامة مواصلات سريعة في منطقة الكارثة في حالة تعطل وسائل المواصلات السلكية واللاسلكية بها وتقديم المعاونة الفنية للهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية .
- تسيطر القوات المسلحة على تنفيذ المهام السابقة من خلال مراكز قيادة مناسبة لكل حالة ولديها خطط مختبرة خاصة بكل حالة تم التدريب عليها مسبقاً كذلك توجد خطط بديلة لمواجهة المواقف الطارئة الحادة في الأحداث وتكون مراكز القيادة بمثابة العقل المفكر والمسيطر على أعمال أطقم الانتقاذ بما يحقق تضافر جميع الجهود لنجاح تنفيذ المهام المختلفة .
- مستويات تدخل القوات المسلحة للمعاونة / السيطرة على الكوارث :**
- ١ - الكوارث البسيطة / المتوسطة بمبادرة وإمكانيات التشكيل التعبوي أو بناء على طلب المحافظة وبتصديق من القيادة العامة .
 - ٢ - الكوارث الشديدة : بمبادرة وإمكانيات القيادة العامة أو بناء على توجيه القيادة السياسية تتولى القيادة العامة المواجهة / السيطرة على الحدث .
 - ٣ - المناطق المنكوبة بإمكانيات الدولة مجتمعة يكون المسئول عن السيطرة عليها رئيس الوزراء مع تفويض وزير الدفاع سلطات محصنة بقرار جمهوري .

الاجراءات العاجلة للقوات المسلحة لمواجهة الكوارث :

١ - يتم التنفيذ لكل أوبعض الاجراءات الآتية طبقا للموقف :

- أ - تنفيذ طلعة استطلاع جوى للمناطق الواقع بها الحدث .
- ب - سرعة تحقيق الاتصالات بمنطقة الحدث والحصول الفوري على المعلومات سواء من الجهات المدنية أو العسكرية .
- ج - مراجعة أماكن تواجد المخازن الخطرة داخل المدن والقرى الواقع بها الحدث أو القرية منها واتخاذ إجراءات التأمين اللازمة .
- د - تجهيز عناصر طبية لسرعة دفعها الى الأماكن المتضررة .
- هـ - تجهيز عناصر نقل من إمكانيات هيئة الإمداد والتموين محملة بالاحتياجات جاهزة للدفع فى مكان الحدث بأوامر .
- و - قيام الهيئة الهندسية بتجهيز معدات الرفع والنجدة وكسح المياه وإصلاح الطرق جاهزة الدفع بأوامر .
- ز - تحديد الطرق البديلة ونشرها على الوحدات لاستغلالها فى أعمال الإمداد .
- ح - تجهيز عدد ١-٢ طائرة للإشتراك فى أعمال الاغاثة .
- ط - استغلال عناصر الشرطة العسكرية والمخابرات فى تأمين منطقة / مناطق الحدث وتأكيـد المعلومات .

٢ - المعاونة بين الدفاع المدنى والقوات المسلحة :

- أ - لسلطات الدفاع المدنى طلب معاونة القوات المسلحة بقرار يصدره وزيرى الدفاع والداخلية متضمنا واجبات القوات المسلحة إزاء الدفاع المدنى فى الأحوال العادية وكيفية تقديم هذه المعاونة مع تحديد الأعمال التى تتناط بالقوات المسلحة فى هذه الحالات.
- ب - يعتبر اللجوء لمعاونة القوات المسلحة فى أعمال الدفاع المدنى احتياط ثالث فى حالة الضرورة القصوى التى تعنى عجز التنظيمات المحلية والمعاونة المتبادلة عن مواجهة الحالة فى المنطقة المنكوبة أو عجز إمكانيات التدخل السريع (احتياط ثان) عن القيام بانقاذ الأفراد وإطفاء الحرائق .

ج - تتولى القيادة العسكرية فى هذه الحالة قيادة العمليات ووضع خطة العمل حيث يستفاد بإمكانيات القوات المسلحة المتمثلة فى مركز البحث والانقاذ ، القوات الجوية ، والمعدات الثقيلة ومعدات الاطفاء وذلك لمواجهة الموقف وسرعة السيطرة لإنقاذ المحصورين وتلافى اخطار سقوط المباني وإخماد الحرائق .

كما يستفاد من إمكانياتها فى إعادة التعمير والأيواء .

ثالثاً: الجهات الدولية المسنولة عن مواجهة الكوارث :

صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٩١ لسنة ١٩٨٤ بتشكيل لجنة لاغاثة الكوارث الخارجية فى وزارة الخارجية وتضم فى عضويتها كبار المسؤولين التنفيذيين من الهلال الأحمر والشنون الاجتماعية ووزارة الخارجية وتجتمع دورياً لتقرير نوع وكمية الغوث المطلوب على الأخص من الأدوية والمواد الطبية ، فى حدود الميزانية المعتمدة فى وزارة الشنون الاجتماعية (بلغت نصف مليون جنيه مصرى تجدد تلقائياً) لمواجهة الكوارث التى تحدث فوراً ، وتستعين اللجنة بالإمكانيات الحقلية والخبرة المتاحة لدى الهلال الأحمر المصرى كجهة أهلية ذات اتصالات دولية نشطة .

المؤسسات الدولية :

١ - إدارة الشنون الاساسية بجنيف (سابقا مكتب الأمم المتحدة لتنسيق اغاثة الكوارث)

أنشئ المكتب سنة ١٩٧١ وبدأ ممارسة عمله سنة ١٩٧٤ بإنشاء صندوق للمساهمات التطوعية بلغت حتى الآن ٤ بليون دولار (لحوالى ٣٨٠ كارثة) ، وتقوم (الاندرو) بتوفير المساعدات المطلوبة سواء عينية من مخزن مواد الاغاثة فى بيزا بايطاليا بالإضافة الى معونات نقدية عاجلة لانتجاوز ٥٠٠٠٠ دولار ثم تتابع الادارة توالى عمليات الاغاثة حتى انتهاء الأزمة وبدأ العودة للحياة الطبيعية .

٢ - منظمة الصحة العالمية :

تختص أساسا بالكوارث الصحية حيث يتجه عملها الى توفير الرعاية الصحية فى معسكرات المتضررين والعمل على سرعة استعادة المرافق لكفاءتها المعتادة أو تهيئة الوسائل البديلة لضمان صحة المواطنين .

والمنظمة ٦ مكاتب تنتشر في مختلف مناطق العالم الجغرافية لتغطي فيما بينها جميع بقاع الأرض كما أنشأت في أفريقيا بعد موجات الجفاف التي أصابتها مركزا خاصا لعموم القارة للاستعداد والاستجابة للكوارث (EPR) مركزه أديس أبابا بمقر منظمة الوحدة الأفريقية .

٣ - صندوق الطوارئ لاغاثة الطفولة (اليونيسيف)

يعانى قرابة ٢٠٪ من الأطفال في الدول النامية من الظروف الصعبة كالحروب والكوارث الطبيعية و الاستغلال و الإهمال ، وقد بلغت الوفيات منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ٢٠ مليون شخص زادت بينهم نسبة المدنيين من ٥٪ في الحرب العالمية الأولى الى ٩٠٪ في السنوات الأخيرة وغالبيتهم من الأطفال ، كما أدت النزاعات المسلحة الى هجرة ٣٠ مليون شخص لوطانهم واضطرارهم للزحف الى مناطق أخرى غريبة عنهم وغالبيتهم من النساء والأطفال ، وهناك ٤٠ دولة حيث تعمل اليونيسيف تعاني من الفتن الداخلية وعدم الاستقرار .

٤ - المفوضية العليا للاجئين (HCR) (عامة) ، وكالة الأمم المتحدة لرعاية اللاجئين الفلسطينيين (أونروا UNRWA)

٥ - المجلس العربى للطفولة والتنمية (اقليمية) هيئة غير حكومية .

أنشئ سنة ١٩٨٨ كمؤسسة تطوعية بالقاهرة حيث يمثل الأطفال دون السادسة عشر قرابة ٤٥٪ من اجمالى تعداد الوطن العربى ويتعاون المجلس مع كافة المؤسسات المعنية حكومية أو غير حكومية .

٦ - برنامج الأمم المتحدة للبيئة (نيروبي)

ويستهدف حماية البيئة ومكافحة التلوث بجميع أشكاله ولتجنب الكوارث البيئية عموما حفاظا على الثروات الطبيعية .

٧ - منظمة الأرصاد العالمية (فيينا)

تشارك في التنبؤ بالكوارث المناخية من خلال صور الأقمار الصناعية (متيوسات) وغيره من الأقمار الخاصة ، وكذلك البرنامج العالمى للرقابة على المناخ .

وبالاضافة الى المنظمات الدولية السابقة تشير فيما يلى الى نماذج من المنظمات

الحكومية في بعض الدول :

أ - وحدات الاغاثة السويدية (Swedrelief)

اذ تسهم حكومة السويد بمبلغ ٨١٢ مليون كرون تقريبا في أعمال الاغاثة والتخفيف من الكوارث على مستوى العالم ، وقد أنشئت هذه الوحدة سنة ١٩٧٨ من ١٥٠ فردا من الجنسين في كافة التخصصات ويعملون في فرق تبعا لمراحل الاغاثة المطلوبة ، ويتم اللجوء اليها من خلال تكليف الأمم المتحدة وكذلك يمكن الاستعانة بها من خلال الاتفاقات الثنائية مع الوكالة السويدية للتنمية الدولية (سيدا) .

ب - فريق الاغاثة الياباني (JDR)

تكون الفريق سنة ١٩٨٦ من ١٧٠٠ فرد في مختلف التخصصات يشكلون ٤ فرق متخصصة تبعا لمراحل الاغاثة المطلوبة وتمتلك عدة مخازن لضمان سرعة نقل متطلبات الاغاثة للمناطق المنكوبة (طوكيو ، سنغافورة ، المكسيك ، بيزاء ، واشنطن) ومن مميزات هذا الفريق أنه يعد دورات تدريبية لعضائه لتعلم لغات وقيم وأخلاقيات مختلف الدول وتقاليدها حتى تكون صلات أعضائه بأفرادها تتسم بالحرارة والاخلاص وسرعة التفاهم والتفاعل .

وكذلك هناك بعض المؤسسات الخيرية (غير الحكومية) مثل هوب ، كير الأمريكيتان وكاريتاس ، هيئة الاغاثة الكاثوليكية ، اتحاد الكائنات العالمي ، هيئة الاغاثة الاسلامية وهي مؤسسات دولية أو إقليمية (٧).

المبحث الثالث : حالات عملية لإدارة الكوارث الطبيعية في مصر

أولاً : زلزال أكتوبر عام ١٩٩٢ :

- حدث بتاريخ ١٢/١٠/١٩٩٢ في ج.م.ع. كارثة طبيعية وهى الزلزال الذى بلغت قوته وفقاً لمقياس ريختر ٥.٩ ويعتبر هذا الزلزال ذو قوة تدمير متوسطة .
- أدى حادث الزلزال لحظة وقوعه الى إتهيار العديد من المنازل والمباني والمنشآت الحكومية ووقوع العديد من الوفيات والاصابات بالمواطنين بمناطق القاهرة الكبرى والفيوم والمناطق المجاورة لها .
- وفيما يلي نوضح بيان بالخسائر الناجمة عن هذه الهزة الأرضية :

حصر الوفيات والاصابات والتلفيات

م	المحافظة	عدد الوفيات	عدد الاصابات	تهيار منزل	تصدع منزل	تهيار مبنى أو منشأة حكومية
١	القاهرة	١٨٦	٩٢٢	٨	٢٤٥٨	١٦
٢	الجيزة	١٢٨	٥٠٠	١٦	٢٣	٨
٣	القليوبية	٤٨	٧٨	-	-	٣
٤	الاسكندرية	-	-	-	١٧	-
٥	بورسعيد	-	-	-	-	-
٦	الاسماعيلية	-	-	-	٤	-
٧	السويس	-	-	-	٦	-
٨	دمياط	-	-	-	٧	-
٩	الشرقية	٥	٨	-	٦	١
١٠	الغربية	-	٨٨	-	-	٢
١١	البحيرة	-	٣	-	٤	١
١٢	الدقهلية	-	-	٣	٧	٦
١٣	كفر الشيخ	-	-	-	-	-
١٤	المنوفية	١	١٠١	-	٦٥	-
١٥	الفيوم	٣٧	٢٨٨	١٠	٢٣	-
١٦	بنى سويف	٧	٤٣	١٢	٨١	٢
١٧	المنيا	٧	٥	١	٣	-
١٨	اسيوط	-	-	-	-	-
١٩	سوهاج	-	-	-	-	-

م	المحافظة	عدد الوفيات	عدد الاصابات	قهرل منزل	تصدع منزل	قهرل مبنى أو منشأة حكومية
٢٠	قنا	-	-	-	-	اجزاء من محول كهرباء
٢١	اسوان	-	-	-	-	سقوط اجزاء من معبد كوم امبو
٢٢	البحر الأحمر	-	-	-	-	-
٢٣	الوادى الجديد	-	-	-	-	-
٢٤	مرسى مطروح	-	-	-	-	-
٢٥	شمال سيناء	-	-	-	-	-
٢٦	جنوب سيناء	-	-	-	-	-
٢٧	العشر من رمضان	-	-	-	-	تصدع مبنى المجمع الحكرمى
	الاجمالى	٤٣٩	٢٠٣٦	٥٠	٢٧٠٤	٤٢

وفى مجال الابنية المدرسية تأثرت عدة مدارس ببياتها كالتالى

م	المحافظة	اجمالى عدد المدارس
١	القاهرة	٤٧
٢	الجيزة	٧٢
٣	القليوبية	٧١
٤	الدقهلية	١٤٢
٥	الغربية	٨٠
٦	المنوفية	١٥
٧	دمياط	٧
٨	الاسكندرية	٢٦
٩	كفر الشيخ	٤٨
١٠	البحيرة	١٢٤

م	المحافظة	اجمالى عدد المدارس
١١	الشرقية	١٦٩
١٢	بور سعيد	٢
١٣	الاسماعيلية	٤
١٤	شمال سيناء	٣
١٥	جنوب سيناء	٣
١٦	الفيوم	٩٣
١٧	بنى سويف	٧٤
١٨	المنيا	٨
١٩	اسيوط	٩
٢٠	سوهاج	٦١
	الاجمالى	١٠٥٨

• وبدراسة التأثيرات التي أحدثها الزلزال للأغلبية العظمى من المحافظات على مستوى الجمهورية يتضح أنه أصاب العديد من المحافظات وفي أن واحد بخسائر بشرية ومادية كبيرة تطلب سرعة التدخل والسيطرة بالإضافة الى الفرع الكبير الذى أصاب الشعب المصرى نظرا لعدم تعرض الجمهورية لزلزال بهذه القوة منذ فترة كبيرة ، علاوة على ذلك انقطاع وسائل الاتصال التليفونية وتكدس فى حركة المرور الذى شكل عائقا فى سرعة انتقال معدات الإنقاذ .

- إدارة الكارثة :

١ - فور وقوع الزلزال انعقد مجلس الوزراء برئاسة السيد الدكتور / رئيس مجلس الوزراء وظل بحالة انعقاد مستمر حتى انتهاء جميع اجراءات القيادة والسيطرة التى اتخذت لمواجهة الآثار الناتجة عن الزلزال طبقا لتوافر المعلومات الدقيقة عن حجم الخسائر الناتجة عن الزلزال وأماكن وقوعها والامكانيات المادية والبشرية المتاحة محليا ومدى كفايتها لتحقيق السيطرة المطلوبة من خلال قيادات المحليات التى وقعت بدانثرتها الحوادث الناجمة عن الزلزال وتحريك فرق الدفاع المدنى لموقع هذه الحوادث وكذا الجهات المسئولة عن المرافق بالمحافظات .

٢ - دور وزارة الدفاع فى مواجهة الكارثة :

- قامت باتخاذ الاجراءات اللازمة فى مجال ايواء الذين تم اخلاء مساكنهم من حيث توفير أماكن الإقامة والمبيت والمدارس ودور الشباب والاندية وتم التنسيق بين الأجهزة المحلية والقوات المسلحة لإقامة مناطق إيواء تتوافر بها كافة الخدمات المطلوبة للإقامة والمعيشة فى وقت قياسي بالإضافة الى توفير الغذاء الكافى بمعونة القوات المسلحة وكافة الوزارات والجهات المعنية الأخرى بالتنسيق الذى تم بينها من خلال القيادات المسنولة عن متابعة الموقف .
- كما قام مجلس الوزراء بتشكيل لجان على مستوى المحافظات بالتنسيق مع القوات المسلحة لمعاينة العقارات التى يخشى من سقوطها لبيان مدى سلامتها .

٣ - دور الدفاع المدنى فى مواجهة الزلزال :

- فور وقوع الزلزال تلقى الدفاع المدنى العديد من البلاغات المختلفة من انهيارات وتصدعات بالمنازل وحرائق ببعضها نتيجة الانهيارات - تم على الفور دفع وحدات الدفاع المدنى لمواقع هذه الحوادث للإبلاغ عن حجم الخسائر الكائنة والقيام بعمليات الانقاذ والاخلاء واطفاء الحرائق وأكثر هذه الحوادث جسامه حادث انهيار عمارة مصر الجديدة البالغ ارتفاعها أربعة عشر طابقاً بميدان هليوبوليس فى الساعة ٣،١٠ مساء ١٩٩٢/١٠/٢٢م ولحدوث الانهيارات بصورة مفاجئة فقد كان غالبية شاغلى المبنى متواجدين به بالإضافة الى العاملين والمتريدين على المحلات التجارية الواقعة ببدروم المبنى والطابقين الأرضى والأول منه كما أن العمارة كانت مشيدة من الأسقف والأعمدة الخرسانية الأمر الذى استدعى ضرورة توافر معدات ثقيلة ذات قدرات عالية مع مراعاة عدم تعريض من يحتمل وجودهم أحياء أسفل هذه الانقاض لخطر الموت - كما تبين وجود خزان المياه العلوى وتلاحظ ثقل وزنه بدرجة كبيرة وعلى ارتفاع يبلغ حولى ٢٠ متر الذى تتطلب ضرورة وجود مجموعة من الأوناش العملاقة لرفعة ومن الصعوبات التى تم وضعها فى الاعتبار وجود أعداد كبيرة من اسطوانات البوتاجاز كبيرة الحجم باحد المطاعم أسفل العمارة الأمر الذى استدعى مراعاة الحيطه أثناء عمليات رفع الانقاض .

علما بأن طوابق العقار من البدروم الى الأول كان يشغلها عدد من المحلات التجارية ومغسلة ومكتبة وكافتريا وشركة سياحية ويصعب تحديد من كان بداخلها حيث أنها أماكن عامة والطوابق من الثانى حتى الرابع عشر شقق سكنية بواقع ٣ شقق بكل طابق وبعضها يستغل كعيادات للأطباء أو مكاتب للمحامين كما وصل ارتفاع أنقاض العقار لحوالى عشرون مترا بمساحة تبلغ حوالى ١٢٠٠٠ مترا تقريبا بالإضافة الى سقوط العقار على عدد من السيارات واحد العقارات المجاورة له والبالغ ارتفاعه طابقين وبعض المارة بالطريق العام.

• وفقا لهذه الاعتبارات بدأ العمل طبقا لخطة العمليات بالاشتراك مع قيادات مصلحة الدفاع المدنى بالرغم من المعوقات التى صادفت السرعة فى تنفيذها مثل انقطاع الاتصالات التليفونية بدائرة المدينة مما تعذر معه اجراء الاتصالات الفورية بالجهات والشركات التى يوجد لديها المعدات الثقيلة المطلوبة لرفع الأسقف والأعمدة الخرسانية والخزان الخرساني .

• بالإشارة الى أن الارتباك المروزي الشديد الذى حدث عقب الزلزال أثر على سرعة وصول المعدات المطلوبة لموقع الحادث مع العلم بأن المبنى يطل على ميدان عام يمثل أهمية مرورىة كبيرة بمنطقة مصر الجديدة ويمر به أحد خطوط المترو الرئيسى .

• وعلية فقد تم تنفيذ خطة العمليات وفقا للأسس التالية :

- ١ - إقامة غرف عمليات دائمة بموقع الحادث ولحين الانتهاء منه .
- ٢ - تقسيم فرق العمل بالموقع على مدار الـ ٢٤ ساعة.
- ٣ - الاستعانة بجميع الجهات التى تتوافر لديها الأوناش وآلات الرفع الثقيلة لضمان استمرار العمل دون توقف .
- ٤ - اجراء الاتصالات الفورية مع القوات المسلحة لارسال المعونة اليدوية والفنية والمتوافرة لديها فى ضوء ما توفر من معلومات .
- ٥ - سرعة نقل المعلومات للقيادات السياسية للنظر فى طلب المعونة الدولية من الجهات التى تتوافر لديها الخبرة والكفاءة الفنية فى مثل هذا المجال .

- ٦ - التنسيق مع الجهات الطبية لتوفير أقمعة وأسطوانات الأكسوجين التي قد يتم استخدامها في حالة العثور على الأحياء أسفل الانقراض حرصا على حياتهم .
- ٧ - توفير جميع وسائل الاتصال التليفونى واللاسلكى للقيادات المتواجدة بغرفة العمليات بموقع الحادث بالإضافة الى وسائل الاغاثة لضمان التواجد بالموقع .
- ٨ - الاتصال بجهات المرافق المعنية (كهرباء - غاز - مياه - مترو) لقطع جميع المصادر المغذية للمبنى لتلافى جميع مصادر الخطورة بالموقع .
- وفى ضوء الخطة تم انقاذ عدد (٦) أشخاص على قيد الحياة من بينهم أحد المواطنين تم استخراجه حيا بعد وجوده أسفل الانقراض لمدة ٧٢ ساعة وكان للاستخدام الجيد للمعدات المتاحة الأثر الفعال فى استخراج المواطن المذكور حيا .
- كما تم استخراج عدد ٧٢ جثة لأشخاص متوفين فى خلال خمسة أيام عمل مستمر وقد تم الاستعانة فى تحديد موقعهم بالمعلومات المتاحة وباستخدام الكلاب المدربة على أعمال الانقاذ والتي حضرت بصحبة فرق الانقاذ .
- وعلى فقد تم تسخير كافة الامكانيات المحلية والدولية فى ادارة العمليات بموقع الحادث حتى تم الانتهاء فى وقت قياسى كما أشادت وسائل الاعلام على صفحات الجرائد والاذاعة والتلفزيون بالجهود المبذولة مما كان له الأثر الفعال فى تهدئة الراى العام (٨).

ثانيا : السيول فى جنوب الصعيد وحريق قرية درنكة نوفمبر ١٩٩٤ .

أدت تلك السيول لخسائر فادحة فى المباني والمرافق العامة ومنها مستشفى أسيوط العام وقطع خطوط الاتصال والمواصلات وتأثر الأبنية التعليمية .

وواجهت المستشفيات فى محافظة سوهاج مشكلة عدم تواجد المصل الكافى لعلاج حوالى ٩٤ فرد أصيبوا بلدغات العقارب الهاربة من السيول حيث هرع هؤلاء الأشخاص الى قمم الجبال المحيطة ليكونو بمنأى عن السيول ولكن كانوا ملاحقين بخطر آخر يتمثل فى العقارب والتعابين الهاربة أيضا .

كان المشهد التراجيدى متمثلا فى قرية درنكة بأسيوط حيث اشتعلت النيران فى أنحاء القرية نتيجة لاصطدام براميل بترول محملة فوق احدى الناقلات بالأرض

واشتعالها فحملت المياه النيران الى داخل مساكن الأهالي في القرية وتم نقل المصابين الى مستشفى أسيوط العام (التي تأثرت هيكليا بالسيول) ومستشفى أسيوط الجامعي ، ونظرا لقلة الاستعدادات وضعف الامكانيات خاصة في علاج متخصص للحروق الشديدة تم نقل المصابين الى المستشفيات العسكرية بالقاهرة بواسطة طائرات تابعة للقوات المسلحة مجهزة طبيا .

ونظرا لطبيعة الكارثة كان من الصعب تقديم خدمة الاسعاف والاغاثة في مكان الكارثة لعدم استقرار التربة والانهارات المستمرة فيها نتيجة السيول والتعرض لخطر الحريق .

وبصفة عامة يمكن تقسيم المشكلات التي تعاني منها الخدمات الصحية في ظروف الكوارث الى ثلاث مجموعات أساسية :

المجموعة الأولى : مشكلة تحديد الاحتياجات الفنية (البشرية والمادية) .

المجموعة الثانية : مشكلات الممارسات الإدارية المتبعة .

المجموعة الثالثة : مشكلات نقل المصابين والمحتاجين للعلاج .

ثالثا: انهيار صخرة المقطم: ١٤/١٢/١٩٩٣

ساهمت الطبيعة الجيولوجية بمنطقة المقطم مثل كبر حجم الصخور المتساقطة وصعوبة تحريكها أو رفعها في تأخر عمليات الإنقاذ . كما أن ضيق الممرات والشوارع المؤدية لمكان الكارثة أدى الى صعوبة مرور سيارات الإنقاذ والاطفاء وسيارات الجيش بأجهزتها الميكانيكية المتحركة لرفع الصخور وتخليص الضحايا مما كان له أكبر الأثر في زيادة عدد الضحايا من ناحية وتأخر تقديم الخدمات الصحية من ناحية أخرى .

وعندما نقل المصابون لأقرب مستشفى في مكان الكارثة (مستشفى الجبرتي) فوجئ المصابون بأن المستشفى لا يوجد بها خدمة طبية مقبولة كما أنها غير مستعدة تماما لاستقبال حالات الطوارئ والاصابات نتيجة الكارثة وأي كارثة أخرى ، فتم نقل المصابين الى ثلاث مستشفيات مختلفة هي مستشفى الحسين الجامعي التي استقبلت العدد الأكبر من الضحايا ومستشفى الخليفة ومستشفى المنيرة العدم وذلك لزيادة الضغط على المستشفى الجامعي وصعوبة تقديم خدمة طبية مناسبة لهذا العدد الكبير من المصابين وفي وقت واحد (٩) .

رابعاً: إدارة كوارث الغرق الجماعى وحوادث الغوص :

تمثل حالات الغرق التى تقدر سنوياً بحوالى ٤٠٠٠ شخص فى مصر عبئاً كبيراً على الاقتصاد القومى وعلى الحالة النفسية للشعب حين نعلم أن أكثر من ٥٠% من حوادث الغرق هى كوارث غرق جماعية على سبيل المثال سالم اكسيريس - القمر السعودى - وكذلك حالات حوادث سقوط اتوبيسات النقل العام بالمجارى المائية والسيول والفيضانات. وأنه من الأجدر الإشارة بأن الشخص المشرف على الغرق يمكن انقاذه حتى بعد فترة من بقاءه تحت سطح الماء ومن المعروف أن فترة حياة خلايا المخ بدون اكسجين هى من ٤-٦ دقائق تطول فى حالات المشرفين على الغرق تحت سطح الماء وذلك نتيجة برودة الماء ورد فعل الجسم تحت سطح الماء وأنه تم انقاذ كثير من الحالات المشرفة على الغرق بدون أى تلف فى الجهاز العصبى بعد فترة غرق طويلة فى مياه باردة ولكنة من الصعب على المنقذ أن يحدد الوقت الذى تعرضت له الضحية للغرق ولذا من الضرورى القيام بعملية الاسعافات دون تردد الا اذا كانت هناك شواهد تؤكد الوفاة .

ولمواجهة مثل هذه الحوادث الجماعية نرى أنه من المهم عمل بيانات عملية تدريبية حية فى مواجهة حالات كوارث الغرق الجماعى وذلك لتدريب المشاركين فى كيفية التصرف وعلاج الأخطاء وأوجه القصور وان تكون هذه التدريبات دورية وأن تهتم الجهات الاعلامية لابرازها حتى تتكون قاعدة عريضة من الملمين بطرق وكيفية الانقاذ .

الاجراءات عقب حادثة غرق جماعى :

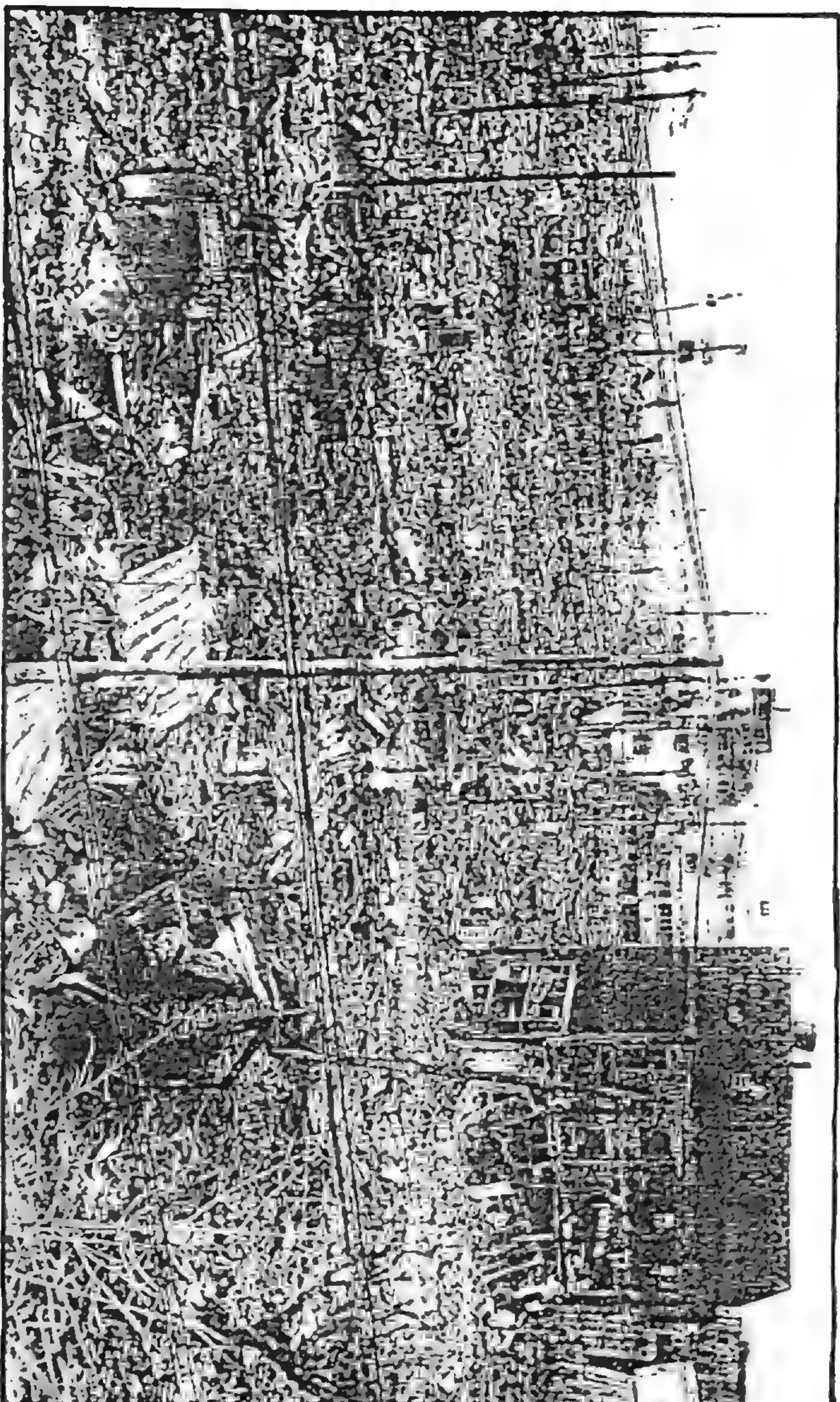
- ١ - دراسة أسباب حدوث الحادثة وأوجه القصور .
- ٢ - متابعة اجراءات المتوفين والمصابين والتلفيات بالوحدات العائمة .
- ٣ - الاستفادة من ظروف وملابسات الحادثة .
- ٤ - تعويض أسر المنكوبين والضحايا بالحادثة على وجه السرعة .
- ٥ - اشتراك ادارة الشؤون الاجتماعية فى الحوادث .
- ٦ - رفع تقرير بالاشتراك مع ادارة وأقسام الدفاع المدنى .
- ٧ - جذب عدد أكبر من المتطوعين الذين شاركوا فى حضور عمليات الانقاذ والاسعافات الأولية وتدريبهم عن طريق الجهات التدريبية وتكريمهم (١٠) .



سيول جرفت العربـة إلى داخل المباني السكنية



من آثار السيول الجارفة في جنوب الوادي



آثار زلزال اليابان الذى وصلت قوته ٧,٢ درجة بمقياس ريختر
خلف وراءه ما لا يقل عن ٥٠٠ حالة وفاة .

خامساً: ادارة أزمة غرق العبارة سالم اكسبريس (أكتوبر ١٩٩١)

شهد ميناء سفاجة كارثة مروعة بغرق العبارة سالم اكسبريس فى منطقة وادى الكفن وتم تحرك اللشآت للانقاذ متأخرة نحو ثمانى ساعات وهى فرق انقاذ رسمية أى تحركت فى الساعة السادسة صباحاً .

وكان لابد من توفر خريطة للدلالة على الشعب المرجانية .

نلاحظ من احداث هذه الكارثة أن هناك تفاوتاً خطيراً وقصوراً شديداً فى الاعداد التنظيمى مما ضاعف من عدد الضحايا كما كان للاهمال هو الفاعل الحقيقى للكارثة حيث تأخرت فرق الانقاذ الرسمية عن الوصول المقرر لها نحو ثمانى ساعات كذلك إختفاء العلامات الارشادية المحددة لاماكن الشعب المرجانية بسبب الهمال والتراخى .

سادساً: كارثة غرق زاوية عبد القادر بالاسكندرية :

فقد تم بالاسكندرية غرق منطقة زاوية عبد القادر بسبب انهيار جسر ترعة النصر المتفرعة من ترعة النوبارية الرئيسية مما أدى لغرق ١٥٠٠ مسكن بالمنطقة . ونلاحظ هنا أنه تم استدعاء قوات الاطفاء ومشاركة القوات المسلحة واستخدامها للقوارب واللشآت للانقاذ بالإضافة لتواجد القوات البحرية لتطويق حجم الخسائر وفك الحصار عن المواطنين المحاصرين بالمياه وهذا جاء بعد محاولات الأهالى الضعيفة لانقاذ حياتهم .

مصادر الفصل الرابع

- ١ - مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي لعام ٩٤ نحو أسلوب أمثل لإدارة الكوارث الطبيعية ، القاهرة ، يناير ١٩٩٥.
- ٢ - د. أبشر حسن الطيب ، إدارة الكوارث ، مرجع سابق ، ص ص ٢٠-٢٦.
- ٣ - المرجع السابق ، ص ص ١١٩-١٢٣ .
- ٤ - د. محمد رشاد الحملوى ، إدارة الأزمات، تجارب محلية وعالمية ، مرجع سابق ، ص ص ١٢٩-١٤٣ .
- ٥ - د. عادل عبد الرحمن عني ، تحليل الهيكل التنظيمي للدفاع المدني ومواجهة الكوارث في مصر ، المؤتمر السنوى الأول لإدارة الأزمات والكوارث ، القاهرة، ١٢-١٣ أكتوبر ١٩٩٦.
- ٦ - لواء أ.ح جمال الدين أحمد حواش ، دور القوات المسلحة في معالجة أزمات الكوارث الطبيعية ، المؤتمر السنوى الأول لإدارة الأزمات والكوارث ، القاهرة، ١٢-١٣ أكتوبر ١٩٩٦ .
- ٧ - د. أحمد إبراهيم نجيب ، الكوارث ، والاستعداد لمواجهتها والتخفيف من أثارها، المؤتمر السنوى الأول لإدارة الأزمات والكوارث ، القاهرة ١٢-١٣ أكتوبر ١٩٩٦ ، ص ص ١٦-٢١ .
- ٨ - لواء نعمان محمد بيومى ، دور الدفاع المدني فى مواجهة الكوارث ، الدروس المستفادة من زلزال اكتوبر ١٩٩٢ ، المؤتمر السنوى الأول لإدارة الأزمات والكوارث ، القاهرة ، ١٢-١٣ أكتوبر ١٩٩٦.
- ٩ - محمد جمال شحاتة أبو المجد ، تقديم الخدمات الصحية عند وقوع الكوارث (المشكلات والحلول) المؤتمر السنوى الأول لإدارة الأزمات والكوارث ، القاهرة ، ١٢-١٣ أكتوبر ١٩٩٦.
- ١٠ - د. محمد أحمد صالح ، عميد إبراهيم شبل حجازى ، إدارة كوارث الغرق الجماعى وحوادث الغرق ، المؤتمر السنوى الأول لإدارة الأزمات والكوارث ، القاهرة ١٢ - ١٣ أكتوبر ١٩٩٦ .

الفصل الخامس

إدارة الأزمات الصناعية

المبحث الأول : مفهوم الأزمات الصناعية :

يمكن تصنيف هذه الأزمات في شكل مجموعات متميزة ولا يمنع ذلك وجود بعض التداخل بين هذه المجموعات :

- ١ - تهديد خارجي موجه ضد المعلومات :
يشمل كافة أشكال الهجوم على المنظمة الصناعية من قبل منظمات أخرى وذلك بقصد تهديد المعلومات ذات الطبيعة السرية أو حقوقها المسجلة .
 - ٢ - مجموعة متعلقة بالأعطال والفشل :
وتشمل عطل المصانع والمعدات أو فشل المشغلين نتيجة الاجهاد والخطأ الإنساني .
 - ٣ - تهديد خارجي موجه ضد اقتصاد المنظمة :
ويتضمن هجوم منظمات أخرى بغرض تهديد الوضع الاقتصادي للمنظمة .
 - ٤ - الخسائر الفادحة :
وتشمل الكوارث الضخمة التي تلحق الضرر بالعاملين والسكان والبيئة مثل انفجار مفاعل تشرنوبل .
 - ٥ - تهديدات نفسية :
وتشمل مختلف اشكال الهجوم التي يقوم بها أفراد مختلفون عقليا أو خارجيين على المجتمع وعلى المنظمة وتلحق اضطراباً نفسياً بالأفراد .
 - ٦ - الامراض المهنية :
وتشمل حالات الوفاة بسبب المخاطر المهنية مثل التحجر الرئوي الناتج عن العمل في المحاجر .
- ويتضح لنا من دراسة أنواع تلك الازمات أنه ليس هناك فواصل جامدة بين هذه المجموعات فالعوامل الفنية والاجتماعية تتداخل مع بعضها بحيث يصعب تحديد العامل الذي أطلق الأزمة وهل هو فني أم اجتماعي ؟ وعندما ندرس بعض الأزمات بالتفصيل فالتنا نجد أنه اذا كان العامل الذي أطلق الأزمة هو عبارة عن فشل فني في النظام فان السبب الرئيسي يكون دائما فشل أو انهيار في نظام العلاقات الانسانية .

إن أى بند يقع تحت أى مجموعة من مجموعات الأزمات يمكن أن يكون سبباً أو نتيجة للأزمة ، كما أن الأزمات تدور فى حلقة مفرغة وتتفاقم أحداثها وذلك لان الأزمة عادة غير محددة الهيكل ومن الخطر التركيز على جانب واحد من الأزمة (الهندسى أو الفنى أو المالى مثلاً) فذلك يجعل المنظمة الصناعية أكثر استهدافاً للأزمات (١) .

ثانياً: خصائص الأزمات الصناعية :

بالرغم من أن الأزمات الصناعية لها تأثيرات مدمرة قد تتشابه مع الكوارث الطبيعية (الزلازل - الفيضانات - الأعاصير .. الخ) إلا أن الاثنين مختلفان تماماً فالأزمات الصناعية هي كوارث تحدث بسبب العامل البشرى والنظام الاجتماعى ، أما الكوارث الطبيعية فهي من فعل الطبيعة ، فآثار الكوارث الطبيعية محدودة بالحدود الجغرافية وتحدث لفترات زمنية محددة أما آثار الأزمات الصناعية فتتعدى فى بعض الأحيان الحدود الجغرافية وقد تؤثر على الأجيال القادمة فحدث تشيرنوبل أثر على ١٢ دولة خارج الاتحاد السوفيتى (سابقاً) ومن المتوقع أن يسبب عدد غير معروف من حالات الموت بالسرطان لـ ٣٠ سنة قادمة .

الأزمات الصناعية والكوارث الطبيعية تأخذ مسارات مختلفة فالكوارث الطبيعية تكون أسوأ مرحلة لها هي مرحلة البداية وبعدها يبدأ التأثير فى الانخفاض ، على عكس الأزمات الصناعية التأثيرات الأسوأ تحدث بعد فترة من الأزمة و فى بعض الأحيان قد يحدث النوعان معاً وهنا تكون الأزمة أكثر شدة وعنفاً .

الأزمات الصناعية ظاهرة من داخل التنظيم تحدث بسبب الأفراد ، نظم الاتصالات، التكنولوجيا وبين المنظمات وبعضها البعض ، ولها خصائصها التى يمكن اعتبارها مفتاحاً للتعريف .

١ - أحداث البداية :

أحداث البداية عادة يكون احتمال حدوثها منخفضاً ولكن لها إنذارات ، ونظراً لاحتمال الحدوث الضعيف فإن الإنذارات لاتأخذ صفة الجدية من متلقيها .

وأحداث البداية تأخذ أشكالاً عديدة من ناحية الانتاج يمكن أن تبدأ الأزمات فى النظام الانتاجى أو البيئة من خلال آثار إنتاجية مثل حوادث الأفراد أو النظم التى تسبب أضراراً كبيرة للعاملين والمجتمعات المحيطة . أو فى شكل أمراض مهنية ومخاطر لمكان

العمل ، وأضرار مخلفات الانتاج التى تسبب أضراراً بيئية فى شكل تلوث ومشاكل التخلص من المخلفات الانتاجية السامة .

ومن ناحية الاستهلاك فان الاستخدام غير السليم للمنتجات ، التخريب أو العبث بالمنتجات وإستخدام المنتجات المعيبة يمثل مصادر لحدوث الأزمات الصناعية .

٢ - إتساع مجال الضرر على الحياة والبيئة :

أحداث البداية وتطور الأزمة يسبب أضرار لحياة الإنسان والبيئة والطبيعة ، فيشمل الوفاء والاصابة ، والتأثيرات المحتملة على الصحة والأجيال القادمة والأضرار البيئية تشمل التأثير على الخضرة ، وتلوث الجو والماء والتربة ، وتغير فى الحالة الجوية والتأثير على الكائنات الحية .

٣ - التكلفة الضخمة :

تتضمن الأزمات الصناعية عادة تكلفة ضخمة ممثلة فى التعويضات المطلوبة للضحايا . والنفقات الأخرى المتعلقة بالتحكم فى الأضرار الفنية، والانتفاذ والاصلاحات ، وتنظيف التلوث وإعادة بناء المصانع ، وسحب المنتجات المعيبة ، وإعادة تصميم المنتجات والعمليات المعيبة ، والعناية الصحية بالمصابين .

وعادة تخلق الأزمات مسئوليات لانهاية لها للمنظمات ولذا فان تقدير تكلفة الأضرار الناجمة عنها من المستحيل حسابها بدقة .

٤ - الخسائر الاجتماعية :

تعتبر تكلفة الخسائر الاجتماعية المصاحبة للحوادث الصناعية فادحة لما لها من تأثيرات فى النواحي الاجتماعية والثقافية والسياسية للمجتمع ، فقد تسبب الأزمات الصناعية ترحيل السكان من مناطق معينة ، وإعادة تأهيل الأفراد المتأثرين ، كما تنشأ صراعات حول الأسباب فى حدوثها مما يخلق توتراً سياسياً لقادة المجتمع والأجهزة الحكومية وتمثل ضغوطاً اجتماعية وسياسية .

٥ - تشابك الأطراف المعنية وصراعاتها :

تزيد التداخلات بين الأطراف المعنية من حدة الأزمة والمسئوليات الجنائية يمكن أن تتعدى المنظمة الى مصممي الآلات والمستشارين وموردى المواد الخام وشركات التأمين

والشركات التجارية ، وأكثر الأطراف تأثراً هم الضحايا الذين يعانون من خسائر في الأرواح أو الممتلكات ولا يمكن أن نغفل أيضاً التأثيرات النفسية للأزمات .

٦ - ردود الفعل للأزمة :

تتطلب الأزمات ردود فعل لمحاولة تخفيف أثارها ومنع حدوث أزمات مشابهة مستقبلاً ويهدف رد الفعل الفوري الى التحكم في الأضرار الفنية وإنقاذ الضحايا ووقف للخطر ويجب أن يراعى هنا عنصر السرعة والدقة ، أما رد الفعل طويل المدى فإنه ينعكس على أسباب الأزمة وأثارها مثل التعويضات ، واعادة التأهيل للضحايا وتحسين التكنولوجيا والتنظيم وتطوير الخدمات الأساسية .

٧ - الأزمة وإمتدادها :

ينظر في العادة الى معالجة الأضرار الناشئة عن الأزمة كنهاية للأزمة ولكن جهوداً قليلة تبذل للتغلب على الأسباب الحقيقية للأزمة ، إن التركيز على الأعراض أكثر من الأسباب تترك المنظمات فريسة للوقوع مرة أخرى في نفس الأزمة وقد يكون بشكل أعمق وأطول من المرة الأولى (٢) .

ثالثاً : مصادر معلومات الأزمات الصناعية :

في مجال الأعمال يتم تجميع البيانات والمعلومات لاستقراء وتفسير وتوقع اتجاهات الاعمال لفهم بيئة العمل الكلية ، مثل المنافسين ، التكنولوجيا ، الحكومة ، المجتمع ، والمعلومات بهذا المفهوم هي أساس استخبارات الإدارة ، ويقوم المديرون بعد استعراض المعلومات التي توضح مثلاً أن أحد المنافسين قد قام باستثمار في تكنولوجيا جديدة بمحاولة منع حدوث أزمة محتملة في السوق والأشكال الأساسية لعملية إدارة الاستخبارات للتعامل مع الأزمات هي كيفية جمع البيانات وكيفية ترجمة البيانات والمعلومات ، وكيفية استخدام تلك المعلومات في محيط إدارة الأزمة ، وكلما زادت المعلومات المطلوبة زادت البيانات اللازم جمعها وتحليلها ، وتعتمد ٩٠٪ من عملية تجميع البيانات على المعلومات الموجودة في المصادر العامة ، والمشكلة الكبرى تكمن في كيفية استخدام واستعمال البيانات بصورة ثابتة فالاستمرار هام وكذلك التركيز على الموضوع .

وتختلف مصادر المعلومات الخاصة بالأزمات، فهناك المصادر الأولية والمصادر الثانوية ، ومن الأفضل استخدام الأسلوبين معا عند تجميع بيانات ومعلومات الأزمات .

ومن المصادر التي يمكن استخدامها لجمع البيانات والمعلومات الخاصة بإدارة الأزمات مايلي :

- ١ - المستخدمين : وهي التي يمكن أن تسمى شبكة التجميع الداخلية وهي شبكة من العاملين الذين يمدون وحدة المعلومات بالبيانات وهذه الطريقة تعتبر أسرع وأرخص وأكثر الطرق دقة لتحقيق نتائج جيدة ، وهناك أيضا شركات متخصصة تقوم بخدمة جمع المعلومات عن طريق استخدام الحاسب وهي متوفرة في الخارج .
- ٢ - خدمات القصاصات : يمكن أن تقوم بها جهة خارجية متخصصة و لكن عادة تقوم الشركة بجمع كل ما ينشر عنها في الجرائد والمجلات ووسائل الاعلام المختلفة ويقوم قسم العلاقات العامة بهذه المهمة ، ولكنها تتطلب فترة زمنية طويلة ومهارات معينة لتكون ذات فاعلية .
- ٣ - الاتحادات التجارية : ويمكن أن تعطى معلومات عن الصناعة وتعتبر مصدراً جيداً للأحداث الجارية .
- ٤ - الاتحادات المهنية : وتعطى معلومات عن العمال ، والمصانع والهيئات الحكومية.
- ٥ - تقارير الضرائب : ويمكن أن تعطى كمية ضخمة من المعلومات عن المنتجات ومبيعاتها .
- ٦ - وسائل الاعلام : وتعطى معلومات عن المنتجات الجديدة ، العمليات الإنتاجية ، والمنافسين ، الموردين ، المستهلكين ، المعاهد الأكاديمية وتعتبر كلها مصادر مهمة للمعلومات، وعندما تدخل المعلومات مجال إدارة الأزمات يصبح المهم هو كيفية استخدامها، والجودة الأساسية تظهر في توقيت المعلومات ومدى انضباطها، ومدى اعطاؤها نظرة متعمقة للموضوع، وأخيرا كيفية استخدامها (٣) .

المبحث الثاني : نظم ادارة الأزمات الصناعية :

أولا : نظام الإنذار المبكر .

١ - مضمون عملية الإنذار :

- أ - إجراء قراءة دورية للمعلومات المتوفرة .
- ب - تقديم مجموعة من المؤشرات التحذيرية قبل وقوع الأزمة .
- ج - توفير تقييم مبدئي للأزمة قبل وقوعها عن طريق مجموعة من الخبراء والمتخصصين .
- د - تقويم الخطر (٤) .

٢ - إكتشاف اشارات الإنذار :

تعنى عملية إكتشاف اشارات الإنذار رصد وتشغيل الاشارات التي تنبئ عن قرب حدوث أزمة ومن المهم التفرقة بينها وبين احداث المشكلات اليومية العادية ويتسنى هذا الإكتشاف من خلال ستة عناصر رئيسية:

- أ - تحديد نقاط الضعف بالمؤسسة والتي تجعلها مستهدفة لأنواع معينة من الأزمات وأيضا تحديد المعايير التي تحدد وجود أزمة معينة أو عدمها.
- ب - حصر المعلومات المتعلقة بنقاط الضعف هذه من خلال طرق جمع ونقل وعرض المعلومات الهامة .
- ج - تشخيص الموقف باستخدام معايير محددة لتحديد وجود أو عدم وجود أزمة .
- د - السيطرة على الموقف .
- هـ - التخطيط لتجنب الأزمة الوشيكة أو التلطيف من حدتها اذا وقعت أو تحويل الموقف الى فرصة .
- و - ازالة الخطر تماما (٥) .

٣ - رد فعل منظمات الأعمال الصناعية تجاه إشارات الإنذار المبكر:

تبرز الأزمات التي تعرضت لها منظمات قطاع الأعمال العام الصناعية في مصر خلال العقدين الأخيرين أن رد فعل تلك المنظمات تجاه علامات الإنذار المبكر كان ضعيفا بشكل يؤثر على مستقبل المنظمة وعمالها والعاملين بها والبيئة المحيطة .

فلقد أظهرت دراسة حديثة قام بها احد الباحثين أن الأزمات التي تعرضت لها منظمات قطاع الأعمال العام الصناعية نتيجة لعدم اعطاء الأهمية المناسبة لإشارات الإنذار الصادرة عنها وتفسيرها التفسير غير المناسب أدت الى تعرض هذه المنظمات للإصابة بخسائر كبيرة ، ونسوق فيما يلي عدة أمثلة للتدليل على ذلك :

أ - عدم استطاعة المسئولين باحدى شركات قطاع الصناعات المعدنية

الأساسية القيام برد الفعل المناسب تجاه تسرب الزهر خارج الفرن بسبب وجود ثقب في قاعه وهو ممثلي بالزهر المنصهر عند (١١٥٠) "

ب - عدم اعطاء الإدارة العليا في إحدى الشركات الاهتمام الكافي داخل ذات

القطاع لحجم الخلاف بين التنظيم النقابي داخل الشركات وبين الإدارة مما أدى الى اعتصام العاملين بها وحدث إضراب عمالي كبير استخدمت قوات الأمن المركزي في مواجهته .

ج - استخدام شركتان من شركات قطاع الصناعات الغذائية لمواد تعبئة

وتغليف غير مطابقة للمواصفات أدى الى تلف المنتج وعدم صلاحيته للاستخدام الأدمى أثناء فترة صلاحيته ، وتعرضت الشركتان الى خسارة كبيرة ، تمثلت في قيمة الانتاج المسحوب من الأسواق ، وإعدامه ورفع قضايا للمطالبة بالتعويض .

د - غياب المتابعة الفنية في شركات أخرى من شركات هذا القطاع مما

أدى الى انفجار أواني للطهي وتوقف العمل وإصابة العديد من العاملين.

هـ - ترتب على قيام عمال المخازن باحدى شركات الغزل والنسيج بتخزين

الانتاج قبل انتهاء فترة تأمينه بعد خروجه من الأفران وقبل دخوله الى المخازن الى حدوث حريق هائل بالشركة وتعرضت لخسارة بلغت نحو مليون جنيه وسقوط مبانى المخازن .

وكان من الممكن تجنب مثل هذه الأزمات إذا ما توافر لدى هذه المنظمات

والمسئولين عن الإدارة بها نظم للإنذار المبكر لديها القدرة على رصد والتقاط اشارات الإنذار الأولية وتفسيرها التفسير المناسب .

٤ - المعايير المحددة لنجاح أو فشل الإنذار المبكر بمنظمات الأعمال الصناعية في

رصد والتقاط إشارات الإنذار المبكر .

تتأثر المعايير المحددة لنجاح أو فشل نظم الإنذار المبكر بالمنظمات في رصد والتقاط إشارات الإنذار المبكر بالعوامل الآتية :

أ - قدرة هذه المعايير على تمثيل المواقف الحرجة .

ب - الثقافة التنظيمية والمعتقدات السائدة داخل المنظمة .

ج - الأنماط السلوكية .

وتتمثل المعايير المحددة لنجاح المنظمات في اكتشاف إشارات الإنذار المبكر للآزمات في الآتي :

(١) التنبؤ باحتمال تعرض المنظمات للآزمات من خلال تحديدها لنقاط الضعف التي تجعلها مستهدفة لأنواع معينة من الآزمات .

(٢) حصر المعلومات المتعلقة بنقاط الضعف المتنبأ بها .

(٣) تشخيص المواقف ووضع سيناريوهات قابلة للتطبيق .

(٤) التخطيط لتجنب الآزمات المتوقع حدوثها .

(٥) إزالة الخطر .

(٦) اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب .

أما المعايير المحددة لفشل المنظمات في اكتشاف إشارات الإنذار المبكر للآزمات فتتلخص في الآتي :

(١) عدم فهم المرسل أو المستقبل للإشارات التحذيرية التي تنبئ عن وقوع أزمة وشيكة.

(٢) تأخر وصول الإشارة التحذيرية في الوقت المناسب .

(٣) سوء الاستجابة تجاه الإشارات التحذيرية الصادرة .

(٤) ضعف فعالية نظم الاتصال في توصيل المعلومات .

(٥) الفشل في تفسير مضمون الإشارة التحذيرية .

(٦) المعتقدات الخاطئة .

إن إعادة صياغة منهج المنظمة تجاه المعايير المحددة لنظم الإنذار المبكر بمنظمات الأعمال الصناعية في رصد والتقاط إشارات الإنذار المبكر تتطلب الآتي :

- (١) تحليل القدرات الحالية للمنظمة في مجال اكتشاف إشارات الانذار المبكر .
 - (٢) تقييم الإمكانيات والقدرات الحالية للمنظمة في مجال اكتشاف إشارات الانذار .
 - (٣) تحديد المتغيرات المسببة للأزمات وامكانية السيطرة عليها .
 - (٤) تطوير قدرات المنظمة لزيادة درجة فعاليتها في اكتشاف إشارات الانذار المبكر .(٦)
- ثانيا: الرقابة الأمنية على المنشآت الصناعية :

توجد العديد من أجهزة الانذار للرقابة الأمنية وسوف نورد هنا الأجهزة والنظم الأكثر استخداماً :

١ - شبكات المراقبة والتحذير الوطنية :

تهدف هذه الشبكات الى مراقبة البيئة وتحذير السكان من الكوارث الصناعية سواء في وقت السلم أو وقت الحرب ، مثل تسرب الاشعاعات والمواد الكيماوية . وينبغي أن يتم تعريف الجمهور بإشارات التحذير والانذار ، إذ أن عدم معرفة الجمهور بهذه الإشارات تؤدي الى تقليل الاستجابة لها وبالتالي يكون تصرفه غير سليم ، ومن الأمثلة على ذلك حادث بوبال بالهند عام ١٩٨٤ عندما لقي أكثر من ألفي شخص مصرعهم نتيجة انتشار مايقرب من ٣٠ طن من أيسوسيانات الميثيل في الجو ، وكان رد فعل الجمهور لإشارات الانذار هو اتجاههم نحو المصنع بدلاً من الابتعاد عنه إعتقاداً منهم بنشوب حريق فيه .

ويلاحظ أن لحظة الطوارئ ليست الوقت المناسب للتوعية بل يجب أن تؤدي إشارة التحذير الى الاستجابة الفورية للإجراءات التي سبق ترتيبها والتدريب عليها . ولضمان امكانية تحذير الجمهور بشكل فعال خلال الحرب والسلم يجب إقامة شبكة من إشارات التحذير المبكر على المستوى الوطني تتم مراقبتها بفاعلية .(٧)

٢ - شبكات مراقبة الحوادث الناتجة عن النشاط الإشعاعي :

أنشأت العديد من الدول شبكة محطات لمراقبة أحوال البيئة تقوم بقياس الأبخرة البامة التي تنبعث من عوادم المصانع ، وهذه المحطات تعطي إنذاراً في حالة زيادة كمية السموم عن المسموح به .فاذا حدث هذا يتم إيلاغ إدارة المصنع لتخفيض نسبة الأبخرة التي تنطلق في الجو .

وقد نتج عن إنفجار مفاعل تشرنوبل خسائر رهيبة وبلغ مآدعا الى تطوير أنظمة مراقبة جديدة على المفاعلات النووية .

وكان هناك اهتمام كبير من قبل المعهد البريطاني لضباط صحة البيئة للدعوة لإقامة نظام مستقل لمراقبة كمية النشاط الإشعاعي في الجو سواء على المستوى المحلي أو الدولي ، وتم انشاء نظام لاكتشاف المستويات الخطرة للمواد المشعة والذي يحدد بدقة تاريخ الحدوث ، وتم انشاء هيئة تسمى " ريمنت " (شبكة مراقبة الحوادث الإشعاعية) . لمعالجة أية حوادث نووية عالمية عن طريق شبكة من محطات المراقبة .

ويشتمل ذلك النظام على محطات الأرصاد والمعامل التي تديرها الحكومات والمواقع النووية المدنية ، ويمكن دعمه باستخدام الكاشفات المحمولة والمعدات المتنقلة لأخذ عينات ، ولدى هذا النظام القدرة على مقارنة وتحليل المعلومات الواردة من السلطات المحلية الأخرى خاصة المستشفيات والجامعات .

ويتم تخزين جميع هذه البيانات وتحليلها من قبل المختصين في المنظمات ذات العلاقة .

وبعد ذلك يتم صياغة توصيات بالإجراءات التي سيتم اتخاذها وإعداد المطبوعات التي ستوزع على الحكومات والجمهور مما يساعد على وجود تجاوب منظم لأية كارثة محتملة .

٣ - أجهزة مراقبة البيئة :

تشمل البيئة الهواء والمياه والأرض وجميع الكائنات الحية بالإضافة الى تأثير الظروف الاجتماعية والثقافية على الحياة وجو العمل الذي يتعرض له الفرد .

وقد تعرضت البيئة للعديد من المخاطر بسبب إنتاج المواد الكيماوية التي تقدم العديد من المخاطر بسبب قابليتها للاشتعال وسميتها مما يستوجب وجود برنامج للتعامل مع البيئة للحفاظ على طبيعة الحياة .

كما ينبغي مراقبة الجو في كل منطقة باستمرار مما يساعد على الكشف عن المواد الملوثة التي ينقلها الهواء ، وقد تم تصميم نظم معالجة دقيقة لمراقبة الجو لتجنب اشتعال المواد الكيماوية وذلك بالكشف المبكر عن التسرب ، ومن تلك الأجهزة .

أ - أجهزة التقصي الفني للحرانق المتعمدة .

- ب - أجهزة مراقبة بيئة المستشفيات .
- ج - أجهزة قياس المواد والنفايات الخطرة .
- د - أجهزة مراقبة عمليات التبخير .
- هـ - أجهزة مراقبة أول أكسيد الكربون وكبريتيد الهيدروجين .
- و - أجهزة الكشف فوق الصوتية .
- ز - نظام الوقاية من الحرائق .

ثالثاً: نظام المصفوفة التنظيمي :

بدأت المبادرات الأولى لنظام المصفوفة التنظيمي في بداية الستينات لإدارة بعض الصناعات الحربية والصناعات المتصلة بغزو الفضاء في الولايات المتحدة ثم ازداد الاهتمام بهذا النسق في معظم المؤسسات الانتاجية والخدمية وتعددت نظم وأشكال استخدامه .

ويتميز نظام المصفوفة بالجمع بين النموذج الوظيفي التقليدي ونموذج التنظيم على أساس المنتج أو الخدمة في نسق تنظيمي واحد .
بمعنى آخر يعتمد هذا النظام على توافر السلطات التنفيذية التي تمارس رأسياً من القمة الى القاعدة أو السلطات الفنية التي تمارس أفقياً من مدير المشروع الى كافة الأنشطة الفنية اللازمة لتحقيق نتائج نهائية معينة في الإنتاج أو الخدمات .

١ - نظام المصفوفة في ضوء التجربة الفعلية للوقاية الفيدرالية لإدارة الطوارئ في الولايات المتحدة .

يعتبر نظام المصفوفة النسق التنظيمي الذي عملت الوكالة على تأصيله في إدارتها للكوارث من خلال منهج يعرف بالنظام المتكامل لإدارة الطوارئ وهو يهدف الى تكامل ودمج وتوحيد جهود كل المستويات الحكومية ويشمل مختلف أوجه المخاطر، وكل مراحل إدارة المخاطر بما فيها الاستعداد والتحضير وتخفيف حدة الكارثة، فهو نظام يؤكد أهمية المنهج التكاملي في إدارة كل السلسلة المتصلة بالكوارث الطبيعية أو الناتجة عن سلبات التطورات الفنية .

٢ - تعريف نظام المصفوفة :

يعرفها كل من P.R. Lawrence و S.M Davis بأنها :

التنظيم الذى يعتمد على تعدد نظم السلطة أو السلطات ويأخذ بكل المقومات المعينة والمساعدة لتأصيل طبيعة هذا المناخ التنظيمى وما يتصل به من أنماط السلوك

٣ - دور الوكالة الفيدرالية لإدارة الطوارئ فى نظام المصفوفة :

تمثل الوكالة الفيدرالية حجر الزاوية فى تشكيل هذا النظام وتنفيذ السياسات المتصلة بإدارة الكوارث ، وهى تقوم بما يلى :

أ - تحقيق التنسيق والتكامل بين المستويات الحكومية الفيدرالية والولايات

والحكم المحلى ، وتحديد دور كل منها فى إدارة الكارثة المعنية .

ب - تحديد الامكانيات المتوفرة على المستوى الفيدرالى ووضع النظم التى

تعين فى الافادة منها بأقصى درجة من الكفاءة والفاعلية فى إدارة الكوارث .

ج - تحقيق الصلة المؤسسية بين الوكالات الفيدرالية والولايات والحكم

المحلى ، وتقديم المساعدة الممكنة التى تفوق قدرات وإمكانيات الولايات وأجهزة الحكم المحلى .

د - تحفيز أجهزة الحكم المحلى للتقيد بالنظم والاجراءات الواجبة لإدارة

الكارثة بالوضع الذى يتماثل مع السياسات والخطط التى تم اقرارها .

ولكن التحدى الذى يواجه الوكالة الفيدرالية لإدارة الطوارئ يتمثل فى أنها تقوم بهذا

الدور من خلال الحفز والتنسيق وبقدر محدود من السلطات الإلزامية على الأجهزة

المعنية ، حيث أن علاقتها مع الوكالة الفيدرالية أو الولايات أو أجهزة الحكم المحلى

لا تقوم على العلاقة الوظيفية المبنية على السلطة الرأسية بل على نظام المصفوفة الذى

يتبع درجة عالية من المزاوجة بين النموذج الوظيفى والنموذج التنظيمى المبنى على

اساس الخدمة فى كل مراحل إدارة الكوارث أو الأزمات .

٤ - دور فريق العمل فى تخفيف حدة المخاطر فى الوكالة الفيدرالية لإدارة الطوارئ :

أ - تنسيق وتوحيد الجهود على مختلف المستويات الحكومية والإدارية .

- ب - تنمية العلاقات الايجابية بين المؤسسات الفيدرالية والولايات وأجهزة الحكم المحلي بتوافر مشاركة كل هذه الكيانات في فريق عمل واحد .
- ج - العمل على إتخاذ القرارات بالسرعة المطلوبة والممكنة .
- د - تكوين كفاءات وخبرات مطلوبة في تخفيف حدة المخاطر في الوكالات الفيدرالية بحكم مشاركة بعض موظفيها في فريق العمل .
- هـ - مزايا نظام المصفوفة طبقاً للنموذج الأمريكي :
- أ - وضع تصور متكامل لإدارة مختلف ألوان الكوارث والأزمات في كل المراحل التي تستوجبها إدارة كل منها في نظام واحد يحقق تكامل ودمج وتوحيد جهود كل المستويات الادارية .
- ب - تحقيق الاستخدام الأمثل للقدرات والامكانيات المتاحة لدى كل المستويات الحكومية لإدارة الأزمة وتنسيق الجهود .
- ج - تحقيق التنسيق عن طريق اسناد مهمة المبادرة في جميع مراحل الكوارث والأزمات الى الوكالة الفيدرالية لإدارة الطوارئ مما يحد من الاجتهادات المتناقضة التي قد تبرز كرد فعل لفجائية الكارثة من العديد من المؤسسات .
- د - تحقيق درجة عالية من الفعالية في إدارة الأزمات والكوارث بتأمين مشاركة كل المستويات الحكومية في تشكيل ووضع وإقرار وتنفيذ وتقويم السياسات المتصلة بالأزمات والكوارث .
- هـ - وجود مركز للمعلومات والخبرة يحقق الاهتمام بخلاف مراحل إدارة الكوارث والأزمات يتمثل في الوكالة الفيدرالية لإدارة الطوارئ حيث تعتنى بالنشاطات الهادفة الى تقليل درجات المخاطرة المحتملة وتعمل على زيادة القدرات والامكانيات اللازمة إستعداداً لمجابهة الكوارث وتهتم بعمليات إعادة التوازن الى وضعه الطبيعي بعد انتهاء الأزمة أو الكارثة (٨) .

رابعاً: نظم الخبرة :

دعم القرار باستخدام الحاسب في صورة نظم خبرة ونظم لدعم القرار تعطى مصدر موثوق به لمساعدة مديري الأزمة الصناعية للتغلب على العوامل التي تحد من جهودهم للتعامل استراتيجياً مع الأزمات و هذه العوامل هي :

- ١ - المحتوى السياسى.
 - ٢ - ضغوط زيادة المعلومات و عدم التأكد و بيئة الخطر .
 - ٣ - احتمالية الخطأ البشرى .
- يحاول مصممو نظم دعم القرار إستخدام بيانات وصفية بسيطة عن الأحداث ومعلومات وبيانات عن حقائق الطوارئ لاستنباط طريقة لتحسين جودة الاختيار الإستراتيجى هذا الهدف يمكن تحقيقه عن طريق نماذج للطوارئ مخصصة لتحقيق استراتيجىة محددة ومتضمنة سيناريوهات دعم القرار و نماذج أخرى مأخوذة من تفسيرات من الخبرة السابقة .
- نظم دعم القرار يجب أن تدمج المستويات الإنتاجية " الادارية " السياسية فى إتخاذ القرار ، أحد مصادر مساعدة المديرين فى إتخاذ القرارات هو إستخدام الحاسب الآلى كنظام وخبرة لدعم القرار ، ونظم الخبرة هى ثمرة أبحاث الذكاء الآلى التى تعتمد على المعرفة والاستنتاج وتضمين طرق تحليل المشكلة وحلها مستخدمة الخبرة البشرية المشاركة بين الانسان والحاسب لتعطى أبعاد للقرار وذلك بهدف مساعدة المديرين فى مواجهة الأزمات غير المتوقعة .
- إن استخدام نظم تدعيم القرار يعطى فرصا جديدة لمنع حدوث الأزمات عن طريق منع تطور الأحداث السابقة لها بالتدخل الذى يمكن الإدارة من اتخاذ القرارات السليمة الفعالة ، وروية النتائج للبدائل المختلفة وعند ربط كلا النظامين (نظم المعلومات ، نظم دعم القرار) يمكن الحصول على أداة قوية لوضع نموذج أو سيناريو لأسوأ ظروف ممكنة والتخطيط لمنع حدوثها .
- وتهدف نظم المعلومات ونظم دعم القرار الى مايلى :**
- أ - إلقاء الضوء على القضايا الرئيسية المصاحبه لنوع معين من الأزمات والتأكد من أن أيا من تلك القضايا لن يتم إغفالها تحت ضغوط عملية إتخاذ القرارات المتعددة .
 - ب - إمداد فريق إدارة الأزمات بالأسانيد والدعم فى عملية اتخاذ القرار .
- ونظام الخبرة هو عبارة عن :

- نظام برامجى ذو أساس رمزى لارقمى بما يمكنه من التعامل بسهولة أكبر مع البيانات والحقائق النوعية .
 - يهدف لإتاحة الخبرة المتميزة - أو القدرة ، عند الحاجة إليها فى المنظمة .
 - ويعتمد على استخلاص الخبرة المذكورة من الخبراء البارزين فى مجالات تخصصهم .
 - وهو يمثل ويخزن الخبرة المذكورة فى (قاعدة معرفة) عند استخلاصها من الخبراء .
 - يتيح للمدير ، المستخدم قدرات استرجاعية واسفاده تفاعلية تمكنه من استخدام الخبرة المخزونة فى مواجهة مشاكل محددة .
 - والهدف هو الوصول الى قرار إدارى كفاء .
- وسوف تلعب تكنولوجيا الحاسبات دورا هاما فى تقييم النقاط المهمة وذات الخطورة فى برامج إدارة الأزمات وكذلك لوصف طرق تناول الأزمة وعلاج الموقف (٩) .
- تعتمد المنظمات فى العادة على خبرة ومهارة مجموعة الاعضاء فى التعامل مع قضايا الإزمة التى تعتبر غير محددة وغير معروفة ، ان نظم دعم القرار يمكن ان تسهل عملية التنسيق بين احتياجات التخطيط للمعلومات والاتصال بين مجموعات اتخاذ القرار .

المبحث الثالث : نماذج لإدارة أزمات صناعية فى مصر
أولا : إدارة أزمة انفجار غلاية بشركة مطابع محرم بك الصناعية

١ - حادث الانفجار

فى يوم السبت ٢٤ أغسطس من عام ١٩٩١ الساعة السابعة و ٥٥ دقيقة من صباح ذلك اليوم ، انفجرت غلاية ضخمة ترن ٨ أطنان بشركة مطابع محرم الصناعية ، وقد طارت لمسافة ٧٠ مترا وأطاحت خلال انفجارها وتطايرها بكل مصادفته من عنابر وأتلفت ماكينات مما ترتب عليه وقوع خسائر جسيمة .

لقد وقع الحادث فى صباح ذلك اليوم عندما بدأ عمال الوردية الصباحية بتشغيل الغلاية الكبيرة الخاصة بإنتاج البخار لتسهيل عملية لصق وطباعة الورق ، وما هى إلا دقائق وقبل تشغيل الغلاية بكامل طاقتها حتى دوى الانفجار وتطايرت أشلاء والعمال عليها وتحطمت جدران العنبر الموجودة داخله وانفجرت الماكينات وتوقفت حركة العمل . وأظهرت المعاينة أن جهاز الانذار الذى يحدث صوتا عند حدوث أى خلل ويفصل الغلاية أتوماتيكيا عقب إطلاق صفارة الانذار معطل رغم أنه جديد وغير تالف وتم تركيبه حديثاً .

وقد تناولت وسائل الاعلام ممثلة فى الصحافة هذه الكارثة بالتحليل مشيرة الى أن أصابع الاتهام تتجه الى سوء التصنيع للمعدات الاستثمارية المحلية وعدم جودة الخامات المستخدمة فى عملية التصنيع وإهمال الرقابة .

وذكر المهندس حسين أبو الخير مدير الإدارة الهندسية بمطابع محرم إن الغلاية تم تصنيعها فى شركة المراجل البخارية المصرية ، وكان قد تم طرحها فى مناقصة عالمية ورسا العطاء على شركة أجنبية غير أن قرار وزير الصناعة الصادر عام ١٩٨٦ بمنع الاستيراد والتعاقد مع الشركة المصرية المنتجة لذا فقد تم شراءها من السوق المحلية .

وكما أرجع مسئولو الضيانه بالشركة - الحادث الى الشركة المصنعة للغلاية، فقد قال رئيس قسم الخزانات بالشركة فى تحقيقات النيابة أن الحادث يرجع الى عيب فنى فى تصنيع الغلاية يتمثل فى ضعف اللحامات الخارجية، مما أدى الى انفجارها عقب التشغيل رغم أن صيانة الغلاية تتم أسبوعياً فى هذه الخزانات ، لهذا فان الشركة غير مسئولة عن الحادث .

هذا وقد قامت النيابة العامة بتشكيل ثلاث لجان الأولى من أساتذة كلية الهندسة لمراجعة أعمال الصيانة ومدى دقتها ، والثانية من مهندسى حى شرق لوضع تقرير بحالة المباني ، والثالثة من وزارة الصناعة لحصر التلفيات وتقدير قيمتها وما لحق بالشركة من خسائر نتيجة لهذا الحادث .

كما أصدر وزير الصناعة قرارا بتشكيل لجنة فنية للتحقيق فى أسباب حادث انفجار الغلاية تضم ممثلين من الشركة القابضة للصناعات الكيماوية وشركة المراحل البخارية ، وشركة مطابع محرم الصناعية للوقوف على أسباب الحادث .

٢ - الأسباب التى تكمن وراء الحادث المأساوى وأثره على صناعة المعدات الاستثمارية المحلية :

يقول الكيميائى طاهر بشر رئيس الشركة القابضة للصناعات الكيماوية ، أن ما حدث كارثة بكل المقاييس فى الشركة غلاية مستوردة عمرها ٢٥ سنة وأخرى ١٣ عام ولم يحدث أى شئ ... والانفجار كان شديداً ، لدرجة أنه اخترق حائطين ودمر بعض الماكينات ، ويقول إن كافة احتياطات التشغيل تم اتخاذها ، وهناك عملية فصل أتوماتيكي إذا حدث عطل أثناء عملية التشغيل وهذا أمر طبيعى فى مثل هذه المعدات . ويتساءل .. كيف يحدث هذا فى غلاية .. المرحل تصنيع محلى ، ولم يحدث فى المراحل المستوردة والغريب أن شركة المراحل المنتجة لم تتحرك الا بعد ثلاثة أيام من وقوع الحادث وهو أمر غير معقول .

وفى مجال التأمين أوضح مدير شركة قناة السويس للتأمين أنه عند حدوث أى حادث لمصنع مؤمن عليه فإن شركة التأمين لا تتحمل كل مبالغ التعويض لأنه عند إصدار وثيقة تأمين كبيرة القيمة يتم عمل إعادة تأمين بنسبة ٣٠% لدى الشركة المصرية لإعادة التأمين وتحفظ الشركة المصدرة للوثيقة بجزء ضئيل لا يتجاوز ٢% أو ٥% ويتم إعادة تأمين الجزء الباقى لدى شركات أجنبية .

كما ذكر مدير عام التأمين الهندسى لدى شركة الشرق للتأمين ، إن وثيقة تأمين عطل ماكينة يتم تغطيته فى حالة حدوث أى حادث ومهما كان سببه سواء كان إهمالا من العامل أو تلفا عمديا أو ضعف مهارة العامل أو التغيرات المفاجئة فى التيار الكهربائى .

وفى معرض الحديث عما اذا كان انفجار الغلاية بسبب عيوب فى التصنيع والتصميم أو بسبب سوء التشغيل يقول المهندس/ محمد السيد مندوب هيئة اللويدز العالمية إن الغلاية عموما معرضة للانفجار اذا كان هناك عيب فى التشغيل أو الصيانة أو التصنيع وأغلب تقارير انفجار الغلايات تشير الى أخطاء الصيانة والتشغيل .

ويضيف أن دور اللويدز هو مراجعة التصميمات الهندسية وإذا ما إتضح مطابقتها للمواصفات العالمية يتم الموافقة عليها وإرسال مندوب دائم لدى الشركة المنتجة للتفتيش على مختلف مراحل الانتاج .

ويضيف أن ما أثير حول انفجار غلاية مطابع محرم من أنها عيوب لحام غير صحيح لأساب كثيرة منها أن الجسم الخارجى الذى به اللحامات سليم تماما ولم تصب اللحامات بأية شروخ بالاضافة الى أن أفلام الأشعة الخاصة بهذه اللحامات تثبت سلامتها ، وأتصور أن سبب الانفجار يتعلق بصيانة الغلاية وتشغيلها .

ويقول م. إلهامى أن رئيس القطاع الفنى بشركة النصر للمراجل البخارية وأوعية الضغط حول ما أثير أن سبب الانفجار يعزى الى سوء التصنيع، أن أسباب انفجار الغلاية تنقسم الى قسمين وهما إما عيب فى تصميم المرجل ذاته، وإما عيب فى التشغيل أو الصيانة وعيوب التصنيع إما فى الخامات أو التصميمات أو اللحامات، والخامات يتم التفتيش عليها بمكاتب التفتيش الدولية قبل استيرادها ويتم عمل شهادة بذلك، ثم يتم عمل اختبارات أخرى للخامات فى قسم مراقبة الجودة بالشركة للتأكد من مطابقتها للمواصفات . ويضيف إن الخامات يتم تصويرها بالأشعة السينية للتأكد من سلامتها ويحتفظ بأفلام التصوير لكل منتج فى ملف خاص به لمراجعته عند الحاجة بالاضافة الى تفتيش اللويدز واختبار اللحامات من خلالها .

وحول جودة الغلاية المصرية بالنسبة للمستوردة ومدى تناسبها لظروف التشغيل، أوضح خبير الغلايات المصرى د. محمود سرور أستاذ الهندسة بجامعة الاسكندرية والذى رشح رئيسا للجنة الفنية بتكليف من النيابة لبحث أسباب انفجار الغلاية . أن حادث محرم بك ليس الأول من نوعه فى مصر ، فقد انفجرت من قبل غلايات مستوردة ولعل أهمها غلاية شركة الملح والصودا وكانت من طراز لانكشير الانجليزى وراح ضحيتها ١٤ عاملا بخلاف الخسائر المادية وفقد كميات مهولة من الزيوت .

كما يقول الكيميائي مجدى عبد العزيز رئيس قطاع المصانع بشركة الجرافيت والأدوات المكتبية إن الغلايات الموجودة لدى الشركة كلها من الإنتاج المحلى وتعمل بكفاءة منذ ٢٠ عاما ، وأضاف أن الغلايات لا تحتاج الى قدرات غير عادية للعاملين لكنها تحتاج الى متابعة مستمرة وأعمال صيانة دورية .

وفى معرض رد شركة النصر للمراحل البخارية على الاتهامات الموجهة اليها باعتبارها الجهة التى قامت بتصنيع الغلاية موضوع الحادث ، فقد قال رئيس مجلس الإدارة المهندس / محمد يوسف ، إن الشركة لديها أحدث مركز تدريب تشرف عليه هيئة المانية وأنها تطبق نظام مراقبة الجودة على جميع مراحل الإنتاج بما لايسمح بالخطأ، وإن هذه الغلاية سلمت لمطابع محرم منذ أكثر من سنتين ، وأن أى خطأ فى التصنيع يظهر فى الإنتاج والأسابيع الأولى للتسليم وليس بعد سنتين لأننا نستخدم لحامين مؤهلين لضمان جودة عالية للحام.وأختتم حديثه قائلا أعتقد أن تشغيل الغلاية مستقبلا لابد وأن يخضع لضوابط منها عدم السماح بتشغيل الغلايات إلا بواسطة عمال مدربين وأن تعطى رخصة تشغيل أسوة بقائدى السيارات حيث الخطورة واحدة فى الاثنين وربما تكون أكثر فى المراحل .

٣ - غياب الدور الرقابى لأجهزة الوقاية والأمن الصناعى والأجهزة المعاونة فى الدولة .

لقد أدت مأساة انفجار الغلاية الى إثارة عدة تساؤلات هامة منها:

- ١ - أين دور الوقاية الصناعية والأمن الصناعى ؟
 - ٢ - ما حدود الأمان القصوى داخل هذه الشركات والمصانع ؟
 - ٣ - ما الدور المنوط القيام به من جانب الأجهزة المعنية فى الدولة تجاه مثل هذه الحوادث فى مجال الإعانة والمساعدات للضحايا والمصابين؟
- لقد أعدت إحدى الجهات الأمنية بمنطقة الاسكندرية تقريرا تضمن ملاحظات غاية فى الخطورة والأهمية ، فقد كشف التقرير عن أن الاسكندرية على حافة كارثة حقيقية تهدد سكانها بالموت المحقق ، فقد أشار التقرير الى أن مناطق الدخيلة والمكس والوردبان من المناطق التى تتميز بانخفاض مستوى الأرض بها عن باقى مناطق الاسكندرية ، وتعد بمثابة مركز لتجمع الشركات البترولية ، وأيضا الأعلى كثافة سكانية فى الاسكندرية

بأسرها وفي حالة حدوث أى حريق أو انفجار باحدى غلايات هذه الشركات أو مستودعات البترول الخام فسوف ينعزل سكان هذه المناطق تماما ولن يكون لهذه المناطق أى اثر على خريطة الاسكندرية - وكشف التقرير عن وجود ما يقرب من ١٨٠ منشأة صناعية تقع معظمها وسط البيوت .

هذا فى الوقت الذى تبين فيه عدم توفر الامكانيات المطلوبة لمواجهة الحوادث الكبرى وأن هناك أوجه قصور عديدة داخل معظم هذه الشركات والمنشآت الصناعية للكبرى عند مواجهة أى خطر بالاضافة الى وجود جهل شديد بأسلوب التعامل مع الكوارث أو الحرائق ، وتوضح ذلك فى أكثر من حادثة عندما حاول الأمن الصناعى فى بعض الشركات المساهمة فى إخماد عبوات الدخان التى خرجت من أحد مخازن الذخيرة فيما عرف بحادث الوردبان الشهير سنة ١٩٨٨ والذى عاقب عليه الوزير المسئولين عندما إكتشف ضعف قدراتهم وفشلهم فى إخماده ، والأدهى من ذلك عندما نشب حريق بسيط داخل مستودع للبترول إكتشف رجال الأمن الصناعى أن سيارة الاطفاء مصابة بعطل، وقام العاملون بدفعها الى موقع الحريق كل هذا يحدث فى ظل غياب الرقابة الحقيقية من أجهزة الأمن الصناعى والتعاضد عن متابعة اشتراطات الأمن والسلامة داخل هذه المنشآت بكل إهمال ولا مبالاه .

ولقد أظهرت الكارثة عدم قيام الأجهزة المعنية بالدولة بتقديم الاعانات والمساعدات اللازمة للضحايا والمصابين ، فالشركة التى حدثت بها الكارثة لم تستطع القيام بتوفير نفقات علاج المصابين وحتى مجرد نفقات دفن المتوفين ، وقد تبرع أهل الخير بمبلغ ألف جنيه مصاريف جنازة لكل متوفى ، و ١٥٠ جنيه لكل مصاب ، ساهم فيها صندوق زمالة اللجنة النقابية بالشركة بينما وقف الجميع مكتوفى الأيدي ، ولم يكلف أحد نفسه حتى دفع إعانة عاجلة لهؤلاء لا من جانب وزارة الصناعة ولا الشئون الاجتماعية أو القوى العاملة .

لقد بلغت خسائر الشركة المباشرة بسبب الحادث ١٢ مليون جنيه ، بينما أكد خبراء اللجان المشكلة التى تقوم بدراسة وحصر التلقيات وإعادة المنشأة الى طبيعة حالها مدة لا تقل عن ستة أشهر ، وهذا بالطبع قفز بحجم الخسائر لتصل الى أكثر من ٧٥ مليون جنيه ،

بالإضافة الى تحمل الشركة طوال هذه الفترة لأجور عاملين تصل الى نصف حجم أجورهم السنوية (١٠) .

ثانيا : إدارة الأزمات التي واجهت شركة المقاولون العرب :

أهم الأزمات التي واجهت الشركة :

- التطور التكنولوجى السريع.
- اختلال الهيكل التنظيمى بالشركة.
- تضخم عنصر العمالة للشركة .
- اختلال الهيكل التمويلي لنقص السيولة .
- انخفاض حجم الطلب على أعمال التشييد والبناء .
- الأزمات العشوائية والفجائية.

وقد واجهت الشركة هذه الأزمات بتوسائل التالية

١ - التوائم مع التطور التكنولوجى السريع :

كانت المعادلة الصعبة أمام الشركة هي كيفية الاستمرار فى تلبية الاحتياجات التى تتطلب التكنولوجيات العالية وفى نفس الوقت بناء الكوادر التى تستطيع التوائم وإستيعاب هذه التكنولوجيات .

لذا فقد انتهجت الشركة ثلاث إتجاهات أساسية :

أ - شراء التكنولوجيا المتطورة :

لقد أقدمت الشركة على شراء التكنولوجيا المتطورة ولكن من خلال رؤية مقننة لنوعية هذه التكنولوجيا فمن خلال الدراسات والتحليلات لخطط الدولة ومتطلبات السوق التنافسية أمكن شراء بعض من هذه التكنولوجيات والتي جعلت لشركة المقاولون العرب ميزة تنافسية فى بعض المجالات مثل :

(١) الكبارى.

(٢) محطات الكهرباء.

(٣) مصانع الأسمنت .

(٤) الطرق .

(٥) الأنفاق .

- ب - الاندماج والاتحاد مع شركات عالمية :
- ج - العمل كمقاول باطن للشركات الأجنبية الى تمتلك هذه التكنولوجيات المتطورة .

ولاستكمال علاج فجوة التكنولوجيا الحديثة كان لابد من استثمار معاهد التدريب الفنية والادارية داخل الشركة حيث أن التكنولوجيا المتطورة لا تقتصر فقط على المعدات أو طرق التنفيذ ولكن تتعدى ذلك الى استخدام الأساليب الحديثة للإدارة ورفع مهارات العاملين للتوائم مع المتغيرات ولذا كان لابد من وضع خطط تدريبية في كافة المستويات وذلك من خلال معاهد التدريب الخاصة بالشركة .

٢ - إصلاح خلل الهيكل التنظيمي للشركة :

- أ - فيما يختص بالفروع والادارات :
- تدعيم سياسة اللامركزية :
 - الادارة الذاتية للفروع والادارات .
 - تطوير نظام قياس الأداء :

وتطبيق مدخل الجودة الشاملة مع التوصل الى ما يسمى إتفاق التفاهم بين مجلس إدارة الشركة ومجلس تنفيذى الفرع أو الادارة وذلك لقياس كفاءة المجالس التنفيذية لقدرتها على تنفيذ الخطة المتفق عليها .

والسعى الدائم لزيادة كفاءة الادارة / الفرع (الفنية والمالية والادارية مع التركيز على استخدام الأساليب الحديثة لتكنولوجيا المعلومات والتي تلائم ظروف المكان والعمل على رفع القدرة التنافسية لهذه الفروع بالاضافة الى العمل على توسيع قاعدة المساهمة في إتخاذ القرار من خلال عقد لقاءات لمختلف نوعيات ومستويات القيادة واشراكهم في مجموعات عمل لدراسة ووضع حلول لتطوير الأداء ومن خلال ذلك يمكن أيضا التعرف على الكفاءات القيادية في المجالات الفنية والادارية وإعدادهم لتولى مسئوليات أكبر كلما أمكن ذلك .

٣ - فيما يختص بالعمالة :

- أ - إعادة تنظيم العمالة :

من حيث الإحلال والتجديد وإعادة التوصيف الوظيفي للمهن المختلفة والقيادات وذلك عن طريق تشجيع نظام المعاشر المبكر .

ب - التطوير الوظيفي :

حيث تم وضع توصيف وظيفي لجميع المهن بحيث يعرف كل منهم ماذا يجب عليه وما هي نهاية سلمة الوظيفي وكيف يصل اليها بما يتطلبه هذا من جرعات تدريبية معينة بالإضافة الى السعي الدائم نحو التعرف المبكر على القيادات الشابة ذات الخلق والموهبة والانتماء والكفاءة سواء من داخل الشركة أو خارجها وذلك من خلال :

(١) - تعيين القيادات الشابة

(٢) - تشجيع التعيين للخبرات الحديثة

(٣) - التطوير المستمر لنظم أداء العاملين ونظام حوافزهم مع الرعاية القامة والشاملة .

٤ - إصلاح الهيكل التمويلي للشركة :

كان لبرنامج الخصخصة الذي أصدرته الحكومة عام ١٩٩١ الأثر الكبير في الرؤية المستقبلية للشركة حيث أن الحكومة قد رفعت وصايتها وحمايتها للشركات وأصبحت كل منها مسئولة عن تمويل نفسها .. ولذا فقد بادرت الشركة في إصلاح هيكلها التمويلي من خلال العمل في ثمانية اتجاهات في نفس الوقت حتى تتواءم وبسرعة مع محددات النظام العالمي الجديد .

أ - عدم التوسع في الاصول الثابتة وفحولة إستغلال الرصيد القائم الإستغلال الأمثل .

ب - إرتفاع كفاءة الشركة في إدارة رأس المال المستثمر .

ج - إرتفاع كفاءة الشركة في إدارة رأس المال العامل .

د - تحقيق الشركة لأرباح بعد الضرائب وذلك لقدرة الشركة على السيطرة على تكاليف التشغيل وخاصة التكاليف الإدارية .

هـ - زيادة كفاءة جهاز التحصيل بالنسبة للمتأخرات وزيادة محاولات الحصول على دفعات مقدمة من العملاء وذلك عن طريق زيادة فاعلية تحصيل المستخلصات .

و - التأجير التمويلي :

نظرا للقيود والحدود التي وضعتها البنوك للسحب على المكشوف ولطبيعة النمو المضطرد في البناء والتشييد والتعمير فان ذلك يتطلب تسهيلات تمويلية لشراء المعدات اللازمة .

و قد بدأت الشركة التعامل في هذا النشاط لأنه يحقق لها الحصول على الآلات والمعدات وغيرها من الأصول الرأسمالية دون أداء كامل القيمة لهذه الأصول .. إكتفاء بأداء قيمة الأجرة المستحقة عن كل فترة زمنية .

ز - ترشيد وتقليل المصروفات الإدارية :

وذلك عن طريق إعادة تقييم العملية الإدارية من خلال تبسيط الإجراءات وإيجاد النظم الكفيلة بزيادة معدلات الأداء وتطوير مستوى جودة المعلومات وتمثل ذلك في :

(١) - إصدار عدد من النظم الفنية (نظام إدارة المشروع - نظام المكتب الفني - نظام إدارة مقاولي الباطن - نظام إدارة العملية / الفرع)

(٢) - تطوير مراكز المعلومات بالفروع والإدارات وربطها بمركز معلومات الإدارة العليا لتقديم المعلومات في الوقت المناسب.

(٣) - إعداد وتنمية أدلة العمل المختلفة (دليل تجهيز العطاءات الدولية - دليل التسويق - دليل إدارة المشروعات الدولية) .

(٤) - تحديث الأرشيفات الفنية لتتضمن طرق التشييد ومعدلات أداء العمالة وأسعار المواد الخام في مختلف الأماكن .

ه - تحسين معدلات إنخفاض حجم الطلب على أعمال المقاولات :

كانت لدراسة خطط الدولة الانمائية حتى عام ٢٠٠٠ وعمل التحليلات اللازمة عليها الأثر الكبير في الاتجاه نحو كيفية رفع حجم الطلب على أعمال الشركة ليستوعب طاقاتها وفي هذا الصدد بدأت الشركة في التحرك في خمسة محاور أساسية :

أ - العمل على فتح أسواق عمل جديدة للشركة بالخارج لتصدير صناعة المقاولات ، خاصة بالدول العربية والأفريقية .

ب - الدخول في مجال الاستثمارات العقارية

بالتعاون مع جهات تمويلية لتنفيذ المشروعات بالنظم الحديثة

ج - إضافة أنشطة جديدة لأعمال الشركة :

وقد كان ذلك من خلال إستخدام التكنولوجيا والخبرة المتوفرة بالشركة لتقديم خدمات التصميم والإنشاء والإدارة لأصحاب الأعمال كذلك العمل على تقديم الاستشارات الإدارية للمؤسسات وتصدير الخبرات العملية عن طريق التدريب للعاملين في صناعة المقاولات في مصر والبلاد العربية سواء التدريب التقليدي أو التدريب بالمراسلة أو التدريب بمواقع العمل.

د - تشجيع العمل مع القطاع الخاص

حيث أن القطاع الخاص والاستثماري يتطلب مرونة وسرعة كبيرة في تنفيذ أعماله لكي يبدأ في الحصول على العائد في أقل زمن ممكن وهذا يتطلب منه دائما أن تتوافر معه السيولة اللازمة لإتمام الأعمال لذا فإن الشركة قد إستهدفت العمل مع هذا القطاع .

هـ - تنمية مجالات عمل العلاقات العامة :

وذلك لإيمان الشركة بأنه يقع العبء الأكبر من تسويق أعمال الشركة على مدى نجاح الدور الذي تلعبه العلاقات العامة .

و - إيجاد فرص عمل إضافية بالتعاون مع بعض الهيئات

والمؤسسات التي تحتاج خبرات معينة تتوافر لدى الشركة علاوة على مجموعة شركات المقاولون العرب التي أسسها العاملون .

٦ - الأزمات العشوائية والفجائية :

وهي الأعمال الضرورية التي تسند الى الشركة ويستلزم تنفيذها العاجل خاصة في حالة الكوارث مثل :

أ - رصيف الخامات بميناء الدخيلة.

ب - كوبرى بلبيس العلوى (محافظة الشرقية)

- ج - الملعب الزجاجي لبطولة الأهرام للأسكواش هضبة الهرم .
- د - اجتياح السيول لقرى محافظتى أسيوط وسوهاج .
- هـ - مجمع الصالات المغطاة .
- و - آثار الزلازل على المدارس ، وأزمة تكس الطلبة .
- ز - غرفة طوارئ كوبرى المنيب (١١)

ثالثاً: أزمة إفلاس بنك الاعتماد والتجارة :

لقد أظهرت أزمة بنك الاعتماد والتجارة الدولي نقاط ضعف عديدة تتعلق بمدى كفاية التشريعات التنظيمية وكفاءة الأدوات الرقابية على البنوك دولية النشاط ، ومن هنا كانت الأهمية للرقابة . وتبدو أهمية الرقابة على أعمال البنوك فى ظل الاتجاه للخصخصة والتحرير الاقتصادى أمراً مستغرباً حيث تزداد أحكام الضوابط الرقابية ولكن يتبدد هذا الاستغراب إذا ما وضعت طبيعة عمل البنوك فى الاعتبار فهى تقوم بتلقى الودائع التى ينبغى للسلطات النقدية ممثلة فى البنوك المركزية أن تتحكم فى حجم المعروض منها ، كما أن المودعين فى مختلف الدول مسنودين بتشريعات قانونية لحماية ودائعهم حيث أننا نجد أن وحدات الوساطة المالية عرضة لتزعزع الثقة بها فى حالة إفلاس أحداها أو تعرضها لاهتزاز فى وضعها المالى مما يوجب العمل على إخضاعها لرقابة دقيقة لضمان حقوق العملاء من جانب ولتوفير شروط الاستقرار من جانب آخر .

وقد أظهرت أزمة بنك الاعتماد والتجارة الدولي عدم كفاية اتفاقية " بازل " وبنودها المعدلة للضمان العملى لأمر توفير الحد الملائم من الرقابة على البنوك الأجنبية خاصة أن هذه الاتفاقية اشتملت على استثناء استغله سلبياً بنك الاعتماد والتجارة الدولي حيث نصت فى أحد بنودها على " أنه فى حالة وجود هيئة مهيمنة " على أنشطة البنك الدولية يجب على السلطات النقدية أن تسعى للتعاون مع هذه الهيئة ووضعة فى الاعتبار الهيكل العام للبنك المعنى " .

وقد جاء هذا النص مطابقا لازمة أو وضع البنك المعنى فكان من حقة الاستثناء من اشراف دولة المركز على عمليات البنك خارج حدود الدولة المعنية وهنا تكمن نقطة الضعف الكبرى بسبب تنافس العديد من المراكز المالية (مثل البحرين وهونج كونج) فى اجتذاب البنوك الأجنبية بمنحها امكانية العمل فى ظل منظمات رخوة وهشة وبصدور حكم المحكمة الانجليزية بتصفية بنك الاعتماد والتجارة - لندن - وكذلك صدور هذا الحكم فى لوكسمبورج بتصفية نفس البنك .

فنجد أن حالات التصفية تتضمن تحقيق خسائر، ويكون الاستمرار فى مزاولة النشاط بمثابة زيادة الخسائر وهلاك رأس المال بالكامل بل وحقوق الغير، وظهور الأزمة. وقد تقاعس البنك المصرى عن سرعة القيام بسحب الودائع من البنك فرع لندن واكتفى بالتأكيد بأنه بنك مصرى يخضع لاشراف البنك المركزى أى أن هناك بقاء للبنك المعنى فى مصر .

على هذا النحو يمكن القول أن ادارة أزمة بنك الاعتماد والتجارة قد فشلت على المستوى الدولى لانها عصفت بوجود البنك ذاته ، ونجحت نسبيا على المستوى القومى (فى مصر) لانها حافظت على كيانه رغم تسليمنا بالاضرار الجسيمة التى أصابت المودعين .
رابعا: حريق أنابيب البترول بكفر الدوار :

حدثت هذه الكارثة بحدوث انهيار أحد خزانات الشركة مما أدى لتسرب نحو ثمانية آلاف طن من سائل التورباين المستخدم كوقود للطائرات .

وبحدوث هذه الكارثة وباشتعال النيران وتأخر المطافى مما جعل الاهالى يعتمدون على أنفسهم فى الاطفاء بالمياه وأقاموا حاجز ترابى وأخرجوا أثاثهم كما زاد الحريق اشتعالا نتيجة لمحاولة اخماده بالمياه .

ويجدر بنا التعليق بأنه لم يكن هناك وحدات تنظيمية أو توافق بين الأجهزة التنظيمية بمعنى آخر هناك خلل فى النظام الادارى واهمال المسئولين بالشركة وذلك من جانب الأمن الصناعى وعدم توافر التقييم الدورى والمعاينة الفنية لتأمين المبنى ولم تكن هناك أى امكانيات لمواجهة هذه الكارثة من قبل الشركة والأهم كيف تتواجد مثل هذه الشركات فى مكان أهل بالسكان .

كذلك موقف الاهالى وعدم الوعى والجهل باخمداد النيران بالمياه وكذلك عدم المعرفة بخطورة تخزين السائل " التورباين " على انه كيروسين للاستعمال المنزلى .
مرة أخرى يتضح فشل إدارة الكارثة على مستوى الشركة والمستوى المحلى (١٢).

مصادر الفصل الخامس

- (١) - د. محمد رشاد الحملاوى، ادارة الأزمات تجارب محلية وعالمية، القاهرة، ١٩٩١ ص ص ٢٧-٢٨ .
- (٢) - د. منى صلاح الدين شريف ، التنبؤ بالمخاطر والأزمات المحتملة (دراسة تطبيقية فى الصناعة المصرية) المؤتمر السنوى الأول لإدارة الأزمات والكوارث ، القاهرة ١٢-١٣ أكتوبر ١٩٩٦ ص ص ٦-٨.
- (٣) - صالح محمد حسنى الحملاوى ، دور نظم المعلومات ونظم الخبرة وتدعيم قرار الأزمات فى الصناعة المصرفية ، المؤتمر السنوى الأول لإدارة الأزمات والكوارث ، القاهرة ١٢-١٣ أكتوبر ١٩٩٦، ص ص ١٥-١٦.
- (٤) - محمد أحمد النيفر ، وقاية المدن وواجبات البلدية أثناء الحرب ، المدن والكوارث والحروب ، المعهد العربى للأنماء ، ١٩٩١ ، ص ٣٠٦.
- (٥) - د. محمد رشاد الحملاوى ، مرجع سابق ، ص ص ٧٥-٧٦.
- (٦) - زكريا يحيى عفيفى محمد ، نظم الانذار المبكر كأداة منهجية فى التنبؤ بالأزمات فى منظمات الأعمال الصناعية ، المؤتمر السنوى الأول لإدارة الأزمات والكوارث ، القاهرة ، ١٢-١٣ أكتوبر ١٩٩٦.
- (٧) - عبد العزيز بن صالح الجهيمن ، أجهزة الانذار الحديثة المستخدمة فى احكام الرقابة على المنشآت ، الندوة الثامنة للأمن الصناعى ، الرياض ، ٤-٧ مارس ١٩٨٩ ص ص ٢-٢٥.
- (٨) - حسن ابشر الطيب ، ادارة الكوارث ، ص ص ٤٣-٤٦.
- (٩) - صالح محمد حسنى الحملاوى ، مرجع سابق ، ص ص ٢٤-٢٥.
- (١٠) - د. محمد رشاد الحملاوى ، مرجع سابق ، ص ص ١٢٥-١٣٥.
- (١١) - ابراهيم رشدى محب ، ادارة الأزمات فى قطاع المقاولات حالة تطبيقية ناجحة لشركة المقاولون العرب ، المؤتمر السنوى الأول لإدارة الأزمات والكوارث ، القاهرة ، ١٢-١٣ أكتوبر ١٩٩٦.
- (١٢) - د. السيد عليوه ، المنهج العربى لإدارة الأزمات والكوارث ، ندوة المركز العربى للتطوير الإدارى - القاهرة - ١٩٩٣ .

الفصل السادس

إدارة أزمة حماية البيئة

إدارة أزمة حماية البيئة

يمارس إنسان اليوم على البيئة اعتداءات كثيرة من حيث طبيعتها ونطاقها ما كانت تمارسه منها الأجيال المسالفة .

فلقد أوجد بما أحرزه من تقدم تكنولوجي ، بيئة جديدة لا تتفك من التحول والتبدل وتفرض نفسها عليه وتقتضي منه جهداً دائماً من التغيير والتكيف وتضافر فقدان الاتصال بالطبيعة وبيئة الحياة التقليدية والقطيعة المفاجئة مع الماضي ونبذ التقاليد العريضة - التي كانت تنتهض على أسس تجريبية لا تخلو من الحكمة - على أن تشير في نفس الإنسان الحديث مشاعر القلق والافتقار إلى الجذور .

ومن المؤكد أن هذه الانحرافات المرضية التي تعاني منها المجتمعات المتقدمة تكنولوجيا ليست ظاهرة جديدة فقد أنشئت المجتمعات الصناعية الأولى في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر دون إيلاء أى اعتبار لما أصبح يعرف اليوم باسم (البيئة) فالتخريب الذى لحق بالمواقع الطبيعية لا يرجع تاريخه إلى الأمس القريب ، وإنما تعين الانتظار حتى تفرض آثار تطور ضابط له ونمو هائل على مداركنا على صعيد الكوكب لكي يتيقظ فجأة وعى الإنسان الحديث بها ويحاول أخيراً أن يدفع ضررها .

وقد شددت السنوات القليلة الماضية صعوداً سريعاً لقضايا البيئة التي فرضت نفسها وأخذت وضعاً متقدماً على جدول الأعمال العالمى .(١)

وفى هذا السياق للدلالة على الاهتمام الدولى نشير إلى عام ١٩٧٢ حيث عقد مؤتمر استوكهولم وحضرته عشرون دولة فقط كان لديها نوع من الوعي البيئى بينما ارتفع هذا العدد إلى عشر أضعاف فى قمة ريو عام ١٩٩٢ وبلغ مائة وعشرين دولة . ومن ناحية ثانية هى قضية جديدة فى العلاقات الدولية بكل المقاييس بعد الإدراك أنها تشمل أهم تحد لبقاء الإنسان ورفاهيته ، لذلك ربط البعض حماية البيئة بحقوق الإنسان فهى تمثل نوعاً من الحفاظ على حق الإنسان فى الحياة لأن البيئة فى أبسط تعريف لها هى كل ما يحيط بالإنسان، أى الذى يمارس فيه الإنسان حياته وأنشطته المختلفة ، ولكنه يشير من جهة أخرى أن الإدراك الواسع لأهمية حماية البيئة جاء متأخراً بعد أن تعرضت لتخريب هائل لكل عناصرها وبالتالي أصبحت تشكل تحدياً خطيراً للدرجة أن البعض أشار إلى أن

الأخطار البيئية تأتي على رأس العوامل التي تحدد أنماط تطور العلاقات الدولية مع نهاية القرن الحالي .

ومنذ عقد الستينيات بدأ اهتمام متزايد بالبيئة لدى الخاصة والعامة ، وبات هذا الموضوع احدى القضايا الدولية والوطنية على حد سواء في سياسة الحكومات والمنظمات الدولية ، ورغم هذا التزايد في الاهتمام إلا أن هذه الدول في معظمها لم تضع أو تستكمل سياسات عامة مرتكزة على أسس دستورية أو تشريعية تجعل البيئة موضوعا رئيسيا في سلم أولوياتها واهتماماتها .

والمهم في هذا الأمر أنه في منتصف الثمانينات ظهرت تصنيفات جديدة للمشاكل البيئية تستند الى مجال تأثير هذه المشاكل تفرق ما بين المشاكل البيئية الكونية أو العالمية وبين المشاكل الإقليمية والمحلية ، ومن جهة أخرى فإن تزايد الاهتمام بالبيئة وارتباطها بالعلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة وانهيار بعض الاحلاف العسكرية شجع على أن تكون هناك تحالفات بيئية متعددة القوميات للوقوف في وجه تهديدات معينة أمرا مألوفا وأكثر تعددا من التحالفات العسكرية التي شاعت منذ الحرب العالمية الثانية مثل تعاون الدول الأوروبية معا لانقاذ الغابات وأيضا تضافر الجهود وأنشطة الدول المطللة على بحر البلطيق لمنع تدهوره ، وقيام تحالفات بين الشمال والجنوب لانقاذ الطيور المهاجرة .

كذلك تجدر الإشارة الى أن المستوى السياسى الذى وصلت اليه قضايا البيئة قد بلغ درجة عالية من الاهتمام حيث أنه لأول مرة فى التاريخ تسقط حكومة بسبب الخلاف على الشئون البيئية ، وهذا ما حدث فى هولندا حيث سقطت حكومة الائتلاف وجرت انتخابات جديدة حيث كانت موضوعها الرئيسى ، وفاز المتشددون بينا بفارق كبير ، حيث كان الخلاف حول كيفية التمويل والأولويات فالبيئيون يرون أن تحمل مسئولية البيئة يقع بالدرجة الأولى على أصحاب الصناعات الذين يتحملون الأعباء المالية بينما يرى الطرف الآخر أن تفرض ضرائب بشكل متساو على الكل .(٢)

المبحث الأول : مفهوم ادارة أزمة حماية البيئة :

أولا : تعريف إدارة أزمة حماية البيئة

مع التقدم التكنولوجى والإقتصادى الذى أحرزته الإنسان ، بدأت بؤابر تناقص مزدوج تنشأ وتفرض أثارها العامة على النظم الاجتماعية والبيئية سواء بسواء ، هذا التناقض مزدوج لأنه يعبر عن : تناقض بين الإنسان والطبيعة ، وتناقض آخر بين حاجات المجتمع ككل ومطالب اشباع التملك الفردى الأنانى ، وتفاقت حدة هذا التناقض بسبب الانفجار السكانى وازدياد النهم الاستهلاكى الذى لم يأخذ فى اعتباره ندرة الموارد وضالة هذا الكون الأرضى الذى نحيا فوقه .

وهكذا ارتفعت الصيحات محذرة من التلوث الجوى والبحرى ومشاكل البيئة، وتزايد الكلام عن أزمة بيئية، حتى وصل البعض فى تشاؤمهم الى حد القول بقرب نهاية العالم وحدث ، " يوم القيامة البيئى " .

وشواهد هذه الأزمة البيئية كثيرة ، فعادم المصانع والسيارات يغطى سموات المدن بالسحب السامة ، وكلنا يذكر التسرب الإشعاعى النووى من مفاعل بنسلفانيا منذ عدة سنوات وتشيرنوبل بالاتحاد السوفيتى (١٩٨٦) ، والتسمم الكيماوى فى مدن البرازيل عام ١٩٨٣ ، بل حذر الروائى الفرنسى روبرت جيهات فى رواية متشائمة من أخطار فيضان هائل يهدد مصر نتيجة انهيار السد العالى(٣) :

ولماذا نذهب بعيدا فلم يكن أحد يتصور أن المئات سيقفون فى طوابير أمام مخازن الطعام فى البحرين ودولة الامارات لشراء اللحوم والدواجن بدلا من الأسماك الملوثة فى مياه الخليج التى أصابتها بقعة الزيت عام ١٩٨٤ أو ما اصطلح على تسميته " الغول الأسود " الناجم من الحرب العراقية الايرانية .

كذلك نذكر الآثار المتبقية فى فيتنام واليابان نتيجة الأسلحة الكيماوية والذرية ، وفى الوقت الذى تجتاح الحرائق فى غابات استراليا ، ازداد زحف الصحارى على الحقول الخضراء فى أفريقيا وأخذت المدن الكبرى (مثل لندن) تتحول الى غابات فالمفقودين فى زحامها يقدرون بنحو ٥٠٠ شخص سنويا ، كما تحولت خطوط مترو الانفاق الى أحراش ترتكب فيها الجرائم ويصول فيها بدو الانفاق من المتسولين والباعة الجائلين ، يكفى أن نعلم أن

موضوعاء مدينة كبرى مثل القاهرة تؤدى الى الصمم وارتفاع ضغط الدم كما أثبتت دراسات المركز القومى للبحوث .

إزاء هذه الأخطار المحدقة ، كان لابد من أن يتحرك علم الإدارة . وبالذات الإدارة العامة ، لتولى اهتماما أكبر بتنظيم وإدارة حماية البيئة .

لقى المدخل البيئى المقارن لدراسة الإدارة تحولا هاما فى الزمن المعاصر على يد فريد ريجز (RIGGS) (عام ١٩٥٧) حين اعتبر أن نظام الإدارة فى مجتمع ما ، ليس الا محصلة للبيئة التى تشكل خصائص المجتمع التى يعمل فيها هذا النظام ، وبالتالي تتفاوت أنظمة الإدارة العامة تبعاً لتفاوت واختلاف تركيب وطبيعة البيئة التى تعمل فيها .

وتبعاً لرأى ريجز تتكون خصائص البيئة من خمسة أبعاد هى :

الأساس الاقتصادى للمجتمع ، البناء الاجتماعى ، النظام السياسى ، الاطار العقائدى ، ونظام الاتصال .

ومنذ ذلك الحين ازدهرت النظرية البيئية للإدارة العامة والدراسات التى تقدم على إيكلوجية الإدارة والهادفة الى بحث تأثير العوامل والظروف البيئية على بناء وهيكمل وعملیات وأنشطة وعلاقات الحكومة بين مجتمع وآخر .

ثانيا : مؤسسات إدارة حماية البيئة :

تشمل مؤسسات إدارة حماية البيئة الوكالات الحكومية مثل وزارة البيئة ، أو الوكالات التنفيذية التى لديها أنشطة تؤثر على البيئة (وزارة الطاقة ، ووزارة النقل ، ووزارة الزراعة ، ووزارة السياحة ، الخ) أو هيئة مكافحة التلوث التابعة للدولة ، والمنظمات غير الحكومية مثل هيئة دعاة البيئة الوطنية ، والمنظمات الخاصة ، وشبة الخاصة مثل ، إدارة البيئة بالجامعة الوطنية ، ومؤسسة التنمية الصناعية ، أو المؤسسة الوطنية لامداد المياه والصرف الصحى ، كما يشمل تعريف المصطلح " مؤسسات " الاطار القانونى الذى تعمل المؤسسات داخله ، بما فى ذلك القوانين البيئية والأدوات الأخرى التى تحدد مسؤوليات المنظمات وصلاحياتها أو امتيازاتها ، واللوائح أو الاجراءات التى تنفذ بها المنظمات وظائفها ، والعلاقات القائمة فيما بينها ، والنقطة المنطقية بداية بناء القدرات المحلية فى مجال إدارة البيئة هى العمل مع المؤسسات القائمة

وتحديد مناهج لتقويتها ، وتعديلها وتكتملها بطرق قابلة للتنفيذ وفعالة داخل الاطار السياسى والاجتماعى والثقافى .

ومن الأمور الأساسية وجود سياسات واضحة مستندة الى القانون ، تسهل ادماج الاهتمامات البيئية فى التخطيط الإنمائى واتخاذ القرارات ومن شأنها مساندة ادارة حماية البيئة . وليس بالمهم على وجه الخصوص الشكل الذى تصاغ به هذه السياسات ، غير أن الحاجة لوجود سياسات رسمية بدلا عن سياسات توضع لغرض خاص ، تعنى ضمناً الحاجة الى اشراك كبار القادة ووجود جهاز لصنع السياسات ، وآلية لصياغتها .

وينبغى أن تكون المسئوليات والصلاحيات المتعلقة بالبيئة أشد فعالية عندما تكون راسخة فى القانون ، اذ يجب انشاء سلطة قانونية واضحة لتنفيذ السياسات البيئية الوطنية ، وقد يكون من الضرورى وجود تشريع فرعى لانشاء السلطة اللازمة لوضع معايير النوعية والأداء البيئى ، وتطبيق التقيد باللوائح التنظيمية ، أو لاشتراط الحصول على التراخيص والأذونات ، أو أعداد التقييمات البيئية بالنسبة لأنشطة معينة ، ويجوز سن هذه المعايير والاجراءات فى حد ذاتها فى شكل لوائح تنظيمية أو مراسيم أو أوامر ادارية .

ولاينبغى الحاجة الى الترسخ القانونى بالضرورة إجازة قانون بينى وطنى جديد وشامل ، اذ كثيرا ما تكون معظم السلطة المطلوبة موجودة بالفعل فى التشريع ، ما هو ضرورى اذن هو اعداد لوائح تنظيمية لتنفيذ قوانين معينة .

تعتمد الادارة البيئية الفعالة على وجود الاجراءات التالية على المستوى الوطنى :

- ١ - صياغة السياسات والقوانين البيئية .
- ٢ - ادماج الاهتمامات البيئية فى تخطيط التنمية الاقتصادية واعداد الموازنة .
- ٣ - التنسيق فيما بين الوكالات بشأن المسائل البيئية التى تتجاوز الحدود القطاعية .
- ٤ - وجود آلية لحل الخلافات بين الوكالات بشأن قرارات استخدام الموارد الطبيعية
- ٥ - تشغيل برامج الرصد .
- ٦ - اعداد ارشادات بالنسبة للتقييم البيئى .
- ٧ - توفير آلية مستقلة لاستعراض التقييمات البيئية التى تعدها الوكالات المنفذة والموافقة عليها .

قد نفذت مناهج تنظيمية متنوعة للقيام بصنع السياسات والوظائف المرتبطة بها منها:

- ١ - لجنة بيئية مشكلة من أعضاء مجلس الوزراء .
- ٢ - لجنة للتنسيق البيئي فيما بين الوزارات (لديها جهاز سكرتارية) .
- ٣ - وزارة للبيئة .
- ٤ - وحدة للبيئة داخل وزارة قائمة مثل وزارة التخطيط .
- ٥ - إدارة للبيئة ضمن مكتب رئيس الوزراء (٤).

ثالثاً: التحديات المؤسسية التي تواجه إدارة أزمة حماية البيئة

يمكن تقسيم الضعف المؤسسي الذي يعيق فعالية الإدارة البيئية بشكل عام والتقييم

البيئي ، الى خمس فئات هي :

١ - ضعف الموارد البشرية :

تنشأ أغلب التحديات المؤسسية الشائعة في أية منظمة بيئية من نقص الكوادر المؤهلة و/ أو أوجه قصور في إدارة الكوادر المتاحة ، وكثيراً ما تكون أسباب ذلك مزيجاً يتألف من انعدام القدرات الادارية ، وانخفاض الرواتب ، وانخفاض مركز الوظيفة، وانعدام القيادة القوية ، وعدم كفاية الموارد المرسودة للتعليم والتدريب .

٢ - الهيكل التنظيمي

غياب الوحدة (الوحدات) اللازمة لاداء وظيفة واحدة أو أكثر هو أوضح أوجه القصور المؤسسي التي تؤثر على التقييم البيئي، مثل استعراض التقييم البيئي، أو الاشراف الفني أو الرصد أو التنظيم وتقسيم المسؤولية بالنسبة للوظائف الرئيسية فيما بين العديد من الوحدات دون وجود آلية فعالة للتنسيق فيما بينها .

٣ - السياسات ، أو القوانين ، واللوائح البيئية

تشمل المشاكل الشائعة بالنسبة للأدوات القانونية غياب أو انعدام الالتزام بسياسة وطنية واضحة ، وانعدام القوانين الحديثة بشأن الحماية البيئية والسلطة القانونية للتقيد بالتقييم البيئي واجراءات الادارة البيئية الأخرى ، وانعدام اللوائح التنظيمية الخاصة بالتنفيذ، وعدم كفاية القوانين أو اللوائح أو عدم اتساقها .

٤ - التقييم البيئي واجراءات الادارة البيئية :

كثيراً ما تكون الاجراءات الوطنية بشأن اعدلا التقييم البيئي واستعراضه غير محددة وحتى في الحالات التي تكون فيها المؤسسات الضرورية قائمة ، قد تكون هناك حاجة

لتقوية عمليات صنع القرار بحيث تحدد البرامج والإجراءات ، وتعطى أولويات وتنفذ لتحقيق النتائج وفي كثير من الأحيان لتتوفر برامج الرصد اذا وجدت بيانات أساسية كافية لعمل التقييم البيئي واتخاذ القرارات المتعلقة بالبيئة ، ومن الصعب تحقيق التنسيق الناجح فيما بين الوكالات ، الذي لا يمكن حل العديد من القضايا البيئية بدونه ، وذلك في غياب الإجراءات الراسخة ، وتنتج آثار بيئية سلبية عن العديد من المشروعات على الرغم من سلامة تخطيطها وتصميمها إذ يعزى ذلك في الغالب الى ضعف البرامج اللازمة للتنفيذ السليم أو عدم وجود برامج للرصد والإشراف ، والتشغيل والصيانة ، ومشاركة المجتمعات المحلية .

٥ - المسائل المالية:

يمكن أن تكون العوامل المالية أساسا للعديد من أوجه ضعف الموارد البشرية والهيكل التنظيمية والإجرائية ، وقد يكون تمويل عملية التقييم البيئي ووظائف المتابعة (الإشراف ، وتنفيذ خطط تخفيف الآثار السلبية ، والرصد ، وقياس الآثار ، والتقييم الاسترجاعي) غير كاف إما لأن البيئة أعطيت أولوية منخفضة في التخطيط الاقتصادي واعداد الموازنة أو لأن الموارد المتاحة لم تدار ادارة فعالة .

رابعاً: تمويل ادارة البيئة :

يشكل موضع التمويل لادارة البيئة قضية خلافية كبرى بين الدول النامية والدول الصناعية ، خاصة أن التقديرات تشير الى حاجة الدول النامية الى ١٢٥ بليون دولار سنوياً من أجل القيام بمشروعات حماية البيئة وحدها ، والتي لا تستطيع الدول النامية بأى حال من الأحوال توفيرها ، ومن هناك تأتى أهمية المساعدات الغربية في تقديم الأموال اللازمة لتنفيذ المشروعات اللازمة إن أراد الشمال الصناعى المحافظة على الجنوب الفقير من تصدير اخطار التلوث اليه وهو ما دعا بعض الأصوات فى الغرب الى النظر لطلب الدول النامية بتقديم مزيد من المساعدات كنوع من الابتزاز أو كما أطلق عليه البعض نوع من " الارهاب البيئى " .

- لكن يتعين على المجتمع الدولي من الآن في وضع مخططات عملية التمويل العالمي لإدارة حماية البيئة وفقا للمبدأ الذي وضعتة برنامج الأمم المتحدة لحماية البيئة والذي يقول " الملوث يدفع الثمن " ويكون التمويل من خلال عدة وسائل مبتكرة هي :
- ١ - إنشاء صندوق مقاصصة يمكن أن تقوم البلدان من خلاله باستبدال الاجراءات التي تزمع اجراءها محليا باجراءات أخرى أكثر كفاءة، أى أكثر اقتصادية في بلد آخر.
 - ٢ - الاستثمار الخاص ، ولاسيما في الطاقة المتجددة والاقتصاد في استهلاك الطاقة والأساليب القابلة للاستمرار فيما يتصل بإدارة الغابات .
 - ٣ - فرض ضريبة بيئية على كافة البلدان بناء على اجمالي الناتج القومي لكل منها .
 - ٤ - الأنون القابلة للتداول استخدمت التصاريح القابلة للتداول على نطاق واسع في الولايات المتحدة كوسيلة للحد من التلوث وأعطيت أفضلية على الضرائب إذ تعتمد الحكومة الى تحديد مستويات مستهدفة للتلوث وتصدر أذونا لإبد للشركات من الحصول عليها وتكون متناسبة مع درجة الانبعاثات التي تولدها ، ومن الممكن تداول هذه الأنون بين الشركات دون أى توحيد مركزي .
 - ٥ - فرض ضريبة الكربون من الممكن الاسهام في تخفيف مشكلة ارتفاع حرارة كوكب الأرض عن طريق فرض ضريبة على استخدام الطاقة أو الكربون كما هو متوخى في الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة .

المبحث الثاني : دور التنظيم الدولي في ادارة أزمة حماية البيئة :

أولاً : القانون الدولي وحماية البيئة

تتدرج قضايا البيئة والمحافظة عليها في نطاق اختصاص القانون الدولي العام في عدد من الحالات ، أولاً : لا يمكن معالجة كثير من قضايا الموارد البيئية معالجة سليمة إلا عندما تعتمد عدد من الدول قواعد مشتركة لحل المشاكل المطروحة ، ومن أكثر الأمثلة وروداً في الاستشهادات ما كان منها يؤثر في المجتمع العالمي برمته (على سبيل المثال ، أعالي البحار ، الغلاف الجوي) وينطبق هذا المبدأ بصورة متساوية ضمن نطاق جغرافي أكثر ضيقاً (على سبيل المثال ، البحار أو الأنهار الإقليمية) . وبالمثل ، لا يمكن تحقيق الادرة السليمة للموارد المشتركة (الثروة السمكية) إلا من خلال إجراءات تتخذ على الصعيد الإقليمي . ثانياً : قد تسفر الاجراءات التي تتخذ في إحدى الدول عن آثار على الموارد ونوعية البيئة تتعدى حدود الأراضي الوطنية الى أراضي دول أخرى أو أكثر ، وقد تكون هذه النتائج مباشرة وواضحة ، كما في حالة ملوثات الهواء التي تؤثر في دولة أخرى تقع مع اتجاه مسار الهابة من مصادر الملوثات ، أو أن هذه النتائج قد تبين عواقب أكثر تعقيداً ناجمة عن إجراء مسبب للشكوى ، كما يحدث عندما تعاني دولة تقع باتجاه مصب أحد الأنهار من الفيضان أو الاطماء الناجم عن إزالة الغابة في دولة تقع في اتجاه المنبع .

١ - نطاق قانون البيئة الدولي :

يبلغ عدد المعاهدات والاتفاقات الرسمية المتعددة الأطراف التي أبرمت بشأن حماية البيئة منذ عام ١٨٦٩ ما يربو على ٣٠٠ معاهدة واتفاق ، وينص العديد منها على التزامات جوهرية بالنسبة للدول التي وقعت عليها ، كما تم إبرام عدد من الاتفاقات الثنائية أكبر من ذلك بكثير ، وهي تتراوح ما بين اتفاقات تفاهم بين دولتين حول تبادل المعلومات والتعاون في مجال البحوث وبين قضايا جوهرية مثل قضايا إدارة المياه الحدودية ، وعندما تقبل دولة ما التزامات قانونية بيئية دولية أو ثنائية ، فإنه يجب أخذ هذه الإلتزامات في الاعتبار أثناء وضع تصاميم المشروعات المزمعة ، بغية منع أي خرق لتلك الإلتزامات ، وتشجيع الانصياع لها إن أمكن ، وهكذا ، فإن من شأن التقييم البيئي أن يحدد ما اذا كانت هناك التزامات قانونية بيئية دولية يجب أن يفي بها البلد .

ويشمل موضوع الوثائق القانونية البيئية الدولية مايلي :

- أ - قضايا تعتبر تقليدياً قضايا عالمية
- ب - قضايا تعتبر تقليدياً محلية غير أن تشابكات أنظمتها الايكولوجية أو اعتبارات استخدام مواردها تستوجب التعاون الدولي ، ومن الوجهة التاريخية ، حظى التلوث البحري في أعالي البحار بمعظم الاهتمام ، وقد ازداد التركيز في السنوات الأخيرة على قضايا بيئية أخرى مثل :
- * حماية طبقة الأوزون (اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون ١٩٨٥)
- * تجارة الأحياء البرية المهددة بالانقراض (اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض ، ١٩٧٥)
- * تنظيم البحار (اتفاقية الأمم المتحدة بشأن قانون البحار ، ١٩٨٢ - لم تصبح بعد سارية المفعول) .
- * تجارة المواد السامة (الاتفاقية المتعلقة بمراقبة حركة المواد الخطرة عبر الحدود ، ١٩٨٩ المعروفة باسم اتفاقية بازل - لم تصبح بعد سارية المفعول) .
- كما يجرى حالياً وضع قانون عالمي بشأن الغلاف الجوي .

٢ - تحليل الالتزامات التي ينص عليها القانون الدولي :

عند تحديد الالتزامات التي ينص عليها قانون البيئة الدولي بالنسبة لبلد معين ، من المهم تجاوز نصوص المعاهدات الرسمية والنظر الى عدد من الآليات الاضافية التي يمكن استخدامها لأغراض تجنب تأخير مريان مفعول المعاهدات المتعددة الأطراف ، ومن بين أكثر الاتفاقيات الاضافية شيوعاً " البروتوكول " الذي سيستند الى سلطة المعاهدة المعنية ويضم عادة عدداً من الأحكام أكثر تفصيلاً لبعض جوانب موضوع المعاهدة من نص المعاهدة نفسها ، ومن بين الأمثلة المألوفة على ذلك البروتوكولات التي تم التوصل اليها في إطار اتفاقيات البحار الإقليمية فيما يتعلق بمكافحة التلوث النفطي ، والرقابة على مصادر التلوث البرية ، وبصورة خاصة المناطق المحمية ، وهناك أيضاً بروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستفزة لطبقة الأوزون ، ١٩٨٧ ، المنفرد عن اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون .

ومن بين الوسائل الإضافية الأخرى المستخدمة في إطار القانون الدولي بغية الإسراع في تنفيذ المعاهدات وتحديثها بصورة منتظمة وضع النصوص التي تشير إلى الأمور الفنية في ملحق للمعاهدة المعنية ، مع نص في المعاهدة يفيد بأنه يمكن إجراء تعديلات على الملحق من خلال وسائل أقل صراحة أو رسمية من تلك المستخدمة في تعديل نصوص المعاهدة نفسها .

٣ - تنفيذ الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبيئة :

ليس للمعاهدات الدولية أو الثنائية وحدها أثر مباشر يذكر على نوعية البيئة أو الحفاظ على الموارد الطبيعية ، وهي تعمل بصورة رئيسية من خلال سياسات وقوانين وبرامج محلية ، وقد ينشأ العديد من الأوضاع في ظل القوانين المحلية إثر إبرام الدولة المعنية لمعاهدة ما ، مما يحدث التزامات بتنفيذ المعاهدة المعنية ، فقد تكون المعاهدة متفقة تماماً مع القوانين والممارسات المحلية ، ولذا تنفذ وكأنها قانون محلي ، ثانياً وعلى الرغم من أن المعاهدة قد تكون متفقة مع القوانين المحلية من كافة الجوانب الجوهرية ، فإنها قد تتطلب قيام الحكومة المعنية برصد الأوضاع البيئية أو تدهور الموارد الطبيعية ، ورفع التقارير بهذا الخصوص إلى هيئة دولية أو دولة أخرى ، وهكذا ، فإن المعاهدة يمكن أن توكل إلى السلطات الحكومية دوراً في تنفيذ المعاهدة لم يكن موكلاً إليها سابقاً ، ومن جهة ثالثة ، قد تتطلب المعاهدة تغييراً جوهرياً في قوانين البلد المعنى .

ومن بين الاعتبارات الأخرى فيما يتعلق بتنفيذ المعاهدات تحديد الهيئة المحلية المسؤولة عن التنفيذ ، ومع أنه جرت العادة أن تسند إلى وزارة الخارجية (أو ما يقابلها) مسؤولية التفاوض على المعاهدات خارج البلاد نيابة عن البلد المعنى ، فإنه بعد إبرام المعاهدة أو الاتفاقية الدولية تتولى عادة جهة فنية المسؤولية عن تنفيذها ، وكثيراً ما تكون القدرات المحلية على التعامل مع التعقيدات الفنية ومتطلبات رفع التقارير وتنفيذ الأحكام متخلفة كثيراً عما هو متوقع أثناء عملية التفاوض ، ولذلك فإن تحليل القدرات المؤسسية القائمة على تنفيذ الالتزامات التي تنص عليها المعاهدة يمكن أيضاً أن يتيح معلومات هامة عما إذا كان الانصياع للأحكام ممكناً من الوجهة العملية ، وعن إجراءات التدعيم التي قد تلزم لضمان الانصياع لأحكام المعاهدة (٥) .

ثانيا: دور المنظمات الدولية فى حماية البيئة

للمنظمات الحكومية دور هام من أجل الوصول الى حياة بيئية سليمة والحد من تفاقم مشكلة تلوثها ويمكن الجزم بأنها بذلت جهودا واسعة فى هذا المجال حيث تنظر المنظمات الدولية المهمة بالنواحي البيئية على أنها ثروة عالمية ويتأتى الحفاظ على تلك الثروة من خلال العلاقات والقواعد الاقتصادية والسياسية التى تنظم العلاقة بين الانسان والبيئة المحيطة به .

ونتيجة للمخاطر التى تهدد كوكب الأرض مثل انقراض المزيد من الاجناس الحيوانية والنباتية وازدياد تلوث المناخ وتآكل طبقة الأوزون وتلوث المسطحات المائية والتصحر وهلاك الغابات نتيجة لهذه المخاطر فقد خلقت مشكلة البيئة قلقا عالميا لفت أنظار قادة العالم والمنظمات الدولية سواء كانت حكومية أم غير حكومية .

إن المشكلات البيئية تعتبر اليوم أشد تعقيدا من امكانية حلها على المستوى الوطنى وذلك لسببين أساسيين هما :

- أ - أنه ليست هناك سلطة واحدة بمقدورها أن تضع السياسات المناسبة وتنفذها .
- ب - إن الحلول لا بد وأن توفق بين الاختلافات الكثيرة فى ميزان المنافع والتكاليف بالنسبة للبلدان المختلفة .

لهذا فإن مفهوما جديدا يدعو الى الاستجابة للتغيرات العالمية البيئية وهذه الاستجابة لا بد وأن تكون عالمية وفى هذا الصدد فإن وكالات الأمم المتحدة والهيئات التى تعمل فى إطارها كانت من أوائل المشجعين فى الاستجابة العالمية ، وهكذا لعبت الأمم المتحدة دورا رياديا فى تنظيم مؤتمر استوكهولم عام ١٩٧٢ . وعقد المنات من الاتفاقيات التى راعتها فى مجال حماية البيئة وانشأت فيما بعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة كما قامت وكالاتها المتخصصة كالْيونسكو من خلال برامجها عن الانسان والمحيط الجوى (MAB) وبرامجها فى التربية البيئية وكذلك منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة ، بدور نشط فى هذا المجال ، هذا بالإضافة الى العديد من المنظمات الدولية المشتركة بين الحكومات مثل المنظمة العالمية للأرصاد الجوية والوكالة الدولية للطاقة الذرية .

وقبل الخوض فى التفاصيل يمكن القول بأن الأمم المتحدة قد شجعت اهتمام الدول بالبيئة حيث تم تشكيل العديد من المؤسسات البيئية العالمية ، وسوف نتناول فيما يلى دور الأمم المتحدة والوكالات الدولية المتخصصة فى حماية البيئة .

١ - الأمم المتحدة:

جاء فى الفقرة الرابعة من ديباجة ميثاق الأمم المتحدة أن إحدى غايات شعوبها " أن تدفع بالرقى الاجتماعى قدما وأن ترفع مستوى الحياة فى جو من الحرية " وفى نفس الديباجة المتعلقة بالأمم المتحدة فى تحقيق غاياتها هو استخدام الاداة الدولية فى ترقية الشئون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعا ، " كما اشارت المادة الأولى فى الفقرة الثالثة الى تحقيق التعاون الدولى لحل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانية ، وعلى احترام حقوق الانسان " وتنص المادة السادسة والخمسين على أن يتعهد جميع الأعضاء ، بأن يقوموا منفردين أو مشتركين بما يتوجب عليهم من عمل بالتعاون مع الهيئة لادراك المقاصد المنصوص عليها فى المادة .

ومن خلال ما سبق نستطيع قراءة وتحليل النصوص المشار اليها حيث نجد مبادئ وقواعد عديدة تشكل مجالا رحبا لادارة الأمم المتحدة قضايا البيئة ومشكلاتها، وأصبح من صميم الاختصاص أن تقوم كمنظمة عالمية ببذل أقصى الجهود فى مجال البيئة .

وليفوتنا فى هذا الجانب نؤكد بأن تزايد أهمية المسائل العالمية المتعلقة بالبيئة والموارد الطبيعية بحيث لم يعد من المقبول أن تناقش العلاقات الدولية الاقتصادية والسياسية والزمنية بدون أن يكون لمسائل البيئة مكان الصدارة .

وعندما استشعر العالم ذلك الخطر البيئى الداهم أصدرت الجمعية العامة قرارا سنة ١٩٦٨ بطلب من الأمين العام أن يجمع المعلومات والبيانات التى تظهر حالة البيئة والانسان ، فى جميع أنحاء العالم ، وأن يقترح الاجراءات الوقائية اللازمة لحمايتها والمحافظة عليها .

وبالفعل أعد هذا التقرير وأطلق عليه تقرير يوثانت عام ١٩٦٩ تحت عنوان " الانسان والبيئة " حيث أشار هذا التقرير الى الكارثة البيئية التى يعيشها الانسان ، وبعد هذا التقرير طلبت الجمعية العامة من اليونسكو العمل على إعداد وتنظيم مؤتمرات إقليمية من أجل عقد مؤتمر عالمى عن حماية البيئة والانسان .

وقد تم تحضير تقرير لهذا المؤتمر من قبل عشرات الباحثين تحت عنوان ، ليس لنا سوى أرض واحدة " only one world وقد تم فعلا عقد ذلك المؤتمر فى عام ١٩٧٢ فى مدينة استوكهولم .

٢ - مؤتمر استوكهولم وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)

بعد أربع سنوات من الاجتماعات والتحضير ، انعقد المؤتمر العالمي في استوكهولم عام ١٩٧٢ وبدأت أعمال المؤتمر موزعة على ثلاث لجان اختصت الأولى بالاحتياجات الاجتماعية والثقافية لحماية البيئة ، والثانية تناولت المحافظة على مصادر الثروة الطبيعية بينما تناولت اللجنة الثالثة الاجراءات الدولية التي يمكن أن تساعد على مكافحة ما يؤدي الى تدمير بيئة الانسان .

وتمثلت أهداف المؤتمر في تنبيه الشعوب للحكومات الى الأنشطة الانسانية التي تهدد بالاضرار البيئية الطبيعية وتخلق مخاطر جسيمة تمس الرفاهية الانسانية والحياة البشرية نفسها ، وكذلك بحث سبل تشجيع وترقية قيام الحكومات والمنظمات الدولية بما ينبغي لحماية البيئة وتحسينها .

ولكن أهم ما تمخض عن هذا المؤتمر هو برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي يعتبر بحق الميثاق أو الدستور الموحد لنشاطات الدول فيما يتعلق بالمرحلة التي تلتها ويتخذ هذا البرنامج نيروبي مقراً له وهو ليس هيئة منفذة بل يقوم بجمع البيانات العلمية ذات العلاقة بالبيئة وتوفير المعلومات الايكولوجية للحكومات والجمهور وجمع الحكومات مع بعضها البعض لمناقشة الاجراءات الواجب اتخاذها لحماية البيئة .

ثالثاً : دور الوكالات الدولية المتخصصة بالبيئة :

تشارك غالبية المنظمات التابعة للأمم المتحدة بالفعل في أنشطة التعليم والتدريب والتنفيذ في مجال البيئة في نطاق اختصاص كل وكالة أو منظمة ويمكن الاشارة بصورة مختصرة الى مظاهر هذا الاهتمام على النحو التالي :

١ - منظمة العمل الدولية : وقد وضعت عام ١٩٧٧ مشروع معاهدة وتم قبولها وتتعلق بحماية العمال ضد المخاطر الناشئة من تلوث الهواء والضوضاء والاهتزازات في بيئة العمل .

٢ - منظمة اليونسكو : التي بوصفها الوكالة المتخصصة بين سائر وكالات الأمم المتحدة وانها تشكل الاطار الطبيعي لقيام تعاون دولي في مجال التربية ومن برامج اليونسكو التي أسهمت باكبر قدر في النهوض بالتربية البيئية برنامج العاب الإنسان والمحيط الحيوى (MAB) .

٣ - منظمة الصحة العالمية : وتوجد فيها عدة أقسام تمارس أعمالاً تتعلق بالتربية الصحية على الأخص الأنشطة المتعلقة بنظافة البيئة وأنظمة الأسرة واعلام الجمهور ، فضلاً عن ذلك فان وحدة التربية الصحية التابعة لها تجتهد في إثارة اهتمام الجمهور بنظافة البيئة من الناحية الصحية وتهتم بتعليم وتدريب العاملين والمهندسين بشئون البيئة على مختلف المستويات الصحية الوطنية في الدول الأعضاء .

٤ - البنك الدولي للإنشاء والتعمير : حيث يتيح عن طريق معهد التنمية الاقتصادية الدولي مواد تعليمية عن البيئة في اطار التنمية وكتبا تعليمية ومواد عن جوانب التنمية الاقتصادية المرتبطة بالبيئة .

رابعاً : الجهود الدولية في قمة ريودي جانيرو ١٩٩٢ :

يمثل مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي عقد في البرازيل والذي عرف باسمه الأكثر شيوعاً بمؤتمر " قمة الأرض " مرحلة جديدة في العلاقات الدولية تحتل فيها قضية البيئة مكاناً متساوياً مع القضايا الأخرى التي استحوذت على اهتمام العالم طوال العقود الماضية مثل الأمن والسلم والحد من التسلح .

وانعقد المؤتمر بعد عامين من التحضير والمفاوضات للمبدئية حيث اشترك في تنظيمه مع الأمم المتحدة حوالي ٢٥ منظمة دولية تابعة لها ، وكان الهدف من المؤتمر هو وضع الأساس للمشاركة العالمية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة من منطلق احتياجات المصالح المشتركة لضمان مستقبل هذا الكوكب .

وتأتى أهمية هذا المؤتمر الذي شكل فرصة تاريخية لوضع قضية البيئة في صلب عملية صياغة وتنفيذ السياسات الاقتصادية للدول ويهدف من جملة ما يهدف اليه الى تحقيق الاجماع الدولي على الوسائل العلمية والواقعية الكفيلة بحماية كوكب الأرض وتأمين الحياة الكريمة للأجيال القادمة .

وهناك تناولت القمة خمس نقاط هي :

- ١ - اقرار ميثاق الأرض استناداً الى اعلان حقوق الانسان.
- ٢ - الأجندة (٢١) الخاصة بالقرن الواحد والعشرين وهي الوثيقة الأساسية للمؤتمر، وتعد بمثابة خطة عمل للمستقبل من أجل القيام بتنمية مستدامة وقد تم إنشاء

لجنة خاصة متفرعة عن المجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع للأمم المتحدة ،
وتكون مهام هذه اللجنة استعراض ومتابعة تنفيذ جدول أعمال هذه الأجندة التى
نصت على أن هذا العالم يجب أن يكون عالم اخلاق ومبادئ وعدل قابلا للعيش
نظيفا متعادلا وعالما مشتركا للجميع .

٣ - المعاهدة حول الجو والارتفاع فى درجة المناخ .

٤ - معاهدة التنوع البيولوجى .

٥ - معاهدة الغابات والمساحات الخضراء .

ويلاحظ على هذه المجالات أنها جاءت أكثر شمولية وتفصيلا لمكونات الخطة
الدولية لمؤتمر ريو لحماية البيئة على مستوى الأرض ، مما جاء فى توصيات
مؤتمر استوكهولم عام ١٩٧٢

(إعلان ريو)

صدر عن القمة هذا الاعلان بشأن البيئة والتنمية والذى يتكون من ٢٧ مبدأ ،
ويحمل هذا الاعلان صيغة الالتزام الأدبى لكل الدول التى شاركت فى هذا المؤتمر .
وتعتبر مبادئه مقيدة له بينيا كبديل عن "ميثاق الأرض" ويهدف الاعلان الى ارساء
علاقة أكثر عدلا بين العالم الصناعى والعالم النامى حيث تدعو الوثيقة الى تعميق التعاون
بين دول العالم فى مواجهة تدهور الأرض وتؤكد المسئولية الخاصة للدول الصناعية فى
هذا المجال مع حق الدول النامية فى التنمية وتنص مبادئه على حق الجنس البشرى فى أن
يحيا حياة صحية والحق السيادة لكافة الدول فى استغلال مواردها وفقا لسياساتها البيئية
والتنمية كما نص على أن حماية البيئة جزء لا يتجزأ من عملية التنمية .

كما يشير الاعلان الى تعاون الدول على النهوض بنظام اقتصادى دولى يودى الى
تحسين معالجة مشاكل تدهور البيئة ، بالإضافة الى أنه منع تغيير موقع أى نشاط ينتج
عنه موارد مضررة بالبيئة والانسان ونقلها الى الدول الأخرى .(٦)

المبحث الثالث: أهم قضايا أزمة حماية البيئة

أولاً: ظاهرة الدفينة :

تعتبر ظاهرة الدفينة من المكونات الطبيعية لمناخ الأرض ، تقوم من خلالها غازات الجو (المعروفة باسم " غازات الدفينة ") بامتصاص بعض الاشعاعات الحرارية التي تصدرها الأرض عقب تلقي الطاقة الشمسية ، وهذه الظاهرة ضرورية لاستمرار الحياة على الأرض حسبما نعرفها اذ أنه بدونها تهبط درجة حرارة الأرض بحوالى ٣٠ درجة مئوية ، غير أن هناك أنشطة يقوم بها الانسان قد تضخم ظاهرة الدفينة عن طريق اطلاق غازات الدفينة (بصورة رئيسية ثانى أكسيد الكربون ، والميثان ، وأكسيد النيتروجين ، والمركبات الكلوروفلوروكربونية ، والهالوجينات وأوزون التروبوسفير) الى الغلاف الجوى والتسبب فى ازدياد كمياتها فيه . ويسفر ذلك عن زيادة متوسط درجة حرارة العالم ، أى احترار المناخ .

كذلك تعتبر الأنشطة البشرية التي تسهم فى زيادة احترار المناخ واستنفادة طبقة الأوزون جزءاً لا يتجزأ من حياة البشر ومن التنمية الاقتصادية ، كما أن الزيادة التي يحدثها البشر فى كميات ثانى أكسيد الكربون - المسؤولة عن حوالى نصف التغيرات المناخية التي حدثت فى الثمانينات - تتجم بصورة رئيسية عن احتراق أنواع الوقود الأحفورى (الفحم الحجرى ، والنفط ، والغاز الطبيعى) وعن قطع أشجار الغابات المدارية ، ويسفر انتاج الأسمنت عن اطلاق كميات ضئيلة من ثانى أكسيد الكربون ، أما انبعاثات غاز الميثان التي هى من صنع البشر فهي مسؤولة عن حوالى ١٥٪ من التغير المناخى الذى حدث فى الثمانينات نتيجة لأنشطة زراعية (التحلل اللاهوائى للمواد العضوية فى حقول الأرز المغمورة بالمياه وفى أحشاء الحيوانات الداجنة ، وحرق الأراضى لأغراض ادارة المراعى والمحاصيل ، وحرق النفايات الزراعية كقش الأرز) ونتاج الوقود الأحفوى (انطلاق غاز الميثان من الطبقات الحاوية للفحم الحجرى أثناء استخراجة من المناجم ، وطرد أو تسرب الغاز الطبيعى أثناء انتاجه ونقله) ، والتحلل اللاهوائى الذى يجرى فى مواقع طمر القمامة ، أما انبعاثات غاز أكسيد النيتروجين التي هى من صنع البشر - المسؤولة عن حوالى ٥٪ من التغير المناخى فى الثمانينات - فهي تترجم بصورة رئيسية عن الأنشطة الزراعية (استخدام الأسمدة النتروجينية ، وقطع الأشجار لتهيئة الأرض

للزراعة ، واحراق الكتلة الاحيائية ، أى المواد العضوية) وينشأ جزء صغير غير معروف الحجم من انبعاثات أكسيد النتروجين عن احتراق الوقود الأحفوري ، أما الأوزون التروبوسفيري ، الذى تسبب باحداث جزء صغير وغير محدد تماماً من التغير المناخى فى الثمانينات ، فهو لا ينشأ مباشرة عن أنشطة بشرية ، غير أن كمياته فى هذه الطبقة تتحدد بقوة فعل انبعاثات الغازات النزرية (الضئيلة) التى تصدر عن النشاط الصناعى ووسائل النقل .

أما المركبات الكلوروفلوروكربونية والهالوجينات هى مواد كيميائية من صنع الانسان ، وهى مسؤولة عن حوالى ١٧٪ من التغير المناخى الحالى ، ويعتقد أنها السبب الرئيسى للإستنفاد الحادث فى الأوزون حتى الآن ، وتمتعمل المركبات الكلوروفلوروكربونية كمواد دافعة فى أسطوانات الهواء المضغوط ، وأسطوانات غازات التبريد المضغوطة، كما تستخدم الهالوجينات كمواد لإطفاء الحرائق ، ومن الاضافات الهامة لغازات الدفينة والمواد المستفدة للأزون مادتان كيميائيتان معمرتان من صنع الانسان هما رباعى كلوريد الكربون الذى يستخدم فى انتاج الكيماويات ، وكمادة مذيبة ، ومركب لتدخين محاصيل الحبوب وثلاثى كلورو الايثان - الذى يستخدم فى الصناعة كمزيل للشحوم ، وفى التنظيف على البارد وكمذيب .

أسفرت انبعاثات غازات الدفينة التى هى من صنع الانسان على مر القرن الماضى عن ارتفاع درجة حرارة الأرض بما يتراوح ما بين درجة مئوية ودرجتين منويتين ، علماً بأن المضاعفة الفعلية لثانى أكسيد الكربون (ازدياد فى كميات غازات الدفينة فى الغلاف الجوى . وليس مقدار الاحترار الممكن الأمر الوحيد المثير للقلق ، بل أيضاً معدل التغير المناخى المتوقع ، فالأنظمة الايكولوجية الطبيعية التى يمكن أن تهجر أو تتكيف فى ظل ظروف عالمية أقل تغيراً قد لا تكون قادرة على التكيف بسرعة تكفى لتمكينها من البقاء ، ومن بين الآثار المحتملة فقدان الغابات ، والأراضى الرطبة ، والأنظمة الايكولوجية الأخرى ، فضلاً عن تدهور - وربما انقراض - العديد من أنواع الأحياء ، وقد تكون الأنظمة الخاضعة للإدارة أكثر مرونة على الرغم من أنه مازال من المرجح أن تكون الآثار كبيرة ، ولاسيما فى أقل البلدان جاهزية للتكيف ، فالتغيرات فى درجة الحرارة والتهطال (تساقط الرطوبة الجوية) تؤثر فى أساليب الزراعة وإدارة شؤون المياه ،

ومن شأن ارتفاع منسوب مياه البحر أن يحدث فيضانا يغمر السواحل ويزيد دخول المياه المالحة الى الخلجان وخزانات المياه الجوفية الساحلية ، وأن يدمر الأراضي للرطوبة وبيئتها القيمة ، ومن المرجح ازدياد تواتر التغيرات الشديدة في الطقس (على سبيل المثال ، موجات الحرارة الشديدة ، والأعاصير) ، مما يؤثر في صحة البشر وخواصهم والأنظمة الإيكولوجية الطبيعية والخاضعة للإدارة ، وقد يؤدي ارتفاع درجات الحرارة الى تفاقم تلوث الهواء وبصفة خاصة الضباب الدخاني .

الأنشطة التي يمكن أن تخفف سرعة خطر التغير المناخي العالمي هي :

- مشروعات الطاقة التي تشمل زيادة كفاءة الطاقة المستمدة من الوقود الأحفوري والاقتصاد في استهلاكها ، وتطوير مصادر طاقة بديلة .
- مشروعات التنمية الصناعية التي تتطوى على استخدام بدائل للمركبات الكلوروفلوروكربونية والهالوجينية والكيماويات المماثلة التي هي من صنع الانسان ، يجمع غاز الميثان من مواقع طمر القمامة والأماكن الأخرى التي تنتج النفايات بغية استخدامه كمصدر للطاقة .
- مشروعات قطاع الغابات التي تشمل الاستخدام القابل للاستمرار للحطب وتنمية الزراعة الحراجية والمحافظة على الغابات وإعادة تشجيرها .
- مشروعات قطاع الزراعة التي تشمل تطوير أنظمة قابلة للاستمرار ، واستصلاح الأراضي المتدهورة وزيادة الكربون في التربة وتحسين كفاءة ادارة شؤون الماشية واستخدام الأسمدة .
- تحقيق فعالية اللوائح التنظيمية والهيئات المعنية بالبيئة .

ثانيا : ثقب الأوزون :

الأوزون (O_3) غاز موجود بكميات منخفضة في كافة طبقات الغلاف الجوي المحيط بالأرض ، على الرغم من تركيز معظمه في الطبقة العليا من الغلاف الجوي أو الستراتوسفير (على ارتفاع يتراوح ما بين ١٠ كيلو مترات و ٥٠ كيلو متراً فوق سطح الأرض) ، حيث يعمل بمثابة درع واق يمنع الاشعاع فوق بنفسجي المضر من الوصول الى سطح الأرض ، والأوزون في شكل وتحطم دائمين في طبقة الجو العليا

(ستراتوسفير) ، مما يقيم توازنا فيما بين 03 و 02 و 0. غير أن أنواع غازى الكلورين والبرومين المتفاعلة — التى تنشأ بصورة رئيسية عن استخدام المركبات الكلوروفلوروكربونية والغازات الهالوجينية — تعزز تحطيم الأوزون وتخل بهذا التوازن ، كما أن الاستقرار الكيميائى لهذه المركبات الكلوروفلوروكربونية والغازات الهالوجينية — وبالتالى عمرها الطويل جداً فى الغلاف الجوى والذى يصل أحيانا الى قرن من الزمن أو يزيد — هو العامل الذى يمكنها من الوصول الى طبقة الستراتوسفير ، وحين تصل الى هذه الطبقة تتسبب الأشعة فوق بنفسجية بإطلاق ذرات الكلورين والبرومين التى تعمل كمحفز لتحطيم الأوزون .

ومن خلال هذه العملية ، تسهم المركبات الكلوروفلوروكربونية والهالوجينات فى استنفاد الأوزون بصورة عامة ، فضلا عن احداث ثقب موسمية فى الأوزون فوق قارة القطب الجنوبي ولربما فوق القطب الشمالى أيضا .

تم اكتشاف " ثقب " الأوزون لأول مرة فوق قارة القطب الجنوبي فى أواخر السبعينات ، كما اكتشفت العلاقة بينه وبين استخدام المركبات الكلوروفلوروكربونية والهالوجينية بعد ذلك بحوالى عشرة سنوات ، ومن المعتقد أن الانخفاض الكبير فى طبقة الأوزون فى خطوط العرض الوسطى من نصف الكرة الأرضية الجنوبي والانخفاض الأقل مدة فى خطوط العرض الوسطى من نصف الكرة الأرضية الشمالى ، اللذين اكتشفا فى الثمانينات ، فضلا عن هبوط نسبة التركيز العالمى للأوزون بوضع نقاط مئوية فيما بين عامى ١٩٦٩ و ١٩٨٦ أمور ناجمة بصورة رئيسية عن استخدام المركبات الكلوروفلوروكربونية والهالوجينية .

ومن شأن استمرار استنفاد الأوزون من طبقة الستراتوسفير الجوية — وما ينجم عن ذلك من ازدياد قدرة الاشعاع فوق بنفسجى المؤذى للكائنات الحية على النفوذ الى سطح الأرض — أن يسفر عن آثار وبيلة على صحة الانسان وعلى البيئة ، فالاشعاع الشمسى فوق بنفسجى يسفر عن الاصابة بسرطان الجلد ، واعتام عدسة العين ، واضعاف قدرة نظام المناعة البشرية على الاستجابة للمؤثرات ، وبصورة غير مباشرة (عن طريق اضعاف المناعة) الاصابة ببعض الالتهابات الجلدية كداء القوباء .

ونظرا لأن الغازات التي تسبب الاحترار المناخي واستفاد الأوزون لها فترة بقاء طويلة في الجو عند ادخالها الى الغلاف الجوى ، فان تأخر اجراء تخفيضات في كميات الغاز المنبعثة يسفر عن ازدياد نسبي في طول فترة احداث التغير العالمى وعلى الرغم من أن حجم الآثار الناجمة عن التلوث غير معروف بدقة ، فانه من المحتمل أن تكون شديدة وغير قابلة للإيقاف أو لعكس مسارها ، ويبدو أنه من الحكمة اتخاذ اجراءات فورية في ضوء المخاطر التي يسفر عنها التأخير ، فضلا عن أن كثيرا من الاجراءات المقترحة عادة لها مايررها من الوجهة الاقتصادية والاجتماعية ، والبيئة ، وهى :

* زيادة كفاءة استخدام الطاقة المستمدة من الوقود الأحفوري وتطوير مصادر طاقة متجددة بديلة .

* تخفيض معدلات قطع أشجار الغابات وزيادة معدلات إعادة التشجير .

* جمع واستخدام (كمصدر من مصادر الطاقة) غاز الميثان الموجود في الطبقات الحاوية للفحم الحجري ، وغاز الميثان الذى تولده الأنظمة اللاهوائية (مواقع طمر القمامة ، النفايات الحيوانية ، الخ) .

* زيادة كفاءة الأنشطة الزراعية (زيادة كفاءة استخدام الأسمدة ، والزراعة القابلة للاستمرار بدلا من الزراعة المتنقلة) .

* تطوير واستخدام بدائل للمركبات الكلوروفلوروكربونية والهالوجينية أقل منها ضرراً .

ثالثا: الأمطار الحمضية :

تنتج الأمطار الحمضية عن وجود تراكيز مرتفعة بصورة غير عادية في الجو من مواد تشكل أحماض بتفاعلها مع الماء بصورة رئيسية ثانى أكسيد الكبريت ، وبدرجة أقل أكسيد النيتروجين ، وهى أكاسيد تتشكل في الطبيعة (غازات بركانية، رذاذ بحرى) غير أن مصادر اصطناعية قائمة في المناطق الشديدة التصنيع أو العمران تبتث كميات تتجاوز المقادير الطبيعية ، فمحطات توليد الكهرباء التى تعمل على الفحم والبتترول هى أكبر مصادر ثانى اكسيد الكبريت ، يليها استخدام الفحم الحجري من النوع المتشبع بالكبريت والبتترول في مجالات الصناعة وتدفئة المنازل، وتعتبر محطات توليد الطاقة ومحركات الاحتراق الداخلى أكبر مصادر اطلاق أكاسيد النتروجين، وتظهر البيانات أن الأمطار التى تهطل في مساحات واسعة من أوروبا وأمريكا الشمالية حمضية بصورة غير عادية .

إن الأدلة المتوفرة لا تجعل من الممكن إجراء تقييم كامل لمدى الأضرار التي تسببها الأمطار الحمضية في شتى أنحاء العالم ، غير أن البحيرات والأنهار للردينة التنظيم عرضة لتغيرات في درجة الحموضة يمكن أن تحدثها الأمطار الحمضية ، كما اتضح تأثر السلاسل الغذائية في أمريكا الشمالية وشمال أوروبا ، وهناك أنواع معينة من الأشجار حساسة للأمطار الحمضية ، كما أن الغابات قد تضررت من الأمطار الحمضية في كلتا القارتين ، علما بأن الأبنية الحجرية والنصب التذكارية - ومن بينها كثير من الممتلكات التي لها أهمية تاريخية وحضارية - تتدهور بسرعة أكبر حين تكون الأمطار حمضية ، وفي حالة كل من كندا وألمانيا ، ويوغوسلافيا ، والبلدان الاسكندنافية فإن المصادر الرئيسية لثنائي أكسيد الكربون الذي يشكل الأمطار الحمضية موجودة في بلدان أخرى (٧) .

رابعاً : التنوع البيولوجي :

يشير التنوع البيولوجي الى تنوع المصادر البيولوجية في العالم - أي الكائنات الحية وهو ليس مجرد دالة لعدد الأنظمة الايكولوجية وأنواع النباتات والحيوانات المتميزة التي تعيش في وقت محدد ، بل هو أيضا دالة للفروق الجينية داخل كل نوع من الأنواع ، ولهذا التنوع الكبير في الأنواع النباتية والحيوانية في العالم قيمة حقيقية تكمن ببساطة في كونها حية ، كما أن التنوع البيولوجي ليس مجرد فكرة بل هو أحد الموارد الطبيعية الثمينة فهو مورد ضروري لوجود الانسان وللتجارة .

استتبعت كافة المحاصيل الغذائية الرئيسية الحالية من أنواع برية ، ويعتبر وجود التنوع الجيني على هيئة أقارب بريين للمحاصيل المحلية مصدر التحسين المستمر في غلة المحاصيل ومقاومة الأمراض أو التغير المجهد في الأوضاع البيئية ، وتعتمد العديد من الصناعات على النباتات والحيوانات من أجل الحصول على حمض التتيك والراتينجات ، والأصبغة ، والزيوت والمواد الخام الأخرى ، وبستتبط عدد كبير من الأدوية الحديثة من أنواع برية من الفطر والبكتيريات والنباتات والحيوانات الراقية ، ويلقى العديد من المحاصيل عن طريق أحداث تجري طبيعيا ، وتساعد الأنواع البرية في منع انتشار الآفات الزراعية ، ونظرا

لأن الأنواع الاحيائية المعروفة جيداً لا تشكل سوى جزء صغير من مجمل هذه الأنواع (لربما كانت خمسة في المائة فقط) فان تنوع الموارد البيولوجية يعد باكتشافات عديدة لمنتجات مفيدة لم يتم تحديدها بعد .

وليست القيم الحضارية غير الملموسة للتنوع البيولوجي أقل أهمية من غيرها من القيم فأنواع النباتات والحيوانات البرية تعتبر مصادر للاستجمام والمتعة الجمالية للعديد من الشعوب وهي عميقة الرسوخ في العادات والتقاليد الشعبية والتراث المشترك وهي الملهم للأعمال الفنية والتعبير اللغوي .

كما أن التنوع البيولوجي من الخواص المميزة للأنواع البرية والأنظمة الايكولوجية الطبيعية والتي تمكن هذه الأنوع من مقاومة الضغوط الخارجية ، ويعتبر التنوع الجيني داخل كل نوع أساس تطوير مقاومته لمرض من الامراض أو تغير في المناخ ، وفقدان هذا التنوع قد يؤدي الى انقراض ذلك النوع .

ولذا فان الحفاظ على التنوع البيولوجي يعتبر شكلاً من أشكال عملية ادارة الموارد التي يتمثل هدفها الأساسي في الحفاظ على قدرة الموارد البيولوجية في العالم على الوفاء باحتياجات ومطامح الأجيال القادمة ويعتبر هذا من المبادئ الأساسية للتنمية القابلة للاستمرار، علماً بأن أساليب ادارة الموارد التي لا تسعى الا الى المضاعفة القصوى للانتاجية على المدى القصير، وحتى بعضها الذي يعظم الانتاجية الطويلة الأمد لأنواع محددة من الموارد، كثيراً ما تسفر عن أثر عكسي، ولذا نشهد حالياً خسارة في التنوع البيولوجي بمعدل مثير للذعر، وذلك نتيجة للطلب المتزايد من جانب السكان المتزايد أعدادهم على الموارد البيولوجية وموانئها، وهذه الخسارة غير قابلة للتعويض، ويعتقد بعض العلماء أن نسبة تتراوح بين ١٥ و ٢٠٪ مما يقدر بما بين ١٠ و ٣٠ مليون نوع من النباتات والحيوانات التي كانت قائمة عام ١٩٨٠ قد تتعرض للانقراض قبيل عام ٢٠٠٠ اذا استمرت الاتجاهات الحالية، وهم يقدر أن معدلات الانقراض أكبر حالياً بما يتراوح بين ١٠٠٠ مثل و ١٠٠٠٠ مثل المعدلات التي سادت في ملايين السنوات التي سبقت ظهور تدخل البشر كقوة ذات أهمية كبيرة .

المبحث الرابع : حالات مصرية للتلوث البيئية : المشاكل والحلول

أولا : التلوث البيئي لمجمع الألومنيوم بقنا :

يلاحظ أن صناعة الألومنيوم تعتبر صناعة شديدة التأثير على البيئة الهوائية وشديدة السم على البيئة المائية ، ولدى ذلك إلى أن تحتل قنا المرتبة الثالثة في التلوث بعد القاهرة ٥٦٪ والاسكندرية ٢٥٪ وقنا ٩٪ ، إلا أن نوعية الصناعات في قنا تبين أن ٧,٦٪ من التلوث ناتج من الألومنيوم كصناعة شديدة التلوث للبيئة حيث ينبعث منها غازات ومخلفات شديدة الضرر بالبيئة :

ذلك أن إنتاج الألومنيوم يصاحبه انبعاث ملوثات غازية سائلة أو ثقيلة تؤثر على نوعية البيئة ويتوقع أن مشاكل التلوث الصناعي ستبلغ الحد الأقصى في محافظة قنا لكل من المياه والهواء .

ويتأثر النشاط الاقتصادي على أساس درجات التلوث الصناعي للألومنيوم مسبباً الأضرار الآتية :

١ - إصابة منطقة المصانع المكتظة بالسكان بأضرار صحية بالغة للمقيمين وقد بلغت درجة التركيز للمواد السامة الملوثة للمياه ١٥٠ مجم/كجم ٢ والمسموح به ٨٣,٦٩ مجم كجم ٢ ونسبة الوفيات في المنطقة ٢٠٪ من السكان .

٢ - أن التكاليف / والمكاسب الاقتصادية لصناعة الألومنيوم في مصر كانت كالتالي:
التكاليف / المكاسب من صناعة الألومنيوم في قنا^(١)

عام	أسعار طن الألومنيوم عالمياً (دولار)	استهلاك الكهرباء لكل × (ك و س) (مليم)	تكلفة إنتاج للطن/ معدن (جنيه)	استهلاك كهرباء السد العالي
١٩٨٣	١٤٨٥	٥,٠٧٢	-	٣٣٪
١٩٨٥	١١٢٥	٥,٠٧٢	-	٣٣٪
١٩٨٦	١٢٠٠	٨,٠٤	-	٣٣٪
١٩٨٨	١١٠٠	١٠,٨	٢٠٠٠	٥٥٪
١٩٨٩	١٢٥١			
١٩٩٤	١٣٧٧,٩	١٠,٨	-	٥٥٪
١٩٩٥	١٣٣٥,٩ (١٠٩٠)	١٠,٨	٣٢٥٠	٥٥٪
١٩٩٦	١٤٨١	١٠,٨	-	٥٥٪

^(١) متوسط النصف الأول من عام ١٩٩٦

ومن المشاكل التي صاحبت قيام مصنع الألومنيوم أن قيام المصنع كان مسند للبولنديين ، وقد اعترض على إقامة المصنع نظراً لحدثة البولنديين في هذه الصناعة وعدم صلاحية المعدات المقدمة للإستخدام وعدم توافر المادة الخام وزيادة حصة المشروع من النقد الأجنبي، وقد استعانت الدولة بالاتحاد السوفيتي عام ١٩٦٩ لامكانية إقامة المشروع لاستخدام فائض الكهرباء المتولدة من السد وقد تم إقامة المصنع شرق محولات السد العالي حوالي ٧ كيلو مترات من نجع حمادى وتم إنشاء المصنع فى ١٩٧٠/١٠/٢٢ وقد وضع فى الاعتبار اعتماد المشروع على ميناء سفاجة .

وقد أظهرت الدراسات أن العائد الإقتصادى للمشروع موجب ولكن بدراسة العائد الإقتصادى وجد أن إستخدام المشروع للكهرباء بأسعار مدعومة كاملة ويمثل سارة فى الطاقة وأن المشروع وفر من النقد الأجنبي عام ١٩٨٩ ما قيمته مليار ونصف المليار دولار وساهم فى إيجاد ١١ ألف فرصة عمل ويتم تصدير ٤٥٪ من الانتاج مقابل استيراد خام الألومينا مما أدى الى وجود آثار سلبية فى الأرباح .

٣ - انخفاض حجم البيع للسوق المحلى عما كان مستهدفاً حتى وصل الى ٣٠٪ بيع للقطاع الخاص وقد وجد أن انتاج طن الألومنيوم يخسر ٩٨ جنيهاً ، وأن التصدير حالياً لا يغطى المنتج المصدر بجانب السعر المدعوم للكهرباء وأن الاستفادة من ميناء سفاجة لم يتم على الصورة المأمولة .

ويلاحظ أن أرباح صناعة الألومنيوم ليست أرباح حقيقية ويرجع ذلك الى كهرباء رخيصة ، سعر صرف الدولار ، دعم المنتجات البترولية المستخدمة فى توليد الكهرباء .

ومن هنا فان هذه الصناعة تواجه بالنقد الآتى :

- ١ - انخفاض استخدام السوق المحلى لمصنوعات الألومنيوم الى ٣٠٪ .
- ٢ - سوء استخدام الكهرباء المولدة بالسد العالي . ٣ - عدم توافر المواد الأساسية محلياً .
- ٤ - عدم توافر الخبرات المحلية بصورة كاملة . ٥ - عدم تزايد انتاج المصنع بصورة كبيرة .
- ٥ - اختيار سئ للموقع فهو على بعد ٧ كيلو من مدينة نجع حمادى .

ثانياً: التلوث البيئى للصناعات الكيماوية :

تمثل أضرار صناعة الأسمدة الكيماوية عبء على العمالة والمجتمع الذى يوجد فيه هذه المصانع ، حيث يزداد تلوث الانتاج فى الأراضي الزراعية وانخفاض معدلات الانتاج والحاق الضرر بالصحة وخاصة امراض المهنة كما يلاحظ ذلك من الجدول الآتى :

الامراض الناجمة عن الكيماويات والبتترول والالومنيا

المادة	الآثار على الصحة
البتترول وخاماته الكيماويات الالومنيا	الجهاز التنفسي - الجلد - السرطان الجهاز العصبي والتنفسي فقدان الوعي والاختناق وحالات التسمم الاختناق من أول اكسيد الكربون توقف التنفس والغثيان - سرطان الرئة - الالتهابات الشديدة
الأسمدة الكيماوية	مخلفات الكبريت - أحماض كيماوية - تسبب أمراض السرطان تسمم النبات - الحساسية - الربو - الثروة الزراعية والحيوانية.

وتعتبر صناعة الأسمدة الكيماوية من أكبر ملوثات الهواء نتيجة لمخلفات الكبريت والأحماض وتساقطها على التربة ومصادر المياه وتساقط القطران .

وقد ساهم ذلك في انخفاض انتاجية الأرض الزراعية وانتاج الثروة السمكية - ويلاحظ أن تكاليف أضرار التلوث تتزايد بمعدلات متزايدة كلما زاد تركيز عناصر التلوث عند مستويات الإنتاج المرتفعة .

ونلاحظ أن تكاليف أضرار التلوث الصناعي التكنولوجي الناجم من صناعة الأسمدة الكيماوية كالتالي حسب الأنشطة الانتاجية من معالجات فنية للمواد الخام أو المواد الوسيطة .

- ١ - إنتاج خام الكبريت ثم صهر الكبريت من الحالة الصلبة الى الحالة السائلة ثم الترشيح للكبريت السائل ثم الأكسدة الأولية والنهائية ثم إنتاج حامض الكبريت ولذلك فإن مصادر عناصر التلوث من مراحل إنتاج حامض الكبريت كالتالي :
 - أ - انبعاث حامض الكبريتيك عبر المداخل الى الهواء .
 - ب - يتكثف الحامض في الهواء وينزل على شكل رذاذ حارق يصيب العاملين في الشركة ويحرق النبات بالمناطق الزراعية المحيطة بالشركة .
 - ج - يظهر حامض الكبريتيك في صورة غازية من المداخل .

د - نقل الكبريت باللودر الى المستودعات وحالة السيور التي ينقل عليها الكبريت غير مغطاه ومعظمها متهالك وبالتالي فهناك تطاير مستمر من خام الكبريت مع الهواء ومع حركة السيور .

هـ - ظهور أمراض مهنية منها السرطان فى الرئة وحساسية الصدر والربو وأمراض الجهاز التنفسى والقلب ونزيف الأنف وانتفاخ الرئة والوفاة.

٢ - إنتاج السوبر فوسفات وذلك بتخفيف حامض الكبريتيك حيث ترتفع درجة الحامض أثناء عملية الخلط وعند سحب خام الفوسفات الى وحدة الطحن يتسرب غاز أثناء عملية النقل ثم تتم عملية الخلط وتنقل على حصيرة مصنوعة من الكاونتش ويظل لمدة ٢٠ ق لاستكمال عملية التفاعل والحصيرة فى حالة غير صالحة وقد استهلكت مما يساهم فى التلوث الصناعى بصورة كبيرة كما يلى :

أ - تطاير مواد خام الفوسفات بنسبة كبيرة تغطى منطقة المصانع بسحابة من الغبار والأتربة الفوسفاتية .

ب - تطاير الخام عند النقل وعند التخزين .

ج - ينبعث من خطوط الإنتاج الغازات التى تشمل الفوسفات والكبريت .

د - يؤدى كل ذلك الى أمراض المهنة .

تكاليف أضرار التلوث الصناعى

من بين ٢٤٠٠ عامل فى مصنع للصناعات الكيماوية ظهرت الحالات المرضية الآتية :

١٤	حالات تآكل فقدان العمود الفقرى
٥	حالات سرطان رئة
٦	حالات تحجر رنوى
١٧	حالة تهتك عظام الفك والأسنان
٤	حالة فشل كلوى
١٢	حالة أمراض عيون
٢١	حالة حساسية الصدر والربو

بالإضافة الى احالة ٤١ عامل للمعاش مبكرا و ١٣ حالة وفيات عام ١٩٩٤ .
وبلغت تكلفة الغياب المرضى ٦٤٩٦٩٣ جنية خلال عام ١٩٩٤ .

ووصلت الأرباح المفقودة بسبب نقص الإنتاج الى ١.١٢٧.٨٧٢ جنية .
وقد بلغت تكاليف الرعاية الصحية عام ١٩٩٤ حسب الأمراض مايلي :

تآكل عمود فقرى	٤٠٣١٧ جنية
سرطان	٨٢٥٠٠ جنية
تحجر رثوى	١٨٤٤٦ جنية
حساسية الصدر	٥٦١٦٧ جنية (٨)

ثالثا: دور قطاع الأعمال الخاص فى حماية البيئة :

يتطلب تطبيق استراتيجية طويلة المدى لحماية البيئة مشاركة شاملة من قبل قطاع الأعمال الخاص خاصة الوعى البيئى لدى الادارة العليا وفى المقابل تحصل الشركات التى تساهم فى حماية البيئة على عائد من الأسواق الجديدة التى تخلقها استراتيجيات حماية البيئة ، وتتبع هذه الاستراتيجيات من خلال تطبيق الأدوات الاقتصادية على مجال حماية البيئة .

والأدوات الاقتصادية هى تلك الأدوات التى تؤثر فى تكلفة ومنافع الأعمال الاقتصادية المتصلة بالمنظمات الاقتصادية المختلفة ويندرج تأثيرها فى التأثير على صنع القرار والسلوك بطريقة تؤدى الى اختيار البدائل التى تؤدى الى موقف مرغوب من الناحية البيئية ، وتتميز الأدوات الاقتصادية بأنها تسمح لمؤسسات قطاع الأعمال بالحرية فى الاستجابة للحوافز الاقتصادية بطريقة يعتقدون هم أنفسهم أنها مفيدة بالنسبة لهم بالإضافة الى فائدتها فى الحد من التلوث البيئى .

تتضمن الأدوات الاقتصادية المستخدمة فى الادارة البيئية كل من :

- ١ - فرض رسوم : والتى يمكن اعتبارها ثمنا للتلوث حيث ينبغى على المتسبب فى التلوث أن يدفع مقابل استخدامه للخدمات البيئية التى تدخل بهذا الأسلوب كجزء من حساب التكلفة والعائد .
- ٢ - نظام الخصم وإعادة الخصم : ووفقا لهذا النظام يتم تحميل رسم إضافى على سعر المنتجات المسببة للتلوث وعندما يتم تجنب التلوث بإعادة المخلفات المسببة للتلوث الى نظام الجمع يتم إعادة خصم الرسم الإضافى المفروض - ويهدف هذا النظام الى تشجيع إعادة المواد الخطرة التى توفر حافزا للتدوير .

- ٣ - خلق سوق : يمكن خلق أسواق عندما تشتري المؤسسات حقوق التلوث الحالى أو المستقبلى أو عندما يتم معالجة المخلفات وتدويرها ، ومن أمثلة خلق السوق تجارة الانبعاثات والتدخل فى السوق .. الخ .
 - ٤ - قيود الأداء : وهى مدفوعات تدفعها المؤسسات الاقتصادية للسلطات المعنية لضمان التزامها بالقواعد المفروضة لحماية البيئة وعندما يتحقق الالتزام بهذه القواعد يتم اعادة المبالغ المالية المدفوعة لضمان تأمين البيئة (٩) .
 - ٥ - فرض أسعار تصاعدية على المنتجات الأكثر تلويثاً للبيئة وتقديم دعم للصناعات التى تستخدم تكنولوجيا نظيفة .
 - ٦ - إصدار سندات الأداء البيئى وتصاريح التلوث القابلة للتداول .
- وإذا كانت تكاليف حماية البيئة تعتبر نسبيا عالية فان تهرب أصحاب المشروعات من عبء تكلفة حماية البيئة والاثار السلبية الناجمة من مشروعاتهم ، يسبب اختلالا مستمرا مما يقتضى تضافر الجهود الحكومية والخاصة لمواجهة هذه الاختلالات .
- ولما كانت البيئة الاقتصادية تعتبر الوسط الذى يضم الموارد الطبيعية والبشرية والمادية الصناعية الداخلية والخارجية والتى تتفاعل مع بعضها لتيسر للانسان سبل المعيشة فيها ، فان تلوث البيئة يؤدى الى تكلفة عالية على الانتاج لعل من أهم مكونات هذه التكلفة :
- ١ - فقدان وعدم استغلال جيد للمواد الأولية وموارد الطاقة نتيجة استخدام طرق انتاج لم تأخذ فى الاعتبار مقدار ما يترتب على الصناعة من تلوث.
 - ٢ - أن التخلص من النفايات والمواد المختلفة قد أضر ورفع من تكاليف استخدام عناصر الانتاج وأثر على جودة هذه العناصر ورفع من تكاليف معالجتها .
 - ٣ - أن تكاليف التحكم فى التلوث والمحافظة على البيئة تتراوح فى المتوسط بين صفر - ٣٪ من جملة تكلفة المشروعات كما تشير بذلك تقديرات البنك الدولى.
 - ٤ - أن تلوث البيئة يؤدى الى وجود أضرار إقتصادية تعوق عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

مصادر الفصل السادس

- ١ - جارى مارى بليت ترجمة السيد عثمان ، عودة الوفاق بين البيئة والإنسان ، عالم المعرفة ، سبتمبر ١٩٩٤ .
- ٢ - د. محمد المصالحه ، دور التنظيم الدولى فى حماية البيئة ، السياسة الدولية ، العدد ١٢٤ ، أبريل ١٩٩٦ ، ص ١٢٢ .
- ٣ - د. السيد عليوه ، صنع القرار السياسى فى منظمات الادارة العامة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٤ . ص ص ٣٦١-٣٦٤ .
- ٤ - المرجع الأساسى للتقييم البيئى ، السياسات والاجراءات والقضايا المشتركة بين القطاعات ، إدارة البيئة ، الدراسة رقم ١٣٦ فى سلسلة الدراسات الفنية الصادرة عن البنك الدولى ، واشنطن ١٩٩٥ ، ص ص ٢٤ - ٢٥٠ .
- ٥ - المرجع السابق ص ص ٩٨ - ١٠١ .
- ٦ - د. محمد المصالحه ، المرجع السابق .
- ٧ - المرجع الأساسى للتقييم البيئى ، مرجع سابق ، ص ص ٨٧ - ٩١ .
- ٨ - د. محمد نظير محمد بسيونى ، الآثار البيئية للكوارث التكنولوجية على التنمية الاقتصادية فى مصر ، المؤتمر السنوى الأول لإدارة الأزمات والكوارث ، القاهرة ، ١٢ - ١٣ أكتوبر ١٩٩٦ ، ص ص ٦ - ١٦ .
- ٩ - Organization for Economic co-operation and Development, Managing the Environment the Role of Economic Instruments, Paris, France 1994, PP 14-21.

الفصل السابع

إدارة أزمة الإرهاب (العنف السياسي) الدولي

المبحث الاول : تطور ظاهرة الإرهاب (العنف) الدولي :

الإرهاب ظاهرة لازمت المجتمع السياسى، فكما أن الجريمة ظاهرة إجتماعية إرتبطت بنشأة المجتمع الانسانى، فان الارهاب تلازم مع تنظيم السلطات والمسئولية والصراع الذى نتج عن محاولات امتلاك القوة وفرض الادارة على الآخرين ، ومن هنا كان الإرهاب قديما قدم السلطة السياسية .

ومن هنا كانت جرائم الاغتيال السياسى من أقدم جرائم التاريخ ، وكانت المكائذ والمؤمرات والتخريب والخيانة والمذابح هى إحدى سمات المجتمعات القديمة ، والتي تطورت بتطور تلك المجتمعات ونظم الحكم فيها ، واتساع نطاق سلطات الدولة مروراً بمراحل عديدة حتى وصلت الى نشأة الدولة الحديثة .

وإذا تخطينا المراحل الزمنية المتعاقبة لظاهرة الإرهاب وبدأنا بالقرن العشرين لوجدنا أن الإرهاب قد أحدث فى هذا القرن منذ بدايته تحولات راديكالية فى التاريخ ، ويكفى أن نشير الى منظمى نوردنايا زوليا ونوردنايا فوليا فى روسيا اللتين ساهمتا بنشاطاتهما المكثفة ضد الحكم القيصرى فى التمهيد لقيام الثورة البولشفية عام ١٩١٧ ، وأن منظمة بونستاشا الصربية كانت سببا فى قيام الحرب العالمية الأولى باغتيالها الأرشيذوق راندلوف ولى عهد النمسا ، وأن منظمة إمرى فى البلقان كانت سببا فى صور الصراع العنيف (الحروب والحروب الأهلية والصدامات العرقية) فى دول المنطقة ، ثم المنظمات الفوضوية والعدمية التى استمدت أفكارها ومبادئها من بعض فلسفات القرن التاسع عشر ، وكذلك المنظمات الفاشية والنازية التى سادت فى فترة ما بين الحربين العظميين والتى لازالت نشاطاتها على الساحة الدولية حتى أيامنا هذه .

ثم شهد عقد الستينات مواجهات عارمة من العنف السياسى ، قامت بها حركات التحرر الوطنى فى البلاد التى كانت تستعمرها الدول الكبرى ، وتورط عدد من تلك الحركات الوطنية فى عمليات إرهابية وقعت خارج الأرض المحتلة وضد أبرياء أو أطراف ثالثة لادخل لها فى الصراع ، ثم بعد التحرر أنقسم عدد من الحركات الوطنية على نفسها ودارت بينها إما حروب أهلية أو عمليات إرهاب ضد بعضها البعض .

وفى نهاية عقد الستينات ، وبالذات فى عام ١٩٦٨ قامت ثورة الشباب العالمى ، التى بدأت باحداث الطلبة فى فرنسا ثم امتدت لتشمل الطلاب فى كل أرجاء العالم ، ولكن هذه الصورة مالم يثبت أن خدمت حيث لم يكن لها أهداف واضحة، وفسرها البعض

بأنها مجرد تمرد جيل ما بعد الحرب العالمية الثانية على الأوضاع التي كانت لازالت مستمرة منذ ما قبل الحرب ، وبعد فشل تلك الثورة تحولت جماعات من الشباب الى اعتناق مفاهيم شاذة (مثل فلسفة الهييز / وفلسفات الفوضوية والعنصرية والعدمية واليسار الجديد واليمين المتطرف والاتجاهات الدينية المتطرفة أو المبتدعة) وبعض هذه الجماعات من الشباب تطورت الى تكوين منظمات ارهابية ، كلها تعتقد أن بإمكانها تغيير المجتمعات بالقوة الى ما تؤمن به من مفاهيم غير مقبولة .

وبلغت ظاهرة الارهاب الدولي أقصى درجات الخطورة في هذا القرن في عقدي السبعينات والثمانينات خلال الحرب الباردة ، اذ قامت الظاهرة خلال هذه الفترة بدور البديل للحرب في الصراع السياسي بين الكتلتين العظميتين ، حتى أن أوروبا الغربية وحدها كان يعمل على أرضها ٧٦ منظمة ارهابية يعمل بعضها لحساب الاتحاد السوفيتي والآخر لحساب الغرب ، وبذلك كان يقع على أرض أوروبا حوالي ٤٥٪ من مجموع العمليات الارهابية على مستوى العالم، هذا بالإضافة الى عشرات من المنظمات التي تنتشر في أمريكا اللاتينية وآسيا ، وبذلك قدرت الاحصاءات والدراسات في تلك الفترة أن ٨٢٪ من عمليات الارهاب في العالم كان وراءها مخابرات دول أجنبية .

وفي نفس الوقت مارس عدد من منظمات التحرر الوطني الارهاب كوسيلة لتحقيق أهدافها، مثل بعض فصائل منظمة التحرير الفلسطينية كالجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية والحركة التصحيحية لفتح وغيرها ، وكذلك منظمات مثل : الجيش الجمهوري الأيرلندي وحركة الباسك الأسبانية وجبهة تحرير مورو بالفلبين وجبهات تحرير كورسيكا بفرنسا ونمور التاميل في سريلانكا .. الخ .

وواجهت الولايات المتحدة منذ عقد السبعينات هجمة إرهابية شملت الداخل والخارج ، ففي الداخل كانت هناك أكثر من ١٥ منظمة تمارس نشاطاتها منها منظمة جيش التحرير المتحد والبانز والغريزمان اندرجروند والحنفي مسلم وجبهة تحرير بورتوريكو وأوميجا ٩ ورابطة الدفاع اليهودية وغيرها ، وفي الخارج تعرضت السفارات الأمريكية ورجال الأعمال والحكوميين ورجال الجيش والطائرات المدنية الأمريكية لهجمات عديدة في كل أنحاء العالم - خاصة أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط ولا زالت الولايات المتحدة تعتبر الارهاب أحد أخطر التهديدات للأمن القومي الأمريكي .

ومع بداية التسعينات وسقوط الاتحاد السوفيتي وانهيار نظم الحكم الشمولي وانتهاء الحرب في أفغانستان ، تقلصت عمليات الارهاب الدولي بصورة ملحوظة ، حيث فقدت

المنظمات الارهابية اليسارية المتطرفة في كافة دول العالم الدعم الذى يمثل لبس الأم والذى كانت تتلقاه من الدول الشمولية الشرقية .

وشهدت التسعينات أيضا انتشار المنظمات التى تتستر وراء الدين الاسلامى ، بداية من تيار الحركة الاسلامية مثل بعض للمنظمات فى أفغانستان وباكستان، وحركة الأرقم فى بنجلاديش ، وحزب التحرير الاسلامى فى عدد من الدول العربية ، والمنظمات الشعبية مثل منظمة الدعوة بالعراق ومنظمة الثورة الشعبية وكتائب الايمان بالسعودية وحزب الله فى لبنان وجنوب العراق والجبهة القومية الاسلامية بالسودان ، والنفير بالأردن وبعض من يأويهم حزب الاصلاح فى اليمن من العائدين من أفغانستان، ومنظمى الجهاد والجماعة الجهادية الاسلامية ومانفرغ عنها فى مصر والجماعة الاسلامية فى ليبيا، وحركة النهضة فى تونس ، وجيش الانتفاذ المسلح فى الجزائر ، وجماعة العدل والاحسان فى المغرب والجماعة الاسلامية فى موريتانيا، فضلا عن العناصر المتطرفة والهابية فى باكستان وبعض الدول الأوروبية مثل سويسرا والمانيا والدانمرك وايطاليا وبريطانيا .. الخ .

وعلى الرغم من أن ظاهرة الارهاب أصبحت تمثل فى الوقت الحالى ظاهرة عالمية متشعبة تضرب بجذورها فى العالم المتقدم والعالم الثالث إلا أنه جرى الربط بين الارهاب الدولى والحركات الاسلامية بصفة خاصة ، ويركز هذا الربط الى أن نسبة هامة من أعمال الارهاب التى تشهدها البيئة الدولية تصدر من نظم وجماعات تنسب نفسها الى الاسلام ، وهذا يستدعى معالجة متأنية للوقوف على هذه القضية (١) .

ثانيا : الأبعاد التكنولوجية لظاهرة الارهاب :

يلعب البعد التكنولوجى دورا بالغ الأهمية فى بلورة الأنماط والأهداف الارهابية ، فالارهاب يسعى الى تحقيق أهدافه المتبناه من خلال أدوات تكنولوجية ملائمة، وتذهب بعض التحليلات الى أن من الضرورى افتراض أن الارهابى يمتلك معرفة تكنولوجية مساوية لمعرفة قوات الأمن التى تواجهه ، بما يعنى أن المعركة بين الجانبين تعتبر فى أحد جوانبها معركة تكنولوجية ، وعلى وجه التحديد، فإن المقصود بتكنولوجيا الارهاب هو وسائل وأدوات العنف التى تستخدمها الجماعات الارهابية فى تحقيق أهدافها ، سواء كانت أسلحة أو معدات أو ذخائر .. أو غيرها ، ويتميز الارهاب الناتج عن مزاعم دينية بطبيعة خاصة تجعله مختلفا عن أنواع الارهاب الأخرى سواء من حيث طبيعة الأهداف

الموضوعة أو أساليب التنفيذ وبالتالي ، فإنه على الرغم من أن أدوات الإرهاب تكاد تكون متشابهة في جميع الحالات، إلا أن أساليب استخدامها تختلف بدرجة ملحوظة حسب اختلاف نوع الإرهاب .

وفي إطار رصد طائفة من الملاحظات الأولية المميزة لنمط الإرهاب المنتشر برداء الدين في المنطقة العربية من الضروري البدء بالإشارة إلى أن الموجة الراهنة للإرهاب المنتشر برداء الدين تعتبر الموجة الثالثة من نوعها في مصر خلال القرن العشرين، حيث جرت الموجة الأولى خلال عقد الأربعينات وبداية الخمسينات على هامش حركة النضال الوطني ضد الاحتلال البريطاني، واتجهت خلالها بعض العمليات الإرهابية ضد بعض رجال الدولة الموالين للنظام الملكي، أما الموجة الثانية ، فقد وقعت خلال النصف الثاني من السبعينات وأوائل الثمانينات، وبلغت هذه الموجة ذروتها مع اغتيال الرئيس السابق أنور السادات ، والحقيقة أن الموجة الراهنة تتميز عن الموجتين السابقتين من المنظور الفني والتكنولوجي بعدة خصائص تتمثل في :

- ١ - الكثافة العالية في مستوى التسليح المتاح للجماعات الإرهابية .
 - ٢ - تطوير وسائل وأدوات إرهابية جديدة مثل العبوات الناسفة التي تخدم أهداف الإرهاب على نحو أفضل ، لما تحدثه من الخسائر البشرية والمادية ، ولما يصاحبها من الضوضاء والانفجار المروع.
 - ٣ - توجيه العمليات الإرهابية نحو طائفة جديدة من الأهداف ، مثل أهداف السياحة ، سعياً إلى الحد من الموارد المالية التي تحصل عليها الدولة .
 - ٤ - ازدياد كثافة العمليات الإرهابية بصورة غير مسبقة على الإطلاق ، فقد أصبحت العمليات الإرهابية تجري بمعدل شبه يومي ، بعدما كان المعدل السابق يصل فيما مضى إلى عملية إرهابية واحدة كل ٧-٨ سنوات .
 - ٥ - الاتساع النسبي في قاعدة الجماعات الإرهابية .
- وهكذا ، فإن المرحلة الراهنة تشهد نقلة نوعية بارزة في طبيعة العمليات الإرهابية في مصر والمنطقة العربية .

المحددات التكنولوجية للإرهاب :

يرتبط المستوى التكنولوجي للإرهاب بمجموعة محددة من المعطيات التي تلعب دوراً حاكماً في بلورة النمط المميز للعمليات الإرهابية، وتختلف هذه المعطيات في مضمونها للداخل من دولة إلى أخرى ، ومن حالة معينة إلى حالة أخرى ، إلا أن هناك شيوها واضحا وتكراراً ملموساً للمبادئ العامة والخطوط العريضة التي تنظم فيها تلك

المعطيات، ولا يخرج الارهاب المتدثر برداء الدين في المنطقة العربية عن هذه القاعدة العامة كثيراً، ولكنه يتسم بمجموعة مميزة من الخصائص الفرعية تتمثل بالأساس فيما يلي :

- ١ - طبيعة الأهداف الارهابية الموضوعة .
- ٢ - مستوى التطور التكنولوجي العام في المجتمع، تسيير حركة التطور في أساليب الارهاب داخل مجتمع ما وفقا لحركة التقدم التكنولوجي العام في نفس المجتمع ، لا سيما في مجال التكنولوجيا القابلة للاستخدام الارهابي ودرجة انتشارها على نطاق واسع .
- ٣ - الإتاحة النسبية للأسلحة والمعدات .
- ٤ - بساطة استعمال الأسلحة والمعدات فالارهابيون يميلون عادة نحو استخدام أسلحة ومعدات تتميز بالبساطة والبعد عن التعقيد ، ويرجع ذلك في الأساس الى انخفاض مستوى المعرفة التكنولوجية المتاحة للارهابيين ومحدودية جرة التدريب المعطاة لهم .
- ٥ - أسبقية العنصر البشري، بخلاف الاعتبارات السابقة، فان الجماعات الارهابية المتدثرة بالدين عموما تعطى اهتماما كثيفا بتنمية العنصر البشري واعلاء الوازع المعنوي الداخلي لدى الأفراد المنتمين اليها ، بما يكسبهم روحا انتحارية ظاهرة. وعلى هذا الأساس ، اتسمت الادوات والاليات المستخدمة من جانب الجماعات الارهابية في مصر والجزائر بالبساطة والتواضع بوصفها الأدوات الأكثر إتاحة امامها ، علاوة على كونها الأكثر ملاءمة لمستوى التعليم والمعرفة المتوفرة لدى أفراد تلك الجماعات ، وعلى الرغم من أن الجماعات المذكورة عملت على تنويع اشكال استخدام تلك الأدوات ، الا أن الأدوات المستخدمة تبقى في النهاية محصورة داخل نوعين أو ثلاثة أنواع من الأدوات البسيطة المتواضعة .

الأدوات الرئيسية للارهاب :

يتضح مما سبق أنه في ظل المتغيرات القائمة على كافة المستويات ، اتجهت الجماعات الارهابية نحو تفضيل استخدام أدوات معينة تتسم بالبساطة وسهولة الاستخدام والإتاحة النسبية في السوق المحلي ، وتشير كافة هذه المعلومات الى أن الجماعات

الارهابية فى مصر تستخدم فى الأساس ثلاثة أنواع رئيسية هى : البنادق الآلية ، والمتفجرات ، والقنابل .

وفىما يتعلق بالبنادق الآلية ، تتمثل مصادر الإمداد الرئيسية فى مخلفات الحروب والتصنيع الأهلى والتدريب ، فالعديد من الأسلحة والمعدات المستخدمة فى العمليات الارهابية يرجع أصلها الى مخلفات الحروب التى خاضتها القوات المصرية فى شبه جزيرة سيناء .

ومن ناحية أخرى تحولت العديد من الورش الأهلية فى صعيد مصر بصفة خاصة نحو انتاج أجزاء الاسلحة الخفيفة ، وعلى الرغم من رداءة صنع تلك الأسلحة، إلا أنها تفى عموما بالأغراض المطلوبة ، ويبدو استشرأ هذه الظاهرة واضحا من خلال أعمال الضبط الأمنية المتلاحقة التى تكشف عن ضبط مصانع متخصصة فى انتاج السلاح بدون تراخيص فى مناطق متفرقة ، ويمثل التهريب المصدر الثالث للحصول على الأسلحة من جانب الجماعات الارهابية المصرية ، فالواضح أن حدود مصر الجنوبية باتت تشهد حركة انتقال واسعة للأسلحة المهربة من السودان الى مصر ، ويبدو أن حركة التهريب هذه تجرى تحت ضغط الأوضاع الاقتصادية المتردية فى السودان ، والتى تدفع جماعات سودانية عديدة نحو الاتجار فى السلاح وتهريبه الى صعيد مصر طلبا للكسب المادى .

أما بالنسبة للمتفجرات ، فإن مصدرها الاساسى يتمثل فى المحاجر والمناجم ، حيث تستخدم محاجر الرخام والالباستر والجرانيت والحديد نوعيات مختلفة من المتفجرات لإتمام العمل ، وتخضع تلك المحاجر لإدارة وإشراف جهات متعددة ، بعضها يتمثل فى القطاع العام، وبعضها الثانى يتمثل فى القوات المسلحة ؛ وبعضها الآخر يتمثل فى المواطنين العاديين ، وتحصل تلك الجهات على حصص محددة من المتفجرات اللازمة للعمل وتمارس الأجهزة الحكومية والقوات المسلحة رقابة صارمة على عمليات نقل وتخزين وصرف واستعمال المتفجرات الموجودة لديها ، إلا أن التسرب يقع عادة من المحاجر المملوكة لمواطنين عاديين ، حيث لا تمارس رقابة دقيقة على الحصص المخصصة لهم من المتفجرات ، الأمر الذى يتيح امكانية وقوع المخالفات وتسرب كميات هائلة

منها، ثم تصل تلك الكميات عقب ذلك الى أيدي الجماعات الارهابية التي بدأت استخدامها على نطاق واسع نسبيا .

وأخيرا ، فإن القنابل تحتل مكانة ملحوظة في الأدوات المستخدمة من جانب الجماعات الارهابية في مصر ، ويتمثل مصدر نسبة من هذه القنابل في مخلفات الحروب والتسرب من الهيئات الرسمية ، بينما تقوم العناصر الارهابية بتصنيع نسبة أخرى منها من خلال الاستفادة من المواد الكيميائية المتاحة للاستخدام المدني ، والمتداولة في المحلات المتخصصة دون رقابة كافية .

ومن ثم ، تتحدد خريطة العمليات الارهابية والادوات المستخدمة فيها على أساس مدى إتاحة الأسلحة والمعدات للجماعات الارهابية من شأن هذه الإتاحة أن توفر مصدر امداد مستمر لتلك الجماعات، وتحتاج مواجهة الارهاب من هذا المنظور الى محاولة اغلاق كافة منافذ الامداد التسليحي المتاحة أمامه ، علاوة على ضرورة اتباع سياسة وقائية ترمي على المدى الطويل الى الحيلولة دون استمرار تسرب الأسلحة والمعدات الى الجماعات الارهابية ، أيا كان مصدر هذا التسرب(٢).

ثالثا : الارهاب وادارة الأزمة الأمنية :

نزولا على ما تتسم به الأزمة كدرجة عالية من الخطورة والاضرار بحالة الأمن والاستقرار بصفة عامة ، فإن حسن إدارتها بهدف الوصول الى الأهداف المرجوة منها يقتضى ضرورة تكوين فريق أو مجموعة عمل من كافة المتخصصين أمنيا وغير أمنى لممارسة حلقات العمليات الادارية فيها ، تلك الحلقات التى تتكون من التخطيط والتنظيم والتوجيه واصدار القرارات وحسن متابعتها بشكل يحقق الأهداف المرجوة منها.

وقد يتكون هذا الفريق من مسئول أمنى فى المجال الجنائى وفى المجال السياسى ، وآخر فى المجال العسكرى ، وثالث فى الشئون السياسية ، ورابع فى المجال الاعلامى ، وخامس فى أعمال الرقابة والانقاذ ، وسادس فى مجال المفرقات، وسابع فى مجال التنسيق والاتصالات ، بالاضافة الى ضرورة وجود طبيب عام ، وأخصائى فى الدراسات النفسية ، بالاضافة الى غير ذلك من التخصصات الأخرى التى تستوجبها طبيعة الأزمة ونوعيتها ، وبالرغم مما تتطلبه عملية الإدارة من ضرورة وجود رئيس يتولى مهمة الاشراف بالكامل على فريق الإدارة وتوجيهها لا مكان الوصول الى القرار

الرشيء فيها ، فان اعتبار الرئاسة أو الأقدمية يجب ألا يكون هو الأساس الدائم لاختيار بقية عناصر فريق الإدارة المختلفة ، بل يجب دائما الاعتماد على عنصر الكفاءة والمقدرة الشخصية بالدرجة الأولى فى كل مجال من المجالات حتى تتوافر تماما لأفراده فى النهاية مقومات الرشد المطلوب القائم على أسس من المعرفة الموضوعية البعيدة عن تحكيمات الرئاسة وتبعاتها .

وتهدف إدارة الأزمة الأمنية الى إمكان توصل فريقها الى القرار الأمنى الرشيء القادر على تحقيق أقصر قدر من التوازن المقبول بين كافة المصالح المتداخلة والتي تعرضها تلك الأزمة لقدر من الخطورة التي تنال منها أو تعصف بها .

عناصر التدريب على الأزمات الأمنية :

وتتعدد العناصر الواجب التدريب عليها أثناء إدارة الأزمات الأمنية والتي يتعين ضرورة الإلمام بها بهدف الوصول الى القرار الأمنى الرشيء القادر على حسن مواجهتها والتصدي لحلها .

وتعتبر تلك العناصر بمثابة مقدمات ضرورية يلزم توافرها لتحقيق النتيجة المرجوة ، ومن ثم يترتب على عدم التصدي لها والاحاطة بها ، إتمام القرار الأمنى الصادر فى أى أزمة بقدر من النقص أو القصور الذى يعيبة ويحول بالتالى دون وصوله الى درجة الرشد المطلوبة ويمكن حصر أهم تلك العناصر أو حلقات العملية التدريبية فى:

١ - عنصر تنظيمى :

ويقصد به كافة العمليات الإدارية اللازمة لاتمام إدارة الأزمة من تخطيط وتنظيم واتصالات وتوجيه وتعاون ، أى يمتد هذا العنصر ليشمل التنظيم بمعناه العام بهدف تفهم عناصر الخطة المعدة سلفا لمواجهة الأزمة، أو التفكير فيها لإعدادها، أو تطويرها لتتلائم مع أحداثها الواقعية .

٢ - عنصر معلوماتى :

ويقصد بذلك العنصر عملية الإلمام بالمعلومات اللازمة لامكان مواجهة الأزمة الأمنية والتعامل معها سواء فى ضوء التفسير السابق للأحداث أم فى ضوء ما أسفر عنه من واقع مواجهتها.

٣ - عنصر فنى أو تنفيذى :

يقصد بالعنصر الفنى أو التنفيذى ضرورة التدريب أيضا على النواحي الفنية والتنفيذية اللازمة لوضع خطة المواجهة موضوع التنفيذ مع الاحاطة بكيفية التصدى لما قد ينجم عنها من مشاكل أخرى تابعة لها.

٤ - عنصر اقتصادى :

ويتضمن ذلك العنصر عملية حساب التكلفة الناتجة عن قرار حل الأزمة بكل ما يترتب عليها من مكسب وخسارة سواء من الناحية المادية أو غير المادية ومقارنتها بغيرها من البدائل الأخرى ، ونسبة كل من تلك التكلفة ، وفى ضوء ما تقدر الى تحقيقه من كافة الاعتبارات الأخرى المحيطة بالحدث الأمنى .

٥ - عنصر اجتماعى :

كذلك لابد من التدريب على قياس ردود الفعل الاجتماعية المترتبة على القرار الأمنى اللازم اتخاذه لحل الأزمة الأمنية على الهيئة الاجتماعية ، والحفاظ على مصالحها هى الغاية والهدف المطلوب دائما بذل أقصى الجهود للحفاظ عليها ، والحيلولة دون المساس بها أو التضحية بمكاسبها .

٦ - عنصر سياسى :

يقصد أيضا بالعنصر السياسى ضرورة التدريب على قياس البعد السياسى للقرار الأمنى ، ومدى ما ينعكس عليه من آثار طبيعية تتمثل فى ردود الفعل المختلفة على الصعيد السياسى سواء فى داخل البلاد أم فى خارجها .

٧ - عنصر قيادى :

يمثل العنصر القيادى أهم تلك العناصر التى يجب التدريب عليها ضمن برنامج ادارة الأزمات باعتباره البوتقة القادرة على صهر كافة العناصر الأخرى فى داخلها ، واستيعاب مطلوبات كل منها و إمكان توظيف قدراتها للوصول الى الهدف الأمنى المنشود (٣).

المبحث الثانى : النهج المصرى فى مواجهة الإرهاب :

أولاً: ملامح النشاط الارهابى فى مصر :

١ - اتجاه النشاط الارهابى للقيام بعمليات كبرى ضد مصر فى الخارج:

واجه النشاط الارهابى فى مصر خلال الفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٥ مقاومة داخلية عنيفة تمثلت فى عدة وجوه أولها فشل الارهاب فى تحقيق تعاطف جماهيرى ، بل على العكس ظهر الرفض الشعبى للنشاطات الارهابية واضحا وقويا نتيجة احساس المواطن المصرى بأن الارهاب موجة بالدرجة الأولى الى أمنه الذاتى ومصالحة القومية وموارده الضرورية ، وكانت الأخطاء التى تورطت فيها العناصر الارهابية بالتعدى على أرواح مواطنين أبرياء ، وضرب وسائل المواصلات والاعتداء على مورد السياحة والعنف الزائد الذى اتسمت به العمليات الارهابية ، كان لذلك أثر عميق فى نفوس المصريين جعلهم يعتبرون الارهاب والارهابيين خطرا بالغ الشدة على حياتهم واستقرارهم ومصادر أرزاقهم وثانيها المواجهات الأمنية التى أسفرت عن مصرع أعداد كبيرة من قادة التنظيمات وعناصرها النشطة ورغم أن تلك المواجهات قد نتج عنها استشهاد عدد من رجال الشرطة وأيضا من المواطنين الأبرياء ، إلا أنها اجهضت تقريبا النشاط الارهابى المنظم واسقطت رموزه وأوقفت تصاعده وحرمته من تحقيق أهدافه ، وثالثها تضاول قدرة التنظيمات الارهابية على تجنيد عناصر جديدة فى الداخل للانضمام اليها وتعويض من تخسره تلك التنظيمات ممن يقتلون أو يحاكمون أو يعتقلون .

ومن هنا لم يكن أمام الارهاب الا أحد خيارين ، إما القيام بعملية أو أكثر تتسم بالجسامة والعنف البالغ داخل مصر لإثبات الوجود والقدرة والتأثير - وقد ثبتت صعوبة هذا الخيار للضعف التنظيمى الشديد داخل مصر ، وإما القيام بعمليات كبرى ضد مصر فى الخارج يكون لها انعكاس بالغ الخطورة فى الداخل ، ويحقق كل أهداف الارهاب دون التعرض لاجهاض العمليات بالارشاد عنها أو اختراق التنظيمات التى تعد لها .

وقد اختارت قوى الارهاب الخيار الثانى الذى يسهل معه اعداد مسرح العمليات فى دقة وتأنى دون الخوف من انكشاف الأمر ، خاصة اذا ما اختير هذا المسرح بعناية ، وفى دول تتسم بالضعف الأمنى .

ومن هنا كان التخطيط لاغتيال الرئيس مبارك فى شهر يونيو ١٩٩٥ أثناء زيارة سيادته لأديس أبابا لحضور اجتماع قمة منظمة الوحدة الأفريقية ، وقد كانت ظروف الحادث تشير منذ البداية الى تورط السودان فيه ، فالسودان دولة مجاورة لأثيوبيا ، والحدود بينهما واسعة والسيطرة عليها محدودة ويتيح هذا للسودان دفع العناصر الارهابية لأثيوبيا وسحبها منها دون عناء ودون أن تتعرض للانكشاف .

ويدل استعراض ظروف الحادث أن العناية الإلهية قد تدخلت لإنقاذ حياة الرئيس مبارك ، حيث أنه بالنظر الى احكام التخطيط وعدد الأفراد المشاركين فى العملية وكميات ونوعيات الأسلحة والمتفجرات التى أعدت للاستخدام فى الاعتداء، فإن احتمال فشل العملية كان بعيدا عن الاحتمال ، ولولا حسن التصرف وثبات الأعصاب وعناية الله وتوفيقه لكانت النتيجة مأساوية .

ولعل خطة الارهابيين كانت تتضمن عمليات ارهابية واسعة النطاق فى مصر تعقب الاعتداء على الرئيس، بحيث تسود فوضى عارمة يسهل معها سقوط الدولة فى أيديهم ولكن نجاة الرئيس وعودته مباشرة الى البلاد والاعلان الصريح عن المحاولة فى بيان رسمى أذيع عقب المحاولة الفاشلة مباشرة ، وردود أفعال الجماهير العريضة بالاستنكار الشديد لهذه المحاولة الآثمة وتعبيرها الصادق عن هذا الاستنكار ، الذى كان فضلا عن كونه اجماعا شعبيا على رفض الارهاب وشجبه ، فإنه كان أيضا بمثابة استفتاء شعبى جديد على زعامة وسياسة الرئيس مبارك .

أما الحادث الثانى الذى يشير الى اتجاه الارهاب الى مهاجمة مصر فى الخارج، فقد كان عملية نسف السفارة المصرية فى اسلام آباد فى باكستان فى ١٨/١١/١٩٩٥، وقد كان هذا الاتجاه فى الاعتداء على الدبلوماسيين المصريين فى الخارج مؤشرا تمثلى فى اغتيال المستشار التجارى المصرى فى جنيف قبل حادث اسلام آباد بفترة وجيزة ، وقد أحدثت العملية الارهابية ردود أفعال خطيرة ، إذ شغلت أصدائها الراى العام المصرى الذى أصيب بصدمة قوية من مفاجأة الحدث وحجم الخسائر الناجمة عنه ، كما أخرج الحادث بشدة الحكومة الباكستانية ، وحظى باهتمام العالم نتيجة بشاعة التدمير وما أسفر عنه من عدد كبير من القتلى والجرحى، كما أن اسلوب ارتكابه كعملية انتحارية قد ضاعف من خطورة الحادث ودرجة الاهتمام المحلى والدولى به .

ومع الخطورة الكبيرة التي اتسمت بها حوادث الارهاب فى الخارج فان القيادة السياسية فى مصر قد احتوت بسهولة الآثار الناجمة عنه عمليات الارهاب فى الخارج، بل ويمكن القول أن النتائج النهائية لهذه العمليات قد انعكست بالخسارة البالغة على الارهابيين ومن يساندتهم فقد طردت باكستان عددا كبيرا من المقيمين فيها من عناصر التطرف كما تعددت الحملات الأمنية ضد مراكز تجمعهم وأصبح تنقلهم صعبا، ولم يعد لهم نفس حرية الحركة والتنقل، أما بالنسبة للسودان فقد أصبح فى مأزق خطير نتيجة تورطه فى حادث أديس أبابا، وأصبح عرضة لتوقيع عقوبات دولية عليه، فضلا عن سوء علاقات السودان بكافة الدول المجاورة والمشاركة معه فى الحدود.

٢ - تركيز عمليات الارهاب فى صعيد مصر :

الواضح من استقراء أنباء عمليات الارهاب خلال عام ١٩٩٥ أنها تركزت بصفة عامة فى محافظات الصعيد، وبصفة خاصة فى محافظة المنيا، بل وبصفة أخص فى مدن ملوى وديروط وسمالوط وأبو قرقاص، حيث تفوق العمليات التى وقعت فى هذه المدن، عددا كافة العمليات التى وقعت فى كافة أنحاء الجمهورية.

ولاشك أن هذا الوضع يحتاج الى دراسة خاصة ولمثل هذه الدراسة مداخل خاصة من بينها عدد من الحقائق الطوبوغرافية والديموغرافية وطبيعة الموارد الاقتصادية ونوعية العلاقات بين الناس والعادات والتقاليد، هذا بالإضافة الى تطورات المواجهة بين الشرطة وعناصر التطرف، وامتداد تلك المواجهة الى صورة من صور التأثير الشخصى أو العائلى فى بعض أوجه تلك الصدمات، ومن بين العوامل التى تؤثر فى النشاط العنيف بمحافظة المنيا مايلى :

- أ - انتشار زراعات القصب فى المنيا التى تصل الى حوالى ٤٠ ألف فدان مقابل ألف فدان فقط فى أسيوط وقد أتاحت زراعات القصب - التى تمكث فى الأرض حوالى سبعة شهور فى العام - فرصة كبيرة للارهابيين للاختفاء عن الأعين داخل هذه الزراعات وبدء عملياتهم منها ثم الهروب اليها.
- ب - تداخل الحدود بين محافظتى أسيوط والمنيا خاصة عند منطقة الحوطة، وتتميز منطقة ملوى بسهولة الدخول اليها والخروج منها بممرات

جبلية تخترق الجبل الشرقى الذى كان مأوى للمطاريد وأصبح مأوى للمتطرفين.

ج - نقص المعلومات عن العناصر التى تعمل كمجموعة معاونة للتمهيد لمسرح العمليات الارهابية وأغلبهم من الفتية الصغار الذين تحركهم دوافع ثارية ضد رجال الشرطة .

د - لجوء العناصر الارهابية الى الاعتداء على أعوان الشرطة من مخبرين ومساعدين وغيرهم ، وأغلبهم من أهالى البلاد الذين يعلمون عنها الكثير وكذلك الاعتداء على من يعتقدون أنهم من مرشدى الشرطة وذلك انتقاما منهم ولردع غيرهم من التعاون مع الأمن .

هـ - التغيير المستمر لقيادة جهاز الأمن فى المنيا ، ففى خلال فترة قصيرة توالى على قيادة الجهاز خمسة مديرين للأمن.

ورغم أنه قد نقل كل منهم بسبب وقوع أحداث معينة ، إلا أن الأحداث لم تتوقف بنقل أى منهم ، بينما لم يمنح الفرصة لارساء سياسة أمنية ثابتة تحتاج لفترة زمنية لإثبات نجاحها .

٣ - استمرار الظروف المساعدة للنشاط الارهابى :

لا زالت الظروف التى ساعدت على انتشار النشاط الارهابى فى مصر قائمة . فالدول المعادية التى عرف عنها ايواء الارهابيين وتدريبهم وتمويلهم وتسليحهم تمارس نشاطها ضد مصر ، وعلى رأس هذه الدول السودان التى بلغت ذروة مؤامراتها بدورها المفصوح فى المحاولة الفاشلة لاغتيال الرئيس مبارك فى أديس أبابا(٤).

ثانيا : السياسة الأمنية :

تأثرت ظاهرة الإرهاب فى مصر فى الفترة الأخيرة بصورة واضحة بالضربات الأمنية شديدة الوطأة التى أجبرت النشاطات الارهابية على الانحسار من المدن الكبرى ، ولكن هذا الانحسار لايعنى دائما القضاء على الظاهرة بقدر ما يدفعها الى الهدوء والترقب لمعاودة النشاط عندما تحين الفرصة ، وقد استخدمت السياسة الأمنية الأساليب التالية فى مواجهة الظاهرة :

- ١ - إتباع سياسة التوسع في الاستيلاء ومعنى هذه السياسة القبض على أى شخصى قد تحوم حولة أى شبهات فى اتصاله بالارهاب أو الجماعات المتطرفة ، أو يكون فى حالة أو ظروف تدخله فى نطاق الاستيلاء ، ثم احتجازه واستجوابه واستخراج أى معلومات قد تتوفر لديه تتصل من قريب أو بعيد بالنشاط الارهابى أو المتطرف .
- ٢ - الرد على العمليات الارهابية بصورة فورية فما أن تقع عملية ارهابية ضد رجال الشرطة أو أعوانهم حتى يعلن فى خلال أيام من تلك العملية عن مطاردة الشرطة لبعض العناصر الارهابية أو محاصرتها لاوكرهم ، وفى أغلب الأحيان يطلقون النار على الشرطة فتستبك معهم ويلقون مصرعهم وتبين أن كثيرا منهم من العناصر النشطة كقادة الأجنحة العسكرية فى مناطق معينة ، أو ممن يمارسون العمليات التنفيذية الإرهابية .
- ٣ - رصد الاتصالات الخارجية من قادة الارهاب فى الخارج مع أعوانهم فى الداخل.
- ٤ - نجحت أجهزة الأمن فى تحقيق قدر مناسب من التعاون الأمنى مع عدد من الدول العربية والآسيوية والأوربية ، وتمكنت بذلك من استعادة بعض الارهابيين الهاربين كما أوردت وسائل الاعلام ورغم أن عمليات تسليم المجرمين لاتجرى بالمعدل المأمول حيث لاتتحمس بعض الدول - لاعتبارات خاصة - بالتعاون فى مجال التسليم إلا أن مصر تلتزم بالقانون ولم تعتمد الى ملاحقة هؤلاء الهاربين فى الخارج - كما تفعل بعض دول المنطقة - وإنما يقتصر الأمر على متابعة ورصد تحركات هؤلاء الأشخاص للحد من نشاطاتهم الموجهة للداخل ، دون اللجوء الى أى أسلوب غير قانونى فى التعامل معهم حرصا على سمعتها واحترامها بين دول العالم .
- ٥ - كما اعتمدت السياسة الأمنية على مراقبة الحدود - خاصة الحدود الجنوبية مع السودان - والتي ثبت أن عمليات تهريب الأسلحة والذخائر للارهابيين فى مصر تتم عبرها .
- ٦ - رغم كل الاختلافات حول محاكمات الاخوان المسلمين إلا أن تلك المحاكمات كان لها أثر واضح فى اضعاف التيار الدينى الذى يسعى الى السيطرة على السلطة أو بمعنى آخر النشاط السياسى المتمسك بالدين حيث لايسمح الدستور

المصري بقيام أحزاب سياسية على أساس ديني ، وقد انعكس هذا أيضا على النشاط الارهابي الذي يتحد في الغاية مع غيره من التيارات الأخرى على اختلاف مسمياتها ، الا وهو تحويل الدولة الى دولة دينية .

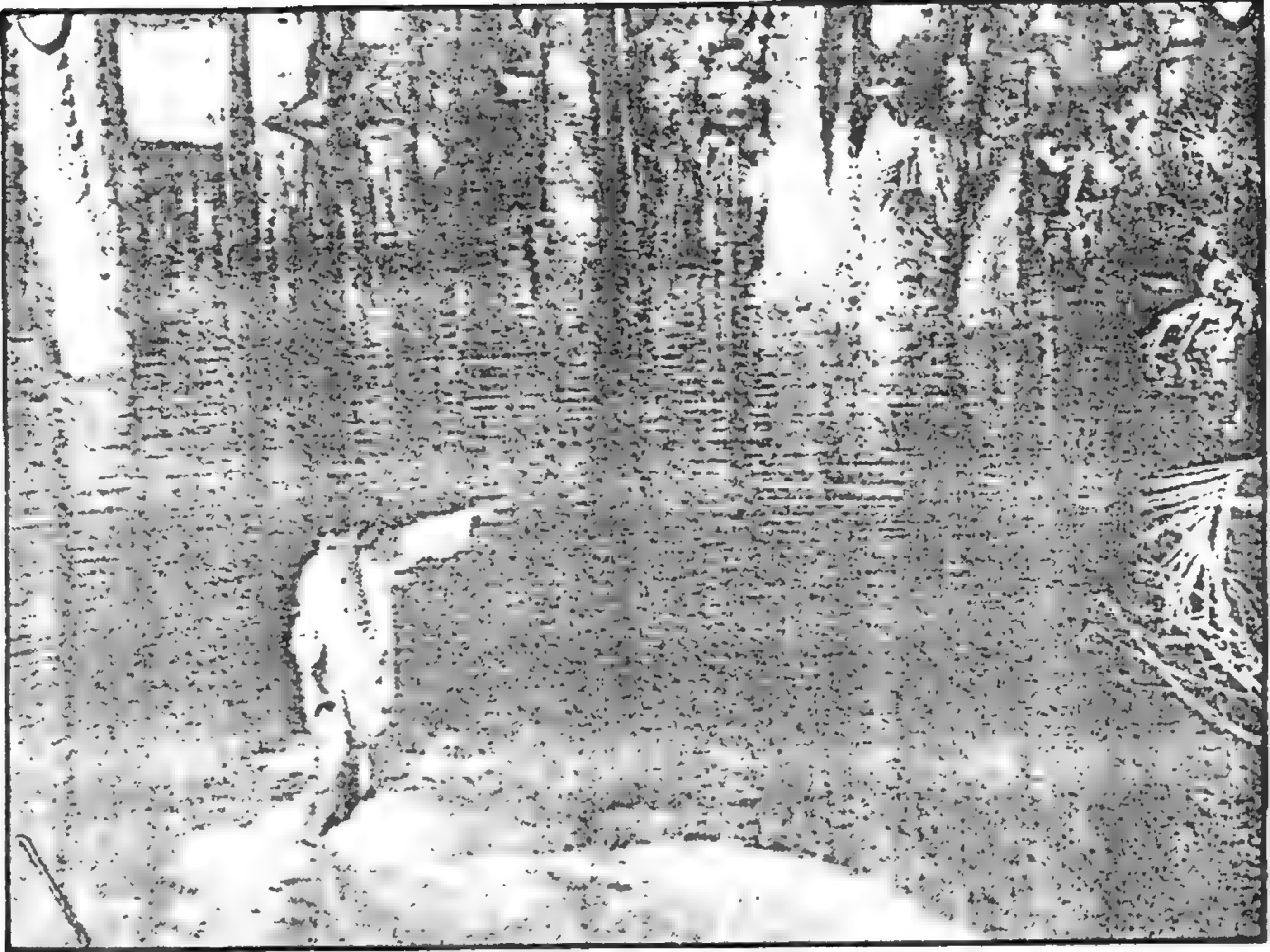
٧ - تطوير اجراءات حماية وتأمين الشخصيات والمنشآت فقد اعتمدت الدولة الموارد اللازمة للشرطة لتطوير وتحديث المعدات كما وكيفا، وتزويدها بالأسلحة الحديثة وتنمية قدرات الأفراد في الوحدات الخاصة ، مما أمكن معه توفير نوعية أفضل من نظم التأمين والحماية للشخصيات والمنشآت المستهدفة من الارهاب ، وقد أثر هذا بصورة مباشرة على قدرة التنظيمات الارهابية في القيام بعملياتها التي يلزم لنجاحها أن تمتلك تلك التنظيمات زمام المبادرة في مهاجمة أهداف ضعيفة الحراسة ، بقوة أكبر عدديا وأقوى تسليحا بحيث تحقق أهدافها دون مقاومة تذكر ، وقد حقق هذا التطور في التسليح والمعدات ميزة نسبية في كثير من المواقع المستهدفة من الارهاب وان لم يحل تماما دون استمرار العمليات في المناطق الريفية لاختلاف الظروف البيئية التي تتراجع معها الميزة النسبية للتسليح المتفوق (٥).

ثالثا : التنمية الإقليمية كأسلوب للعلاج (حالة تنمية جنوب الصعيد)

إن الارهاب في مصر ليس ظاهرة عنف سياسي فحسب بل أنه نتاج عوامل متعددة اقتصادية واجتماعية الى جانب الاسباب السياسية ومن ثم كان لابد من مواجهة هذه العوامل حتى يتسنى اقتلاع جذور الارهاب وفي هذا الإطار كانت خطة الدولة لتنمية جنوب الصعيد وتطوير المناطق العشوائية الحالية .

فنتضمن خطة تنمية جنوب الصعيد تطوير التعليم ونشر الخدمات الصحية ومناهضة الأمية وتطوير البنية الأساسية وزيادة الاستثمارات في كافة المجالات ونشر المشروعات الصغيرة التي تحل مشاكل البطالة من خلال قروض الصندوق الاجتماعي لتوفير فرص عمل للشباب ومن المشروعات العملاقة التي بدأت الدولة في تنفيذها والتي ستحقق نهضة زراعية واجتماعية في جنوب الوادي مشروع قناة توشكا التي بدأت الحكومة في تنفيذها لخلق دلتا جديدة في الجنوب توفر فرص عمل جديدة للشباب في جنوب الوادي .

وتتضمن مصادر تمويل الاستثمار في جنوب الصعيد كل من الصندوق الاجتماعي وبنك التنمية والائتمان وجهاز تنمية القرية بالإضافة الى البنوك التجارية والمصادر الأجنبية التي يهملها تحقيق الاستقرار في مصر وعدم انتشار الارهاب لدول أخرى من دول المنطقة .



أغرقت السيول عامي ٩٥ ، ٩٦ آلاف الأفدنة خاصة في جنوب الوادي

المبحث الثالث : الارهاب (العنف) فى قارات العالم المختلفة :

أولا: الارهاب فى أوروبا :

ظاهرة العنف فى أوروبا متأصلة وترتبط بالتطورات والتركيب التاريخى والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للقارة وبالتفاعلات الدولية وانتهاء الحرب الباردة وانهيار ظاهرة القطبية الثنائية ، وما تبعها من انشطار القارة الى شرقية وغربية ، كما أن تحديات المرحلة الانتقالية بأوروبا الشرقية والوسطى والجنوبية أوجدت معطيات جديدة لشيوع العنف وأطلقت مكنون الاتجاهات العنصرية وإحياء النزاعات الفاشية والنازية فى ثوب جديد ، وفرضت التطورات الديمقراطية وبخاصة فى غرب القارة ، وتيسير حق اللجوء والهجرة ، ومع تنامي حالة الركود والكساد الاقتصادى الراهن ، أرضية خصبة لنمو اليمين الأوروبى المتطرف وتوجهاته العنصرية حتمت تناقضات التركيبة العرقية والثقافية والدينية فى كثير من نماذج القارة ، وفى ظل توازنات اقليمية ودولية جديدة ، وشيوع حالة من الحرب الأهلية الدامية ، كما هو حال يوغسلافيا السابقة وبدرجة أقل الحرب الدائرة فى ايرلندا ، اضافة الى استمرارية العنف المرتبط بالنزاعات الانفصالية ، كما هو الحال فى اقليم الباسك الاسبانى وجزيرة كورسيكا الفرنسية والآفاق المستقبلية فى عدد من دول شرق أوروبا .

وفيما يلى اشارة الى بعض ظواهر العنف فى أوروبا .

١ - صعود النزاعات العنصرية والاتجاهات اليمينية المتطرفة :

ساعدت التحولات السريعة التى شملت أوروبا والتطورات التقنية ، ثم سقوط الأنظمة الشيوعية وانهيار جدار برلين عام ١٩٨٩ ، وتصاعد حدة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الراهنة ، على بروز ونمو التيارات اليمينية المتطرفة التى ترفض الآخر رفضا مطلقا وتقر إبادة الشعوب والقتل الجماعى وتضفى على ذلك مشروعية سياسية واخلاقية ، كما خرجت من انقاض الشيوعية تيارات شديدة المحافظة ، ومتطرفون ثوريون، وحركات أطلق أعضاؤها على أنفسهم " الفاشيون الجدد" النازيون الجدد ، وعملت الأحزاب العنصرية والدينية المتطرفة على استمالة الشباب ، والشرائح العمالية ، بفعل تنامي معدلات البطالة وتردى الأوضاع الاجتماعية والمعيشية والقضاء التبعية عن ذلك على كاهل الأجانب .

٢ - عنف النزاعات الانفصالية وحق تقرير المصير :

تفرض طبيعة التركيبة متعددة القوميات والاعراق والديانات والثقافات في أوروبا تحديات هامة واحتمالات لتوترات مستقبلية يفرضها اشكالية تجسيد مبدأ حق تقرير المصير والمحافظة على الحدود ووحدة الدول، وتمثل يوغسلافيا وايرلندا نموذجا لحروب أهلية دامية وممتدة في هذا السياق ، غير أن تركيا ، بمقدورها أن تقدم نموذجا أكثر تفصيلا بهذا الشأن وتبرز الاختلالات المذهبية والدينية وتنوع النسيج العرقي بحدة في بنية الدولة التركية من جراء عوامل تاريخية وداخلية عريقة الجذور حيث يوجد أكثر من ٢٥ مجموعة اثنية وطائفية سنية ، علوية، مسيحية ، يهودية ، يزيدية ، البان (ارناؤوط) اتراك ، تركمان - عرب ، اللاز ، الشركس وغيرهم والمأساة الكردية عميقة الجذور ، وتشمل الأرض والانسان معا وتعرضه لأشجع أشكال القهر والقمع فالشعب الكردي في أغلب التقديرات يبلغ تعداد مابين ٢٥-٣٠ مليونا يتوزعون بين ست دول .

وبموجب معاهدة لوزان لعام ١٩٢٣ حصلت تركيا على أكثر من ٢٣٠ ألف كم٢ من أراضي كردستان الشمالية وحصلت ايران على قرابة ٢٥ الف كم٢ من مناطق شرق كردستان ، وتم ضم جنوبي كردستان والبالغ قرابة ٧٤ ألف كم٢ للدولة العراقية الحديثة التكوين ، فيما حصلت سوريا على ٢٠ الف كم٢ ، وبقي ما مساحته ١٠ الاف كم٢ ضمن حدود الدولة السوفيتية السابقة .

وتعود جذور المسألة الكردية في تركيا الى أواخر العهد العثماني ، ولعبت المصالح الاستعمارية الفرنسية - البريطانية دورا في تفويت الفرصة التاريخية التي نصت عليها معاهدة سيفر في ١٠/٨/١٩٢٠ والتي كانت تقضي بإنشاء دولة كردية في القسمين الشمالي والجنوبي من كردستان (حاليا كردستان تركيا وكردستان العراق) غير أن معاهدة لوزان لعام ١٩٢٣ تجاهلت ذلك ومازالت لها قوة القانون بالنسبة لتركيا حيث نصت على أن تركيا لا تعترف الا بالحقوق القومية لغير المسلمين في البلاد وهم اليونانيون والأرمن واليهود وتجاهلت تركيا وجود الاكراد كعرق مغاير طوال العقود

الخمسة التي تلت تأسيس الدولة التركية الجديدة وقد حاولت الدولة التركية " إدارة الأزمة "

مع الاكراد بأساليب متعددة منها :

أ - محاولة ادماجهم في الفعاليات السياسية والاقتصادية الجارية شأنهم شأن بقية الشعب التركي دون تقديم حقوق خاصة لهم كالاقراراف بلغتهم القومية أو التدريس باللغة الكردية .

ب - تدارس امكانية الاعتراف بحق استعمال الأكراد لغتهم أو بث برامج كردية في التلفزيون التركي ، واجراء اصلاحات اقتصادية واجتماعية محددة في المنطقة التي يتركز معظمهم فيها وهي جنوب شرق الاناضول (جاب) ، وذلك بهدف تفريغ حزب العمال الكردستاني من محتوى شعاراته وقد طبق هذا الاسلوب منذ أواخر الثمانينات وخاصة في عهد الرئيس الراحل تورجوت اوزال ، وتنفذ الحكومة التركية حاليا مشروعات ضخمة لتنمية جنوب الاناضول وخصصت لتنفيذه ٢٠ مليار دولار أمريكي ويتضمن انشاء ٢١ سدا ضخما و ١٧ محطة كهرومائية ، وتهدف الحكومة من ورائه الى انعاش اقتصاد المنطقة بايجاد بنية زراعية وصناعية قوية فيها ، بالتالى توفير فرص عمل لسكانها ، وتحسين الظروف المعيشية لاربعة ملايين ونصف المليون نسمة يعيشون في هذه المنطقة ، وتأمل الحكومة في أن تحسن شروط الحياة والظروف الاقتصادية لهؤلاء سيبيدهم عن تأثيرات حزب العمال الكردستاني ، كما أنهم سيرفضون حدوث أى قلاقل تهدد وضعهم المريح ، وبالتالي فان مشاعر العداء أو الشكوك تجاه الدولة التركية ستزول تدريجيا ، لكن ثمار هذا المشروع الضخم تتطلب وقتا لكى تتضج على النحو الذى تأمله الدولة التركية .

ج - اصفاء سمات الارهاب على أى تحرك يقوم به الاتراك وخاصة حزب الكردستان الكردي بهدف الاعتراف بقومية خاصة بهم ، وتصوير المسألة وكأنها "ارهاب" مجموعة انفصالية .

٣ - العنف المذهبى والأصولى :

تقدم تركيا بحكم طبيعة التركيبة الاجتماعية نموذجا للعنف المذهبى والأصولى المتأصل فعلى الرغم من أن ٩٩٪ من سكانها مسلمون، فان نظامها العلمانى يتعرض لتهديدات

عميقة نتيجة للصعود الأصولي الاسلامي ، لاسيما بالنظر الى انتصارات حزب الرفاه الاسلامي في الانتخابات البلدية ثم التشريعية ، كما قامت الحكومة بحملات تطهير ضد الاسلاميين في المؤسسة العسكرية لاسيما صغار الضباط وذلك للحفاظ على علمانيته .
ويضيف الاختلاف المذهبي ضلعا ثالثا لاختلالات التركيبة الاجتماعية من منظور التناقضات القائمة ، تركي - كردي وعلماني - ديني ، وسني - علوي .

وهناك العديد من الجماعات الاسلامية الأصولية التي تلجأ الى العنف للتعبير عن سخطها على المظاهر العلمانية للدولة ، او التعبير عن الاحتجاج ضد مظاهر التمييز المختلفة والموجة الى أبناء مذهب ديني معين، ومن هذه الجماعات جماعة " اييدا - سي " والتي أعلنت مسئوليتها عن أحد الانفجارات التي شهدتها اسطنبول في أواخر اغسطس ١٩٩٥ وراح ضحيتها قتيلا وجرح نحو ٤٠ آخرين وسبق لها تنفيذ عشرات من هجمات القنابل على حانات وملاهي ليلية وكنائس في المدينة خلال السنوات الماضية .

ثانيا : الارهاب في آسيا :

شهدت قارة آسيا ظاهرة العنف السياسي بكافة صورها وتكاد لا توجد دولة في آسيا الا وتعرضت في غضون السنوات الخمس السابقة لواحد أو أكثر من مظاهر العنف السياسي ، سواء الذي ارتبط بمحاولات الانفصال او الحصول على حكم ذاتي ، أو التعبير عن الاحتجاج ضد مظاهر الهيمنة والفساد ، وتعد الظاهرة الأكبر في حالات العنف في آسيا ارتباطها بالانقسامات العرقية والدينية والمناطقية و يلعب العامل الثقافي دورا كبيرا في تأجيج العديد من مظاهر العنف سواء من قبل الجماعات المعارضة او الانفصالية أو من قبل أجهزة الحكومات ، وفيما يلي عرض لابرز حالات العنف السياسي التي شهدتها البلدان الآسيوية مصنفة الى عدد من الأنماط الأساسية .

١ - العنف السياسي العرقي :

شهدت القارة الآسيوية ظاهرة العنف السياسي الانفصالي الذي يهدف الى استقلال القومية أو الاقلية القائمة بالعنف عن الدولة الأم رغبة في تأسيس دولة مستقلة تعكس السمات القومية والعرقية والثقافية لهذه الاقلية وأحيانا ما يصاحب هذه المساعي الانفصالية إما تدخل إقليمي من إحدى دول الجوار ، أو تهديد بالتدخل مع تقديم دعم سياسي وتسليحي لأحد الأطراف في مواجهة الطرف أو الأطراف الآخرين ، ويمكن أن نشير

الى نمطين رئيسيين في هذا الصدد، الأول وهي الحالات التي تستهدف الاستقلال التسام عن الدول الأم مثل حالة كشمير والشيخ واقليم تيمور الشرقي بأندونيسيا والنمط الثاني وهي الحالات التي تستهدف الحصول على حكم ذاتي في اطار الدولة القائمة مثل حالة الصراع الكردي - العراقي وحالة الصراع العرقي الديني بين التبت والصين والصراع في الفلبين.

٢ - الاضطرابات السياسية العرقية / الطائفية في اطار الدولة الواحدة :

شهدت قارة آسيا ظاهرة الصراع العرقي / الطائفي فيما بين الاقليات وبعضها ، أو فيما بين أقلية عرقية والاغلبية المهيمنة داخل الدولة الواحدة ، وعادة ما سعت الاقليات العرقية الى استخدام العنف كوسيلة للاحتجاج ورد المظالم، أو للضغط على السلطات القائمة بهدف اعادة النظر في سياساتها وهذه الحالات ليست لها أهداف انفصالية ، وقد تشهد بعض الحالات تدخلا دوليا خارجيا لمناصرة فئة عرقية تجاه الاغلبية المهيمنة او الفئات الأخرى الموجودة في اطار الدولة ، بعض هذه الحالات شهد خطوات في اتجاه الحرب الأهلية ، والبعض الآخر أدى الى حالة من الفوضى سواء في عموم البلد او في مناطق معينة ، وومن أهم هذه الحالات حالة ماليزيا التي شهدت طوال عام ١٩٩٥ عدة اضطرابات عرقية وحالة الصراع الطائفي في البحرين والهند.

٣ - الصراع على السلطة :

ومن أهم الحالات التي توضح ذلك .

أ - الحالة الطاجيكية : حيث شهدت في السنوات الأخيرة صراعا عنيفا على السلطة بين تحالف القوى الديمقراطية والاسلامية من ناحية ، والشيعيين من ناحية أخرى ، وتتكون المعارضة أساسا من الحزب الديمقراطي وحزب النهضة الاسلامي ويبلغ سكان طاجيكستان ٧ ملايين نسمة منهم ٦٢.٣٪ طاجيك و ٢٣.٥٪ أوزبك و ٧.٦٪ روس و ١٪ أوكران ، وقد بدأ الصراع منذ فبراير ١٩٩٠ واستمر حتى نهاية ١٩٩٥ وتخللته مختلف صور العنف السياسي من مظاهرات وأعمال احتجاج علاوة على اعمال الاغتيال السياسي كاغتيال الزعيم المعارض نور اليكوف وتشير التقديرات الى أنه نتج عن أعمال العنف مصرع

١١٥٠ قتيل وأكثر من ٦٠٠ ألف لاجئ مشتتين داخل البلاد وأكثر من ٢٥٠ ألف لاجئ في شمال أفغانستان .

ب - حالة أفغانستان : وتعتبر هذه الحالة بوضوح عن نتائج التناحر الداخلي بين أبناء الدولة الواحدة والانقسام السياسى والعرقى فى آن واحد وافتقاد الحد الأدنى من الرؤية الواحدة لإعادة تعمير البلاد بعدما لحقها من دمار طوال الفترة التى تواجدت فيها القوات السوفيتية ١٩٧٩-١٩٨٨ . وعلى خلاف اعتبارات المنطق قامت الفصائل التى تولت محاربة القوات السوفيتية بدعم من الولايات المتحدة وباكستان، بالقتال فيما بينها من أجل الاستحواذ على السلطة وإقصاء الأطراف الأخرى وتشير خريطة أفغانستان طوال السنوات الست الماضية التالية للانسحاب السوفيتى الى وجود تداخل كبير بين الفصائل المتحاربة وبين العرقيات التى تتكون منها دولة أفغانستان ، كالباشتون والطاجيك والأوزبك والانتماءات المناطقية والمذاهب الدينية .

٤ - العنف السياسى بين الحكومة والمعارضة السياسية :

شهدت قارة آسيا هذه الحالة من حالات الصراع السياسى فيما بين الحكومات والمعارضة السياسية وشهدت العديد من الدول الآسيوية هذه الظاهرة مثل الهند ، اندونيسيا ، جمهوريات وسط آسيا الست ، ومنغوليا ، وكوريا الجنوبية وبنجلاديش والصين ، والعراق ، والفلبين وباكستان وغيرها من الدول وتستخدم هذه المعارضة السياسية عدة أساليب من العنف المسلح وكذلك المظاهرات والاحتجاجات كوسيلة للتعبير بها عن رؤيتها وأهدافها السياسية وتتمحور أهداف المعارضة السياسية فى الرغبة فى التحول الديمقراطى والمشاركة السياسية واشراف المعارضة على السلطة أو بهدف حقوق الانسان .

ومن أهم الدول التى تشهد معارضة سياسية تستخدم مختلف صور أعمال العنف الفلبين وايران وكوريا الجنوبية وبنجلاديش .

ثالثا : الارهاب فى أفريقيا :

تتفرد أفريقيا بعدة خصائص وسمات لظاهرة العنف بأبعادها ، والتى تعم القارة بأكملها فى صور مستويات متعددة ، ويرجع ذلك الى التركيبة التاريخية والاقتصادية والاجتماعية

للقارة ودور الاستعمار الذى وضع حدودا للدول مما أدى الى تقسيمها عرقيا وطائفيا وقبليا فكانت الصراعات الداخلية والحروب الأهلية والنزاعات الانفصالية ، هذا فضلا عن وجود النظم القبلية العسكرية الحاكمة فى معظم دول القارة والذى أدى الى معضلة الاختيار بين المدنيين والعسكريين فى الحكم فالحكومة المدنية أثبتت ضعفا شديدا فى بعض الدول مما أدى الى نشوب الفوضى مثلما حدث فى نيجيريا والسودان بينما الحكومة العسكرية أيضا أثبتت ميلها الشديد الى السيطرة على المجتمع، وبالتالي انفجار غضب الأقلية العرقية والقبلية ، ثم كانت معضلة التحول الديمقراطي والنظام الحزبى مع عدم وجود المناخ والبيئة المناسبة لاستيعابها فأدى التعدد الحزبى الى انتعاش النزعات العرقية والدينية فعمت الفوضى ، بينما أدى الحزب الواحد الى الدكتاتورية وقمع المشاعر العرقية ومن ثم انفجارها ، ولقد أدى تعدد الجماعات العرقية فى أوغندا وأثيوبيا الى الحروب ، بينما كانت الصومال ضحية الندرة العرقية كما تعاني الدول ذات الثنائية العرقية مثل بوروندى والسودان من أزمت ومشاكل وحروب أهلية، كل هذه العوامل بالإضافة الى تنامي حركة الركود والكساد الاقتصادى الدولى قادت الى أن تصل بعض الدول فى القارة الى حالة من الجفاف والفقر والمجاعة. لذلك فقد تعددت أشكال العنف الداخلى مثل الحروب الأهلية فى دول مثل جيبوتى وأثيوبيا وأنجولا وليبيريا وموزمبيق والصومال وتشاد وحروب الأقليات العرقية فى أوغندا ومالى وبوروندى وموريتانيا والسنغال وروندا وبوروندى وكانت فى السابق جنوب أفريقيا ، ثم أثار التحول الديمقراطى وما أدى اليه من أحداث العنف فى دول مثل موزمبيق والجزائر وجنوب أفريقيا حاليا، والآثار الناجمة عن سطوة الحكم العسكرى فى دولة مثل نيجيريا بينما تظل بعض ظواهر العنف الأخرى الناتجة عن اشتباكات الحدود بين النيجر ومالى، وأوغندا والسودان ثم محاولات الاستقلال وتقرير المصير فى السنغال فى إقليم كاسا مانسى والصحراء الغربية وقوات المقاومة فى عفار شمال جيبوتى لم تخمد بعد دليلا على فشل منظمات القارة وآلياتها فى تسوية المشكلات السياسية والاجتماعية والعرقية .

ومن أبرز نتائج العنف فى أفريقيا وجود أكثر من ٢٢ مليون لاجئ يمثلون ٤٠٪ من عدد اللاجئين فى العالم و ١٥ مليون مشرد بلامأوى داخل بلادهم هذا فضلا عن الخسائر البشرية والمادية وأعمال القتل الجماعى .

١ - ظاهرة الحروب الأهلية :

وفي محاولة رصد أهم الحروب الأهلية التي استمرت عام ١٩٩٥ في قارة أفريقيا نجد الصومال، ليبيريا، جيبوتي وموزمبيق مع تفاوت كثافة العنف ونتائجه في كل منها والتي ما زالت تعاني من صراعاتها منذ بداية التسعينات حتى الآن .

٢ - عمليات القتل الجماعي العرقية :

شهدت القارة عمليات قتل و إبادة جماعية نتيجة الصراعات العرقية والقبلية خاصة بين قبيلتي التوتسي والهوتو كما في بوروندي ورواندا، وزانير عام ١٩٩٦ حيث يرجع أصل هذه المشكلة الى الاستعمار ، فقد ساند المستعمرون أبناء التوتسي (الاقلية) وقدموا إليهم المنح الدراسية في أوربا وفتحوا لهم المدارس ولوهم المناصب العليا فجعلوا منهم طبقة متقنة وذات كوادز مؤهلة تتعاون معهم على كبت واخضاع بقية الشعب وهم الهوتو (الأغلبية) وبمرور الوقت تحول التوتسي الى طبقة من المتعلمين تدير شئون البلاد بينما بقى الهوتو في حالة من التخلف التعليمي ، ونظرا لأن بوروندي تعتبر امتدادا عرقيا لدولة رواندا المجاورة لها لذا فان هناك تطابقا بين الدولتين سواء من ناحية شكل البنية الاجتماعية أو التركيبية السياسية في كل منهما اذ أن الرئيس دائما من الهوتو بينما رئيس الوزراء من التوتسي فضلا عن سيطرة التوتسي على المؤسسة العسكرية في كلا البلدين كما نجد التطابق أيضا في التركيبية العرقية حيث الجبهة الوطنية الرواندية تمثل التوتسي في رواندا بينما يمثل حزب الاتحاد من أجل التقدم الوطني التوتسي في بوروندي لكل ذلك تشابهت أيضا أحداث العنف والقتل الجماعي في كلا البلدين .

٣ - النزاعات الطائفية / العرقية :

يبرز موضوع جنوب السودان كأحد مظاهر النزاعات الانفصالية الطائفية المستمرة خلال عام ١٩٩٥ في القارة الأفريقية والتي بدأت منذ عام ١٩٨٣ وقد وصل حجم الخسائر في الحرب الأهلية الى ١.٣ مليون قتيل ، فضلا عن وجود ١٨٠ الف لاجئ في أوغندا وحوالي ١٠٠ الف في كينيا و٤٥ الف في إثيوبيا كما يوجد أكثر من ٣ مليون مشرد بدون مأوى داخل البلاد ويتعرضون لانتهاك حقوق الانسان من جانب الحكومة السودانية .

وخلال شهر يونيو ١٩٩٥ قامت الشرطة السودانية باعتقال ٨١ من القيادات الإقليمية لطائفة الانتصار بزعامة المهدي في مدن القضارف ومدني وعطبرة والدامر في محاولات لاحتواء تدهور الموقف الأمني والاستقرار في السودان إلا أنه خلال شهر يوليو تظاهر أكثر من ألف طالب من طلاب جامعة كسلا السودانية وتم اعتقال ١١٥ طالب كما شهدت العاصمة السودانية خلال سبتمبر ١٩٩٥ مظاهرات عنيفة شارك فيها عدة آلاف من طلاب جامعة الخرطوم احتجاجا على سياسة الحكومة السودانية ومطالبة بإسقاط الحكم العسكري ، ولقد قامت قوات الأمن السودانية بإطلاق النار على المتظاهرين مما أدى إلى قتل أربعين طالبا واصابة أكثر من ٤٩ آخرين .

٤ - تبعات التحول الديمقراطي :

شهدت القارة الأفريقية خلال الفترة القصيرة الماضية تطورات متفاوتة في مجال التحول الديمقراطي حيث استكملت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية بصورة طيبة في موزمبيق وتم التحول التاريخي في جنوب أفريقيا وتولى نلسون مانديلا الحكم بها من خلال انتخابات حرة لكن الانتخابات الرئاسية قد انتهت بصورة مأساوية في كل من أنجولا ونيجيريا ، ورغم وجود توجه عام في دول القارة الأفريقية نحو المزيد من الديمقراطية إلا أن الإشكاليات الرئيسية الماثلة أمام هذا التوجه تتمثل في غياب التقاليد السياسية الدافعة في هذا الاتجاه علاوة على فترات الحكم الديكتاتوري أرسيت قواعد راسخة للسلط والاستبداد والفساد في العديد من الدول الأفريقية لذلك استمرت عمليات الإرهاب في الجزائر حتى الآن منذ الغاء الانتخابات البرلمانية عام ١٩٩٠ ومما يساعد في تفاقم عمليات الإرهاب والعنف والأزمة الاقتصادية الطاحنة في الجزائر مع تصاعد الحركة الإسلامية .

رابعاً: الإرهاب في أمريكا اللاتينية :

في سياق السمة الكونية لظاهرة الإرهاب يجب عدم تجاهل وباء جرائم العنف المتفشى في مختلف بلدان قارة أمريكا اللاتينية والذي يمثل أحد أهم سماتها وصفاتها وتتشابك مسببات شيوع ظاهرة الجريمة بتفريعاتها من اغتيال سياسي لرموز مرموقة واعتقالات وخطف بهدف الحصول على فدية ، وقتل وتهديدات بالقتل لمسيحيين وقضاة وقادة نقابيين ومدنيين وانتشار عمليات السطو المسلح وغيرها من صنوف تعبيرات العنف ، والعنف

وثيق الصلة بتداعيات التكوين التاريخي للقارة حيث التراث الاستعماري ومقاومته وطغيان الدكتاتوريات العسكرية وتجاوزاتها ، وانتهاكاتها لحقوق الإنسان وتغيب الديمقراطية وتفشى الحروب الأهلية الدامية واحتدام التنافس الإيديولوجي في مرحلة الحرب الباردة .

وتتراوح في القارة أعمال عنف الجماعات المسلحة المنظمة سواء المرتبطة بعملية تجارة المخدرات أو ذات الطابع الإيديولوجي من جانب ثوار يساريين أو من يمين متطرف أو بهما معاً ، والعنف المضاد الذي تمارسه الدولة لقمع تصاعد العنف السياسي وغيره من أنواع العنف من خلال أدواتها الأمنية المتعددة .

وفيما يلي استعراض لظاهرة العنف في أمريكا اللاتينية :

١ - العنف المصاحب لتجارة المخدرات

تمثل تجارة المخدرات سبباً رئيسياً لشيوع العنف في القارة ، حيث تتداخل فيها الاعتبارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وتضرب هذه التجارة بجذور عميقة في البنية الاقتصادية لعديد من بلدان القارة فهناك مئات الآلاف من الأسر تستفيد من زراعة نبات الكوكا - المادة الخام للكوكايين - الذي يفوق دخله بكثير زراعة أي محاصيل أخرى ففي بيرو يقوم ٢٠٠ ألف مزارع بتخصيص ٢٥٠ ألف هكتار من الأراضي في وادي نهر هولاجا الأعلى ، والذي يعتبر عاصمة الكوكايين في العالم ، وتنتج وحدها ٦٠٪ من الإنتاج العالمي لنبات الكوكا ويقل الرقم قليلاً في بوليفيا وكولومبيا والبرازيل ، أي أن هناك أكثر من مليون شخص من بينهم فلاحون ووسطاء وبائعون يعيشون من الهبات التي يغدقها عليهم تجار المخدرات وتتميز كولومبيا بكونها مركز تجميع وإعداد . إذ يتولى المهربون نقل المخدرات الخام من مختلف مواقع الزراعة في القارة إلى شمالي كولومبيا حيث يتم إعداد الشحن إلى الولايات المتحدة وأوروبا ومناطق أخرى ، وتعد كولومبيا المصدر الرئيسي لأكثر من ٨٠٪ من المخدرات لكندا على سبيل المثال .

٢ - الحروب الأهلية الدموية

تسببت الحروب الأهلية الدموية الضروس التي شهنتها العديد من بلدان القارة بفعل تأثيرات مرحلة الحرب الباردة وتزايد الشعور بالعداء للامبريالية الأمريكية وتأثيرات النموذج الكوبي ، في شيوع ظاهرة العنف من جانب جماعات يسارية والعنف المضاد

من جانب الدولة. ففي كولومبيا تعمل منظمة " القوات المسلحة الثورية الكولومبية " التي تأسست عام ١٩٤٩ ، و" جيش التحرير الوطنى " الذى تأسس عام ١٩٦٠ وانفرد بتخصصه فى مجال تفجير أنابيب النفط والترويج لثورة على النمط الكوبى ، وتعد منطقة " كازا فيردى " جنوب العاصمة بوجوتا ، المعقل الرئيسى للمنظمات اليسارية ، التى نجحت فى بعض فترات الحرب أن تشكل " حكومة أمر " واقع فى كولومبيا .

وفى بيرو ، نشرت حركة " ثوار الدرب المضى " الماوية والتى تأسست عام ١٩٧٠ الرعب والفوضى والعنف واستهدفت تحويل بيرو الى دولة شيوعية .

٣ - العنف الممتد

على ضوء ما تقدم يتبين أن العنف ظاهرة متأصلة فى كثير من نماذج القارة ، بيد أن التطورات التى أدت الى انهيار الاتحاد السوفيتى وتفكك المنظومة الاشتراكية وانتهاء مرحلة الحرب الباردة ، والأمم والتوافق الأمريكى - السوفيتى على تسوية المنازعات الإقليمية وعدم تصعيدها انعكس سلبا على تدفق العون والمساعدات الى الحركات اليسارية وعلى هدفها الاستراتيجى فى اقامة دولة الفلاحين والعمال وبالتالي على موازين القوى فى الحروب الاهلية المسلحة الدائرة فى القارة ، وتماشيا مع هذه المستجدات برز الاتجاه نحو التسوية والذى يعنى ضمينا تخطى المنظمات اليسارية الرئيسية عن مفهوم الكفاح المسلح وتسريح وحل قواتها العسكرية وفق ضمانات أمنية وسياسية واقتصادية محددة .

٤ - عنف الجماعات المهمشة اجتماعيا واقتصاديا :

من الأسباب المفجرة للعنف والصراعات الدموية تزايد الكراهية العرقية والطبقية وشعور فئات اجتماعية بالتجاهل والاهمال والاستبعاد من عملية التحديث والتنمية ، ومن ثم تبرز الجماعات الهامشية التى تقبع فى قاع المجتمع ، وتودى التراكمات والاختلالات الاجتماعية والتفاوت الثقافى والحضارى الى تفجير صراعات دموية تعبيراً عن الاحتجاج الواقع الاجتماعى المتردى ، وتقدم المكسيك نموذجا لمسألة الهنود - سكان القارة الأصليين - والذين ينتشرون فى جميع دولها شمالا وجنوبا ، ويعانون بدرجات متفاوتة

من شتى أنواع القمع وبصفة خاصة ، تعاني المكسيك من انقسام فاضح فى بنيتها الاجتماعية بين مجتمعين مختلفين احدهما يتمثل فى مجتمع النخبة السياسية والاقتصادية والعسكرية والذى يتحكم فى ٥٤٪ من اقتصاديات البلاد ومجتمع الفلاحين المعدومين والهنود الحمر وهم أكثر الفئات تخلفا نتيجة تزايد الفوارق الطبقيّة الهائلة ويتركز الهنود الذين يشكلون ٢٩٪ من مجموع السكان فى جنوب المكسيك ، وبخاصة فى اقليم شياباس الذى تخرج من ٧٠٪ من الطاقة الكهربائيّة ، ويتميز بخصوبة اراضيه وتتوافر فيه ثروة بتروليّة ضخمة ، بيد أن سكانه لا يحصلون على أى قدر من تلك الثروات ، وليست هناك أية قوانين تحمى حقوقهم من استغلال ملاك الاراضى (٦) .

المبحث الرابع : الأسلوب الأمريكي فى إدارة أزمة حرب الإرهاب الدولى

أولاً : جذور الإرهاب الدولى :

الهجمات التفجيرية الإرهابية التى تعرضت لها نيويورك وواشنطن يوم الثلاثاء الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ سوف تكون نقطة تحول تاريخية فى الإدارة الأمريكية والسياسة الدولية . وخاصة بعد تجاوز المحنة القاسية ورد الفعل الإنتقامى الغاضب فالدروس المستفادة من إدارة الأزمة كثيرة ، ولابد أن ننبه أن الأزمة ليست محصورة فى الساعة التى جرت خلالها الأحداث المأساوية وإنما هى عملية طويلة لها مقدمات سابقة وتداعيات قادمة .

ولابد أن نعترف بداية بأنها حقاً كارثة بكل المقاييس الحضارية والبشرية والإنسانية والاجتماعية والثقافية والسياسية وهذا هو أهم الدروس المستفادة من الإدارة الفاشلة لأزمة يوم الثلاثاء الأسود التى تعرضت فيها نيويورك والعاصمة واشنطن للهجمات الإرهابية التفجيرية . والفشل لا يرجع إلى سوء الإدارة الأمريكية وحدها بل إنه مسئولية عالمية مشتركة ضلعت فيها أطراف عديدة فى أماكن متفرقة ، ولكنهم جميعاً تظلهم "العولمة" كظاهرة طاغية ساوت بين الأبرياء والمذنبين وقاربت بين الفقراء المتخلفين والأغنياء التقنيين (المنغمسين لآذانهم فى التكنولوجيا) وكذلك بين الأقوياء والضعفاء وهذه الندية الظاهرية تكاد توحى بنبوءات نوستراداموس الكارثية عن القرن الحادى والعشرين .

١- المسئولية العالمية فى أزمة الثلاثاء الأسود !!

حين نقول إنها كارثة حضارية نعنى أنها سقطة وقعت فيها حضارتنا المعاصرة ذات الرأس الأوروبى والعضلات الأمريكية والأطراف الأفروآسيوية والمفاهيم الميتافيزيقية .

مما يعنى أن هذه التركيبة المتناقضة اللامتناغمة ثقافياً غير مؤهلة للاستمرار بل إنها عرضة للانهيـار إذا لم تبحث لها عن روح جديدة تربط بين مكوناتها وإن

ما حدث ليس سوى إنذار مبكر للأزمة الكارثية القادمة التي تهدد هذا الكوكب وقد يستدعى هذا بحث وتحليل للفكر السياسى والعقائدى للإرهاب الدولى الذى يجعله يقدم على أعمال انتحارية جنونية لا يقرها دين ولا عقيدة بفعل الحرمان والمظالم التى تعمق الإحساس بها بفعل ثورة الاتصال الجماهيرى التى اختصرت المسافات .

كما أنها حقاً كارثة بشرية بحكم العدد الهائل من الضحايا البشرية التى سقطت نتيجة هذا التطور (ولا أقول للعمل) الإجرامى حيث أن التفجيرات التى جرت فى صباح الثلاثاء فى كل من العاصمتين العالميتين عاصمة المال والأعمال وعاصمة الإستراتيجية الدولية ، لم يكن إلا نتيجة لتفاعلات تاريخية واجتماعية وسياسية طويلة ساهم فى صنعها الكثيرون .

كذلك كانت كارثة اقتصادية تمثلت فى ضياع الموارد الهائلة التى شملت المباني والمرافق والمكاتب والتجهيزات والأموال والمعلومات والوقت وتعطل الأعمال والبورصات والمطارات والسياحة وغيرها والتى تتجاوز فى بعض التقديرات عشرات المليارات من الدولارات التى سوف يمتد تأثيرها إلى صغار المنتجين فى كل دول العالم هذا بخلاف تدمير الرموز الكبرى لاقتصاديات السوق والمصارف المالية .. ولعل هذا درس لإعادة النظر فى التخطيط المعمارى القائم على التركيز الرأسى المكثف للأنشطة التجارية. يضاف إلى ما سبق كون ما حدث كارثة اجتماعية تضمنت ضربة قاسية لآلاف الأسر من الأطفال والأمهات والآباء ليس فى أمريكا وحدها بل فى كل مكان امتداداً من أوروبا والشرق الأوسط إلى الشرق الأقصى مما يؤكد أن العولمة قد أحالت المجتمع الدولى إلى قرية واحدة فى الضراء دون السراء والآلام والمعاناة . فالأمن والاستقرار والسلام العالمى كل لا يتجزأ .

كذلك كانت الكارثة إنسانية بفعل المعاناة الهائلة التى استشعرها الضحايا والمتضررون من الهجمات الإرهابية وكذلك قبلها وبعدها والتداعيات الناجمة عنها مستقبلاً من إجراءات وردود أفعال محسوبة أو غير محسوبة .

نأتى أيضاً إلى البعد الثقافى للأزمة ، وأظن أن آثاره تمتد إلى عمليات تاريخية مستمرة سواء بالحوار أو للتناظر فيما بين الحضارة الغربية والحضارات الشرقية الأخرى . ربما نبه إليها وأزكى نيران للصدام بينها التركيز على فكرة صراع الحضارات التى أطلقها هانتجتون ، لقد بدأت نيران الصراع الثقافى تشتعل فى أماكن عديدة ابتداء من ميائل إلى فلسطين إلى دربان بجنوب أفريقيا إلى شبكات البث الفضائى والإنترنت ويخشى أن تمتد إلى اشتباكات الشوارع وربما الكنائس ودور العبادة ، وفى هذا نتذكر بصورة رمزية اقتحام شارون رئيس وزراء إسرائيل الحالى للمسجد الأقصى وسط حراسة منذ عام فى سبتمبر ٢٠٠٠ وكانت شرارة الانتفاضة الفلسطينية وتجديد سفك الدماء فى الأراضى المقدسة وامتداد دخان اللهب والمذابح التى ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلى إلى أراض بعيدة .. فلا بد من نزع القشرة الدينية الزائفة للنزاع الثقافى المتزايد وكشف حقيقتها السياسية والاقتصادية والإستراتيجية بين الدول الصناعية الغنية والدول النامية ، أخيراً نجى إلى الأزمة السياسية المشتعلة والتى سوف يزداد لهيبها بعد الثلاثاء الأسود فى أمريكا والتى تعبر عن الواقع الدولى المعاصر وهيمنة القوة الأمريكية . ولا ننسى أن ضغوط العولمة قد أدت إلى تداعيات تفكيك مفهوم الدولة القومية التى حاولت الأقطار النامية بناءه على النموذج الغربى ، وهذا التفتيت أدى إلى إطلاق العنان لقوى فوق القومية أو الانتماءات الضيقة تحت القومية مما يجعل جوازات السفر التى يستند إليها فى تحديد هوية المتهمين لا معنى له .

باختصار شديد نكاد نقول إن الإرهاب الدولى هو الابن العاق للعولمة الغربية . لقد ولد الاستعمار الأوروبى فى القرنين الأخيرين حركة التحرر الوطنى التى صفت كل الجيوب الاستعمارية الاستيطانية باستثناء إسرائيل . أما فى القرن الجديد ونتيجة لعملية الاستتساخ الإعلامى خرج علينا هذا المخلوق المشوه للعنف والتطرف الغربى فى صورة إرهاب لا دين محدداً له وإن كان ذا نزعة أصولية مستمدة من العقائد الدينية .

أخشى ما أخشاه أن تكون العلامة الكبرى في إدارة أزمة يوم الثلاثاء الأسود هي سوء الإدارة بل للفشل مما يمهّد - كما في حالات تاريخية سابقة بسبب ردود الفعل الغاضبة المتعجلة - إلى انفجار للموقف في حرب شاملة من نوع جديد إقليمي أو كونيّه تعصف بإنجازات البشر ونجاحات مسيرة التاريخ الإنساني .

إن ما حدث هو برهان سافر على أن ظهور أعرض التحول التاريخي نحو عصر للعولمة الذي نعيشه سوف يمتد إلى كل القوى والأطراف ونعني هنا اختراق للسيادة القومية ومن بعدها كافة النظم الاجتماعية والثقافية والأمنية والمعلوماتية لكل الدول بما فيها الدول الكبرى والقوى العظمى وهذا ما حدث بالضبط يوم الحادي عشر من سبتمبر الماضي .

في يقيني أن أعظم الدروس المستفادة هو أن التفكير البشري أهم من التكنولوجيا وعندما حدثت المواجهة بين العملاق الأمريكي والإرهاب الشبح استخدم هذا الأخير تكنولوجيا منخفضة (بل بدائية) مطبوخة بتفكير استراتيجي عال . فكانت الضربة مفاجئة وموجعة ، وهذا يجعلنا نعي أخطار التلوث التقني والإنجراف التكنولوجي مما قد يؤدي إلى الكسل العقلي الذي قد يحجب الحقيقة عن الأعين وكانت ، ولا تزال ، هذه نقطة الضعف الرئيسية في النظام الإداري الغربي الذي يركز على الآلة دون الإنسان ولا تزال ماثلة في أذهاننا تصريحات الرئيس مبارك وتنبهاته إلى مخاطر استمرار الأوضاع السياسية على ما هو عليه دون عمل حاسم بدعوته المتكررة لعقد مؤتمر دولي لمكافحة الإرهاب ، إلا أن التقاعس الدولي أدى إلى هذه النتيجة المرة .. ولا يخفى أن هذا المؤتمر ليس مدعواً لإدانة الإرهاب فحسب بل لبحث جذوره السياسية والاقتصادية والثقافية وعلاجها برؤية حضارية شاملة وهذه أولى المسؤوليات العالمية .

٢- التحليل السياسي للمعلومات الغريبة

في كتابه الشهير " صدمه المستقبل " الذي صدر منذ أكثر من ربع قرن، كان ألفين توفلر محقاً كل الحق حينما أشار إلى أن إغراق الإنسان بسيل من المعلومات،

• د. السيد عليوة

التي قد يعجز عن استيعابها والتعامل معها وتقويمها وتنكرها ، قد يسبب له كثيراً من الارتباك والإجهاد . واليوم نعهد على الساحة للعديد من الأمثلة على ذلك ، التي تبرهن على أن المسألة باتت مقصوده ومخططة . من قتل للرئيس الأمريكي الأسبق جون كيندي ؟ ماذا يجري بالضبط في أفريقيا ؟ ما سر مقتل الأميرة ديانا ؟ متى نتوقف مأساة أفغانستان ؟ من يحكم من ؟ إسرائيل أم اللوبي اليهودي في أمريكا ؟ من وراء فضائح الرئيس كلينتون في البيت الأبيض ؟ ما هو المحرك الرئيسي للأزمة الأمريكية العراقية ؟ ورغم الطرح الكمي الوافر من المعلومات عبر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة فليست هناك إجابة شافية وافية على هذه التساؤلات حتى الآن .. وهذا قليل من كثير يثبت مدى الحاجة إلى تجديد أساليبنا في فهم وتحليل ذلك السيل المنهمر من المعلومات والمعارف التي تنهال علينا من وسائل الإعلام الجماهيرية صحافة وإذاعة وتلفزة وشبكات ومعلومات ... إلخ .

لقد انغمس الكثيرون في محاولات الإلمام والإحاطة بمئات الرسائل الإعلامية التي يتعرضون لها ، مثل تعرضهم للشمس والهواء ، الأمر الذي أضعف القدرة على التحليل والفهم والاستنتاج واستخراج الملاحظة للتوجيهية .

هذه المشكلة تضاعف حجمها في الآونة الأخيرة وتفاقم تأثيرها السيئ على عملية صنع القرار الإداري والاقتصادي والسياسي ابتداء من الأزمة المالية الآسيوية والإفلاس الاقتصادي الروسي مروراً بخطرسة القوة الأمريكية ومراوغات الحكومة الإسرائيلية وتخطيط السياسات الدولية وانتهاء بانكشاف الأمن القومي العربي والاختراق الخارجي للنظم والمؤسسات القومية .

في ضوء هذه التطورات المتلاحقة أصبح يتعين على الأجهزة المختصة مثل مراكز البحوث والأمن والاستخبارات ومؤسسات الإعلام والحكم والإدارة وبيوت الخبرة والاستشارة والشركات العملاقة ومنظمات الاستثمار ، يتعين على كل هؤلاء تحسين أدائهم وتنمية قدراتهم وابتكار مناهج وأساليب جديدة بغرض تحليل أفضل وفهم أعمق .. لذلك لكم الهائل من المعلومات التي يتعاملون معها.

لقد تضاعفت حمى المعلومات بسبب الثورة فى تكنولوجيا الاتصال التى
أضافت ، بجانب المطبوعات والإذاعتين المسموعة والمرئية ، وسائل جديدة ذات
فعالية عالية مثل شبكات الإنترنت والبريد الإلكتروني والتليفون المحمول وينبغى
ألا ننسى أن هناك هدفاً آخر يتوجه إليه المغرقون للمعلوماتيون (أى الذين
يتعمدون إغراق الجمهور بالمعلومات) فإلى جانب السعى إلى إرباك المحللين
المحترمين ، نجد للرأى العام الذى تحاول أجهزة الإعلام للوصول إليه والتأثير فيه
وتشويهه وتضليله إذا أمكن .. فمادام للرأى العام ، خاصة فى قطاع سواد الناس
من العامة ، يفتقر إلى الرشده والموضوعية وتسوقه الهواجس والمشاعر وإثارة
المخاوف ، فإنه يعتبر صيداً ثميناً لصناع الإعلام حتى يتمكنوا من تطويعه
واستخدامه وقوداً فى قرارات الحرب والسلام وتزداد حرفة المسألة حينما نتابع
استطلاعات الرأى العام المصنوعة والتى تكاد توجه الأحداث فى بعض الأحيان .
بل إن إرباك وتنويم الرأى العام من خلال التحديق المستمر فى شاشات
التليفزيون بصورها المبهرة ونبضات المعلومات التى تثب فى روع المشاهدين من
الأوهام والأحكام الخاطئة الكثير . كل هذا يفسر لنا تلك السلبية والبلادة التى
أصابت الجماهير رغم ما يحدث من إهانة كبرياء الأمم والشعوب .. ففى مرحلة
التحرر الوطنى ضد الاستعمار الأجنبى كانت المعلومات شحيحة لكن القضايا
واضحة والحدود فاصلة ، مما كان ييسر للناس الحكم على الأشياء والمواقف أما
فى عصر العولمة والسموات المفتوحة وأمطار المعلومات الغزيرة فلم يعد يهم
الجميع إلا تفادى الانزلاق فى وحل الأحداث والمتغيرات .
وفى خضم السيل المتدفق من المعلومات والأنباء لا نجد إلا طوق النجاة فى
الفهم والتحليل الذى يشتمل على ستة أسئلة جوهرية .
تتساءل .. من يفعل ؟ ماذا ؟ متى ؟ أين ؟ كيف ؟ لماذا ؟ .
إن تركيز البحث والتتقيب حول هذه المحاور الستة يمكن أن يزودنا بصورة
موجزة عن أى موقف عام سياسى لقتصادى دولى ... إلخ .

تبقى زاوية أخرى للبحث والتحليل والفهم للأمور وهي :

تصنيف مناهج التفكير الذى نعتمده وهي ثلاثة مناهج كبرى :

- منهج الوصف : أى استعراض الملامح ..

- منهج التشخيص : أى حصر الأعراض وتحديد الأسباب المباشرة والجنور البعيدة .

- ثم أخيراً المنهج العلاجي : الذى يقترح وصفة للدواء .

أما أحدث أساليب التفكير الموضوعى فهى التى اقترحها فقيه علم الإدارة "بروفيسور ديون" حين اقترح استخدام ست قبعات ملونة كل لون منها يعبر عن منهج : حيث يقترح استخدام ست قبعات ملونة (كل واحدة ترمز إلى منهج فى التفكير أو التحليل) لتكون بمثابة أداة إدارة الانتباه والتوجيه إلى نوع من التفكير :

القبة الأولى هى البيضاء وتركز على المعلومات ، والقبة الثانية حمراء ترمز إلى الحدس والبصيرة ، والقبة الثالثة السوداء وتهتم بالمخاطر والمحاذير ، أما القبة الرابعة فهى الصفراء وتعبر عن التوقعات الحسنة ، ثم القبة الخامسة الخضراء التى تتجه إلى ابتكار البدائل ، وأخيراً القبة السادسة الزرقاء (بلون السماء) لتعبر عن النظرة الشاملة المتكاملة للموضوع .

وهذه كلها وسائل لتحليل الحقائق والوقائع والقضايا المعاصرة من أكثر من زاوية .. والله أعلم .

٣- إدارة أزمة المرحلة الشارونية !!

بعد أن وضعت نتائج التصويت الجنرال الإسرائيلي المتقاعد أرييل شارون على كرسي رئيس الوزراء عام ٢٠٠١ يتعين على العالم العربى والشعب الفلسطينى بالدرجة الأولى سرعة إعادة هندسة إستراتيجيته فى التعامل مع الحكومة الإسرائيلية الجديدة التى سوف يرأسها وذلك بغرض ترويض العجرفة المتوقعة الصادرة عنها .

أول قواعد تلك الإستراتيجية هو للتعامل مع الموقف الجديد من منطلق إدارة الأزمات الذى يشكل معه غيره من المواقف سلسلة من الحلقات الأزموية فى إطار منظومة أشمل هى منظومة إدارة الصراع العربى الإسرائيلى باعتباره صراعاً طويلاً وممتداً له جذوره التاريخية حضارياً وثقافياً ودينياً وله أبعاده الإستراتيجية العسكرية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية الأمر الذى يقطع بأن صراع مائة عام لن يتم حسمه فى سنوات قلائل وإنما يستأهل الأمر وقتاً وصبراً وموارد وقبل ذلك وبعده إرادته قوية لا تلين .

من هذا المنطلق يلزم أن يصوغ العرب فعاليات المواجهة للقادمة مع إسرائيل " الحكومة والدولة والشعب أيضاً والذى خفت فيه صوت أنصار السلام " بأسلوب إدارة الأزمات الذى يقوم على التعامل مع ثلاثة تفاعلات خطيرة : التهديد المفاجئ ، ضيق الوقت ، نقص المعلومات ، وهكذا يشمل الأسلوب المناسب الاستعداد الوقائى ضد المفاجآت ، كذلك تطويل الوقت المتاح فى كل موقف ، ثم استكمال المعلومات للكاشفة عن نوايا العدو ومخططاته من خلال نظام فعال للإنذار المبكر .

ويعنى هذا أن نضع الآن وفوراً عدة تصورات أو سيناريوهات مستقبلية لحركة إسرائيل التى سوف يوجهها أرييل شارون بما عرف عنه من صلف وعجرفة وولع بالحرب والقوة مما يشير إلى احتمالات دامية للفترة القادمة .

لكن حتى نقوم تحليلنا على أساس منطقى سليم لا بد أن نتوقع عدداً من التصورات يقدمها شارون وذلك حيث يتقمص نماذج الشخصيات التى شهدنا المشروع الاستيطانى الصهيونى فى فلسطين عبر المائة سنة المنصرمة ، وهى لا تخرج عن ثلاثة نماذج ، داعية السلام ، حارس الأمن وجنرال الإرهاب .

داعية السلام مثل موسى شاريت ويورى افيرى وشيمون بيريز واسحاق رابين .

ونقول داعية بمعنى الكلام والتشدد بالحديث عن السلام ولو بعكس السياسات الفعلية والتصرفات العملية الصادرة عنه . ومع ذلك نستبعد أن يحاكي شارون هذا النموذج لأنه يتناقض مع طبيعة شخصيته وتاريخه العنصرى ومواقفه العدوانية .

حارس الأمن .. مثل بن جوريون وجولدا مائير وليفي أشكول والتي دارت كل جهودهم على ترسيخ أمن إسرائيل بمفهومه الحركي وإطماعه للتوسعية التي تتكر على الآخرين حقوقهم المشروعة ، فالأمن والقوة للدولة العبرية وحدها .

سيناريو الجنرال الإرهابي .. مثل مناحم بيجين وموشى ديان والنموذج المستسخ في شخص آرييل شارون العسكري المغامر في ثغرة الدفرسوار والغزو الفاشل للبنان وسافك الدماء في قببة الأردنية ثم في صابرا وشاتيلا وصاحب الاقتحام الاستفزازي للحرم القدسي الشريف مما فجر الانتفاضة الفلسطينية .

ولما كان الطبع يغلب التطبع ولما كانت العقليّة للصهيونية المتطرفة ما زالت تشكّل العقل السياسي الإسرائيلي في جانب كبير منه ، فلا نتوقع من شارون أن يمارس دور داعية السلام اللهم إلا إذا كان يضمّر شراً وعدواناً واسعاً ، ولا ينتظر منه أن يلعب دور حارس الأمن لأن غروره ربما يصور له أنه أكبر من هذه المهمة .

يبقى إذن تهديدات الجنرال الإرهابي الذي يبغى من ورائها تخويف العرب وشل إرادتهم وكسر الانتفاضة الفلسطينية وهو في هذا يحتمل أن يستخدم لعبة الديك المقامر في مواجهة للدجاجة الجبّانة والتي استخدمت في العديد من الصراعات والنزاعات العالمية كان من بينها حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٢ ويقوم هذا الأسلوب على مواجهة بين متخاصمين في سيارتين تنطلقان في اتجاهين متقابلين سوف ينتهيان حتماً بالصدام المروع .

معذرة للإطالة ، لكن الهدف من هذا تصوير دقيق للإستراتيجية التي قد يفضل شارون التعامل بها مع العرب لتخويفهم أو تركيعهم أو إرهابهم وبالذات في ظروف الخلل في توازن القوى عالمياً وإقليمياً لصالح إسرائيل وضد العالم العربي .

بل سوف تتصاعد شروط شارون لدرجة تتسبب معها دهنيات التصلب فتسد شرايين التفاوض ، بل قد تسول له نفسه أن يتحرك بعنف وصولاً إلى حافة الهاوية على أحد المحاور التالية :

١- استئناف عمليات الاغتيال المخططة ضد القيادات الفلسطينية لتحويل الكيان الفلسطيني إلى جثة بلا حراك .

٢- تشجيع حركة الاستيطان غير الشرعى فى الأراضى الفلسطينية .

٣- تصعيد الحصار على السلطة الوطنية وتكثيف سياسة الإغلاق الاقتصادى .

٤- الاقتراب غير المباشر من احتواء الحرم للقدسى من خلال دفع المستوطنين ودمجهم .

٥- تسريب مشروعات خطط هجومية إسرائيلية لتهديد الدول العربية المجاورة برصد أهداف استراتيجية حيوية عندها .

٦- شن حرب محدودة على المدن الفلسطينية أو الحدود اللبنانية أو الدفاعات السورية .

٧- تفجير الموقف فى أكثر من جبهة مما قد يجر العرب إلى حرب شاملة أو يدخل المنطقة فى حالة فوضى عارمة .

فى المقابل يتعين على الجانب العربى الاستعداد لمثل هذه الاحتمالات حتى لا تضربنا بصدمات مفاجأة قد تؤدى إلى شلل فى التصرف أو تورط ارتجالى وإنما استعداد تام بخطط طوارئ وسياسات وقائية ضد حماقات خصم عنيد .

٤- إسرائيل وطريق الانتحار السياسى

الانتحار السياسى يعنى أن تقدم الدولة على أعمال إجرامية غاية فى الحماقة والطيش (مثل قتل النفس أو هدم النظام السياسى) تعتبر مدمرة لها وربما يمتد تأثيرها إلى الآخرين فى المحيطين الإقليمى والعالمى . وتدمير الذات هذا - بصرف النظر عن أسبابه ودوافعه - يتشابه فى طبيعته تماماً مع التضحية أو الاستشهاد أو القتل ولكنه يتشكل اجتماعياً حسب الثقافة السائدة وحسب الأحوال .

• د. السيد عليوة : الأهرام

إن السلوك الإسرائيلي بصفة عامة منذ اغتصاب فلسطين عام ١٩٤٨ حتى اليوم يعبر عن ميل غريزي وتاريخي نحو الانتحار الجماعي (ننتذكر في هذا الخصوص أسطورة شمشون وهدم المعبد وانتحار المقاتلين لليهود دفاعاً عن قلعة الماسادا) هذا الميل الذي تجسد عبر الشهور العشرة الأخيرة منذ انفجار انتفاضة الأقصى الفلسطينية في حماقات إسرائيلية كبرى سواء من المستعمرين لليهود أو الدولة العبرية ذاتها في مسلسل الاعتداءات ذات الطابع العنصري ضد الشعب الفلسطيني .

دعونا نقتبس فكرة تحليلية عن الانتحار من كتابات عالم الاجتماع الفرنسي الشهير في بداية القرن العشرين أميل دوركايم حين قدم أربعة أنماط للانتحار الفردي سماها : الأنانية ، الإيثار ، اللامعيارى ، للقدرية : حيث تقود " الفردية المفرطة " الناس إلى ارتكاب الانتحار الأناني حين تتحلل الروابط بين الفرد وبين الغير ، وهذه حالة إسرائيل الظاهرة في علاقتها بالعالمين العربى والإسلامى ناهيك عن الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة بل الفلسطينيين الذين يحملون جوازات سفر إسرائيلية داخل إسرائيل ، أنها تعيش عزلة قاتلة وسط محيطها .

أما النمط الثانى فهو الانتحار الإيثارى الذى يحدث عندما يكون الاندماج أقوى من اللازم فيكون الفرد مستوعباً تماماً فى الجماعة ولا تكون الذات ملكية خاصة لا يستطيع للفرد مقاومة مطلب الجماعة بالتضحية ، وهذه تقريباً حالة قطعان المستعمرين الذين يعيشون فى الأراضى الفلسطينية فساداً وحرقاً وقتلاً وتخريباً ودماراً حتى لمقامات الحياة من بيوت وأشجار للزيتون أو حالة هؤلاء النفر من المائة وخمسين يهودياً الذين فضلوا العيش فى الخليل وسط محيط معاد من آلاف العرب الفلسطينيين أصحاب البلد .

أما النمط الثالث فهو الانتحار اللامعيارى الناتج عن افتقاد نشاط المرء التنظيم فى البيئة الإقليمية المحيطة وفى الوقت الذى تشهد فيه منطقة الشرق الأوسط نشاطاً محموداً نحو الترابط والاعتماد المتبادل اقتصادياً وتجارياً وسياسياً

فى شتى القطاعات على مستوى المجموعة العربية والإسلامية والمحور الأورومتوسطى والأفريقى بل والعالمى ، تجد إسرائيل نفسها مستبعدة بفعل سياسات القمع والعدوان التى تتبعها . أما النمط الرابع فيتمثل فى الانتحار القدرى الذى ينتج عن التنظيم المفرط للقهرى ، الذى يحتم على إسرائيل أن تكون أعظم دولة يهودية (اليهود) على قيد الحياة بحكم دوافع التفوق العنصرى ، وبحكم الاندماج القوى لإسرائيل فى اللوى اليهودى الصهيونى المتحكم فى قمة العالم المعاصر من حيث التميز التقنى والإعلامى والعسكرى المتشابك مع قمة المجتمع الأمريكى .

نخلص مما سبق إلى أن الأنماط الأربعة لتقافة الانتحار الفردى أو الجماعى متوافرة فى حالة إسرائيل الراهنة ، فالدولة العبرية تمتلكها أنانية مفرطة بسبب تقطع روابطها مع دول الجوار ، كما أنها تسيطر عليها حالة من الإيثار (أو الوعى الزائف) بسبب الاندماج التام بين ثلاثية : اليهودية الصهيونية الإسرائيلية . يضاف إلى ذلك أن إسرائيل تنقص حالة من اللا معيارية الشديدة نظراً لافتقارها إلى إطار من القيم المرجعية بسبب عدم انخراطها فى التنظيم الإقليمى والوسط الجغرافى الثقافى للشرق الأوسط العربى الإسلامى الذى تعيش فيه ، وأخيراً فإن الدولة اليهودية تعيش حالة من التنظيم القهرى لمزيج أيديولوجى من القومية الدينية (الصهيونية) مما يملى عليها نوعاً من الانتماء القدرى استجابة لرسالتها (الأسطورية) فى إحياء ما يسمى بالهيكل الثالث للدولة اليهودية ونجد مصداقاً لذلك فى التيارات الحزبية على المسرح السياسى فى إسرائيل . فحزب شاس المتطرف يشد البلاد نحو الانتحار الأنانى ، وحزب الليكود يدفع بالدولة نحو الانتحار الإيثارى والتضحية لإنقاذ يهود العالم ، كما أن حزب العمل خير معبر عن حالة افتقاد المعايير والانتهازية السياسية المناورة ذات الطابع البراجماتى الممثلة فى شيمون بيريز ، مما يهيئ الطريق أمام انتحار عدى بسبب افتقاد المعنى بعد فشل مشروعاته فى دمج إسرائيل بالمنطقة عبر مشروع الشرق أوسطية ، أما جماعة

أمناء الهيكل التى تخطط لبناء ما تسميه " الهيكل الثالث " فإنها أبرز تمثيل لحالة التوحد القهرى مع التطرف الدينى مما يهين إسرائيل لأجواء الانتحار القدرى (خرافة البقرة الحمراء ومعركة هرمجدون) .

على هذا النحو تكاد كل الدلائل تشير إلى أن إسرائيل تسير بخطى حثيثة فى طريق الانتحار السياسى الذى يعنى رفض كل عروض السلام وإغلاق كل فرص المصالحة التاريخية مع العرب وسد كل منافذ التعايش السلمى مع الفلسطينيين ، بل وتدمير كل جسور التواصل الثقافى مع منطقة الشرق الأوسط فهل تفيق إسرائيل قبل أن تصل إلى الحافة وقبل أن تزل قدمها ؟

٥ - اقتصاديات الأمن القومى :

فى تقديرى أن هذا المصطلح يحل محل المصطلح القديم " اقتصاديات الحرب " الذى لم يعد ملائماً فى المناخ العالمى الجديد الذى بات يدعو إلى نبذ الحرب ودعم السلم الدولى وتبنى وسائل فض المنازعات وتغليب المفاوضات والتسويات ، برغم كل هذا الصراع والأزمات من حولنا .

لمزيد من الإيضاح ينبغى القول أن التيار الفكرى الثقافى المصاحب للعولمة يقدم أيديولوجية متكاملة للنظام الرأسمالى العالمى المعاصر فى أوج ازدهاره رغم إنكار الكثيرين وجود مثل هذه الأيديولوجية أو العقيدة السياسية الهادية التى تقدم التبرير والتفسير للعديد من النظم والممارسات ، من عناصر هذه العقيدة قد تصادفنا مفاهيم : الحكم الصالح ، الشفافية ، المساواة ، حرية التجارة ، حقوق الإنسان ، الحريات الديمقراطية ، الاعتماد المتبادل ، الخصخصة ، التنافسية ، اقتصاديات السوق ... الخ .

وحين نحاول سحب هذه المفاهيم على مجتمعات الأقطار النامية نجد البعض منها يلقى قبولاً والبعض الآخر يواجه مقاومة خشنة حين تكون الظروف والملابسات غير مواتية بفعل تأخر مستوى النضج والنمو ، لذا قد يكون الحل الملائم هو ابتكار أطروحات وتعريفات جديدة تعبر عن خصوصية المحلية

والقومية ، فلا أحد يستطيع أن ينكر أنه على الرغم من علو النبرة الداعية إلى السلام والتسويات السلمية والتعاون الإقليمي ، فإن ثمة ألواناً جديدة من الحروب الطاحنة تدور رحاها : الحروب التجارية والتنافسية الوحشية والتوسع الإمبراطوري للشركات العملاقة والمركزية المتزايدة لمنظمة التجارة العالمية فى إدارة الاقتصاد الدولى وتوالى الأزمات الاقتصادية .

من هنا ومضت فكرة إحياء مقولة " اقتصاديات الأمن القومى " التى تضع غايتها تحقيق " للتنمية المتواصلة المحفوفة بالمخاطر " بسبب التهديدات العالمية والإقليمية والداخلية التى تتعرض لها البلدان النامية ، وفى مقدمة هذه التهديدات : الإغراق وسقوط الحماية الوطنية وتآكل السيادة القومية وسطوة الملكية الفكرية وإغلاق مصانع المنتجات ذات الميزة النسبية وهجر زراعة الحاصلات التقليدية بالإضافة إلى اختراق نظم التعليم والثقافة القومية .

إن من الثابت أن هناك مخاطر جمة تترصد بنا عند أول منحني فى الطريق بفعل التداعيات السلبية للتهديدات السابق ذكرها ، من هذه التداعيات على سبيل المثال البطالة وتدمير الصناعات الوطنية وغزو المستوردات الأجنبية ، وارتفاع أسعار المنتجات ذات التراخيص العالمية كالأدوية اللازمة للرعاية الصحية لشعب سليم وبناء جيش قوى وكذلك كساد الصناعات ذات العمالة الكثيفة (مثل الغزل والنسيج) والتحول إلى زراعات شرهة للرى مما يضاعف أزمة المياه .

ولا ننسى بالطبع الصناعات الحربية والمرافق الإستراتيجية والقطاعات المتعلقة بالأمن المائى والغذائى والتعليم كطريق للحراك بين الطبقات وركيزة للسلام الاجتماعى ، كذلك يمكن أن نتذكر المال والمصارف والطاقة والنقل والإسكان والتنمية العمرانية والبحث العلمى .

لسنا بالطبع ضد اقتصاديات السوق وآليات العرض والطلب وحرية المنافسة ، ولكن لنضع فى اعتبارنا الأزمات المتوقعة الناجمة عن افتقار أسواقنا إلى النضج والاكتمال طالما بقيت السوق السوداء والسوق الموازية والسوق غير

الرسمية والسوق السرية في العديد من السلع والخدمات ، لا نقترح هنا بتطبع قائمة محددة جامدة بأسماء ما نسميه " اقتصاديات الأمن القومي " وإنما نطرح فكرة التوازن الحيوى كهدف للسياسة العليا للدولة (Mega Policy) بمعنى أن تحول دون التركيز والاحتكار بحيث تظل الأنشطة والقطاعات المهددة ملكية بين شركاء التنمية الثلاثة : الدولة والمجتمع المدني إلى جانب القطاع الخاص .

ثانياً : الأسلوب الأمريكى فى إدارة الأزمات

قدمت صدمة تفجيرات الحادى عشر من سبتمبر فى الولايات المتحدة الأمريكية وما أعقبها نموذجاً فريداً فى إدارة الأزمة ومحاولة السيطرة عليها واحتوائها ثم استثمارها والاستفادة بدروسها ، وذلك على النسق الأمريكى المتصور تكنولوجيا والمتقدم تنظيمياً .

وحتى نتعرف على هذا الأسلوب يلزم تشريح البنية التنظيمية وتحليل العمىة الإدارية التى أتبع ، والتى استغرقت نحو ثلاثة أشهر ودارت حول إستراتيجية تحويل المواجهة مع الأزمة إلى سلسلة عمليات ابتداء بمن تلقى الصدمة إلى المواجهة ومحاولة الاحتواء وإعادة التوازن المختل ثم أخيراً استثمار الأزمة ودروسها المستفادة ، ومن ثم أصبحت إدارة الأزمات بعد تفكيكها عدة مراحل تشمل الحرب ، السياسة ، الإستراتيجية .

١- من الصدمة إلى المواجهة :

فى البداية تلقت الإدارة الأمريكية ساعة الاجتياح صدمة مفاجئة ومذهلة ربما أفقدتها توازنها ، فى نظر البعض ، لنحو ساعة من الزمن استفاقت بعدها وأخضنت تتعامل بوعى وحذر مع التداعيات بعد ارتباك ملموس .

١- مثلت الصدمة الأولى حالة مثالية للأزمة التى تتكون من ثلاثة

عناصر : التهديد المفاجئ ، ضيق الوقت ، نقص المعلومات .

وخلالها تكبدت خسائر جسيمة مادية ، بشرية وتنظيمية تـ

مضاعفات اجتماعية ونفسية واقتصادية وبعد ذلك حددت الولايات المتحدة التهديد فيما سمته " الإرهاب الدولي " واعتبرته عدوها اللدود .

٢- استغرقت عملية المواجهة أكثر من عشرة أسابيع ، ولا تزال ، ابتداء من عمليات الإغاثة والإنقاذ وإطفاء الحرائق والإيواء ودفن الموتى وعلاج الجرحى ورفع الأنقاض ومواساة أسر الضحايا وتهنئة الرأي العام ، وانتهاء بحشد للقوات العسكرية وتعبئة الرأي العام الداخلى والدولى وشن الحرب الأمريكية ، البريطانية على حكومة طالبان ومنظمة أسامة بن لادن ، وانتهاء بتسوية الأوضاع العالمية والإقليمية إستراتيجياً لصالح الولايات المتحدة فى أفغانستان وما حولها .

٢- الاحتواء وإعادة التوازن :

تعتبر هذه المرحلة ذات أهمية خاصة لأنها تقدم برهاناً على نجاح السلطة الحاكمة فى إدارة الأزمة من حيث الإحاطة بها واحتوائها وامتصاص آثارها وصولاً إلى حالة من التوازن النفسى والاجتماعى والنظامى والبيئى ، لا ننسى أبداً كيف أن الإدارة الأمريكية حاولت العودة إلى حالة التوازن بسرعة بفضل أجهزة الإعلام والمنظمات الثقافية وآليات السوق من بيع وشراء والتي ميزت الحياة الأمريكية وبخاصة أن تقل الاقتصاد الأمريكى (نحو ٢٨% من الإنتاج العالمى) له أثره الحاسم على الأوضاع العالمية ، وقد تمثل ذلك فى إعادة تشغيل البورصات واستئناف الحياة اليومية وتخفيض سعر الفائدة وتكوير عجلة الحياة التجارية .

٣- استثمار الأزمة

بعد الشلل المؤقت الذى أصاب جهاز التفكير واتخاذ القرارات فى العاصمة واشنطن سرعان ما استعادت الإدارة الأمريكية سيطرتها هناك والإمساك بزمام المبادرة حين نسقت عمل أجهزة الدولة ونشاط القطاع الخاص وجهود المجتمع المدنى ومنظماته الداخلية وذلك للتحرك فى المجالين الداخلى والدولى .

على المستوى الدولي ، على سبيل المثال ، استردت الولايات المتحدة الأمريكية هيبتها الدولية بممارسة ضغوط ثقيلة على معظم أقطار الأرض للانضمام إلى التحالف الدولي الذى شكلته أو على الأقل مناصرته ، وبذا أكدت قيادتها للعالم الغربى فضلاً عن تبعية العديد من الدول النامية لها ، كما حققت قفزة إستراتيجية ناجحة لإيجاد مواطن قدم لها فى أفغانستان وسط آسيا بجوار بحر قزوين بغازه وبتروله ولتفرد مظللتها على جمهوريات آسيا الوسطى ، وفى ظهر روسيا والصين والهند وباكستان وإيران ، ولكن بقيت مجموعة من التفاعلات الكيماوية التى يتعذر التنبؤ بمسارها ، ولكن يكفى أن نرصد أن أصابع الإدارة الأمريكية قد وضعت على أهم المفاتيح الرئيسية للاحتتمالات القادمة نذكر منها :

- ١- شبكة معلومات هائلة من الاستخبارات والمراسد والمحطات والمراقبة .
- ٢- الاستخدام الفعال لآلة الدعاية الجبارة (صحافة ، إذاعة ، تليفزيون).
- ٣- العمل الذكى ضمن الإطار الدولى الراهن وهو إطار العولمة والتواؤم معه .
- ٤- التنسيق مع الأمم المتحدة وحركة المجتمع الدولى والتدثر بعباءة القرارات الدولية .
- ٥- اتخاذ الإجراءات الوقائية للحيلولة دون تكرار هذه التجربة المرة .
- ٦- رهن المنطقة العربية والعالم الإسلامى تحد التهديد بقائمة الدول المارقة .
- ٧- ابتزاز بعض الدول بدعوى أنها مرشحة للضربة الثانية بزعم إنها مناصرة للإرهاب .
- ٨- تسوية الحسابات المعلقة مع كل المنظمات التى تقف فى طريق النفوذ الأمريكى بدعوى أنها منظمات إرهابية .

٩- المزاجية بين الغارات الجوية الحربية وبين إغاثة الشعب الأفغانى بالمساعدات الإنسانية .

١٠- إدارة حملة دعائية هائلة لإعادة الثقة فى السفر بالطيران وفى الأسواق .

١١- التلاعب الخفى بموضوع " الجمره الخبيثة " للإبقاء على حالة إيجابية من التوتر والفرع .

١٢- إغماض العين والسكوت عن حماقات العدوانية لإسرائيل فى الأرضى الفلسطينية .

خلاصة القول : أن العالم ، عقب تجرع الدولة العظمى الصدمة المرة ، أخذ يرقص على أنغام العزف الأمريكى الذى قد يعنى نجاحاً مرحلياً فى إدارة الأزمات ، ولكن سوف يظل الفوز أو الخسارة النهائية متوقفة على تجفيف منابع العنف والمظالم السياسية والاقتصادية العالمية .

٣- بين الأمركة والعولمة

تقف أمريكا وكذلك العالم كله فى موضع الاختيار الصعب بين طريقين : أن تظل الولايات المتحدة كما هى لا تتغير تغيراً جذرياً فى ثقافتها القومية وتوجهاتها الخارجية ، أو أن تقفز للهوة الواسعة التى تفصلها عن العالم من خلفها لتتفاعل معه وفق مقاييس ومعدلات سرعته . وهو ما نلخصه فى الاختيار بين : أمركة العالم أو عولمة أمريكا .

محاور الحديث سوف تنصب هنا فى الاختيار الأول على حالة العالم من حيث النظم الستة : الاقتصادية ، الإجتماعية ، الثقافية ، التكنولوجية ، الإستراتيجية ، والسياسية ودرجة تأثير نمط الحياة الأمريكى على باقى دول المعموره فى هذه النواحي .

إن الاستمرار فى أمركة العالم يعنى التصرف فقط وفقاً للمصالح الأمريكية وعلى رأسها الشرق الأوسط حيث التحيز الكامل لإسرائيل والتجاهل الاستفزازى

للحقوق العربية والإسلامية . إن المضمون للكامن خلف السياسة الخارجية الأمريكية ينبع من اعتبار أحادى للبعد وهو طريقة الحياة الأمريكية دون الاهتمام بالحضارات الأخرى . فى حين أن المجتمعات الأخرى يتمسكون بالماضى والذاكرة فى السلوك وطريقة الحياة .

وهناك احتمال أن يراجع المجتمع الأمريكى ترتيب منظومة القيم التى يقدمها وبالذات إعلاء حرية الفرد وأمنه الشخصى على قيود المجتمع ، كذلك قد يعيد النظر فى كونه مجتمعاً مفتوحاً للهجرات من مختلف الشعوب والثقافات .

إن إصرار الولايات المتحدة على حربها ضد الإرهاب بالمفهوم الأمريكى الضيق سيترتب عليه مضاعفات خطيرة بسبب غموض تعريف الإرهاب واتساعه بحيث يسمح للسياسات المتبعة من مختلف الدول باستخدامه بصورة مغرضه طبقاً لمصالحها الأنانية .

كذلك الانعكاسات السيئة على النظم السياسية داخلياً من حيث تهديد الأمن الشخصى للأفراد ورفع مستوى الاشتباه الجنائى ، وما يتبع ذلك من إجراءات على الحسابات المصرفية تمتد إلى مظاهر الحرية الاقتصادية وعدم الاكتراث بالتعاطف مع الإدارة الشعبية .

إن حصار الإرهاب وتصفيته لن يتأتى إلا باقتلاع جذوره التى تتمثل فى المظالم السياسية والاقتصادية والثقافية التى تسود النظام العالمى الدولى . مما يساعد على ترميم الشرعية الدولية التى كادت تصبح ركاماً مثل برجى نيويورك فى الحادى عشر من سبتمبر المؤلم.

أما فى حالة الاختيار الثانى ، أى عولمة أمريكا ، فسوف يدور التحليل على مستقبل الولايات المتحدة من حيث نظمها القومية فى : الاقتصاد ، المجتمع ، الثقافة ، التكنولوجيا ، الإستراتيجية ، والسياسة التى تحاول فرضها .

ويرجح هذا الاحتمال أن واحداً من أكبر ثلاثة أحداث فى تاريخ أمريكا ونعنى بها الحرب الأهلية الأمريكية ، وبيرل هاربور ، أثر بصورة درامية يوم ١١ سبتمبر ٢٠٠١ فى الإدارة الأمريكية والعلاقات الدولية . نقول أن هذه الصدمة

الهائلة كانت من فعل عولمي لمجموعة أفراد لا تعرف على وجه الدقة هويتهم ، فلا يجوز الاعتداد بجوازات السفر التي يمكن أن تزيف . وحتى لو كانت صحيحة فإنهم بحركتهم وعقيدتهم (أياً كانت) ونشاطاتهم تخطوا كل الحدود القومية إلى العولمة الفسيحة بخيرها وشرها .

وتواجه أمريكا مأزقاً صعباً لحل التضارب بين مجموعة من المتناقضات: بين الاستمرار في حملتها العسكرية وفي نفس الوقت النجاح في تعبئة الشعب الأمريكي دون إثارة الذعر العام ، بين المحافظة على الثوابت والتوازنات الداخلية وبين ستر عورات سياستها الخارجية وبالأخص في الشرق الأوسط مثل الانحياز السافر لإسرائيل على حساب الشعب الفلسطيني ومعاناة الشعب العراقي والوجود العسكري الاستفزازي في الأراضي الإسلامية .

فيما يتعلق بعولمة أمريكا يلزم أن تغير سياساتها المتصلبة تجاه مجموعة من القضايا الدولية مثل القدس وانعكاسها على مشاعر ملايين المسلمين وكذلك معاناة الشعب العراقي وقضية الاحتباس الحراري ومقاومة الألغام الأرضية والأسلحة الصغيرة والمحكمة الجنائية الدولية ومشروع الدروع الصاروخية .

لقد سبق للمجتمع الأمريكي أن أثبت بانفتاحه وحيويته المعهودة وترسخ قيم الحرية والديموقراطية في مناسبات عديدة ، قدرته على التغيير والتكيف مع التحولات الجارية ومن المحتمل بعد أن تصفو الرؤية أن يعلو صوت العقل وأن تطبق الولايات المتحدة مبدأ " القبول بالآخر " ليس على المستوى الفردي وإنما على مستوى الأمم والحضارات وثقافات غيرها .

في ضوء ذلك يمكن تصور سيناريو ثالثاً ، بعيداً عن أمركة العالم أو عولمة أمريكا : ونعني به التفاعل الإيجابي والتكافؤ الثنائي بين هذين الكوكبين اللذين انشقت إليهما الكرة الأرضية : كوكب الحضارة الغربية الأمريكية الأوروبية ذات الثقافة الأنجلوسكسونية اللاتينية وكوكب الحضارة الشرقية ذات الثقافة الإسلامية والعربية الآسيوية الأفريقية . إنه يعني أن تستعيد أمريكا للعالم وأن يستعيد العالم أمريكا . وهذا هو المسار الصحيح والأمن للحضارة الإنسانية.

ثالثاً : الدروس المستفادة

هنا عدد لا بأس به من الدروس المستفادة لعل في مقدماتها الاستعداد لأسوأ سيناريو ، كذلك إدارة أزمة ، بالإضافة إلى :

١-أسوأ سيناريو .. ماذا لو شنت إسرائيل علينا الحرب ؟

ربما كان مسار التاريخ وتطور الأحداث قد اتخذ منحى آخر لو أن العقل السياسى العربى تبنى منهج إدارة الأزمات الذى يقوم على فرضية رئيسية قوامها .. " ماذا لو حدث أسوأ سيناريو " وذلك خلال سنوات الانتصار والانكسار العربى ، فى عام ١٩٦٧ ، وأكتوبر ١٩٧٣ ، وغزو لبنان ١٩٨١ ، وغزو العراق للكويت ١٩٩٠ .. الخ. ونحن اليوم مطالبون بالاستعداد لأسوأ سيناريو فى الصراع الفلسطينى الإسرائيلى (أو العربى الإسرائيلى) تحوطاً للطوارئ ودرءاً للمخاطر القادمة .

إن إشكالية " أسوأ سيناريو " تمثل تحدياً للفعل العربى ، فليس المقصود منها ، كما هو سائد ، التشاؤم أو التطير . إنما المقصود هو عدم استبعاد الموقف الخطير بل واعتباره احتمالاً وارداً ، ويعنى هذا .. الاستعداد للتعامل معه مما يمكننا من النجاح فى إدارة المواقف الأقل سواداً وسوءاً .

فى إطار ذلك الفهم ، فإن توقع أسوأ تصور يمكن تخيله لتطور الموقف المتفجر فى منطقتنا بفعل تصعيد إسرائيل لعدوانها على الشعب الفلسطينى وانتهاكها للحقوق العربية والإسلامية واستفزاز المشاعر الدينية والقومية .

هذا التوقع أصبح ضرورة عقلية وإستراتيجية ولا ينبغى أن نقلل منه أو نتجاهله ويتلخص أسوأ سيناريو بتداعياته المحتملة ، أن تقوم إسرائيل بشن هجوم شامل كاسح على أراضى السلطة الفلسطينية وكذلك على كل من سوريا ولبنان والأردن والعراق (بالطيران والصواريخ) .

ثم تتحرش بالحدود المصرية يعقبها اندفاع لاجتياح سيناء والسيطرة عليها وذلك إذا أخذنا فى الحسبان تهديدات ليبرمان وصيحات المتطرفين ، يترتب على

ذلك حرب شاملة وفوضى عارمة فى المنطقة تكون نتيجتها تدمير نحو ثلاثين مدينة كبيرة بالمنطقة بالأسلحة النووية والكيمياوية والجرثومية ، بالإضافة إلى نصف نحو مائة هدف إستراتيجى يتمثل فى المنشآت العملاقة والمرافق الحيوية والبنية الأساسية بخلاف موت وإصابة نحو عشرة ملايين إنسان وتخریب البيئة الطبيعية والحياتية للبشر .

ولعل الحديث عن أسوأ سيناريو بهذه الصورة الصارخة التى قد تدعو إلى الذعر والهلع قد لا تروق للبعض ، ولكن الصراحة والشفافية قد تفيد فى شحذ الأذهان وتكثيف الدعوة إلى بديل إستراتيجى وحيد أمام شعوب المنطقة وهو منع الحرب بأى صورة من الصور !!

مع ذلك لابد من أن نسير فى الشوط إلى نهايته ، أعنى شوط التصور المستقبلى والالتزامات الواجب علينا اتباعها حتى نفاجأ بالمصالحة والتسوية بدلاً من أن نفاجأ بالشر والخطر الداهم .

إن الاستعداد لأسوأ سيناريو يستلزم وضع مجموعة من خطط الطوارئ تشمل القطاعات الرئيسية فى حياتنا : القوات المسلحة ، الشرطة ، أجهزة الأمن ، الوزارات المختلفة ، مؤسسات وأجهزة الدولة ، قطاع الأعمال العام ، القطاع الخاص ، المدن الجديدة ، الإستثمار والمحليات ، المشروعات الكبرى ، المرافق العامة ، المؤسسات الاقتصادية ، الإعلام والصحافة ، المجتمع المدنى ، المنظمات التطوعية ، الشباب ، المستشفيات ، الدفاع المدنى .. الخ .

لابد كذلك من وضع خطط إدارة أزمة " كوارث الحرب " وما تستلزمه مراحلها ابتداء من الإنذار المبكر ، والاستعداد للمواجهة والتعامل مع الاجتياح واحتواء الصدمة وإعادة التوازن ، والتعلم من الدروس المستفادة .

وتتطوى هذه المراحل على عمليات الإغاثة والتهجير والنقل والتأمين وتوفير الحماية للسكان والمرافق والممتلكات والموارد العامة ضد التخريب والتلوث .

إن إعداد البدائل واعتماد برامج التعبئة لمواجهة التهديد يجب أن يتم في هدوء بلا صخب ولا ضوضاء ، حتى لا نشيع الذعر بين المواطنين ، وحتى لا نستفز الخصوم وحتى لا نترك لهم الذرائع والحجج رغم أنهم على الجانب الآخر يستعدون من زمن بالأقنعة للكيماوية واستدعاء المتطوعين لليهود .

إن جحيم أزمة الحرب القادمة التى ندعو الله ألا تقع تحمل فى طياتها مخاطر غير مسبقة سواء على البشر أو المنشآت أو البيئة ، إنها بكل المقاييس كارثة إنسانية وطبيعية وبيئية وحضارية . وهذا يستدعى ، عملاً بأسس إدارة الأزمات التفكير فيما لا يمكن التفكير فيه .. مثل أضرار الزلازل والبراكين والسيول والحرائق والأوبئة والتسمم والتلوث والفوضى وتشريد السكان والانفلات الإجتماعى وانقطاع المياه والكهرباء والصرف الصحى وتوقف وسائل النقل وتعطل الاتصالات .

هذا عن أسوأ سيناريو ولكن الأرجح أن تتشب الحرب القادمة ، وهى ناشئة بالفعل وغير معلنة ، فى صورة حرب اقتصادية وتجارية توجه ضربات خارجية وتدير مضاربات داخلية تقوض أسس النهضة وتنسف اقتصاديات الأمن القومى وتشل حركة الاستثمار والتنمية وتشيع الاضطراب فى الأسواق .. وقد باتت شن هذه الحرب غير المرئية أمراً سهلاً حيث تتيح ظروف العولمة والانفتاح الاقتصادى قنوات لانتقال الأزمات وحقق التقلبات والمؤامرات المفاجئة ودورات الكساد والركود فى الاقتصاديات الناشئة مصحوبة بالشائعات والحرب النفسية .

ولماذا نذهب بعيداً ، فتصور صراع عسكرى دام أوحرب تجارية مدمرة ، ربما يكون من الأنسب توقع اختيار ثالث هو أسهلها وأبسطها جميعاً ، من حيث إمكانية الحدوث ، ألا وهو تضيق الخناق من جانب إسرائيل على السلطة الوطنية الفلسطينية مما يؤدى إلى الموت البطيء بالإضافة إلى شل الإرادة العربية وإرهاب الأمة الإسلامية وخداع الرأى العام العالمى ، هذه تقريباً ثلاثة سيناريوهات بالألوان الطبيعية ، الأسود والأحمر ، ثم الأصفر .

هذه بالضبط للحرب الجارية الآن والتي تشنها الحركة الصهيونية ضد العالم العربى فى معركة القرن الحادى والعشرين ، وهذه بروفة عملية لحروب المستقبل ، واستخدام منسق طبقاً لمخطط بارع لكل وسائل الضغط والتخويف من القوات المسلحة والنيران المكثفة والدبلوماسية المخادعة والدعاية الكاسحة والمؤامرات الاقتصادية بغرض شل إرادة المقاومة تحت للتويح بالرعب النووى والتوازن الدولى والتخاذل الإقليمى والاضطراب الاجتماعى .

خلاصة القول أن السر ليس فيما مضى / ولا فيما هو آت وإنما السر فيما نحن فيه الآن فليس من الضرورى أن تكون الحرب الجديدة هى تكرار للمعارك السابقة ، العدوان الثلاثى ١٩٥٦ أو حرب ١٩٦٧ أو أكتوبر ١٩٧٣ ولا حتى عاصفة الصحراء ١٩٩١ إنها شكل جديد تماماً ، وهو ما نكتوى بناره الآن ، حرب رمادية لا هى حمراء فقط ولا سوداء فقط ، وإنما هى كل ألوان الطيف ، وهى الناشبة الآن ، إنها نوع من حروب القرن الجديد .

لا ينبغى أن نتوقع أو ننتظر أن تعلن إسرائيل الحرب رسمياً ، فاعتداءات إسرائيل فى الماضى والحاضر والمستقبل لا يسبقها إعلان رسمى بها، وما يواجهه الفلسطينيون والعرب اليوم هو حرب فعلية ، إنها حرب شاملة تستخدم فيها كل الأسلحة والوسائل من المناورات الدبلوماسية والاتصالات الدولية والدعاية القوية والخداع الإستراتيجى إلى الغارات الجوية والعمليات السرية والاعتداءات اليومية والحصار والتجويع والغزو والاحتلال والاستيلاء والاعتقال للناس نساء وأطفالاً .

ليس هناك أسوأ مما يواجهنا اليوم ، وهذا هو السيناريو الأسوأ فلا يجب أن نحبس أنفسنا ونشل إرادتنا ونتحفظ فى دفاعنا عن أنفسنا مدفوعين بوهم يوم الخطر الأكبر ، فالخطر القادم غير نائم بل هو ماثل وقائم فلا ننسى أن سياسة إسرائيل شارون هى : الحرب الآن وليس غداً ، وهى حرب تعنى تصادم القوة الشاملة وطول النفس واختبار الإرادة فى مواجهة التحديات ، وهو ما نحتاجه فى إدارة صراع طويل المدى .

٢- إدارة أزمة منع الحرب

إدارة الأزمات كعلم وفن ، نشأت فى الأصل لمنع الحرب أو لوقف تدهور الأوضاع ووصولها إلى نقطة الانفجار . وهذا ما حدث فى أزمة الصواريخ الكوبية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى بداية الستينيات إبان الحرب الباردة ، ولا تزال هذه هى الغاية الجوهرية حتى اليوم من إدارة أى أزمة ، تقليل الخسائر وتعظيم المنافع وتفادى الحرب أو الأخطار المهلكة المصادر لإشتعال الصراع ، وأظن أن هذه هى الغاية الكامنة فى ضمير الإستراتيجية العربية المعاصرة تحت عنوان " خيار السلام " .

وفى نظر الكثير من المحللين تعتبر هذه إستراتيجية واقعية وعملية نظراً لاعتبارات عديدة منها أن إسرائيل تحظى بالعديد من نقاط القوة العسكرية والدبلوماسية والاقتصادية ، مقابل ضعف فلسطينى فادح وقصور عربى فاضح . كما أن الخلل فى التوازن الإستراتيجى ، دولياً وإقليمياً ، يجعل إسرائيل فى موقف أقوى بصورة تدفعها إلى الاعتداء الصارخ على الفلسطينيين دون أى حماية دولية .

فى إطار الصراع بالنفس الطويل ينبغى على قمة العرب أن تتعامل مع ثلاثة تفاعلات خطيرة متداخلة : التهديد المفاجئ ، ضيق الوقت ، نقص المعلومات ، وهذا يعنى الاستعداد الوقائى ضد المفاجآت وكذلك إطالة الوقت المتاح فى مواقف التوتر ثم استكمال المعلومات للكاشفة عن نيات العدو ومخططاته .

على هذا تتحرك إستراتيجية إدارة أزمة منع الحرب مع إسرائيل خلال الفترة المقبلة على نحو ستة محاور تكتيكية هى :

- ١- استحضار أطلس الصراع مع إسرائيل ، وذلك بإنعاش الذاكرة التاريخية للحروب والأزمات من منطلق " قد نصفح ولكننا لا ننسى " وهذا مطلوب لمحور التداعيات السلبية لإعلام سنوات الوهم عن العملية السلمية ، وهو ذات المنطق الذى تسير عليه إسرائيل .

٢- ترتيب السيناريوهات الملونة حسب الدرجة والخطر : بداية من

السيناريو الأصفر الذي يعبر عن الموقف للراهن ، والسيناريو الأزرق في حالة اجتياح الجيش الإسرائيلي لأراضي السلطة الفلسطينية ، يليه السيناريو البنفسجي الذي يعنى قطع رؤوس حركة الكفاح للفلسطيني باغتيال القادة وإنزال العقاب المتقطع بالشعب الفلسطيني ثم السيناريو الأحمر الذي يعنى شن إسرائيل لحرب محدودة على جبهتين أو أكثر من الجبهات المجاورة (مثل لبنان وسوريا أو العراق) وأخيراً السيناريو الأسود الذي ينفجر في شكل حرب شاملة وفوضى تامة تمتد إلى كل دول المنطقة .

٣- تشغيل جهاز الإنذار المبكر بتشكيل غرفة عمليات في جامعة الدول العربية لرصد تطورات الأحداث مما يساعد على قراءة مستمرة للإشارات الصادرة من بؤر التوتر وتقدير مستوى التصعيد والإبلاغ به فوراً .

٤- الاستمرار في تفعيل الانعقاد الدوري لمؤتمرات القادة العرب باعتبارها هي الآلية الجامعة لصنع القرار السياسى ، وذلك من خلال الاتصالات المستمرة ودبلوماسية القمة المتواترة ، على أن يكون الهدف المقبل هو توفير الحملة الدولية للشعب الفلسطيني .

٥- ترسيخ عقيدة المقاومة لدى الأمة والنخبة والقيادة ويكون ذلك من خلال توسيع مشاركة المجتمع المدني في فعاليات الصراع وبالذات في جوانبه الإقتصادية والعلمية والفنية مع تكثيف استخدام ألوان الدبلوماسية الجديدة مثل دبلوماسية رجال الأعمال والدبلوماسية الشعبية والدبلوماسية الإلكترونية فضلاً عن الدبلوماسية الأولمبية الرياضية والدبلوماسية الوقائية .

٦- تعظيم الاستعداد للصامت للحرب ، أحسن طريقة لمنع الحرب هو الاستعداد للحرب دون جلبه ولا ضوضاء ، مع إدراك اتساع مسرح العمليات الذى يغطى المعمورة بحيث يشمل خمس دوائر هى : الدائرة الفلسطينية والأمة العربية ثم العالم الإسلامى يليه الأقطار النامية وأخيراً للرأى العام العالمى فى مواجهة الصلف الإسرائيلى والحركة الصهيونية والمساندة الأمريكية ثم اليهودية العالمية العنصرية يليها الدوائر الاستعمارية الغربية .

خلاصة القول : أن إدارة أزمة منع الحرب على هذا النحو المعقد إنما هى الطريق الوحيد المفتوح أمام العرب ولكنه طريق محفوف بالمخاطر المحسوبة.

٣- " تقوية المجتمع المدنى "

تواجه العديد من الأقطار النامية مأزقاً حاداً فى الاختيار بين أمرين كلاهما مر :

الأول هو القبول بفكرة الدولة البديلة (محدودة السيادة) التى تقدمها دوائر الفكر السياسى الغربى المرتبطة بالشركات العالمية ، والأمر الثانى هو تنمية المجتمع المدنى لكى يصبح شريكاً فاعلاً فى التنمية إلى جانب كل من القطاع الخاص والدولة ، وهو الحل المطروح من جانب الحركة المتنامية للجمعيات الأهلية .

تتضح فكرة ما نسميه " الدولة البديلة " فى تحليل وشرح مجموعة من المفاهيم والمصطلحات المستحدثة فى أوراق منتدى دافوس الاقتصادى عن العولمة وتداعياتها وانعكاساتها على مصطلحات مثل : الدولة ، الوطن ، المواطن، حق التصويت السياسى ، السياسة ، المجتمع المحلى ، والحكومة العالمية ، فبدلاً من الدولة تتقدم الشركة التجارية لتعرض جميع السلع والخدمات ابتداء من المنتجات الاستهلاكية إلى التعليم والأمن الشخصى ، وبدلاً من الوطن والانتماء إليه يصبح الزبون منتماً إلى السلع الاستهلاكية بعلاماتها التجارية التى تروجها الدعاية

المكتفة بعد أن نجحت محاولات تعميق الانتماءات الإقليمية أو الطائفية أو للنوادي الرياضية .

كما تفضل العولمة " الزبون " فى التعامل بدلاً من المواطن ، وبالأخص فى عصر التجارة الإلكترونية حيث يسبق مستخدم الإنترنت أى الشبكي (Netizen) صفة المواطن (Citizen) . هكذا ينشط الناس عبر التشبيكية (Networking) بدلاً من التصويت (Voting) التقليدى المعروف عبر صندوق الانتخابات .

ويدفع إلينا النظام الكوكبى الجديد بمفاهيم مغايرة ، فالسياسيون القادمون هم من رجال الأعمال ، ولم تعد السياسة فن الممكن بل هى فن المستحيل حيث يتصف المنظمون الجدد بروح الجرأة والمخاطرة لتنفيذ مشروعاتهم ، ويترتب على هذا الاختراق العميق للنظم القومية فى الإدارة والثقافة والإعلام والمعلومات والأمن والبيئة والتكنولوجيا والخدمات .

خلاصة القول إنه قد تبقى الدولة القومية التى ربما يتزايد عددها بفعل ظاهرة التفكيك والتفتت ، ولكن تضعف الحكومات المركزية لصالح تزايد قوة الحكومة العالمية الصاعدة الممثلة فى الإدارة المركزية للاقتصاد العالمى بواسطة المنظمات الثلاث : صندوق النقد الدولى ، والبنك ، ومنظمة التجارة العالمية ، وذلك تمهيداً لإحكام هيمنة قطب واحد ، وهو القطب الأمريكى ، بواسطة حكومة عالمية واحدة (دون دولة عالمية) ولكن لسوق واحدة طبقاً لشروط الرأسمالية العالمية .

إن القبول بهذه التحولات يعنى القبول بالدولة البديلة لتحل محل مفهوم الدولة القومية الذى اقتبسناه من الغرب وتعثرت فى معظم الأحوال محاولات تقليده أو استنساخه ، بما يترتب على ذلك من اغتراب ثقافى وتشوه حضارى ، وربما بات من الأنسب اللجوء إلى الحل الثانى القائم على استنباط نموذج وطنى للدولة ملائم أو يتلائم مع خصوصيتها الثقافية بشرط تقويته بتنشيط حركة المجتمع المدنى باستنباط مفهوم " شرقى " لتلك الحركة يحتوى فعاليات أبنية المجتمع التقليدى جنباً إلى جانب مع المؤسسات الحديثة تحت عباءة " المجتمع المدنى " مثل القبيلة

والعشيرة إذا أمكن . وفى كل هذه الأحوال فإن الدولة (من منظور النظام الدولى) وبالأخص فى حالة افتقارها إلى بعض العناصر الجديدة للقوة القومية (مثل القدرة التنافسية ، التنمية البشرية ، الجودة البيئية فى المعترك الدولى الجديد مما قد يضطرها إلى القبول بفكرة " الدولة البديلة " (مقصودة الجناحين : السياسى والاقتصادى) والملتحقة بقطار العولمة ، الذى لا بد من ركوبه ، والذى تقوده الدولة العظمى ولكن من خلال شبكة من الشركات العملاقة لتوجيه المسارات .

الحل المطروح هو احتضان الدولة فى الأقطار النامية للشريك الثالث فى التنمية : أعنى المجتمع المدنى ، فلا بأس عليه أن يحاول وأن يخطئ ولا تـثريب عليه أن يبادر وأن يتعثر ، ولكنه فى النهاية سوف يقف بجانب الدولة حين يشهد عوده ليساندها فى وجه الضغوط الخارجية مادامت النخبة قد دافعت بضراوة عن شخصيتها القومية وخصوصيتها الثقافية .

٤ - سيناريوهات وبدائل أمام القرار الوطنى

كل حكومات العالم تقف فى مأزق صعب بعد أن وضعتها الولايات المتحدة بين اختيارين كلاهما مر ، الاختيار الأول : أن تؤيد أمريكا فى حربها ضد الإرهاب الدولى ، بصرف النظر عما يترتب على إطلاق يد القوة الأمريكية الضاربة التى يملكها غضب عارم بعد الجرح الغائر الذى أصاب كرامتها القومية ، علماً بأن كل السيناريوهات تشير إلى إقدام أمريكا على تصفية حسابات قديمة وضبط معادلات جديدة ، هذه أسوأ حالة من تقلبات " غرور القوة " الذى كتب عنه السياسى الأمريكى فولبرايت منذ سنوات .

أما الاختيار الثانى : فهو الامتناع عن إعطاء تفويض كامل للسياسة الأمريكية (التى يخشى العديدون أن ينتقل لجامها إلى اللوبى الصهيونى الإسرائيلى) . وهذا يعنى تصنيف الدولة صاحبة هذا الاختيار باعتبارها مؤيدة للإرهاب الدولى وراعية لمنظوماته أو ساكته عنه ، مما يترتب عليه أن تدرج ضمن قائمة الأعداء ، مما يعنى حرمانها من الدعم الأمريكى الاقتصادى والعسكرى والدبلوماسى والسياسى

والإستراتيجى ، بل ربما تقع تحت طائلة العقاب المباشر بكل صوره ، ابتداء من العزل والتهميش وانتهاء بالحرب والصواريخ .

وهذا الوضع يجسم لنا حجم الحيرة فى اتخاذ القرار الذى تأنس إليه شعوب الأقطار النامية ، وبالأخص بشأن جسامه للقلق الذى ينتاب القادة والحكام وهم الأعلام بمخاطر المجازفة بحكم المعلومات والحقائق المرة المطروحة أمامهم .

ولا ننسى أن أمام الدول النامية ثلاث حالات تصور لنا صعوبة الاختيار ، تتمثل فى الصين المعروفة بثبات خطاها كقوة عظمى صاعدة ، ومع ذلك تتعامل مع التوجه الأمريكى بإيجابية مشوبة بالحدز ، كذلك حالة إيران الجمهورية الإسلامية التى تنتهز اللحظة لفتح نوافذ جديدة مع الغرب ، ثم قمة المأساة فى القرار الباكستانى حيث ظهر الرئيس مشرف فى التليفزيون كمن يتجرع السم وهو يعلن الانضمام إلى أمريكا .

وتقدم الخبرة التاريخية والعلمية للدول النامية مناهج عديدة وأدوات سديدة لترشيد عملية صنع القرارات الصعبة ، منها : تحليل عناصر القوة والضعف فى الموقف الراهن ، وحساب التكلفة والعائد ، وتصوير السيناريوهات المتوقعة ، وتقويم البدائل المتاحة ، ثم المفاضلة بينها ، فماذا تقول هذه المؤشرات ؟؟

١- من أبرز عناصر القوة فى الموقف الراهن بالنسبة لمصر ، هو الحاجة الملحة للولايات المتحدة للتأييد المصرى لكون بلادنا دولة محورية فى الشرق الأوسط والعالمين العربى والإسلامى الذى سوف يشترك معه ، جزئياً ، القوة الأمريكية . فالغطاء الشرعى والمعنوى الذى تقدمه للمساندة المصرية سوف يوفر لأمريكا الكثير ، لا بد إذن أن نطلب من المستفيد ثمناً عادلاً يتمثل فى استبعاد إسرائيل من هذا التحالف ، بل واتخاذ خطوات عملية لوقف الصلف والعدوان الإسرائيلى على الشعب الفلسطينى .

- ٢- من أخطر عناصر الضعف بالنسبة لنا أن الوقت ضيق أمام المناورة أو التفاوض لتحسين اختياراتنا ، والحل المتاح هو التحرك السريع وتكثيف دبلوماسية الاتصالات واستخدام قنوات غير تقليدية .
- ٣- أما حساب التكلفة في حالة اختيار الجانب الأمريكي الذي قد أثقل كاهلنا ، فهو الغضب العاطفي والاستياء الشعبي للرأي العام .
- ٤- أما في حالة الاختيار غير الأمريكي فالتكلفة باهظة ، يكفي أن يكون عنوانها الانعزال عن العالم المعاصر الذي تقوده أمريكا بكل الفرص والمخاطر التي ينطوي عليها .
- ٥- وتسعنا السيناريوهات المحتملة في تقدير أفضل للموقف يمكن طرح أربعة نماذج من خبرة التعامل الأمريكي الساخنة السابقة ، منها النموذج الكويتي الفاشل والنموذج الفيتنامي المرير والنموذج العراقي الانتهازي والنموذج الصربي الناجح . كل هذا بالنسبة للإستراتيجية الأمريكية ، وربما تبتكر نمونجاً جديداً يلثم الصراع مع أضعف وأفقر شعوب الدنيا (الأفغانى) ، ويشكل حرباً مع شبح هلامي مراوغ ، ولا ننسى أن أفضل نموذجين من وجهة نظرنا هما الكويتي والفيتنامي ، فمن المحتمل أن يطعما السياسة الأمريكية بقدر أكبر من العقلانية والعدالة .
- ٦- أما البدائل فيجب أن نخرج من المأزق الأمريكي المغلق بين اختارين فقط ، فيجب توسيع دائرة الاختيار بإضافة بديل مكمل ثالث يوسع من مفهوم المساندة لأمريكا ، بحيث لا يكون مقصوراً على الإسهام في الحشد والتعبئة العسكرية أو التسهيلات اللوجستية (إداريات الحركة والنقل) ، وإنما قد يكتفى بالتأييد المعنوي والدبلوماسي ، هناك أيضاً بديل رابع يشمل تمرير العمل العسكري عبر مؤتمر دولي وتحت المظلة القانونية للأمم المتحدة لتأكيد شرعية المقاومة ضد الاحتلال الأجنبي وإدانة إرهاب الدولة لحماية حقوق الإنسان .

كذلك هناك بديل خامس يتمثل في تطبيق حوار الحضارات عبر قنوات الإعلام ، وذلك بالوقف الفوري للحملات الدعائية للعنصرية ضد العرب والمسلمين .

وأخيراً البديل السادس للمنادى بالعلاج الشامل لظاهرة الإرهاب عن طريق المعالجة السياسية واقتلاع الجذور الاقتصادية والثقافية لأسباب النقمة الشعبية والكراهية للسياسة الأمريكية .

إن العلاج بالتنمية المستدامة والتضامن الإنساني مع الشعوب المتخلفة، وفي هذا الصدد يتعين على الولايات المتحدة أن تعيد للنظر في سياسة المعونة (نحو ٢٠ مليار دولار سنوياً) والتي تؤشك أن توقفها لتترك أن يؤس الفقراء وراء اتجاه المعارضة لصب جام غضبها على الرفاهية الأمريكية وللرخاء العربي ، مما أنزل خسائر باهظة بالاقتصاد الغربي سوف تتجاوز أضعاف أضعاف مبلغ المساعدات (نحو ١٠٠ مليار دولار تكاليف الحملة العسكرية ضد الإرهاب الدولي) .

٧- تبقى أخيراً المفاضلة بين هذه البدائل وترجيح أنسبها . قد يكون من الصعب حساب ذلك بصورة دقيقة ، إلا أن معيار الأمن القومي والمصلحة الوطنية سوف يظل هو البوصلة الهادية نحو البديل الملائم والمتاح والممكن عملياً .

خلاصة القول : إن الأرجح هو تزار التوافق مع التوجه الأمريكي بشرط السعي إلى تعديل البدائل التي يطرحها أو يفرضها علينا مع تشريد القوار بتوسيع مشاركة المجتمع المدني ومنظماته الأهلية في الرأي والعمل ، لأن الشعوب أصبحت اليوم شريكاً في صنع الأحداث .

الفصل الثامن

إدارة أزمات الاقتصاد العالي

المبحث الأول

توصيف الأوضاع العالمية المعاصرة

المطلب الأول : الشركات متعددة الجنسية : (٩)

لقد تحولت الرأسمالية العالمية من الرأسمالية القومية إلى رأسمالية ما وراء كل الحدود القومية. ولم يكن هذا التحول ممكناً إلا بفضل ظهور ما يسمى "الشركات متعددة الجنسية" Transnational Corporations ، ونحن لا نبالغ في دور هذه الشركات في ظاهرة الكوكبة، ويكفى أن نستشهد هنا "بتقرير الاستثمار في العالم" الصادر في ١٩٩٢ عن قسم الشركات متعددة الجنسية والإدارة في أمانة الأمم المتحدة ونقرأ أول سطر في هذه الوثيقة "لقد أصبحت الشركات متعددة الجنسية المنظم المركزي للأنشطة الاقتصادية في اقتصاد عالمي يتزايد تكاملاً". وقد تبنت هذه الشركات بالاشتراك مع الحكومات أعمال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي التي وفرت للحرب أخطر وسائل التدمير ووفرت في الوقت نفسه لتلك الشركات أضخم الأرباح. وفي المقابل لعبت الثورة العلمية والتكنولوجية دوراً حاسماً في تشكيل ونمو الشركات متعددة الجنسية وفي ظاهرة الكوكبة بكل جوانبها. ويكفي تدليلاً على ذلك أن نشير إلى استحالة إدارة شركة تنشط في أسواق عشرات الدول بدون الحاسوب ووسائل الاتصال الحديثة.

(٩) د. اسماعيل صبرى عبد الله، توصيف الأوضاع العالمية المعاصرة، أوراق مصر ٢٠٢٠ (متدى العالم الثالث، القاهرة : مكتب الشرق الأوسط، ١٩٩٩) ص ٩.

أولا : التعريف بالشركات متعددة الجنسية :

يجب أن نوضح نوعا من التعريف بهذا الكيان الجديد نسبيا بذكر أهم سماته. ويقع الكثيرون في خطأ الخلط بين هذه الشركات وبين ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر. وهذا رباط لا محل له. فليس كل استثمار وافد من الخارج بالضرورة صادرا عن شركة من هذا النوع. وأمثلة قوية على ذلك استثمارات من دولة عربية في دولة عربية أخرى، والشركات المشتركة بين الحكومات العربية أو بين أفراد من القطاع الخاص في أكثر من دولة واحدة وتبادل الاستثمار ، كتبادل السلع وسيلة أساسية لدعم وتطوير التعاون بين دول الجنوب الذي هو مطلب ملح لتخفيف حدة سيطرة الشمال على الجنوب. وبالمقابل ليس صحيحا دائما أن الشركة متعددة الجنسية لا تتدخل قطرا بدون استثمار جديد، فكثيرا ما يكفي أن تساهم بالاسم التجاري وأن تحصل على أسهم في مقابل المعرفة الفنية والإدارية Know How وسرعان ما تعتمد على التمويل من المصادر المحلية في شكل أسهم أو سندات أو قروض مصرفية.. ونوجز فيما يلي أبرز تلك السمات :

١ - الضخامة : وأول سمات الشركة متعددة الجنسية ضخامة الحجم. ولا يقلس الحجم بمقدار رأس المال لأنه لا يمثل إلا جزءا بسيطا من إجمالي التمويل للمتاح للشركة. ولا يرقم العمالة لأن تلك الشركات ولدت في أجواء ثورة تكنولوجية رفعت إنتاجية العمل فيها إلى مستويات غير مسبوقة بما يستتبعه ذلك من تسريح عمال لا زيادة أعدادهم. كذلك لا يصلح حجم الإنتاج مقياسا في هذا المجال للتنوع الشديد في المنتجات التي يخضع إنتاجها لشركة متعددة الجنسية واحدة. وأهم مقياس متبع هو رقم المبيعات Sales Figure حيث نرى أن الشركة الأولى بين الخمسمائة المدروسة كانت في ١٩٩٧ "جنرال موتورز" بإجمالي إيرادات ١٧٨,٢ مليار دولار (يعادل مرتين وثلاث الناتج المحلي الإجمالي في مصر) وحققت أصغر شركة في المجموعة "صن" ٨,٩ مليار.

٢ - تنوع الأنشطة : لا تقتصر الشركة متعددة الجنسية على إنتاج سلعة واحدة رئيسية تصطبغ أحيانا بمنتجات ثانوية by-products ولا تلجأ إلى التكامل الأفقى أو الراسى كما كان الحال فى أشكال الكارتل والترست. وعلى العكس تتعدد منتجاتها، وذلك فى أنشطة متعددة ومتنوعة ليس لها جامع منطقى يسوغ قيام الشركة بها . والدافع الحقيقى لهذا التنوع هو رغبة الإدارة العليا فى التدنى باحتمالات الخسارة . فهى إن خسرت فى نشاط يمكن أن تربح من أنشطة أخرى.

٣ - الانتشار الجغرافى : تنشط الشركة متعددة الجنسية بالتعريف فى عدد من الأقطار. ويمكن أن نأخذ من تقرير الاستثمار فى العالم " مثلا بليغ الدلالة هو شركة ABB التى تكونت فى ١٩٨٧ من اندماج شركة سويدية كبيرة ASEA وأخرى سويسرية ضخمة Brown Boverي والتى استثمرت فور تكوينها ٣,٦ مليار دولار شملت إدماج أو شراء ٦٠ شركة أخرى. وهى تسيطر حاليا على ١٣٠٠ شركة منها ١٣٠ فى بلدان العالم الثالث و ٤١ فى بلدان شرقى أوربا. ولنا أن نتخيل هول إدارة هذا كله بأساليب الإدارة المألوفة.

٤ - الاعتماد على المدخرات العالمية : يظن الكثيرون من أبناء العالم الثالث أن الشركات متعددة الجنسية هى المصدر الأساسى للاستثمار الأجنبى ، وواقع الأمر يختلف جذريا عن ذلك لأن تلك الشركات فى حاجة مستمرة للحصول على تمويل متزايد ، ونقطة البدء فى التحليل هى أن كلا من تلك الشركات ينظر إلى العالم كسوق واحدة. وكأى شركة، تسعى الشركة متعددة الجنسية لتعبئة مدخرات من تلك السوق فى مجموعها. ولنفصل ذلك بعض الشيء :

(أ) كما تعتمد كل شركة مساهمة جادة فى الأساس على بيع أسهمها إلى أكبر عدد ممكن من الأفراد فى حدود سوقها القومية، تطرح الشركة متعددة الجنسية أسهمها فى كل الأسواق المالية الهامة فى العالم : طوكيو، زيوريخ

فراكتفورت – ميلانو – باريس – لندن – نيويورك. بل وكذلك فيما يسمونه "الأسواق الناهضة" : هونغ كونج – سنغافورة – بومباي .. الخ. وبالتالي يمكن مثلا أن نقول أن مصريين مقيمين في وطنهم يملكون أسهما في شركات متعددة الجنسية . فإجمالي رصيد استثمارات هؤلاء المصريين في أوروبا وأمريكا يزيد عن مائة مليار دولار. ولا بد أن جزءا من هذا المبلغ موظف في حوافظ أوراق مالية لدى بنوك البلدان المتلقية لتلك الاستثمارات، وأى حافطة أوراق مالية تتضمن بالضرورة أسهما لشركات متعددة الجنسية نظرا لما يفترض في تلك الشركات من ملاءة مالية. ونضيف هنا أن تلك الشركات تصدر أسهما جديدة عقب كل عملية اندماج أو استتباع استباقا للعوائد الإضافية التي تترتب على وضع الشركة الجديد . وهكذا تعبىء مدخرات محلية في بلد مقرها القانوني وبعض البلدان الأخرى.

(ب) تعتمد الشركات متعددة الجنسية عند الإقدام على عمليات كبرى مثل شراء أسهم شركة منافسة بالقدر الذي يسمح بالسيطرة على إدارتها إلى الاقتراض من للبنوك متعددة الجنسية بمعدلات عالية تقدر بمئات الملايين من الدولارات.

(ج) من القواعد الأساسية في الشركات متعددة الجنسية إلزام كل شركة تابعة بأن توفر محليا أقصى ما يمكن من التمويل اللازم لها. ويتم هذا بأشكال مختلفة منها المشروعات المشتركة، طرح أسهم في السوق المحلية، الاقتراض من الجهاز المصرفي المحلي ... الخ.

• تعينة الكفاءات : لا تتقيد الشركة متعددة الجنسية بتفضيل مواطني دولة معينة عند اختيار العاملين فيها حتى في أعلى المستويات لتنفيذية. وعلى سبيل المثال ينتمى أعضاء مجلس إدارة ABB الثمانية إلى خمس جنسيات، فلا تفضيل

للسويديين ولا للسويديين ، وكفاءة الأداء Efficiency رهن بكفاءة العاملين بالمعنى الواسع (الذى يضم أيضا النفوذ السياسى على الحكومات فى بعض الحالات). والنمط السائد حاليا هو الاستفادة من الكادر المحلى لكل شركة تابعة فى إفراز العناصر الواعدة ثم تصعيدها إلى الكادر الدولى للشركة الام بعد اجتياز سلسلة من الاختبارات والمشاركة فى عدد كبير من الدورات التدريبية وهذا التصعيد هدف عزيز على أبناء العالم الثالث العاملين على الكادر المحلى، ومن ثم يتسابق النابهون منهم من أجله.

ثانيا : الشركات متعددة الجنسية واقتصاد العالم : (١)

أحدث ما يتوفر من بيانات عن مكانة هذه الشركات فى اقتصاد العالم هو ما نشرته مجلة فورشن فى يوليو ١٩٩٨ عن أكبر خمسمائة شركة فى العالم. وفيما يلى ما أمكن أن يستخلص من تلك البيانات عن ١٩٩٧ :

١. يبلغ إجمالى إيرادات تلك الشركات الخمسمائة (١١٤٥٤) أحد عشر تريليون وأربعمائة وأربعة وخمسون مليار دولار. وعلى سبيل المقارنة نجد أن مجموع الناتج المحلى الإجمالى لدول العالم فى السنة السابقة (١٩٩٧) كان أكثر قليلا من ٢٨ تريليون دولار، وكان الناتج المحلى الإجمالى للولايات المتحدة الأمريكية سبعة تريليون وسبعمائة وخمسة وأربعون مليار دولار أما مجموع الناتج المحلى لبلدان العالم الثالث فبلغ خمسة تريليون وتسعمائة وتسعة مليار دولار. وهكذا يمثل رقم إيرادات الشركات المذكورة (وليس كل الشركات متعددة الجنسية) ١٤٩ % من الناتج المحلى الإجمالى للولايات المتحدة و ٤٥ % من الناتج المحلى الإجمالى للعالم كله ويعادل من ناحية أخرى ١٩٤ % من مجموع الناتج المحلى الإجمالى لكل بلدان العالم الثالث.

(١) د. اسماعيل صبرى، المراجع السابق، ص ١٥.

٢. ويوضح التوزيع الجغرافى للخمسائة شركة بنى الأقطار التى بها مقر الإدارة العليا لكل شركة علاقات القوى فى اقتصاد العالم. وبين بيانات فورشن التوزيع الآتى لما يسمى Home Countries بالمقابلة مع Host Countries والذي يسقط الجنسية الواحدة عن أى شركة، فالمقر القانونى لا يعنى بالضرورة وجود الجزء الأكبر من نشاط الشركة فى هذه الدولة.

وفيما يلى التوزيع حسب دول المقر فى ١٩٩٧ :

١٢	شركة + سويسرا	١٥٠	- الاتحاد الأوروبى
٨	شركة + كندا	١٧٥	- الولايات المتحدة
١١٢	شركة + كوريا الجنوبية ١٢ وتايوان ١		- اليابان

فى دول أخرى

الصين ٤ الهند ١ البرازيل ٥ المكسيك ٢

وظاهر على نحو قاطع أن الإدارات العليا للشركات متعددة الجنسية موزعة مثالثة بشيء من التقريب بين ثلاثة أقطاب متكافئة : الولايات المتحدة - الاتحاد الأوروبى - اليابان. أما الشركات التابعة لها - وتعد بالآلاف - فهي منتشرة فى كل بقاع الأرض شمالا وجنوبا وشرقا وغربا.

وتنشر مجلة فورشن سنويا (تظهر فى أواخر يوليو أو أوائل أغسطس) البيانات المتعلقة بالخمسائة شركة كوكبية Global Corporation . وتعتمد المجلة على واحد من أكبر بنوك الاستثمار الأمريكية فى عملية جمع البيانات أولا بأول وتحليلها وتصنيفها. وهى ليست المجلة الوحيدة التى تمارس هذا النوع من النشر. فهناك مثلا Business Week التى تقدم بيانات عن ١٠٠٠ شركة. وبمتابعة قائمة فورشن منذ ١٩٩٠ إلى ١٩٩٨ يتأكد لدينا التوقع. فمن سنة لأخرى

لاحظت اختفاء بعض الشركات لنقص في إيراداتها (إذ أن رقم الإيرادات هو مقياس هذا الترتيب) أو لأنها اندمجت مع شركة أخرى أو بيعت لشركة وفي الحالين من الوارد أن تتخذ الشركة المولودة من هذه العمليات اسما جديدا به إشارة إلى أصل واحدة منهما أو جديدا تماما. كذلك نلاحظ أن شركات تدخل في القائمة لأول مرة. أما عن المرتبة التي تحتلها كل شركة في السلم التنازلي من ١ إلى ٥٠٠ فهي أبعد ما يكون عن الاستقرار حتى أنه يندر أن تحتفظ شركة بمرتبتها عامين متواليين فليس في عالم المال والأعمال وضع مستقر. وعلى العكس أصبح الاستغلال والاستيلاء نشاطا يوميا تكاد لا تخلو منه نشرات المال والأعمال اليومية في شبكات التليفزيون الكوكبية الطابع مثل CNN أو BBC World وأخيرا ليست ضخامة الحجم ضمانا لاطراد الربح. وفي كل عام تنشر المجلة مع القائمة بيانا بالشركات التي حققت أكبر الأرباح وتلك التي حققت على العكس خسائر فادحة.

المطلب الثاني : نحو نظام قضائي دولي^(٦)

وكما ذكرنا من قبل يلتزم أطراف الجات بعرض ما ينشأ بينهم من نزاعات متعلقة بالأمور التي تصدت لها الجات وقررتها منظمة التجارة العالمية على مجلس التحكيم بهذه المنظمة المشكل من عدد من القضاة. وهذا وضع مخالف تماما لوضع محكمة العدل الدولية في لاهاي التي تنظر أساسا في نزاع بين دولتين أو إلا إذا كل الأطراف قد وافقت على قبول الاحتكام إليها والالتزام بتنفيذ أحكامها. وفي وسع كل دولة أن تسحب موافقتها . وهذا ما فعلته الولايات المتحدة حين فكرت ليبييا في اللجوء للمحكمة الدولية في نزاعها مع الولايات المتحدة . وبالإضافة لذلك تبقى للمحكمة هيئة تحكيم تصدر قرارا ملزما حين تقبل الأطراف في نزاع معين (على الحدود مثلا) الاحتكام إليها، حتى وإن كانت بعض الأطراف قد قبلت بصفة عامة الالتزام باللجوء إليها.

^(٦) د. اسماعيل صبرى عبد الله، مرجع سابق، ص ٦٩.

ومن ناحية أخرى ظهر مفهوم الجريمة الدولية. فالأصل فى القانون الجنائى هو الاختصاص الأقليمى أى محاكم الدولة التى وقعت الجريمة فى أرضها، ولكن مع ما ارتكبته حكمة ألمانيا النازية من فظائع غير مسبوقة فى التاريخ الحديث على الأقل وصلت بالقتل الجماعى حدا يقترب من إبادة أقلية وثنية أو عرقية مات منها ملايين من البشر أدى إلى تشكيل محكمة نورمبرج التى شكلها الحلفاء لمحاكمة مجرمى الحرب. فقد نشط اليهود يساندتهم كثير من القوى المعادية للعنصرية والفاشية فى طرح ضرورة تأثيم مثل هذه الفظائع. والواقع أن آلاف من غير اليهود قتلوا فى مذابح جماعية، وقد استهدف النازيون إبادة العجر الرحل Gypsies فى معظم الدول الأوروبية وإن كان عدد كبير منهم يعيش فى رومانيا والمجر وسلوفاكيا. ومهما كان من استغلال الصهيونية لهذه "المحرقة" كما يسمونها بالعبرية Holocaust فى معظم اللغات الأوروبية، لا يجوز التغاضى عن فظة هتلر وصحبه الشنعاء. وبالفعل اتفقت الدول على جريمة الإبادة الجماعية لجماعة بشرية بسبب عقائدها أو أصولها العرقية، التى تسمى Genocide التى تعنى حرفيا إبادة نوع من البشر، واصبح من حق أى دولة تضع يدها على متهم بارتكاب هذه الجريمة أن تحاكمه أو تسلمه لدولة أخرى تتولى محاكمته.

وأنت المذابح العنصرية بين شعوب دولة يوغوسلافيا التى كانت تعيش فيها فى سلام فوسعت الجماعة الدولية مفهوم تلك الجريمة ليشمل كل ما يعد جرائم فى حق الانسانية. وتشكلت محكمة خاصة لمحاكمة المسئولين عن تلك المذابح باعتبارهم مجرمى حرب. وفى نفس الفترة شهدت منطقة البحيرات العظمى فى وسط إفريقيا قتل واحد من كل سبعة من سكان رواندا. وقد تشكلت محكمة دولية لمحاكمة المجرمون الذين نظموا هذه المذابح أو شاركوا فى عمليات إبادة جماعية. واختيرت نيروبي عاصمة كينيا مقرا لها. وقد أصدرت بالفعل أحكاما بالسجن المؤبد على بعض كبار الحكام السابقين.

وفى هذه الظروف اشتدت الدعوة لإنشاء محكمة جنائية دولية. وأعد مشروع اتفاقية دولية مازال فى دور التفاوض. وهو محل دراسة حاليا فى وزارة العدل المصرية. ومهما يكن من أمر هذا المشروع المحدد فإن ثمة جرائم ينشط مرتكبوها فى عدد غير قليل من الدول، بل ويمكن أن نقول كل الدول وإن كان نصيب كل منها من ذلك النشاط يتفاوت تفاوتاً كبيراً وفقاً لظروف عدة. ويمثل فى الذهن تجارة المخدرات العالمية التى تسيطر فى بلدان إنتاج المادة الأولية (وهى فى العالم الثالث) وفى أسواق الاستهلاك فى كل الدول الصناعية وعدد من بلدان العالم الثالث كذلك. كما تسيطر على عمليات النقل بأنواعه ومعامل تركيز المخدر. ثم نرى عصابات الجريمة المنظمة تتعدى الحدود الدولية (لاسيما فى العمليات المالية غير المشروعة) وتتحالف فيما بينها، وكمثل آخر ظاهرة الفساد المالى التى تشمل الرشاوى المقدمة أحيانا لأعلى مستوى وفى مستويات أدنى متعددة. وقد أثار الانتشار الواسع للرشاوى فى الغالبية العظمى من أقطار العالم القلق، وهى تتناسب طردياً مع قيمة الصفقة ويقدر البعض حجمها العالمى بعدة مليارات فى السنة الواحدة. وقد أفزع هذا الحجم ودوره فى تبيد موارد دول العالم الثالث وتخريب جهود التنمية رئيس البنك الدولى ودفعه إلى الدعوة لحملة دولية ضد الفساد. وقد بدأ الرجل بنفسه، فقد شكل لجنة تحقيق وقائع فساد داخل البنك الدولى، وتلقف تخفيفاً لوقع كلامه تعبيراً كنا قد وصلنا إليه فى جامعة الأمم المتحدة وهو Governance بمعنى إدارة شئون الدولة والمجتمع. ويقال الآن عن الحكم الفاسد Bad Governance والحكم الذى يقاوم الفساد بجدية وفاعلية Good Governance. وبدأت هيئات دولية كثيرة تبحث عن هذا أو ذاك عن الدولة التى تتعامل معها. وكان من الضرورى لمصادر الأموال غير المشروعة أن تجد وسيلة لإكسابها الشرعية وهو ما يشمل "غسيل الأموال" وتتمثل أساساً فى سلسلة من العمليات المالية المتشابكة ومجموعات من الشركات الوهمية المسجلة فى إحدى جزء البحر الكاريبى أو سنغافورة أو هونج كونج قبل عودتها للصين. وتتورط فى

غسيل الأموال بنوك كبرى ذات سمعة عالمية فى بلدان مختلفة. وكثيرا ما تعبر الأموال القذرة عددا من دول العالم الثالث دون أن تستقر فيها. وما زالت هذه الدولة بصفة عامة غير مهيأة للتعامل مع جريمة غسيل الأموال فى وقت تفعل فيه كل شىء لاجتذاب الاستثمار الأجنبى فى حين أنها لا تملك شبكات الاتصال ولا قواعد البيانات التى لابد منها لفرز الخبيث من الطيب فى رؤوس الأموال الوافدة.

الناس قبل مؤتمر سياتل - الذى عقد فى آخر أكتوبر ١٩٩٩ بين أعضاء منظمة التجارة العالمية - لم تكن تعرف أن معظم أنشطة وأعمال منظمة التجارة العالمية تحدث فى السر. لم تكن تعرف أن أهم لجان المنظمة وهى اللجان القضائية تجتمع داخل غرف مغلقة. والمحكمون ، أو القضاة الثلاثة، داخل اللجنة تظل هويتهم الحقيقية مخفية فلا يعلن عن أسمائهم أو جنسياتهم والمداولات تتم فى سرية. وقد كشف أخيرا أحد كبار المحللين السياسيين عن اجتماعات سرية عقدتها مؤخرا منظمة التعاون الاقتصادى ومقرها باريس وهى المنظمة التى تجمع فى عضويتها الدول الأكثر تقدما. كان موضوع الاجتماعات عقد اتفاقية دولية للاستثمار المتبادل. وتهدف الاتفاقية إلى تجاهل القوانين "الوطنية" التى تعرقل أنشطة الشركات للعالمية للكبرى، أى المتعددة الجنسية، والقوانين التى تميز بين شركات وأخرى، بحيث يصبح من حق أى شركة عالمية أن تقاضى أى دولة تستثنى شركة بعينها لتحصل على امتيازات لا تحصل عليها بقية الشركات. أهم ما فى هذه الاتفاقية هو أنها تسمح للشركة بأن تجر "الدولة" إلى محاكم خاصة.

وليسست إلى محاكم تخضع للقانون الدولى أو القوانين الوطنية بمعنى آخر .. تنقل الاتفاقية للسيادة فى قطاع الاستثمار من الدولة إلى الشركات المتعددة الجنسية.

رواية هذا المحلل السياسي تؤكد أمرين على قدر كبير من الأهمية. أولهما أن الشفافية التي تحاول الدول الغربية الكبرى إجبار بقية دول على ممارستها، هي نفسها لا تمارسها بالاتفاقية تناقش في قائمة مغلقة في باريس، ولم تشر إليها صحيفة واحدة، ولم يصدر بشأنها تصريح واحد. وكان يمكن أن تصدر، كما صدرت قوانين واتفاقيات متعددة من قاعات "الجات" ثم منظمة التجارة العالمية. ولم يطلع عليها معظم دول العالم النامي .. التي تجبر بعد ذلك بشكل أو بآخر على الانضمام إليها والالتزام بها لا هي ناقشتها، ولا ناقشها الرأي العام العالمي، في الشرق أو الغرب ولا مورست الشفافية خلال أي مرحلة من مراحل التفاوض. الأمر الثاني الذي تؤكد رواية وليام فاف، المعلق السياسي الأمريكي، هو الدور المتعاظم للشركات متعددة الجنسية بالاتفاقية. مثل كثير من القواعد الجديدة لمنظمة التجارة العالمية، تمنح هذه الشركات سلطات تتجاوز سلطة "الدولة".^(١)

المطلب الثالث : آلية الهدم والبناء في العلاقات الدولية : (٢)

المشاهد في العلاقات الدولية المعاصرة أنها تسير وفق آلية خطيرة الأثر تعمل طبقا للأسلوب نفسه الذي يتحدد بمقتضاه جسد الكائن الحي المكون من ملايين الخلايا التي هي في تغير مستمر وصيرورة دائمة تسمى الأيض (الميتابوليزم) حيث تتآكل وتنهار الخلايا القديمة وتحل محلها خلايا نشيطة جديدة وقوية. ويبدو أن هذه الفلسفة اقتبست بشكل مقصود أو غير مقصود لتسيير العلاقات بين الأمم والجماعات الإنسانية.

بداية نستطيع أن نرصد في جسد النظام العالمي الراهن كمية هائلة من التغيرات المنشطة للعملية الثنائية : الهدم والبناء في وقت واحد. وفي مقدمتها

^(١) جميل مطر،، سيائل الحقيقة تكذب، جريدة الأهرام، ١٢ ديسمبر، ١٩٩٩.

^(٢) د. أسيد عليوه، الأهرام، ١٠/٢/١٩٩٩.

الثورة العلمية التكنولوجية والطفرة المعلوماتية والقفزة الإعلامية والفوضى فى إطار المرحلة الانتقالية الرجراجة حتى بات الوضع كما لو أن التمييز التقليدى بين قوى الخير وقوى الشر قد انتهى وحل محله تقسيم جديد بين فواعل تهدم وتدمر عمليات أخرى تبنى وتشيد. وذلك دون الاستناد إلى قيم مرجعية حاكمة سوى عملية ميكانيكية تستهدف التجديد فى حد ذاته لأنه يمثل التحدى والحافز والمحرك. بمعنى أن جهود البحوث والتطوير والابتكار والاختراع وتطوير تقنيات الإنتاج والخدمات كلها جميعا أصبحت جزءا من الأداء اليومى المعتمد لأجهزة الحكم والإدارة والصناعة والإنتاج والتبادل التجارى. وزاد من وتيرتها أن الفاعلين لم يعد عددهم مقصورا على نحو مائة وثمانين دولة. بل هناك أكثر من ألف شركة متعددة الجنسية فضلا عن مئات المنظمات الدولية والجمعيات الأهلية العالمية. كل هؤلاء الفاعلين لهم مصلحة فى تعاطى النفوذ وممارسة القوة فى عملية الهدم والبناء المزدوجة والمركبة.

دليلنا على ذلك أنه بالرغم من نداءات الدعوة إلى السلام والتسويات السلمية ونبذ الحروب وإدانة العنف والتطرف والإرهاب فإن المعصورة تعاني اشتعال نحو أربعين نزاعا فى مختلف البقاع لأسباب سياسية أو اقتصادية أو سكانية أو جغرافية أو ثقافية (طائفة دينية مذهبية) أو عرقية.

وفى المقابل تنشط الشركات العملاقة فى التشييد والتعمير والمرافق والاتصالات والنقل والإسكان والتنمية العمرانية والاستصلاح والزراعة كى تتجز مشروعاتها وتتنافس للفوز بعطاءات جديدة. بل أحيانا تجد أن الشركات نفسها التى تنتج السلاح والصواريخ والطائرات هى الشركات القابضة نفسها التى تملك الفروع العاملة فى المجالات التى تختص بالتعمير والتنمية ومكافحة التلوث.

لا شك أن المستفيد الرئيسى من النزاعات الملتهبة والصراعات المدمرة والحروب الدائرة — بعد شركات السلاح — شركات المقاولات والبناء والتعير التى تستعد منذ الطلقة الأولى، أى حرب للتقدم بعروضها الأمر الذى جعل امبراطوريات البناء والتعير على رأس قائمة الشركات العالمية مثل هاليبورتون وفلور وفوستر .. الخ، بل إننا نجد أن هناك نحو ثلاث وعشرين شركة (ذات دخل يناهز ثمانين مليار دولار) تصنف ضمن الشركات الألف الكبرى فى العالم.

وتظهر فى إطار هذا السيناريو الضربات الصاروخية والحروب المدمرة وكأنها تمهد الجو لإعادة بناء الكرة الأرضية. ويبدو أن هناك سياسة مفرضة وراء هذا الدار الواسع الذى تنشره الآلية الجديدة، هدفها ملاحقة تقنيات الإنتاج الحربية الضخمة السريعة، التى يهملها إزاحة الملايين من البيوت والمنشآت والمرافق والسيارات والتجهيزات من على وجه الأرض لتفسح الطريق للكميات الهائلة من الإنتاج الجديد للتدفق من السلع والمعدات والخدمات والاحتياجات، إنها محاولة لإعادة التوازن فى التفاعل بين الخلايا النشيطة والخلايا المنهارة، لأنه لو تغلبت الأولى لأصبح الحال أشبه بمرض السرطان وخلاياه النهمة المسعورة، ولو تغلبت الثانية لدخلنا فى دوامة تباطؤ الإنتاج وشيخوخة المنظمات والتأخر والكساد.

صحيح أن هذه العملية فى جسد النظام العالمى تتم لأوامر وتعليمات صادرة من الرأس المهيمن والقوى المسيطرة — أعنى الشمال الغنى الصناعى المتقدم — لأنها لمصلحته وعلى حساب الجنوب النامى الفقير، أى أنها نتاج مخططات أو سلوكيات الدول الكبرى والشركات العملاقة، ولكن هناك من يرى أنها بديل الحرب العالمية الثالثة ومن ثم فإن خسائرها مهما تبلغ والتضحيات مهما تتزايد فإنها تعتبر الثمن (اللازم) والضرورى للتقدم والنمو فى نظام اقتصاد وحشى اختزل كل القيم فى الشراهة إلى المال والقوة والمعرفة.

يبقى أن التصحيح العادل لهذه الآلية أن تتجه أنشطة البناء والتشييد نحو
إسكان الفقراء والمحرومين والمشردين ضحايا الحروب والزلازل والكوارث
الطبيعية فضلا عن رعاية مشروعات التشييد الخضراء أى الصديقة للبيئة
والإنسان.

المبحث الثانى

لمحات عن الاقتصاد السياسى الدولى

المطلب الأول : الصعود السياسى لرجال الأعمال :

ظلت "السياسة" لفترة طويلة كلمة شبه محرمة ، محظور الاقتراب منها على رجال الأعمال والمشتغلين بالتجارة والاستثمار والصناعة والمنظمات الاجتماعية والعديد من قطاعات المجتمع المدنى وكان ذلك أمرا طبيعيا فى مصر وبعض الأقطار النامية التى شهدت فى الخمسينات والستينات من هذا القرن سيطرة المؤسسة العسكرية - البيروقراطية بدعوى تحرير الوطن والدفاع عنه وتحقيق التنمية والتخطيط المركزى .

ربما كانت هذه حججا مقبولة فى السابق ، ورغم أنها استخدمت ستارا للاستئثار بالسلطة واتخاذ القرار .

و حين هبت رياح الانفتاح الاقتصادى والسياسى ، كان لابد من اقتلاع هذه المصداك الفكرية التى زرعها الديكتاتورية لقد كان التيار السائد هو تحريم الاشتغال بالسياسة على الكثيرين .

وفى هذا الصدد لابد أن نفرق بين الاشتغال بالسياسة وبين الاشتغال بالسياسة أو الاهتمام بها كأمر إنسانى لأنها تهمل كل مواطن سواء المدخر الذى ضاعت مدخراته فى شركات توظيف الأموال أو الفلاح المربوط بقانون العلاقة بين المالك والمستأجر أو المصدر الذى ضاعت حقوقه فى الخارج .

فالحقيقة الكبرى أن الإنسان - بهذا المفهوم - هو سياسى من الدرجة الأولى أما " الاشتغال بالسياسة " فهو المعنى الضيق الذى يدل على احتراف

السياسة أو السعى الى مقاعد السلطة والحكم وهذه فى العادة هواية بل وظيفة عدد محدود من الناس فى كل العصور ومن الصعب القول بإمكان توسيع دائرة المشتغلين بالسياسة لاعتبارات عملية أهمها فكرة القانون الحديدى للأقلية فى اتخاذ القرار كما أنه من الأصعب دفع عامة الناس للخروج من مرحلة الاشتغال بالأمور السياسية بصورة هامشية بسبب ضغوط الحياة اليومية الى مرحلة الاشتغال بالأعباء السياسية ومناوراتها . هذا التقسيم الواضح فى مصر بين كم هائل من الجماهير ليس لهم دور ملموس وبين صفوة من الناس غارقين فى العملية السياسية يوجد نوعا من الاستقطاب الحاد بين الحكام والمحكومين .

وفى الفراغ الذى ينشا بينهما تتسع فجوة الحرمان من المشاركة السياسية ومن ثم تنمو وتزدهر الظواهر التالية :

- ١ - طحالب الفساد نتيجة ركود مياه الحياة العامة.
- ٢ - نمو النباتات المتسلقة فى السلوك الإدارى والسياسى لجنى المنافع.
- ٣ - سيادة مناخ السلبية واللامبالاة بين المواطنين .
- ٤ - هبوب أعاصير التعصب والتطرف بسبب روح التذمر والسخط والحرمان.

الحل الصحيح يكمن فى سد هذا الفراغ الثقافى والسياسى بين خاصة الحكام وعامة المحكومين وهو ما نسميه بتقوية المجتمع المدنى المنظم ليس فقط فى الأحزاب السياسية التى تتطلع إلى الحكم مباشرة وإنما الأهم فى جماعات المصالح والمنظمات غير الحكومية والتجمعات الشعبية مثل النقابات ورجال الأعمال والغرف التجارية والاتحادات الأهلية التى تسعى إلى التأثير فى صنع القرار دفاعا عن مصالحها دون الانغماس المباشر فى شئون الحكم والإدارة .

انطلاقاً من هذا التحليل لابد أن نرحب بالظهور المتزايد لجماعات رجال الأعمال والصناعة واتحادات العمال والمزارعين وغيرهم - على خلفية خشبة المسرح السياسى وليس فى وسطه بمعنى حقهم الكامل فى تسويق آرائهم وعرض بضاعتهم ذلك للتأثير على صنع القرار طالما أن الحكم النهائى للرأى العام وصندوق الانتخابات .

وينقسم المسرح السياسى عادة إلى ثلاث دوائر : الدائرة الخضراء حيث الجمهور الواسع المتفرج والدائرة البرتقالية دائرة المشتركين والمؤثرين فى خلفية المسرح ، ثم للدائرة الحمراء حيث اللاعبون من اهل الحكم والسلطة .

وتتضح أبعاد الاشتغال بالسياسة بشكل مباشر ، لرجال الأعمال فالدائرة الخضراء أمامهم هى ملك خاص بهم يتصرفون فيها كيف يشاءون وهى ادارة اعمالهم وتنمية ثرواتهم طبقاً للقانون والسياسة العامة وفى اطار من المسئولية الاجتماعية . اما الدائرة البرتقالية وهى المسموح لهم فيها بممارسة النشاط السياسى بغرض النفوذ والتأثير السياسى (فى اطار جماعات المصالح) على صنع القرارات وتشكيل السياسات العامة فهى الاكثر مناسبة لهم بحكم انغماسهم فى مشروعاتهم ولتقليل هيمنتهم على سلطة الحكم.

ويبقى لخبرا الدائرة الحمراء وهى المنطقة المحرم دخولها على رجال الأعمال وعلى غيرهم بحكم نشاطهم كمنتجين أو نقابيين - وإن كان مسموحاً لهم بحكم كونهم مواطنين سياسيين - وبالمثل يمتنع على شاغلى هذه الدوائر الاشتغال بأعمال تجارية أو صناعية .. الخ ، أو ترك مسئولية ادارتها الى آخرين حال توليهم المناصب القيادية الرسمية أو الوزارية.

هذه المنطقة الحمراء مخصصة للصفوة السياسية الحاكمة (التى تنحدر من فئات شتى) حيث يدور التفاعل بين القادة والوزراء والزعماء الحزبيين للوصول

الى السلطة او المحافظة عليها ، وجدير بالتوضيح ان رفض اشتغال او استثمار رجال الأعمال بهذه الدائرة يسرى على جميع الفئات الاخرى مثل العسكريين او العمال او طبقة البيروقراط والتكنوقراط وذلك بصفاتهم الفئوية .

إن احتكار فريق أو فئة من الصفوة لهذه الدائرة - دائرة الحكم وصنع القرار - هو العدو الاول للديمقراطية والمشاركة الشعبية حتى لا تستخدم سلطة الدولة لتنمية الثروات الشخصية والمصالح الخاصة فرجال الاعمال هم أغنياء العصر، وقد حذرت بعض اتجاهات الفكر السياسى من انفرادهم بالحكم وهذا ما سعت الى منعه دول كثيرة للحيلولة دون سيطرة رأس المال على الحكم.

وهذه بالطبع ليست دعوة ضد مشاركة رجال الأعمال فى السلطة بل على العكس مطلوب ذلك من خلال القنوات الشرعية للحكم سواء الاحزاب السياسية او استخدام جماعات المصالح للتأثير على صنع القرار بشرط أن يجرى فى النور وتحت وهج اجهزة الاعلام .

نحن اذن نتطلع إلى دولة للطبقة الوسطى (التى تضم ضمن ما تضم رجال الأعمال) وهى الأساس التاريخى والاجتماعى للوسطية والاعتدال والحكم الديمقراطى والتى رشحها الفكر السياسى لتكون هى الدولة الفاضلة والعادلة .

وهذا ما شهدناه على المسرح السياسى فى مصر خلال السنوات الاخيرة حيث تزايد الدور السياسى لرجال الاعمال وقد تجلّى ذلك فى الصوت القوى لجمعيات المستثمرين ووجودهم الواضح فى مجلس الشورى و اللجان والمجالس العليا (للاستثمار والتصدير .. الخ) كذلك تمثيلهم المتزايد فى مجلس الشعب ، هذا بالإضافة الى المطالب المتصاعدة بأن يتم تشكيل اتحاد الصناعات والغرف التجارية بالانتخابات وليس بالتعيين من جانب الحكومة .

وهذه كلها علامات صحية على تطور النظام السياسى المصرى نحو مزيد من الانفتاح والديمقراطية بشرط أن تكون نفس الفرصة متاحة للنقابات العالية والمهنية والمنظمات غير الحكومة والجمعيات الأهلية حتى يسترد المجتمع المدنى عافيته .

المطلب الثانى : الوطنية الاقتصادية والإدارة الأجنبية :

من أعقد إشكاليات المرحلة الحالية للتحويل الاقتصادى والتكيف الهيكلى ضرورة التوفيق بين مطلبين يبدو تناقضهما الظاهرى لأول وهلة ونعنى بهما : الوطنية الاقتصادية والإدارة الأجنبية وتعنى الأولى تشجيع الصناعة المصرية والإنتاج المحلى، أما الثانية فتشمل الاستعانة بأفراد وخبرات من جنسيات أجنبية والأهم نظم متقدمة لإدارة شركاتنا ومؤسساتنا.

بالنسبة للقضية الأولى الوطنية الاقتصادية، أظن أن هناك اجتماعات بشأنها بين جميع الأطراف – المنتجون والمستوردون، البائعون والمشترون – ولكن هناك اختلافا طفيفا فى المفهوم .. فتعبير "الوطنية" هو أحد الجواهر الغالية من تراث حركة التحرر الوطنى ضد الاستعمار والسيطرة الأجنبية، ولكن يلزم إراحة غبار السنين عنه وإعادة تلميعه وصقله فالتفور من الأجنبى والخوف من الاستثمارات القادمة والانغلاق على النفس والتفوق الإدارى والتنظيمى، كل هذه الأمور تنتمى إلى الماضى ومعاركه أما الحاضر الراهن والمستقبل القادم فيفضل قيما جديدة أكثر انفتاحا وتسامحا وطموحا وأعظم جسارة وقدرة على الاقتحام والمخاطرة.

وبالنسبة للقضية الثانية الإدارة الأجنبية فإنها تثير جدلا ملحوظا وانقسامًا فى رأى بين معارض ومؤيد والواقع أن التعريف الدقيق لمفهوم "الإدارة الأجنبية" يساعدنا كثيرا فى إجلاء المسألة ، ونحن أحوج ما نكون فى ظل المتغيرات الجارية إلى إعادة تعريف الحياة من حولنا وإعادة تحديد العديد من المصطلحات والمفاهيم

تطبيقاً لذلك يمكن أن نقول أن "الإدارة الأجنبية" مفهوم أوسع من مجرد وجود عدد من المديرين الأجانب على رأس بعض المشروعات والبنوك وشركات الاستثمار والإدارة، وهي تنتمي إلى التكنولوجيا بصفة تعنى مجموعة المفاهيم والمبادئ والاستراتيجيات والنظم والأساليب التى تجرى بها تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة الجهود الإنسانية فى تفاعلها مع الموارد الأولية الأخرى: الأموال، المواد، الطاقة التكنولوجية، المعلومات، لذلك أصبح هناك "علم الإدارة وكذلك المدير الدولى" الذى يستخدم هذه الموارد مجتمعة مراعى الفروق الحضارية والتعددية الثقافية بين الأمم والشعوب وهذا الاتساع فى المفهوم تابع من اتساع الأسواق حتى أمسينا نجد الشركات العملاقة تستخدم شبانا من مختلف الجنسيات والثقافات فى مناطق وبلاد بعيدة عن ديارهم وهذا ينطبق على صفوة من أبناء مصر يعملون فى الشركات العالمية والمنظمات الدولية فى كل الأمصار.

ومتلما أصبحت الوطنية الاقتصادية ذات معنى مغاير للمعنى القديم أى تحولت من تفضيل الصناعة المحلية والمنتج الوطنى إلى أهمية تحسين القدرة التنافسية بالأداء الأفضل والإنتاجية الأعلى لإرضاء العميل فى الداخل والخارج على السواء نقول بالمثل أن الإدارة كنظم أصبحت بدورها عابرة للحدود والجنسيات وتسعى إلى تعظيم الفرص والمنافع فى الصناعة والاستثمار والمصارف والسياحة والنقل والتعليم والإعلام بهدف ربط ودمج النظام العالمى فى وحدة متكاملة.

صحيح أن هناك مخاطر على الطريق بخاصة فيما يتعلق بتحديات محتملة للأمن القومى للناجم عن تزايد النزعة إلى تصعيد الصراعات واستخدام القوة بالإضافة إلى تمتع الدول الصناعية الغنية بالمركز الأقوى الذى يجعلها تجنى نسبة أكبر من ثمار التجارة والتعاون والتقدم والأرجح أن أفضل السبل ليس الهروب والخوف من المواجهة بل النزول إلى المعصنة واجتياز الحواجز فى ظل النظم الجديدة المتطورة التى تقدم لقوانا العاملة أجسن الفرص للنجاح والإنجاز أى أننا

نسلم بالهواجس والمخاوف المشروعة من الإدارة الأجنبية في مناخ دولي يفصح عن قدر من التخطيط للتأمرى، ولكن المواجهة الصحيحة تكون بالمبارزة العظيمة والتنافس وإثبات الذات وليس بأن نتعزل أو ندير ظهورنا.

ن الحديث ينبغي أن ينصب على الإدارة العالمية وليس "الإدارة الأجنبية" بحيث نتعمق في فهم تركيبها ومكوناتها .. خبراتها ومهاراتها كي ينخرط أكبر عدد من أبنائنا في نظمها واساليبها ونعظم نصيبنا من فعاليتها وبالتالي تكبر حصتنا من التجارة والتنمية الدولية.^(٦)

المطلب الثالث : إدارة التجارة الالكترونية :

الواقع أن التجارب الالكترونية تمثل موجة جديدة كاسحة وفرصة سانحة أمام حركة التجارة الدولية بكل تطلعاتها إلى تحرير المعاملات وتخطي الحدود واختصار الوقت والمسافات والتكاليف وتصعيد التنافس إلى أقصى درجاته استجابة لظاهرة العولمة.

والعولمة في أحدث تعريفاتها – هي الصيد في المحيط فمعظم الفعاليات المحلية مثل الأسواق والتجارة والتصنيع والإعلام والتطعيم والتكنولوجيا والبيئة. كلها تنتقل إلى المحيط العالمي بكل ما فيه من منافسة شرسة وسباق محموم، ومن ثم لا يمكن الصيد في المياه العميقة الزرقاء بأساليب بدائية أو بسفن متهاككة. وهذا هو التحدي الذي يواجه أفكارنا العربية، والدول النامية، في ضرورة تطوير أدواتها وتحديث آليات العمل بها وتجديد مؤسساتها. وتعنى التجارة الإلكترونية قيام الأطراف، التجارية باستخدام وسائل الاتصالات الحديثة كالحاسب الآلى وشبكات الانترنت لتبادل المعلومات لاتمام الأعمال وإبرام الصفقات بحيث يتم تجميع

^(٦) د. السيد عليود، الوطنية الاقتصادية والإدارة الأجنبية، جريدة الأهرام، ١٩٩٨/٥/١.

مقوماتها من حيث الخبرة والعمالة والموارد والاسكانيات من خلال الاتفاقات التجارية التي تعقد عبر شبكات الانترنت ، ومن أمثلة التجارة الإلكترونية الاتفاقيات التي تتم بين كبار التجارة ومورديهم.

ويمكن تصنيف محاور التجارة الإلكترونية فيما يلي :

- إلغاء التعريفات الجمركية واتباع نظم ضريبية مبسطة وواضحة ومتماشية مع النظم العالمية.
- وضع نظام قصير المدى وجزئي للسداد الإلكتروني.
- اتباع كود تجارى موحد للتجارة الإلكترونية وإزالة العوائق التجارية والإدارية بغرض تسهيلها.
- تشجيع وقبول وتسهيل الاعتراف (بالاتصالات الإلكترونية) كاتصالات معترف بها قانونا وتجميع قواعد دولية ثابتة لدعم قبول (التوقيع الإلكتروني) وإجراءات التوثيق الأخرى وإيجاد آلية لحل المنازعات التي قد تنشأ عن صفقات التجارة الإلكترونية.
- حماية حقوق الملكية الفكرية وبراءة الاختراع والعلامات التجارية.
- العمل على التوازن بين حماية الخصوصية وبين حرية تدفق المعلومات ومراعاة الشفافية.
- العمل على تأمين شبكات المعلومات وتوفير وسائل حماية فعالة لها والاتصالاتها واستخدامها.

- العمل على إيجاد مزيد من الاتصالات السلكية واللاسلكية وشبكة المعلومات وتشجيع التحكم الذاتى وخاصة فى تنظيم المحتوى والحصص الخارجية وتنظيم الإعلانات ومسألة الغش.

- إيجاد مشاركة فعالة بين القطاع الخاص والعام فى موضوع التجارة الإلكترونية على أن يكون الدور القيادى للقطاع الخاص.

وجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية تقف بكل ثقلها وراء هذا النوع الجديد من التجارة بغرض اتباع النموذج الأمريكى فى هذا المجال حيث تتمتع الولايات المتحدة بميزة تنافسية تتلخص فى أنها الأقوى اقتصاديا وتجاريا وتكنولوجيا بل وإلكترونيا ، بالإضافة إلى أنها القوة الأعظم فى عالم اليوم وحتى أنها تدعو للوصول إلى اتفاق جماعى عالمى لجنى ثمار العصر الإلكتروني فى دنيا التجارة على حد قول الرئيس كلينتون - وذلك باعتبار التكامل الاقتصادى العالمى فرصة وليس تهديدا.

إن الإحاطة بأبعاد وخصائص هذه الموجة الجديدة من التجارة العالمية الإلكترونية واجب أساسى على شركائنا ومنظماتنا ورجال الأعمال والمديرين المسئولين عن التسويق وعقد الصفقات ليتعاملوا مع الحقائق التالية :

• اتساع الأسواق الدولية بفعل نشاط الشركات متعددة الجنسية واندماج الشركات العملاقة التى باتت ميزانياتها وعدد الناس المرتبطين بها. وكذلك نفوذها يفوق إمكانيات الكثير من دول المعمورة.

• تضائل دور الدولة كوسيط بين الفرد والعالم الخارجى بسبب الدور المتزايد لمنظمات المجتمع المدنى والهيئات الدولية والشركات الخاصة.

• إشباع المواطن لكثير من احتياجاته مباشرة بعيدا عن سلطة الدولة مثل السلع والخدمات والتعليم والإعلام والترويج وفرص العمل، بل امتد هذا الى صميم الوظيفة الجوهرية للدولة الخارجية (الزمن والعدالة والدفاع) حيث ظهر الأمن الخاص والتحكيم العرفي فى المنازعات والتوجه نحو تعزيز السلام ونبذ الحروب - كل ذلك بفضل التوجه نحو تحرير التجارة الدولية.

• الثورة العلمية التكنولوجية : بآثارها التطبيقية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية. فاخترق البث المباشر والسماعات المفتوحة الحدود التقليدية للسيادة الإعلامية وشبكات المعلومات التى تتجاوز سلطات الدولة القضائية والجمركية.^(١)

^(١) د. السيد عليود، إدارة التجارة الإلكترونية، جريدة الأهرام، ١٩/٨/١٩٩٨.

الفصل التاسع

العزلة .. الفرص والمخاطر

المبحث الأول

مفهوم العولمة^(١)

هناك ثلاثة تراجم للكلمة الانجليزية (Globalization) الأولى بمعنى "الكوكبة" واستخدمها فريق من الكتاب، والثانية بمعنى "الكونية" واستخدمها فريق آخر من الكتاب، والثالثة بمعنى "العولمة" وهي اللفظ الأكثر شيوعاً في الأدبيات العلمية.

وقد تصاعد الاهتمام في الوقت الحاضر بفكرة العولمة وما قد يترتب عليها من تداعيات أو نتائج يمكن أن تؤثر على حياة البشرية. والعولمة في تعريف عام لها "هي حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل اللامتكافئ".

وعندما يذكر لفظ العولمة ينصرف إلى الذهن إلى أحد معنيين، العولمة بمعنى جعل الشيء على مستوى عالمي، أي نقله من حيز المحدود إلى آفاق اللامحدود واللامحدود يعني هنا العالم كله فيكون إطار الحركة والتعامل والتبادل والتفاعل على اختلاف صوره السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها جاوز الحدود القومية وإزالة الأوضاع الاحتكارية وإعادة توزيع الدخل والعمل على رفع مستوى المعيشة حتى يمكن التوسع في سوق الدول الصناعية لاستيعاب المنتجات الحديثة وهي المرحلة المعروفة بمجتمع الاستهلاك الكبير، ولقد شكلت هذه السمات بذور التحول من نمط الرأسمالية القومية إلى الرأسمالية العابرة للقوميات التي ارتبط بها مفهوم العولمة الذي عبر عن ظاهرة اتساع مجال أو فضاء الإنتاج والتجارة ليشمل السوق

(١) د. السيد علوي، د. أحمد عباس عبد البديع، أصول العلاقات الدولية، (جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، ١٩٩٩).

العالمية أجمعها فلم تعد الدولة القومية هي الفاعل الاقتصادي الوحيد وإنما ظهر أيضا المجموعات المالية والصناعية الحرة - مع مساعدة دولها - عبر الشركات والمؤسسات متعددة الجنسيات.

ولم تعد العولمة نظاما اقتصاديا فحسب وإنما امتدت إلى مجالات الحياة المختلفة سواء في السياسة أو الإعلام أو الثقافة ، فالتمدد الاقتصادي الرأسمالي كما يتطلب أسواقا حرة يتطلب أيضا وجود أنظمة سياسية وأشكالا معينة من الحكم تناسب الطبيعة التعددية الحديثة للرأسمالية، من هنا لم تكن مصادفة أن كانت الصيغة الديمقراطية الليبرالية في الحكم هي الصيغة التي ارتبطت بالمجتمعات الرأسمالية وأكدت نفسها بانتصارها على الصيغ أو الأشكال الأخرى ابتداء من النازية والفاشية والبلشفية، وكان انهيار الاتحاد السوفيتي والنظم الشمولية في أوروبا الشرقية والتحولات المتلاحقة نحو أشكال الحكم الديمقراطي أبرز مظاهر هذا الارتباط بين التطور الرأسمالي الديمقراطي الليبرالي.

والأمر نفسه ينسحب على المجال الفكري والثقافي والاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات الرأسمالية والليبرالية هي التي شكلت نسق القيم الذي حكم الثقافة السائدة فيها والذي نشأت وتطورت فيها ثقافة حقوق الإنسان التي كفلت حقوق وحريات الأفراد في كافة المجالات.

إننا نؤكد أن العولمة ليست سوى معنى نظام السوق لأن يفرض نفسه على العالم ولكن هذا المعنى يتم في ظروف مختلفة تماما لم تمر على البشرية من قبل أهمها :

١. أن العولمة التي تعني المعنى لفرض نظام السوق بمؤسساته وقيمه الحالية تتم في وجود نظام اقتصادي عالمي سائد هو نظام السوق.

٢. ان هامش المناورة وحرية الاختيار محدودة أمام دولنا الساعية إلى النمو وتكاد تكون منعدمة عمليا.

٣. ان ظاهرة العولمة تتسم في ظل ثورة تكنولوجية هائلة في الاتصالات والمعلومات جطت العالم كله وكأنه قرية صغيرة.

٤. نجحت دول اقتصاد السوق في تعزيز وتقوية دور المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومؤسساته ومنظمة التجارة العالمية والأمم المتحدة والهيئات التابعة للدول الصناعية وكلها مؤسسات تنشر فكرة اقتصاديات السوق.

٥. أصبح ميسورا في ظل نظام السوق السعي لتحرير التجارة وإزالة المعوقات والحواجز التي فرضت عليها خلال فترة الحرب الباردة فتحرير التجارة سيؤدي إلى نمو حركة رؤوس الأموال وهو ما يدعم تيار العولمة.

٦. العولمة بالشكل الذي أشرنا إليه ستفرض منافسة طاحنة بين المؤسسات الإنتاجية وبين الدول على الصعيد العالمي ولتنظيم هذه المنافسة وإدارتها سعت مختلف مستويات النظام العالمي إلى تعزيز وتنشيط التكتلات الاقتصادية وخلق مناطق التجارة الحرة تضم دول اقتصاد السوق الصناعية المتقدمة والدول المجاورة لها وخصوصا الأقل نموا.

العولمة .. الفرص والمخاطر :

يرى البعض أن جوهر عملية العولمة يتمثل في سهولة حركة الناس والمعلومات والسلع والأموال بين الدول والموارد والنشاطات التي تنتشر عبر الحدود ، هذه الرؤية من شأنها أن تخلق مفهوما ينطوي عما يمكن أن نطلق عليه

الدولة العالمية، وهذا الدول التي تحولت فيها الدول إلى مقاطعات داخل نظام كوني متفاعل له يد مهيمنة ونظام معول به وقواعد لا يمكن أن يتخطاها أحد.

ومن المعروف أنه عند قيام اتحاد فيدرالي تنصهر الدويلات تحت لواء الدولة الأم وفي حالة العولمة فالجميع ينصهر تحت لواء الكونية حيث يتحول العالم إلى دولة واحدة.

ورغم تحفظ البعض في الانضمام إلى هذه الدولة خوفا من استلاب سيادته أو لعدم قدرته نتيجة اختلافه الهيكلي مع متطلبات هذا الاندماج، إلا أنه في النهاية تجد البلدان النامية نفسها مطالبة بالاندماج وهذا لا يتعارض - حتى الآن - مع سيادتها لاسيما وأن العولمة رغم شروط واضعها لا تعني الخضوع التام وتفكيك الدولة كلية.

المطلب الأول : العولمة المخاطر :

ليست هناك عولمة واحدة ، فهي ذات وجهين : الفرصة والخطر، وهي بدرجات، فهناك من دمرته العولمة، وهناك من صدمته ضربتها، هذا غير الذين أداروا الأزمة المترتبة على نتائجها وآثارها، فلا ينبغي أن ننسى أنها ظاهرة مركبة معقدة اقتصادية وسياسية واستراتيجية وثقافية واجتماعية.

أنماط ظاهرة العولمة تتوقف على تعريفنا لها وفهمنا لطبيعتها والنتائج المتحققة من وراءها، بناء عليه يمكن القول أن هناك ثلاثة أنماط من مخاطر العولمة وهي كالتالي .

أ - العولمة الكارثة : وهي تلك التي قذفت بعيدا بالبعض خارج إطار السوق العالمي الجديد مما أدى إلى تهميش دول أو مجتمعات أو اقتصاديات بعينها سعيا للضغط عليها وإخضاعها تماما لآليات العولمة وسياسات تحرير التجارة

والتدويل الراسمالي بحيث يؤدي إلى عزلة وحصار تام (مثل حالة ليبيا والسودان والعراق وإيران وأفغانستان ... الخ. يحرمها من الاستثمارات والمعونات والتكنولوجيات والأسواق).

ب - العولمة الصدمة : وهي تلك التي ضربت بعض المجتمعات كالزلازل مما أدى إلى تفكيك الدولة أو تفتيتها إن رضخت لمتطلبات العولمة المتعجلة فإنها تواجه بخطر التفتت بسبب انهيار الجهاز البيروقراطي تحت ضغط الفقر والفساد والعصابات كما ظهر في روسيا، وإن تباطأت، فقد تعرضت لضغوط خارجية وتنلحر داخلي حول التوجهات للعالمية (مثل الجزائر والصومال الخ).

ج - العولمة الأزمة : وهي تلك التي تهدد الدولة التي تقبل بفرصة العولمة وشروطها ومن ثم تصبح الدولة جزءا من الاقتصاد العالمي بكل تقلباته .. نجاحاته وسقطاته. وهذه بالضبط حالة كل من دول جنوب شرق آسيا : إندونيسيا، ماليزيا تايلاند، كوريا الجنوبية، تايوان .. الخ. وفي هذه الحالة تكون الدولة قد تعلمت العديد من أساليب الدول الغربية الصناعية ومن ثم تصبح قادرة على ملاحظتها والدخول في مباريات مع النظام العالمي الجديد وذلك بإدارة الأزمات التلقائية أو المصطنعة أو المخططة ضدها.

المطلب الثاني : العولمة ... الفرص :

فيما سبق عرضنا للصورة القائمة من العولمة وآثارها السيئة على بعض البلدان (سواء لأنها سيئة في حد ذاتها - أي الآثار - أو بسبب الضعف الذاتي الذي يعترى تلك الدول) . أما في هذه الصفحات فسوف نقدم مجموعة من البدائل والتصورات (السيناريوهات) المستقبلية التي جسدها الخبرة الواقعية من الدول في تعاملها مع أزمة العولمة بكل ما فيها من فرص ومخاطر.

سوف نستأنس في تحليلنا بالنتائج التي عرضها ملخص تقرير التنافسية العالمية لعام ١٩٩٨ (الصادر عن المنتدى العالمي في دافوس بسويسرا) والذي قدم ترتيبا شيقا لعدد ثلاثة وخمسين دولة حسب قدرتها التنافسية ابتداء من سنغافورة وهونج كونج ثم الولايات المتحدة التي تحتل (الترتيب ٢٦) حتى الدول الثلاث التي تتصدر الثلث الأخير من تلك القائمة وهي الأرجنتين وبيرو ومصر (الترتيب ٣٨) وانتهاء بدول القاع (أو الحافة سمها ما تشاء) وهي زيمبابوي وروسيا وأوكرانيا.

علما بأنه تم تصنيف هذه الدول الثلاث والخمسين إلى سبعة مجموعات هي : (اقتصاديات المركز التجاري، المجموعة الأنجلوسكسونية، دول الاتحاد الأوروبي مجموعة البلدان الآسيوية الصناعية، المجتمعات الانتقالية، مجموعة الدول اللاتينية، وأخيرا الحالات الأخرى غير المصنفة).

وارتكز الترتيب على ثمانى مؤشرات تشمل :

- | | |
|------------------|----------------------|
| ١ - الانفتاح. | ٢ - الحكومة. |
| ٣ - التمويل. | ٤ - البنية الأساسية. |
| ٥ - التكنولوجيا. | ٦ - الإدارة. |
| ٧ - العمل. | ٨ - المؤسسات. |

يتضح من تحليل التنافسية العالمية لعام ١٩٩٨ أن هناك سبعة بدائل لإدارة أزمة العولمة طبقا للقدرة التنافسية الاقتصادية وهي :

١ - منهج مجموعة اقتصاديات المركز التجاري (سيناريو الملاح الشجاع):

وتتضمن : هونج كونج - لوكسمبورج - سنغافورة - سويسرا. وهي المجموعة الأكثر تنافسية وتتضمن اقتصاديات صغيرة ومنفتحة على العالم وتحظى بأعلى الدرجات في كافة القطاعات عدا التكنولوجيا والمؤسسات حيث تتفوق فيها

المجموعة الأنجلوسكسونية وهذه تمثل أعلى درجات التنافسية التي تتمثل في جرأة الملاح الشجاع الذي يقتحم الصعاب ويخوض البحر والمخاطر.

٢ - منهج المجموعة الأنجلوسكسونية (سيناريو تاجر الجزيرة) :

وتتضم : أيرلندا - المملكة المتحدة - استراليا - كندا - نيوزيلندا - الولايات المتحدة. وهي المجموعة الثانية من حيث درجة التنافسية، والأولى من حيث التكنولوجيا والبنية الأساسية، والثالثة من حيث الإدارة الحكومية، وتأتي في المرتبة الثانية في كل القطاعات الأخرى الفرعية. وهذا السيناريو يعبر عن سلوك تاجر الجزيرة الذي يوصف بالخبرة والإمكانات.

٣ - منهج مجموعة الاتحاد الأوروبي (سيناريو حمال الميناء) :

وتتضم : كل دول قارة أوروبا عدا لوكسمبورج وسويسرا، وتأتي تلك المجموعة في المرتبة الرابعة من حيث درجة التنافسية متفوقة على مجموعة الدول اللاتينية. ويعكس تصنيف هذه المجموعة المزج القائم بين المستوى العالمي من الانفتاح والمشكلات المالية والتمويلية والبطالة هو ما يخفض من تصنيفها من ناحية الحكومة وأسواق العمل. وهي نموذج للعمل الشاق الذي يقوم به الحمال في الميناء المقدس بالبضائع لكسب رزقه.

٤ - منهج مجموعة البلدان الآسيوية الصناعية (سيناريو خادم الفندق) :

وتتضم تلك المجموعة : الصين - إندونيسيا - اليابان - كوريا - تاوان - ماليزيا - تايلاند - الفلبين، وهي مجموعة ذات تصنيف عال من حيث الحكومة وأسواق العمل، غير أن درجة التفوق هذه قد اختلت هذا العام نتيجة الانخفاض المستمر لتصنيف التكنولوجيا والإدارة والمؤسسات. وقد رضيت لنفسها بدور

الخادم فى الفندق الكبير للعولمة حتى تستطيع أن تجنى لنفسها بعض المكاسب
وفوائد التى سرعان ما تبخرت عند أول نازلة اقتصادية ألمت بها.

٥ - منهج المجتمعات الانتقالية (سيناريوهات حارس البنك) :

وتتضم : جمهورية التشيك - المجر - بولندا - روسيا - سلوفاكيا - أوكرانيا
- فيتنام، وهى المجموعة الرابعة فى الترتيب، وما زالت تلك الاقتصاديات تحاول
التغلب على آثار عهود الجمود الاقتصادى وانهيار الكيان الاشتراكى وهو الأمر
الذى يعزى إليه احتلال هذه المجموعة لهذا الترتيب المتأخر، وإذا قورنت هذه
الاقتصاديات بالاقتصاديات الأخرى فإنها تعاني من مؤسسات ضعيفة وإدارة غير
قوية ومعدلات ضريبية يصعب معها التنافس عالميا، واللوم لا يقع على غياب
الإصلاحات، غير أن هذه المجموعة أبلت بلاء حسنا من حيث التكنولوجيا وأسواق
العمل مثلها فى ذلك مثل حارس البنك الذى ينبغي أن يظل ساهرا متيقظا.

٦ - منهج مجموعة دول أمريكا اللاتينية (سيناريو عامل المنجم) :

وتتضم : الأرجنتين - البرازيل - شيلي - كولومبيا - المكسيك - بيرو
فنزويلا، ويتلخص سلوكها فى العمل الدؤوب حتى تستخرج لنفسها بعض الموارد
التي تمكنها من البقاء والاستمرار.

٧ - منهج مجموعة الحالات غير المصنفة (سيناريو الانتظار فى المطار) :

وتتضم : مصر - أيسلندا - الهند - إسرائيل - الأردن - النرويج - جنوب
أفريقيا - تركيا - زيمبابوى ، وهذه المجموعة تضم عددا من الدول (الشاردة) أو
المنفردة المستقلة عن أى تجمع، حسب الأحوال، ومن ثم فهى أشبه بالمسافر بين
الجالسين فى قاعة الانتظار بالمطار تجمعهم حالة نفسية واحدة ولكن لكل وجهته.

ويتمتع أعضاء هذه المجموعة بميزة حرية الحركة ولكن المخاطر تحيط بكل منهم
بسبب انفرادهم المعهود.

المبحث الثانى

عصر التحولات الكبرى^(١)

المطلب الأول : ثلاثية إدارة العالم :

إذا سارت الأمور على النحو الجارى استراتيجيا وإقتصاديا وسياسيا ، وهو ما لا نتمناه فإننا خلال سنوات قلائل سوف نشهد صعود ثلاث قوى تحكم العالم، تضعف من شأن الحكومات القومية على مستوى الدول وتكاد تحولها إلى نوع من الحكومات المحلية ، وهذه القوى الثلاث هي : الولايات المتحدة الأمريكية ، منتدى دافوس العالمى — الإدارة الاقتصادية والمنظمة الدولية الكبرى ألا وهى الأمم المتحدة التى ستكون أقرب إلى الإدارة الاجتماعية الدولية .

* فأما عن القوة الاستراتيجية الغالبة — الولايات المتحدة — فمن المرجح أن تغتصم اللحظة التاريخية الراهنة التى تضعها على قمة العالم من أجل إطالة فترة انفرادها بالسيطرة والتأثير حتى تشكل الخرائط والأمم والنظم وفق مصالحها .

صحيح أن هناك دعوة خاصة لاتباع نزعة انعزالية فى السياسة الخارجية الأمريكية نظرا للتكلفة الباهظة التى تتكبدها مقابل لعب دور القوة الأعظم ، إلا أن الاتجاه الأقوى والسائد يرى لستحالة العزلة فى عالم اليوم المتشابك المصالح ويرى حتمية هذا الدور بالنسبة للأمن القومى الأمريكى .

ولا ريب أن الخطورة للكلمة فى هذا النموذج على المصالح العربية والأمن القومى العربى هو أن جماعة الضغط اليهودى ذات الاتجاهات الصهيونية تتحكم إلى حد كبير فى إدارة البيت الأبيض وتشكيل السياسة الخارجية الأمريكية لفترة

^(١) د. السيد علوى، حكومة الغد، طريق الإصلاح السياسى والديمقراطى فى مصر، (القاهرة : مركز القرار

للاستشارات، ١٩٩٩).

طويلة قادمة مما قد يضر بالمصالح الأمريكية القومية نفسها من واقع رؤية الاستراتيجية قصيرة وطويلة المدى .

وأما عن المنتدى العالمي بدافوس (سويسرا) والذي تشير كل المعلومات المتاحة الى أنه يمثل قوة تنظيمية طاغية سوف تقود عمليات التنمية الاقتصادية عالميا وتشكل اتجاهاتها الرئيسية بما يتفق ورؤية القائمين على هذه المؤسسة التي تسمى (الفورام) وينسجم مع مصالح القوى الكامنة وراء هذه القطبية العلاقة ليس في تكوينها وإنما في سطوة نفوذها وشبكة تأثيرها .

ويلاحظ أن قضايا دافوس ليست مقصورة على الموضوعات الاقتصادية فحسب مثل الأسواق الناشئة والاقتصاد الفلسطيني والمجتمع المتشابك والاستثمارات والتجارة بل يمتد الى مسائل سياسية وثقافية مثل السلام في الشرق الأوسط والحركات الإسلامية والإحياء الديني وتجارب الهندسة الوراثية ونمو الولايات المتحدة والمشكلات الجنسية بل والفضاء الخارجي ومستقبل الكون .

وتشير المعلومات المتوفرة عن هذه المنظمة (غير الحكومية) أنها تجمع للصفوة الجديدة ونعني بهم : رجال الأعمال وخبراء الإعلام والاتصال الجماهيري والمفكرين الأكاديميين بالإضافة إلى المسؤولين التنفيذيين من رجال الدولة والقيادات الحكومية الذين يسيطرون على مفاتيح السلطة والتوجيه ، كما تحتضن هذه المنظمة عدة آلاف من الإداريين الشبان الواعدين الذين تسميهم " قادة الغد " .

وبكل وضوح تروج " الفورام " للفلسفة الكونية الجديدة التي هي أشبه بأيدولوجية تبشر بالعولمة والاعتماد المتبادل وحرية التجارة والاستثمار والتعاون الدولي والتنمية الإقليمية والتوازن المالي والأسواق المرنة واستقرار البورصة في إطار موحد لاقتصاد عالمي تهيمن عليه المصالح الرأسمالية والشركات العلاقة العابرة للقارات والجنسيات .

المشكلة أنه في ظل هذه القوة الصاعدة تجد كثير من الدول نفسها مهددة
بتهديمش والتفكك والافتقار مالم تقبل بالاندماج في الاقتصاد العالمي بشروطه
المفروضة ، والتي قد تؤدي الى انهيار بعض الأعمدة التقليدية في الاقتصادات
الوطنية فضلا عن طمس الخصوصية القومية وتمزيق النسيج الإجتماعي .

أما المشكلة الأكبر فإن هذه الحكومة (العالمية) الجديدة تغيب عن كونيتها
السلطتين التشريعية والقضائية (لسن القواعد الحاكمة وفض المنازعات) ولا
توجد فيها إلا سلطة تنفيذية واسعة منتشرة في كل أركان المصورة وهي عاكفة
على تنفيذ سياسات وقرارات ترسمها وتصدرها مصادر غامضة من الصعب
مساءلتها أو محاسبتها .

وأما عن الإدارة الثالثة — وهي الأمم المتحدة فإننا نستطيع القول أن حاجة
العالم إليها في المستقبل القريب أشد إلحاحا في ظروف المتغيرات العاصفة التي
تكاد تسمح للتضاريس الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية لنديا القرن
العشرين مفسحة المجال لحقائق جديدة وأوهام عديدة قد تتحكم في مستقبل
الإنسانية لفترة طويلة قادمة ، ولعل هذا هو ما دفع بالولايات المتحدة الأمريكية
أن تخوض معركة تعيين أمين عام جديد للأمم المتحدة بصورة حازمة آلية حاسمة
تمكنها من توجيه الأحداث وتشكيل الدور المنتظر للمنظمة الدولية من زاوية
المصالح الأمريكية .

قصارى القوى أن النموذج الأول يدعو الى كونية سياسية تضمن سيطرة
الدولة العظمى الوحيدة على النظام الدولي بحكم تفوقها العسكري والإستراتيجي
والاقتصادي أما النموذج الإداري الثاني — منتدى دافوس فانه يعمل من أجل
كونية اقتصادية تحقق تدويل مختلف النظم الاقتصادية ودمجها في إطار السوق
العالمي .

يبقى النموذج الأخير من هذه الثلاثية ، وهو الإدارة الدولية للحكومة العالمية التي تمثلها الأمم المتحدة والتي هي عامل التوازن المرتقب نظرا للموقف المتوقع منها من أجل إقامة كونية ثقافية تنادي بالتعددية وإعلاء القيم الإنسانية المشتركة بين الشعوب .

صحيح أن الأمم المتحدة رغم أنها ليست إلا منظمة للدول وبالتالي فإن السلطة موجهة فيها تقع في قبضة مجلس الأمن الذي تسيطر عليه الدول الخمس الكبرى وبالتالي تتحكم فيه الدول العظمى - أمريكا ، إلا أن المقاومة المستمرة لهذه الهيمنة سوف تسفر مع الأيام عن مزيد من الاستقلالية للمنظمة الدولية ومزيد من الحركة لها في مجالات جديدة .

من نقاط الضعف الكامنة في الأمم المتحدة أنها أصبحت وسوف تصبح مثقلة بالكثير من الهموم والمسئوليات في نفس الوقت الذي تحتاج فيه إلى تطوير تنظيمي لهيكلها الإداري ودعم مالي لميزانياتها لتتمكن المنظمة الدولية من تكييف أوضاعها مع المتغيرات الجديدة في القرن الحادي والعشرين ، والقضايا المتعشرة مثل : الفقر والبيئة والتنمية البشرية والأوبئة والثورة التكنولوجية ، بحيث تصير الأمم المتحدة قادرة على العمل بآليات جديدة لتوائم بين النظام الدولي وظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية والعالمية .

خلاصة القول أن سباقا رهيبا قادما سوف يجري في عصر التنافسية بين نخب ثلاث متباينة المشارب والتكوين : نخبة سياسية حكومية غربية الثقافة ، ونخبة عالمية اقتصادية ذات توجه رأسمالي ، ونخبة بيروقراطية دولية ذات نزعة أممية ، وما على النخبة الحاكمة في مختلف الأقطار والأوطان إلا أن تنتزع لنفسها من برائن هؤلاء دورا مؤثرا وفعالا لشعوبها .

المطلب الثاني : إدارة المؤتمرات الدولية للثقافات المتعددة :

حكومة الغد التي نبشر بها ، بكل محاسنها ومساوئها ، وهي صفة لصيقة بالنظم الوضعية التي يأتي بها البشر ، هذه الحكومة لن تظهر مرة واحدة في المستقبل بل هي تتخلق اليوم وتولد صباح الغد وتنمو مع الأيام .

نسوق هذه المقدمة بمناسبة مؤتمر المرأة العالمي في بكين عام ١٩٩٥ والذي أثار جدلا واسعا ، حيث أن تنظيم وإدارة هذا المؤتمر يصبح نموذجا لما ستكون عليه نظم الحكم في المستقبل وبخاصة بعد أن توالى المؤتمرات الدولية التي تعالج شئون الدنيا من البيئة إلى السكان إلى التنمية الاجتماعية إلى منع الجريمة .. الخ .

والواقع أن من يتابع هذه السلسلة المبرمجة من المؤتمرات العالمية والتي تقف وراءها قوى عديدة مثل الأمم المتحدة - المنظمة الأم وكذلك الدول الكبرى والبيروقراطية الدولية ودوائر الهيمنة الثقافية - يلاحظ العلامات التالية:

الأولى : أن هذه المؤتمرات تخطط لتضع دستور العالم وتضبط حركته في إطار ما يسمى " النظام العالمي الجديد " في مرحلة أفراد الولايات المتحدة بامسك بفة السفينة .

للتالية : أن هذه المؤتمرات تنطلق من افتراض مؤداه أن العالم الغربي الصناعي قد حقق إنتصاره للتاريخي وللنهائي وأن " حتمية الحل الرأسمالي " باتت بديهية ثقافتة للقرن القادم .

الثالثة : أن هذه المؤتمرات تكشف عن التناقض الذي يقع فيه المديرون الجدد لشركة المعمورة (أى الدنيا) ففي الوقت الذي تتوالى فيه الضغوط على حكومات الدول النامية من أجل تحرير إقتصادها والتوجه نحو اللامركزية

نجد الإدارة الدولية الجديدة تجاهد من أجل المركزية العالمية بحيث تتجمع السلطة فى عدد من الأجهزة المركزية الخاضعة لتوجيه الدول الخمس الكبار .

ولعل هذه الملاحظات والتي هى أشبه بعلامات الطريق تحدد لنا مخاطر السير مغمضى العيون فى شارع ذى اتجاه واحد وهو شارع الثقافة الغربية ، أنه يضمن لنا شينين من الأمان فى عدم الاصطدام بالقادمين فى الاتجاه المضاد ، ولكنه لا يحمينا من المنزلاقات بل ومن التردى إلى الهاوية فى بعض الأحيان .

الغريب فى الأمر أن الفكرة التى تسود هذه المؤتمرات - رغم ما فيها من جوانب إيجابية تدور حول تأكيد شهادة الصلاحية الثقافية المعلنه فى وثائق جاهزة كأنها تشريعات عالمية يلزم التصويت على إقرارها - ولولا بقية من " حياذ تعدى " لما اشتملت تلك الوثائق على العبارات الخلافية بين الأقواس مع تقديرنا التام للهدف السامى للمؤتمر الرامى الى رفع المظالم التاريخية التى قاست منها المرأة بحكم عوامل التخلف والركود.

وهى على هذا النحو تتضارب مع جوهر الدعوة الى التسامح السياسى والحضارى بين الأمم بتعايش الثقافات المتعارضة بل ودخولها إلى طور الثقافات المتعددة التى تقبل بالآخر فى رحابة وإنفتاح .

لسنا بالطبع ضد الثقافة الغربية ، فلا نستطيع أن نذكر أنها أضحت ثقافة عالمية الطابع وتعبّر عن مسيرة الحضارة الإنسانية فى اللحظة الراهنة ، كما أن مختلف شعوب الأرض ونحن منها أسهمت - بدرجات متفاوتة - فى تكوين تلك الحضارة .

المهم أن الغالب في إدارة هذه المؤتمرات الرامية إلى توحيد العالم تحت راية معينة تتجاهل القاعدة الأساسية التي قامت عليها الديمقراطية الغربية الصناعية ألا وهي " التعددية " أي تعايش الأفكار والثقافات من منطلق التعامل الخلاق .

أما الأساليب القديمة في معالجة ثقافات الغير بالقهر الفكري والأذابة المتعمدة والطمس المقصود والاستبعاد المرسوم وغيرها من آليات الصراع الثقافي ، لم تعد صالحة لروح العصر ، ففي عالم بلا حدود لابد من آليات التعايش المتكافئ .

خير برهان على ذلك تلك الجهود المضنية في وثائق مؤتمر بكين لاستبعاد قيم وثقافات الغير (غربي) وتفضيل قوالب المجتمع الصناعي في الحياة التي قد تهدر القيم الأخلاقية والدينية وتتجاهل الطبيعة الإنسانية في الزواج والأسرة والأمومة وتدعوا إلى تماثل المرأة والرجل ضاربة عرض الحائط بسنة الكون الجميل القائم على التنوع والتكامل !!.

إننا أحوج ما نكون إلى إعادة تعريف الحياة من حولنا بصيغ مبتكرة ومفاهيم جد مستحدثة وبالذات مصطلحات مثل : المرأة العاملة ، تقاسم السلطة ، حرية المرأة في التصرف في جسدها ، المساواة مع الرجل .

ويدهش للمرء أن أقل من ربع سكان هذا الكوكب يحاولون فرض ثقافتهم وأساليبهم في الحياة على بقى البشر مثل عدم الإعتداد بعمل ربات البيوت - وهو بكل المقاييس له قيمة إقتصادية وإجتماعية تضاهي إن لم تتفوق على عمل النساء في المشروعات خارج المنزل خضوعا لإقتصاد السوق .

كذلك الحال بالنسبة لمطلب تقاسم السلطة مع الرجال ، علما بأن إختزال قضية المشاركة السياسية في هذا المحور الرجالي - النسائي يشوه القضية فالمسألة إن نظم للحكم في الأقطار النامية يغلب عليها طابع النظم السلطوية

والإستبدادية التى تحكم بواسطتها نفر من الأشخاص فى مصائر شعوب بأكملها رجالا ونساء .

وأبعد من ذلك فى مجال إعادة تعريف شئون الحياة من حولنا — فإن السياسة هى إستخدام القوة وتوظيف النفوذ وهذه الأخيرة تزداد كلما إرتقى المجتمع وابتعد عن العنف الفج وإقترب من مزاج التأثير والإقناع ، وفى هذا المجال نجد أن المرأة سواء كانت أما أو زوجة تمارس تأثيرا فاعلا على صانعى القرارات من الرجال ربما يكون أقوى فى بعض الأحيان من الممارسة الفعلية للرجال أنفسهم .

الأجدر بنا ترك الحديث عن المفهوم الضيق لقضايا المرأة باعتبارها خصما فى مواجهة الرجل فإستغلال المستخدمين والأجور المنخفضة والتفرقة العنصرية والدينية وتدنى خدمات الرفاهية والحرمان كلها أمور يعانى منها البشر رجالا ونساء وينبغى أن يتكاتف الجميع من أجلها لأنها قضايا الإنسان ، وفى ذلك الإطار لابد من إعتداد النداءات الإيجابية فى مقاومة سلبيات اقتصاد السوق مثل الإبتذال الجنسى والخط من قدر النساء فى أجهزة الإعلام .

إن الأخذ والعطاء بين مختلف الثقافات الإنسانية على أساس القبول بالآخر بكل نبل وعن طيب خاطر وفى غير تعال أو خيلاء هو الأسلوب المفضل لحكومات الغد فى إدارة المؤتمرات الدولية .

المطلب الثالث : عصر النوادى العالمية :

تتخلق اليوم فى أحشاء النظام العالمى الجديد — أى الذى يختلف عن النظام السابق مجموعة من الجسيمات السياسية الوسط فلا هى بالدول ولا هى بالمنظمات الدولية ، وهذا الوصف ينطبق على مايمكن تسميته " النوادى العالمية " التى يعد كل منها تجمع غير رسمى و شبه رسمى . يضم فى عضويته عددا من الدول أو

المنظمات العلاقة أو الشركات عابرة الجنسية أو الهيئات الناشئة أو الجماعات المتشابهة من النوادي تشمل :

نادى السبع الكبار ، ويشمل المجموعة الصناعية الغنية : الولايات المتحدة اليابان - ألمانيا - بريطانيا - فرنسا - إيطاليا - وكندا وجدير بالذكر أن اجمالي الناتج القومي لهذه الدول يفوق نصف الناتج العالمي .

نادى الدول النووية : الذي يضم إلى جانب الدول الخمس الكبرى في مجلس الأمن وهي (أمريكا - روسيا - بريطانيا - فرنسا - الصين) .

نجد أيضا جنوب أفريقيا واسرائيل وربما باكستان وهناك دول أخرى في الطريق .

نادى الجات : وهي الدول الموقعة على اتفاقيات جولة أورجواي لتحرير التجارة العالمية وأعضاء هذا النادي فريقين : الدول الغنية المتقدمة التي تستفيد فورا من هذه السياسة في حين أن الفريق الآخر - فريق الدول النامية لن يستفيد إلا في المدى الطويل وقد يتضرر في المدى القصير .

نادى العولمة : وهو الدول والمنظمات والقوى المتشعبة لمواجهة العولمة لكافة الأنشطة في الاقتصاد والإعلام والتجارة والثقافة والاتصالات والبيئة والتكنولوجيا مما يعنى تقلص المفهوم التقليدي لسيادة الدولة ويتزعم هذا النادي خلال المنتدى العالمي في دافوس بسويسرا .

نادى المليارديرات : تطالعنا الصحف بقوائم وأسماء أغنى أغنياء العالم (حوالى ستون شخصا) وكيف أنهم يملكون ثروات تصل إلى مئات المليارات من الدولارات وهم يصبح الأمر مزعجا إذا ما قورنت جزر الغنى ببحار الفقر والبؤس المحيطة التي نجدها على خريطة المعمورة ولاسيما في دول الجنوب .

نادى الشركات العملاقة : وهذا واحد من أخطر التجمعات العالمية المعاصرة الذى يضم نحو مائة شركة يزيد مجموع ميزانياتها عن ميزانيات عشرات الدول وفى مقدمة تلك الشركات إن . تى . تى اليابانية ، وشركة التليفونات الأمريكية وجنرال موتورز وشركة هيتاشى وشركة دايو الكورية وكبريات المصارف وشركات الطيران والسياحة .

اللوبي اليهودى العالمى : وهو من أقدم التجمعات الدولية والذى يمتد نفوذه أبعد من اسرائيل والمنظمة الصهيونية العالمية . ولجنة ايباك الموجودة فى الولايات المتحدة الأمريكية والجاليات اليهودية فى أوروبا ومجلس الطائفة اليهودية فى روسيا ، حيث اتنا نلاحظ دورا للجماعات اليهودية فى الصين وجنوب افريقيا بل وقد تصل إلى دول صغيرة وتتغلغل فى منظمات أهلية وخيرية فى ظاهرها .

نادى البورصات العالمية : التى هى بمثابة ترمومتر قياس درجة حرارة المعاملات والاستثمارات الدولية ، نذكر منها بورصات نيويورك - لندن - طوكيو هونج كونج - فرانكفورت .. الخ والتى تشكل فى مجوعها شبكة أو فحا لاصطياد الاقتصاديات النامية بواسطة المضاربين .

نادى ملوك البترول : حيث يضم فريقين من الناس : أصحاب شركات البترول السبع الكبرى - وفى مقدمتها تكساكو وشل وتوتال وموبيل واكسون وأرامكو وكالتكس وغيرها .

وفريق الحكام من أمراء وشيوخ النفط الذين يسيطرون على المفاتيح الرئيسية لآبار البترول واحتياطياته فى العديد من الأقطار الآسيوية والأفريقية والأمريكية اللاتينية .

نادى تجار السلاح : لا نستطيع أن ننكر أن تصدير السلاح يسيطر على أكثر من خمس التجارة العالمية وتشكل صناعة السلاح استراتيجية فى اقتصاديات العديد من الدول مثل امريكا وروسيا وبريطانيا وفرنسا والصين واسرائيل وكوريا الشمالية .. إلخ وفى هذا الصدد تلمع أسماء شخصيات بعينها تعمل فى هذا المجال.

نادى أباطرة الدعاية والإعلام : وقد ضاق هذا النادى بسبب السطوة المتزايدة لنفر قليل من الناس على أجهزة الإعلام وبالأخص القنوات التلفزيونية والصحافة . على سبيل المثال توجد أربع عائلات تسيطر على الاعلام العالمى منها ميردوخ .. وتيرنر (القناة الأمريكية سى . إن . إن) ويلاحظ أن ثلاثة منها من اليهود .

نادى النمر : الذى أطلق على دول شرق آسيا مثل هونج كونج وتايوان وكوريا الجنوبية وسنغافورة وتايلاند وماليزيا وأندونيسيا التى حققت طفرة ملحوظة فى النمو الاقتصادى والتطوير التكنولوجى وزيادة الصادرات .

نادى غزاة الفضاء : أى الدول المهمة بتنمية البحوث العلمية والصناعات المتعلقة باستكشاف الفضاء الخارجى . فى مقدمتها الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبى والصين كذلك الدول المهمة بالصواريخ بعيدة المدى ذات الطابع العسكرى مثل اسرائيل وغيرها .

نادى الأيزو : وهو فى ظاهره يعبر عن توجه الدول الصناعية إلى رقابة الجودة الشاملة والتطبيق الصارم على قواعد تحريم العمالة الإجبارية والصناعات الملوثة للبيئة إلا أن البعض يرى أن هذا النادى يقيد من حرية تدفق التجارة ويحد من القدرى التنافسية لإنتاج الدول النامية لصالح الدول الصناعية .

نادى مجموعة الخمسة عشر دولة : والذي عقد اجتماعه لأخير فى كوالا لامبور بماليزيا والذي يمثل تجمعاً اقتصادياً جديداً لدول الجنوب فى نفس الوقت الذى يشق فيه لحركة عدم الإحتياز طريقاً ملائماً ، بعد انحسار الحرب الباردة .

نادى النظم الاشتراكية : ويشمل تلك المجموعة من الدول الشيوعية التى بقيت على تمسكها المذهبى بالفكرة الماركسية — مع بعض التعديلات مثل الصين وكوبا وكوريا الشمالية معتمدين فى ذلك على نظام الحزب الواحد وإدارة الدولة للتخطيط الإقتصادى .

نادى الدول المفتتة : التى تعرضت لعمليات تكسير وتفكيك متعددة باستغلال النزاعات القومية والعرقية والطائفية والدينية والثقافية والعنصرية . وهذا يتمثل فى حالات أفغانستان والصومال والسودان والعراق والبوسنة والهرسك والعديد من الأقطار الأفريقية .

نادى منتجى المخدرات : لقد بات ترويج الإدمان صناعة تهتم بها الاستخبارات العالمية كأداة للتعامل الدولى فى الصراعات الجارية ، ومن يتصدر هذا النادى : المافيا وعصابات الجريمة المنظمة فى أقطار مثل كولومبيا وأمريكا الوسطى وأفغانستان وباكستان وربما لبنان وإسرائيل .. الخ . وجدير بالذكر أن هذه التجمعات تتداخل فيما بينها ، كما تتعدد عضوية بعض المناطق والأقطار والجهات فى العديد من هذه النوادى التى تحقق لأعضائها بعض المنافع أو تسبب لها الكثير من المضار وقد يستخدمها البعض من الأقوياء والأغنياء لتعظيم مكاسبهم وعلى حساب مصالح الضعفاء والفقراء .

لكن المثير للدهشة أن ظاهرة الاعتماد المتبادل وتزايد الترابط الدولى الذى حول الكرة الأرضية إلى قرية كونية شديدة التفاعل بين أركانها سواء فى ذلك

الشمال والجنوب أو المناطق الصناعية والزراعية . هذه الظاهرة سوف تؤدي إلى تسرب الغف والتطرق والارهاب ومشاكل التخلف ونتائج النزاعات والبطالة والادمان وتلوث البيئة ومخاطر الجريمة المنظمة لتدمير النسيج الاجتماعي للجميع دون تمييز بين الأغنياء والفقراء وذلك بسبب التشابك القوى بين تلك النوادي والتجمعات الأمر الذي يستلزم رسم خريطة دقيقة وانتهاج سياسة خارجية ذكية للتعامل مع هذا الوضع الجديد المراوغ .

المطلب الرابع : إدارة الثقافات المتعارضة في الشرق الأوسط :

قيل قديما أن الحرب تنشأ أولا في عقول المتحاربين وكذلك مختلف الظواهر الإنسانية .. الامتثال للتعليمات أو التوحد مع الآخرين وتحدي الخصوم .. وتحديد المصالح الاقتصادية كل تلك المعاني والمواقف تتبع من الإدراك العقلي أو على الأصح من الفهم الثقافي للحياة ، وتدخل الصورة النمطية التي نكونها في أنفسنا عن الآخرين في تشكيل هذا الإدراك .

هذه المقدمة قد تفسر لنا متناقضات منطقتنا .. الوطن العربي والشرق الأوسط .. الساخن والبارد ، المر والحلو ، الحرب والسلام ، حيث تتفاعل كل هذه التيارات في المرحلة الحالية الانتقالية الحرجة .

كيف يتصور الإسرائيلي الفلسطيني ؟ وما هي رؤية العربي لليهودي ، وكيف يتعامل التركي مع السعودي ؟ وما هي منظومة القيم لدى الإيراني في علاقته بالجزائري وما هي صورة السوري في مرآة الأفريقي ، وما هي درجة قبول المصري لدى أبناء الخليج؟.

كل هذه الأسئلة مثارة ، وسوف تثور أكثر في المستقبل مع تقدم وسائل النقل وثورة الاتصال الإعلامي وسرعة الحركة وتسارع نشاط السفر والاحتكاك في التجارة والمعارض .

هناك صورة نمطية شائعة ، وقد تكون مغلوطة ، لدى شعوب العالم عن بعضها البعض ، ولكن التفاعل اليومي في الأسواق والفنادق والجامعات والمطارات كفيل بتصميمها ثم إعادة تركيبها وربما تشويهها .

وكما سبقت الإشارة تقدم لنا الخبرة التاريخية عدة اختيارات في إدارة الثقافات المتعارضة منها : الصراع والمواجهة ، والتي قد تنتهي بالإبادة أو الاستبعاد أو التعايش القهري ، أو التعايش المتكافئ ، ومن الأرجح أن هذا هو التشخيص للمرحلة الجارية من العلاقات العربية الإسرائيلية ، ومن آليات التعامل مع الثقافات المتعارضة ، كذلك الانعزال " الجيتو اليهودي في أوروبا ، أو الانصهار " المجتمع المصري " أو التكامل " بعض الشعوب " أمريكا اللاتينية ، أو التجمع في إطار الوحدة (المجتمع الأمريكي في الولايات المتحدة) .

ومن المتوقع أن يستمر هذا التعارض الثقافي في منطقة الشرق الأوسط فترة طويلة من الزمن لاعتبارات تاريخية وحضارية ونفسانية صحيحة أن البعض يعتبر أن كلا من الثقافة الفارسية والتركية من روافد الثقافة الإسلامية العربية ، لكن الثقافة اليهودية العبرية بحكم تركيبها التراكمية ونزعتها الأوروبية المعاصرة مازالت تنطوي على بعض الرموز والقيم (مثل الشعب المختار والمحتوى العنصري ، وعبادة للقوة المادية) التي تجعلها في صدام مع العديد من آفاق التفكير والسلوك الإسلامي والشرق أوسطى .

لذلك قد يكون مجديا لمستقبل الأمن والاستقرار والسلام في المنطقة ان تولى الدول والحكومات اهتماما أكبر بالبحث عن القيم الإنسانية المشتركة بين الثقافات

تعارضة ، وليس بالضرورة أن تكون المصالح الاقتصادية ، رغم أهميتها
الحربية ، وإنما يكون نبذ التعصب والقبول بالآخر هو الجسر المتين للعبور
من حالة " الثقافات المتعارضة " إلى " الثقافات المتعددة " .

المطلب الخامس : لغز التجسس الاقتصادي والتعاون الإقليمي :

المعرفة قوة ، وتحاول إسرائيل الاستحواذ عليها بكل وسعها ، ونحن نعرف
ذلك ، لذلك كانت مفاجأة لها ضبط جواسيسها رغم مهرجان المؤتمر الاقتصادي .

واقع الأمر إن مفهوم التعاون الإقليمي رغم كثرة استخدامه في الأدبيات
السياسية أكثر المفاهيم غموضاً ، ويتداخل مع غيره من المفاهيم الأخرى ، لا سيما
الإقليمية سواء الجديدة أو القديمة ، والتكامل الإقليمي والتكامل السياسي
والتفاعلات السلمية الوظيفية أو غير الوظيفية ، والمعنى المباشر له يكمن في كونه
نقيض للصراع أو للتعارض ، وبالتالي فهو تأكيد لمعاني التعاضد والسلم والبناء
والتقدم والقوة أي الاعتماد المتبادل .

وفي إطار القوة ومن بين ثنائيا للضعف ولد " علم الاقتصاد السياسي " ذلك العلم
الخاص الذي يعنى بالقوة : سلوكا ومسارا أو أداء وفوق كل هذا : حياة
وتكريسا ، وإنماء ، ومن للقوة تتولد السيطرة ، ومن الضعف يتولد
التخاذل .. ومن هنا يلتي دور الجاسوسية الاقتصادية ... دور يؤدي إلى تحويل
الأحلام إلى حقائق ، ويحول الحقائق إلى أحلام ، في عالم يعتمد سلاح القوة
الشاملة وفي مقدماتها القوة الاقتصادية .

ويتحدد مفهوم الجاسوسية الاقتصادية في مهامها التي تقوم بها ، وفي
الأنشطة التي تمارسها ، وفي الدور الذي تلعبه سواء في الاستخبارات وجمع
المعلومات ، أو زرع العناصر المولوية ، أو في ممارسة الضغط لعقد الصفقات أو

فى تأمين الذات من أى اختراق بمكافحة النشاط المعادى والتخريبى بفرض التعرف على نوايا رجال الأعمال والمشروعات العلاقة وأساليب اختراق الأسواق وتدعيم القوة التنافسية لمنتجات وصادات الدولة بالإضافة إلى دور الحكومة الظاهر والخفى فى مجالات سياسات التحرير الاقتصادى والخصخصة والإغراق والحماية .

ومن هنا فإن عملية تأمين الحصول على المعلومات تعد محور نشاط الجاسوسية الاقتصادية ، ومن أجلها ترصد كافة الجهود فى "المطومة" أو "البيانات" إذا تم الحصول عليها فى الوقت المناسب يمكن إحداث الكثير من التغيرات فالمعرفة - فى هذا العصر - هى القوة ، ولعل هذا يمثل المحور المركزى الجديد فى نشاط أجهزة المخابرات العالمية .

ومن أهم البيانات التى تعمل الجاسوسية الاقتصادية على جمعها هى إجابات وافية وشاملة وتفصيلية عن العديد من الأسئلة ومن أهمها :

- ماذا سيحدث فى المستقبل القريب والمتوسط والبعيد ؟
- كيف يمكننا السيطرة والتأثير على الآخرين والتحكم فى مجريات الأمور لديهم سواء على مستوى كلى ، أو على مستوى جزئى ؟
- كيف يمكننا التغلغل فى جسد الكيان الإدارى للخصم ؟ واختراق مؤسساته وأجهزته والسيطرة الكاملة عليه ؟.

فالجاسوسية الاقتصادية عبارة عن شبكة مكونة من خيوط عديدة ، ولكنها فى الحقيقة مستمدة ومرتبطة بحبل واحد هو الأمن الاقتصادى بمفهومه العام والشامل والمتكامل ، وهى تعتمد إلى حد بعيد على جاسوس ذى شخصية معينة ولديه قوة وطموح وميل شخصى للعمل كجاسوس ، ويملك من المؤهلات والصفات والقدرات الشخصية ما يؤهله لذلك ، بما فى ذلك العلماء والباحثون والخبراء من

التكنولوجيا وعادة ما تستتر خلف وإجهات لمؤسسات علمية ومراكز بحوث أكاديمية ... الخ ، ويمتد نشاطها الى تجارة المخدرات والعصابات المزيفة وغسيل الأموال وإفلاس البنوك والبورصات وتهريب السلاح .

ويقول العاملون في حقل التجسس على الشركات أن من أبرز الدول التي تمارس هذا النشاط على نطاق واسع ألمانيا واليابان وفرنسا وإسرائيل وكوريا الجنوبية ، وأن الهدف من عمليات التجسس التي تقوم بها هذه الدول وغيرها هو الحصول على الأسرار والمعلومات التقنية من الدول والشركات الأجنبية المنافسة وذلك بالاستعانة بجواسيس يزودون بخبرات إلكترونية وتكنولوجية خاصة ، بل إن الأمر المثير للسخرية أنه كلما زاد الاعتماد المتبادل بين الدول ازدادت حدة النشاط التجسسي المتبادل ، ففي ندوة المفاوضات التجارية بين اليابان وأمريكا كانت الأخيرة تتنصت على الوفد الياباني في غرفته بالفندق ، ورغم التحالف الإستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة نجد إسرائيل لا تتورع عن سقفة أدق الاختراعات الأمريكية .

إنطلاقاً مما سبق يمكننا القول في النهاية بأنه في عالم الصراع الاقتصادي يصبح من الخطأ عدم القيام بنشاط جمع المعلومات و الإستخبارات ، ويصبح من الخطيئة عدم حماية أنفسنا من انتهاك جواسيس الطرف الآخر .

ومن هنا فإن مكافحة الجاسوسية الاقتصادية تصبح أمراً في غاية الأهمية مثل أهمية استخدام الجاسوسية بمفهومها التقليدي والعسكري والسياسي والإستراتيجي ، وكلاهما يصبحان وجهين لعملة واحدة ، وأيهما لا يغنى عن الآخر ، بل وجود أحدهما يستلزم الآخر وعلى نفس الدرجة من الخطورة .

قصارى القول إن اليقظة الاقتصادية والوعى الأمنى لدى جميع الأطراف أفرادا ورجالا للأعمال ومستثمرين وشركات هو أحد أساليب الإدارة الرشيدة (فى عصر الصراعات فى المنطقة بالتعاون الإقليمى).

المطلب السادس : بدائل المؤتمرات الاقتصادية :

يبدو أفق الشرق الأوسط ملبدا بالغيوم الكثيفة بسبب ممارسات التسويف والمماطلة التى تقوم بها حكومة نتانياهو اليمينية فى إسرائيل الأمر الذى أثار كثيرا من التساؤلات والشكوك حول احتمالات عقد مؤتمر القمة الاقتصادية بالقاهرة فى نوفمبر عام ١٩٩٦ ولكن عقد فى نهاية المطاف ، وهو المؤتمر الذى يستهدف تحقيق التكامل الإقليمى وتنمية الاعتماد المتبادل وتحقيق السلام والاستقرار فى المنطقة .

وإذا كان ذلك هو الغاية الكبرى لإنعقاد المؤتمر المذكور فأتنا مع انعقاده وبالأخص بعد الجهود التى بذلت فى الاجتماعين السابقين بالدار البيضاء وعمان وبعد المؤسسات التى أقيمت والمشروعات التى طرحت ولكن على أن يعقد بشروطنا العادلة .

وهناك ثلاث سيناريوهات للمسار المزدوج المتوازى لكل من السلام الشامل والتطبيع الاقتصادى .

السيناريو الأول : وهو ما تسعى إليه إسرائيل بحيث يسبق التطبيع الاقتصادى ما عداه لتجنّى هى من وراءه مكاسب تجارية واقتصادية وسياسية يصعب استردادها فنكون أشبه بمن سلم البضاعة قبل أن يقبض الثمن .

السيناريو الثانى : وهو ما تسعى إليه الدوائر العربية بحيث تكون الأولوية لتحقيق السلام الشامل والعادل واتمام التسويات النهائية على المسارين السورى

واللبناني والتسليم بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته
استقلة.

السيناريو الثالث : وهو سيناريو توفيقى بين الطرفين المتضادين ويهدف الى
ضبط إيقاع المسارين السياسى والاقتصادى بحيث يربط خطوط المشاركة
الاقتصادية بالتقدم فى العملية السلمية .

وتمثلت البدائل المطروحة فى البدائل التالية التى استقر الرأى على اختيار
البديل الخامس منها :

البديل الأول : انعقاد المؤتمر فى موعده المقرر بنفس فاعلياته على أن
يخطط الجانب العربى لاستثمار المؤتمر كفرصة لممارسة الضغط على إسرائيل كى
تستقيم فى تعاملها مع العملية السلمية .

البديل الثانى : تأجيل المؤتمر إلى أجل غير مسمى حتى تستطيع إسرائيل
تقديم عربون لصدق لنية بالإقلاع عن إجراءاتها الاستفزازية .

البديل الثالث : تأجيل المؤتمر إلى مدة محدودة ولتكن نصف عام نعتبر خلالها
انتخابات للرئاسة الأمريكية ويكون رئيس الوزراء الإسرائيلى قد تمكن من تكييف
لوضاعه الحزبية والدخلية حتى تتلاءم مع مسيرة السلام الشامل والعاقل .

البديل الرابع : عقد مؤتمر الشرق أوسطية (بدون إسرائيل) وذلك لممارسة
الضغط عليها ولشعارها أن السياسات العدائية النابعة عن تقاليد الجيتو اليهودى
سوف تؤدى بها الى العزلة الإقليمية والدولية وحجتنا فى ذلك قوية حيث أن النهج
الإسرائيلى الحالى هو مناف تماما لشروط عضوية المؤتمر ، فإسرائيل الليكودية
لاتقل عدوانية بل تزيد عن دول أخرى لاتدعى إلى المؤتمر .

البديل الخامس : عقد المؤتمر في موعده بالمفهوم العربى للشرق أوسطية بغرض تنشيط التعاون الاقتصادى العربى استجابة لقرارات مؤتمر القمة العربية فى يونيه الماضى بالقاهرة ، وهذا فى حد ذاته يشكل استجابة قومية رشيدة للتحديات الراهنة مع مد جسور التعاون مع شركائنا العالميين .

المطلب السابع : إسرائيل جسر أم صفر ؟

فى غير ادعاء أو شبهة كراهية عنصرية أستطيع أن أقول إن هذا العنوان ليس من عندى . بل هو نابع من حوارات سمعتها أو شاركت فيها مع العديد من أعضاء مؤتمر القاهرة من كل الجنسيات .

فهناك من يقول بإمكانية أن تكون إسرائيل جسرا فى المنطقة التى تعتبر معبرا بين القارات الثلاث ومهد الحضارات والديانات والتقاء الثقافات، ولقد بذل اسحق ليفى وزير النقل الإسرائيلى جهدا مستميتا خلال إحدى الندوات لإقناع مستمعيه بالدور المرتقب لإسرائيل من حيث النقل البحرى والشبك الحديدية وطرق التجارة والحج والملاحة الجوية والاتصالات والسياحة .

وكم كان متناقضا مع نفسه وواقعه فى عرضه لهذه الأمور حيث كانت الأحداث تفضح ممارسات إسرائيل لأداء وظيفتها كحاجز فصل وليس همزة وصل بين شعوب المنطقة.

وعبثا حاول رجال الأعمال من إسرائيل إقناع نظرائهم الشرق أوسطيين ، الا أن حالة الاقتصاد الفلسطينى الوليد الذى يعانى من الحصار والإغلاق حالت دون ذلك .

صحيح أن البعض من رجال أعمالنا يأمل فى إمكانية الاستفادة بالخبرة الإسرائيلية فى التسويق الدولى لبضائعهم ، وحينما تحفظ آخرون على ذلك مخافة

الابتزاز الإسرائيلي كان الرد إن التجارة العالمية تجعل حاجات السوق المحلي والإقليمي والدولي هي المتحكم الرئيسي في خطط الإنتاج .

أذكر أنه لما حاصر الصحفيون أحد رجال الأعمال أسئلة عن الصفقات التي عقدت مع إسرائيل صاح فيهم قائلا " ايه حكاية إسرائيل !! " إسرائيل ليست إلا عضوا ضمن ٨٠ دولة أخرى ومئات الشركات وآلاف المستثمرين فهناك التعاون العربي والمشاركة الأوروبية والأمريكية والمستثمرون " الآسيويون " .

وهناك من يرى أن إسرائيل واقتصادياتها ليس الا صفرا كبيرا في مجالات عديدة وذلك في إطار سياسات التعت والعدوان والتوسع فلن تستطيع أن تبيع أو تشتري من جيرانها الأقربين ولا من المحيط الدولي الواسع ، الاستثناء الوحيد لذلك هو التكنولوجيا العالمية ذات الطابع العسكري التي تصدر معظمها للولايات المتحدة الأمريكية (نحو ثمانى مليارات دولار) بالإضافة إلى التقدم الزراعى كرد فعل لسوء الاختيار التوراتى لتلك المنطقة الصحراوية " الفاصلة الخاصة " والمصطلح مقتبس من عنوان أحد المطبوعات التي وزعتها إسرائيل في المؤتمر .

وغنى عن البيان أن حجم الصفر مهما بلغ فإنه لن يستمد قيمته إلا بالتفاعل مع الأرقام المجاورة كما أن الجسر لا يقوم بوظيفته إلا على دعائم من السلام والتسليم والوفاء .

معنى ذلك أن إسرائيل فى مازق تاريخى حضارى وثقافى عليها ضرورة الاختيار بين العزلة أو الاندماج ، بين الجيتو (اليهودى التقليدى) أو التجارة مع الاغيار ، بين الاستعلاء العنصرى للصهيونية أو التفاعل الإنسانى مع الآخرين .

ويمثل الاتجاه الأول سياسات الليكود بزعامة نتنياهو التي تحبذ التسوية والمماثلة وعدم الوفاء بالالتزامات وتجويع الفلسطينيين وحصارهم وإحتلال الأراضي العربية وإغلاقها.

ويعبر عن الاتجاه الثاني ذلك الفريق الكبير من رجال الأعمال الإسرائيليين الذين جاءوا بحثا عن العقود والصفقات التجارية والمشروعات الجديدة تعبيرا عن ذلك الإدراك المستتير داخل إسرائيل لأهمية مسيرة الاتجاه نحو الإقليمية والعالمية ، ولاسيما أن الجاليات اليهودية منتشرة في كثير من أنحاء الأرض ممسكة بمفاتيح الأسواق والمصارف والإعلام والمطومات .

في النهاية لن أقول أى الرأيين أرجح ولكن سأترك للقارئ والمستقبل الحكم على هذا في ضوء الملاحظات التالية :

١ - إن مسألة العالمية ظاهرة كاسحة لا يستطيع أحد منها فككا اللهم إلا جاهل أو متخلف أو عنصري ولن يكون مصيره إلا التهميش أو العزله أو التجبر ، ولا أتصور العقل السياسى الإسرائيلى فى الجانب المستتير منه على الأقل يقبل بأى من هذه البدائل.

٢ - إن التكتلات الاقتصادية حتمية اقتصادية لا تستطيع دولة أو شركة الإفلات من تأثيرها مهما بلغت مواردها ، فما بالك وإسرائيل العطشانة للماء الظمآنه للبترول يستحيل عليها أن تسلك مسلك العزلة .

٣ - أن التقنيات المتطورة الحديثة تشير إلى ظاهرة التكامل والتشابك ليس بين القطاعات الاقتصادية نفسها بل بين الصناعات المغذية والمكملة استجابة لحاجات السوق العالمى ابتداء من السياسات إلى الملابس الجاهزة.

هذا باختصار أحد النجاحات الكبرى التي حققها مؤتمر القاهرة الاقتصادي حين فرض على إسرائيل المأزق الصعب في الاختيار بين أن تكون جسرا أو أن تكون صفرا ... وهذا هو التحدي الذي ينتظرها ... فهل تتخلى إسرائيل عن صهيونيتها؟؟؟

المطلب الثامن : أوهام السوق .. الشرق أوسطية :

بداية أود أن أوضح أن عبارة " أوهام السوق " ليست من عندياتي بل أنها تعود إلى جذور الحضارة الأوروبية الصناعية الحديثة ، ويرجع الفضل في ذلك إلى فرانسيس بيكون رائد المنهج العلمي حينما أكد أن هناك أربع طوائف من الأوهام تقف حجر عثرة في سبيل المعرفة الموضوعية وتتمثل هذه الأوهام في أوهام الجنس والكهف والمسرح وأوهام السوق التي رآها تنشأ بسبب الأخطاء أو الأوهام الناجمة عن التخطب والتعامل مع الناس وعجز اللغة عن أداء المعاني على وجهها الصحيح .

أي كان السوق في ذاته ينطوي على العديد من صور الإيهام والتمويه بل والخداع أحيانا وهناك صورتين تبرهنان على هذا الواقع الأولي ما يجري في سوق القرية المصرية في لوقلت للزحام وشدة الطلب (حينما يباع قشر البطيخ المقلى على أنه سمك شهى) وللصورة للطريقة الثانية تلك الحملات الإعلانية والتلفزيونية المبهرة التي تقنعنا وأولادنا بشراء الأطعمة المحفوظة والملونة رغم أنها ضارة وقد تكون مسممة .

ثم تنتقل إلى شهادة غربية معاصرة . خلال عام ١٩٩٦ صدرت عن المركز الدولي للنمو والاقتصاد بسان فرانسيسكو يشرح حالة تشوه الأسواق في البلدان النامية . ويبين منها أن أهم سمات تلك الأسواق أنها أسواق مفتحة موازية بالإضافة إلى أنها أسواق سوداء وأسواق غير رسمية وأسواق سرية .

ونجىء أخيرا إلى شهادة علمية محلية فى دراسة مسحية ميدانية جرت مؤخرا فى مصر عن سياسات التسعير تبين منها أن طريقة العرض والطلب فى الأسواق لا تشكل العامل الرئيسى فى تحديد الأسعار فهناك القرارات الحكومية والاعتبارات الإجتماعية والأوضاع الاحتكارية والتكلفة والموقع

وبتطبيق هذا التحليل على أطروحة " السوق الشرق أوسطية " التى يجتمع من أجلها مؤتمر الدار البيضاء نكتشف مدى اختلاط الزيف والأوهام بالحقائق والوقائع صحيح أن فكرة السوق الواحد تحمل فى طياتها فرص النمو والرخاء وتبادل المنافع والمنافسة البناءة والرواج الاقتصادى والتعاون المشترك لكنها أيضا تنطوى على مخاطر التهديد والإغراق والاحتكار والأفلاس والتواطؤ والمناورة والمقامرة .

المبحث الثالث

أزمة الدولة المعاصرة^(١)

المطلب الأول : الدولة المسافرة – متى تعود ؟

مصطلح الدولة المسافرة لا ينصرف إلى ظاهرة السفر المتكرر إلى الخارج للوزراء والمسئولين في زيارات رسمية أو غير رسمية ، ولا ينصرف إلى المليارات من الأرصدة الحكومية والخاصة التي تستثمر في الخارج .

وإنما المقصود هو الإنسحاب الكبير للدولة من العديد من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والخدمية الذي أمتد إلى خصخصة البنوك وإسترداد نفقات العلاج والتعليم الخاص وبيع المياه وخدمات الأمن والأمان .

ومع أهمية التمييز بين " الدولة " و " الحكومة " حيث تعنى الأولى ذلك الكيان التاريخي السياسي القانوني المركب (الذي يضم الشعب والإقليم والحكومة) فى حين تعنى الحكومة جهاز إدارة الدولة أى السلطة العامة وحين نتحدث عن " الدولة للمسافرة " نعنى أقول أو شحوب المفهوم السياسي والقومى للدولة مع استمرار وتزايد سلطة الحكومة بسبب التراجع عن بعض المهام التاريخية للدولة وتقلص المفهوم التقليدى للسيادة تحت ضغط المتغيرات العالمية والعلمية والإعلامية والمعلوماتية .

^(١) د. السيد عليود، حكومة بغداد، طريق الإصلاح السياسى والديمقراطى فى مصر، (القاهرة : مركز القرار للاستشارات، ١٩٩٩).

وكان وقع سفر الدولة فى الأقطار النامية — ومن بينها مصر — أليما على أبنائها الذين درجوا على اعتبار الدولة بمثابة الأم الحنون .

حيث ترتب على غياب الأم — وإن كان غيابا مؤقتا — أضرار بالغة بأبنائها الذين كانوا يلوذون بها فى أوقات الشدة وينعمون برعايتها فى أوقات الرخاء .

لقد سبق وأن نبهنا للأخطار التى تهدد النسيج الإجتماعى بسبب الإسحاب المنظم للدولة من العديد من الأنشطة والمسئوليات .

ولكى تصور حجم الخسارة التى تلحق بالشعب بسبب إسحاب الدولة أو سفرها فى نزهة قصيرة أو طويلة إلى العولمة ومناهجها أستأذن القارئ فى أن أذكره بقصة فيلم أمريكى مشهور كان عنوانه وحدى فى البيت يحكى قصة طفل صغير نسيته أمه والأسرة وحيدا فى المنزل فى غمار انشغالها بالسفر ويحكى حجم المخاطر التى تعرض لها الطفل نتيجة إقتحام اللصوص للبيت محاولين نهبه ، إلا أن مقاومة الطفل ببراءته وغريزته الفطرية أفشلت خططهم حتى عادت الأم لابنها من جديد وهذا ما نتوقعه بعد انحسار موجة الخصخصة العمياء أو تصحيحها على الأقل .

نعود إلى موضوعنا الرئيسى — وهو أن سفر الدولة الملحوظ قد انعكس على الطبقات الشعبية والطبقة الوسطى من المشاكل التالية :

- تصاعد آلام الفقراء والفئات المحدودة الدخل التى يوليها الرئيس مبارك عناية خاصة والتى أعلن اتحيازه لها — ويكفى أن نتابع ما يعرضه التلفزيون فى شجاعة نادرة فى برامج الحوارية الجريئة كمية الدموع التى يذرفها المتحدثون وقسوة الظرف التى يتعرضون لها .

- زيادة تمزق النسيج الإجتماعى بسبب عملية التحول الاقتصادى الصعبة الذى يتمثل فى نوعية الجرائم وشيوع العنف والبلطجة والسلبية العامة .

- طول الفترة المراوغة التى تسمى توفيق الأوضاع بسبب التغيرات التشريعية والتحول غير المستقر نحو اقتصاد السوق .

- الفساد والانحراف المتمثل فى التهرب واستغلال النفوذ والكسب الحرام .

- الحرمان المتزايد .

- هناك شواهد كثيرة على غياب جزئى للدولة أو على سفرها على حد عنوان المقال .

من هذه الشواهد : الحنين المتزايد للانتماءات المرجعية الضعيفة ، نمو المجتمع المدنى تضخم المنظمات العابرة للقوميات وفقدان الدولة لوقارها مثلاً تكاثرت العودة إلى العائلة والقبيلة والعشيرة والطائفة المذهبية والنحل الدينية وهى كلها جماعات أولية . كذلك تنامى المجتمع المدنى — وهذا فى حد ذاته ظاهرة صحية ولكن مرحلة الانتقال تحمل فى طياتها انفلاتاً اجتماعياً يتمثل فى ضعف سطوة القانون .

يضاف إلى ما سبق تضخم المنظمات العابرة للقارات ونعنى بها الشركات العابرة بصورة تبتلع فى جوفها مصالح واقتصاديات دول عديدة وعلى سبيل المثال نتلو رقم أعمال شركة مليار أى حجم الدخل القومى للدول العربية الاثنتين والعشرين مجتمعة .

أما فقدان الدولة لوقارها فقد نجم عن التقلبات الحادة فى النظم السياسية وتغييرات الحكام والقادة — وهم الرموز البشرية للدولة — تحت وطأة دوران

عجلة الانتخابات النيابية أو الانقلابات العسكرية أو الانتقادات الصحفية اللاذعة التي وصلت إلى حد نشر الصور الفاضحة للعائلات الملكية وأخبار التحرشات الجنسية المنسوبة للرؤساء والزعماء .

إن الأزمة التي يمر بها مفهوم الدولة القومية المعاصرة بسبب ثورة الدولة والتكتلات الإقليمية والاختراقات الخارجية لا ينبغي أن تبرر غيابها (أى الدولة أو انسحابها) .

فالأم الرؤوم لا تترك أبناءها بمجرد كبرهم نهبا للمستغلين والمنحرفين . وإنما تتطور وظيفتها من الحضانة والرضاعة إلى المساعدة والتوجيه .

وإذا كنا نستهدف تقوية المجتمع المدني وهو بمثابة الأب لأبناء الوطن فإن هذا لا يعنى انسحاب الدولة - الأم أو غيابها بل يزداد هذا الدور بالتنسيق والتوفيق مع باقى اطراف العائلة .

فنحن لسنا دعاة العودة إلى أساليب التخطيط البيروقراطى الشامل أو الملكية العامة المنهوبة ولكننا نناصر توسيع قاعدة الملكية لكل الشعب .

لقد تولد هذا الانطباع العام عن ضرورة انسحاب الدولة فى اقتصاديات الخصخصة بسبب ذلك الخلط بين دور الحكومة ووظيفة الشركة فالأخيرة تعمل على اشباع الحاجات الخاصة للأفراد أما الحكومة فتسعى إلى توزيع السلع العامة بين أعضاء الجماعة بشكل يحافظ على البقاء المادى والأمن القومى والاستقرار السياسى .

خلاصة القول أن انسحاب الدولة من القيام بدور مركزى فى الحياة العامة مرفوض . فهناك داخل البيت وبين جدراته الكثير من المفاجآت غير السارة التى تنتظرها لو طال سفرها بعيد عن أبنائها ونرجوا ألا يطول !!

المطلب الثاني : دولة حامية وحكومة حانية

تشير العديد من الدلائل إلى أن مفهوم الدولة يمر بأزمة خانقة فى مختلف الأقطار بحكم التغيرات الجارفة المتسارعة التى جعلت هذا الكيان السياسى نهبا لقوى خارجية وتيارات السيادة التقليدية البيئية الكونية ، أسواق بلا حدود ، هيمنة ثقافية غربية تؤدى إلى تهميش الثقافات المحلية ومايستتبع ذلك من تفجرات عرقية و طائفية وقومية مصحوبة بتحولات اقتصادية واجتماعية حادة .

هذا باختصار الأزمة الكلية المكونة من عدة أزمات متشابكة والتى تكاد تعصف بالأسس التقليدية للدولة والتى يتوقع البعض أن تسفر عن اختفاء أو تفتت دول عديدة فى منطقتنا أو فى مناطق أخرى من العالم وأول علامات الخطر ذلك الدمج الشديد بين مفهوم للدولة ومفهوم الحكومة بصورة تحولت الأخيرة إلى قوة متضخمة مسلطة على أبنائها فى الداخل وجيرانها فى الخارج .

والمثير للتناقض أنه فى نفس الوقت الذى تنسحب فيه الحكومة ظاهريا من العمل المباشر فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية نجدها تكس من سلطاتها الأمنية والنظامية والاعلامية لاستشعارها أن فقدان القوة الاقتصادية الاحتكارية سوف يؤدى إلى تدهور مكانتها ، من هنا تمت ظاهرة إنتحال الحكومة لصفة للدولة فلم يعد هذا اللبس وفقا على الوجدان الشعبى الذى يخلط بين الدولة والحكومة بل امتد لى الممارسات السياسية والدستورية فى المستويات العليا ، علما بأن الأصول الفكرية تقول أن الدولة هى كيان قومى سياسى يتكون من ثلاثة أركان ، الشعب وهو جماعه طبيعية من الناس والاقليم أى أرض الوطن وهو واقع جغرافى ، والحكومة وهى منظمة سلطوية ، وهذا يستلزم ضرورة التمييز الواضح بين هذه المقومات الثلاثة تمهيدا لتمازجها وتكاملها فى حلقات متداخلة مكونة للدولة لذلك فإن صورة المستقبل المتوقعة لحل هذه التناقضات الحالية التى

تسبب اضطرابات فى الفكر السياسى وارتباكاً فى العمل العام صورة المستقبل هذه تتشكل على أساس أن الادارة - وهى فى جوهرها السياسة لكن فى الأجل القصير جدا - لابد أن تكون على درجة من المرونة لتواجه التغيرات المتتالية وعلى درجة من الرشد لتوازن بين غاية الدولة ودور الحكومة .

نحن فى المستقبل القريب أحوج ما نكون إلى الدولة الحامية لندفع عن البلاد أخطار الاختراق الخارجى التجارى والاقتصادى والاعلامى والتكنولوجى والبنى والمعلوماتى والأمنى ... الخ، من جانب القوى الأجنبية والمنظمات العالمية ، كما أن الاقطار النامية فى حاجة الى حكومة حانية تمد شبكة لتأمين مواطنيها من أضرار تمزق النسيج الاجتماعى وتآكل الطبقة الوسطى للناجمة عن الكساد والبطالة وهكذا تجنى الادارة - أو بالأحرى السياسة - فى المستقبل دولة حامية وحكومة حانية تسندها فى النهاية شعوب واعية .

إن الخطر القادم - والذى قد يعد من الأعراض الجانبية لاقتصاديات السوق وتوصيل الرأسمالية المصرية - نابع من احتمال قيام الاغنياء بشراء الحكومة بأموالهم ونفوذهم بل وأيلولة نظم الحكم اليهم بحكم سيطرتهم على بورصة أصوات الناخبين فى المجتمعات المختلفة وقدراتهم على ابتزاز البعض مثلما حدث فى الديمقراطيات الغربية حيث انتشر الفساد بين المسؤولين حيث ضاعت هيبة رئيس الدولة (والحكومة) فى النظم الرئاسية تحت النقد الفادح للسلوك الفاضح لهؤلاء القادة والزعماء وفى مقابل قيام الأغنياء بشراء الحكومة قد يهرع الفقراء الى بيعها بالقطاعى والجملة وبأرخص الأثمان ، ولم لا ألسنا فى اقتصاديات السوق ؟. فشاعت الرشوة والاختلاس واللامبالاه وعدم الولاء و يجئ الخلاص الحقيقى فى منصب رئيس الدولة (على المنوال البرلمانى) المنفصل تماماً عن منصب رئيس الحكومة الخاضع بدوره للرقابة الشعبية والمساءلة البرلمانية .

رئيس الدول المرتقب في نظم للغد هو خارج القانون ولا أقول فوقه فهو الذي يقوم في معظم الأحوال ، بمن القانون وللعلم فهذه حقيقة واقعة في النظم السياسية المعاصرة لأنه سيكون صمام الأمان ورماتة الميزان والحكم بين القوى والسلطات لأنه رمز الدولة ورباط وحدتها من هذه الثلاثية الحميدة : حكومة حانية ، شعوب واعية ، ودولة حامية قد يقوم المجتمع العادل والفاضل .

المطلب الثالث : من الدولة الحارسة الى الإدارة الحافظة :

بداية نوضح أن الفهم اللغوي لدلالة كلمتي "حارس" و "حافظ " سوف يساعدنا كثيرا في فهم التحول المطلوب في وظيفة الدولة خلال الحقبة القادمة فالحارس يدور نشاطه حول المكان ومن خارجه بغرض تأمينه من التهديد الوالد وكم من حارس يقظ ومتنبه لم يستطع منع تفاعل التفكك الداخلي وعوامل الفساد والعطب الذاتي أن تقوض البنى الداخلية فاتهارت دول ومجتمعات ونظم وهذا يذكرنا بعسكري الحراسة أمام بوابة البنك في الليل في حين أن الاختلاس والسرقات تجرى بطريقة منظمة في وضح النهار وعبر الحسابات وأجهزة الكمبيوتر بواسطة المنحرفين .

وهنا تتضح أهمية دور " الحافظ " الذي يمتد نشاطه الى النسيج الداخلي لرقعة وتجديده ضد عوامل البلى والفساد ويركز جهده على تقوية البناء وليس تعطية السور ولقد قدم لنا الفقه السياسي مصطلح " الدولة الحارسة " باعتبارها الدولة الليبرالية ذات النزعة التحررية والتي تكتفى بأقل قدر من التدخل في حياة الناس حيث أن وظيفتها هي " الحراسة " فقط ومن ثم ينضبط عملها في الدفاع عن البلاد ضد العدوان الخارجي وحماية الأمن الداخلي وإقامة مرفق القضاء الذي يقوم بوظيفة العدالة بين المتخاصمين .

خارج ذلك فالأفراد أدرى بمصالحهم وتدير شئونهم _ ويجب على الحكومة أن
نسن القوانين وترسم السياسات العامة التي تنظم إطار الشئون العامة وتترك لهم
حرية العمل (دعه يعمل Laissez Faire) وحرية التجارة (دعه يمر laissez
passer) -.

وحرية المنافسة وحرية الاختيار ، وربما هذه هي الإركان الرئيسية للاسم
الحديث الذي يطلق على هذا التوجه تحت عنوان " سياسة الإصلاح الاقتصادي "
والخصخصة بغرض التحرير الاقتصادي .

لكن كل الدلائل تبرهن على أن امكانية قيام الدولة الحارسة مفهومها التقليدي
باتت مستحيلة بسبب تعقد وظائف الدولة ومسئوليات الحكومة فلم يعد من السهل
التخلي عنها كلية بعد انسحاب الدولة من العديد من الأنشطة الاقتصادية
والاجتماعية والثقافية والتعليمية وبعد تفهقها الملحوظ من العديد من الميادين
التي كانت احتكرا طبيعيا للنشاط العام مثل مرافق المياه والطاقة والاتصالات والنقل
والإعلام والبريد والأمن (الخاص) الذي برزت أهميته بعد تصاعد العنف .

نقول على الرغم من هذا التراجع، فهناك مجالات جديدة تفرض على الحكومة
أن تتقدم للعمل فيها مثل حماية البيئة ومكافحة التلوث والأوبئة والمشروعات
العملاقة في الطاقة والنقل والاتصالات والفضاء فضلا عن الصناعات الاستراتيجية
حتى لا تحتكرها الشركات الدولية عابرة الجنسية بسبب ضعف الاستثمارات المحلية
الخاصة .

بل أن هناك نقطة هامة ينبغي تفصيلها ، وهي تتعلق بمسئوليات الحكومة في
مجال علاج النتائج الجانبية للإصلاح الاقتصادي وسياسات آليات السوق والتي
تتمثل في تزايد البطالة وتمزق النسيج الاجتماعي وتصاعد معدلات الجريمة
والعنف والتطرف والإرهاب وغيره من صور الاحتجاج الحاد ضد تخلي الطبقات

الحاكمة عن التزاماتها في العقد الاجتماعي (المفترض) في ذات الوقت الذي لازالت تتمتع فيه بالسيطرة على مصادر القوة والنفوذ السياسي ومنافع المكانة وامتيازات الجاه والسلطان .

لذلك أصبح على الفكر السياسي أن يبتكر بدلا من " الدولة الحارسة " صيغة جديدة للحكم تقوم على " الادارة السياسية الحافظة " بالمفهوم السابق شرحه في أول الكلام ، بمعنى التركيز على ضبط عملية الهدم والبناء (الميتابوليزم) التي تحدث داخل النظم السياسية بما يسمح بأقصى درجات المواءمة بين تحلل القديم وتوالد الجديد، وتقنين التوازن بين الثابت والمتغير لتحقيق الاستمرار المرغوب مع التغيير المنشود .

وفكرة الادارة الحكومية الحافظة ترتكز على قاعدتين ، تشجيع ازدهار منظمات المجتمع المدني ، وقيام حكومات ائتلافية قادرة على إدارة التغيير بما يحافظ على التركيبة الوطنية وخواصها الذاتية من التمزق والذوبان .

وأزعم أن هذا النمط الجديد من الحكم هو أبعد عن الدولة وأقرب الى الادارة اليومية حيث أن درجة التسارع في معدلات الأحداث مرتفعة وكثافة التفاعلات الجارية عالية جدا لاحظ على سبيل المثال القلاقل الاجتماعية والاضطرابات السياسية وشغب الملاعب والأزمات الدولية والكوارث الطبيعية وحوادث الطوارئ وتأثير البث المباشر وتصادم الثقافات . واحتكار القوميات والأعراق والتعصب الديني والعنصرى ناهيك عن الجريمة المنظمة والادمان والمخدرات والتهرب والرقيق الأبيض وسرقات الكمبيوتر والتجسس الاقتصادي والتحركات السكانية والهجرات الداخلية والتجمعات العشوائية والأعراض الجانبية لاتساع حركات السفر والسياحة .

بل إن هناك مسئولية مستجدة تنتظر الحكومات القادمة للحفاظ على القيم المشتركة الإنسانية مع احترام التنوع والتعدد الثقافى والخصوصية القومية وذلك من خلال ادارة خمائر النمو وبراعم المستقبل ، تتضمن الاستمرار والتجديد فى وجه اندثار وزوال الخلايا القديمة.

والسيناريو الذى تتوقعه إذن يشمل التركيز على الأطفال ورعاية النبوغ والتفوق وتطوير مفهوم البطولة والوقاية من أخطار التطور التقنى على جوهر الروح الانسانية .

المطلب الرابع : ثقافة الاستثمار أم ديمقراطية القرار ؟

هذه ليست مفاضلة بين التنمية والديمقراطية ، وإنما هى محاولة لإعادة تعريف الحياة من حولنا وترتيب المهام المنوطة بنا شعبا وحكومة ودولة ، فلا أقصد تأجيل الديمقراطية ولكنى أقصد تعجيل الاستثمار .

لقد برهنت التجربة التاريخية على أن نجاح ونضج الديمقراطية يستلزم توافر شروط ثقافية وإجتماعية وسياسية تضم فى طياتها تحسين معدلات الاستثمار والإنتاجية والتنمية ، لان الممارسات السياسية الجارية تشير الى استمرار الثقافة المركزية فى الحكم والادارة لفترة طويلة قادمة مما يؤكد ظاهرة شخصانية السلطة أى تجسيدها فى أشخاص المسئولين بدلا من المؤسسات حتى لو دارت العجلة السياسية على أسس ديمقراطية بحتة .

وهذا فى حد ذاته يحدد مكن الخطر فى تخلف الثقافة السياسية السائدة المعوقة للممارسة الديمقراطية الصحيحة مما يشير الى ضرورة إشاعة ثقافة الاستثمار (وهى فى جوهرها ثقافة حرية الاختيار والمخاطرة والمسئولية فى اتخاذ القرار) التى تؤكد على أنها الوسط الطبيعى الذى تحيا فيه الديمقراطية

وتزدهر ، كما أن ثقافة السوق هي المتنافس الحقيقي للمنافسة والسباق الاجتماعي .

فإن أجلا أو عاجلا سوف تتزاح من الساحة القوى المعادية للتغيير مفسحة المجال أمام قوى التجديد والنهضة ممثلة في طريقة التفكير وأسلوب العمل ، أي ثقافة المجتمع وآلية الحكم.

بالنسبة لآلية الحكم ، تكاد الخبرة التاريخية تجمع على أن الاختيار الحر للأغلبية هو أفضل طريقة حتى الآن في التوصل الى القرارات الرشيدة أي الصحيحة ، نسبيا ، فلا توجد قرارات صحيحة بصورة مطلقة .

وذلك لما تنطوي عليه الديمقراطية من عبقرية خاصة تتمثل في آلية التصحيح الذاتي للأمر في مواجهة المواقف والمتغيرات .

أما بالنسبة لثقافة الاستثمار ، فمن الأرجح أنها هي الثقافة المحايية للتنمية والديمقراطية والمعادية للتأخر والاستبداد .

والمقصود بثقافة الاستثمار تلك القيم الداعية الى حسن استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام ممكن سواء في ذلك الجهد الانساني أو الوقت أو الموارد المالية والطبيعية أو المالية بهدف تحسين جودة الحياة من حولنا .

ثقافة الاستثمار تختلف عن ثقافة الاستهلاك الداعية - بالاعلان الأخرق - الى النهيم للحسي والى اللقرف من الطبيعة وكأنها بلا قاع - كما أنها تختلف عن ثقافة الانحار التي تقوم على تأجيل الاشباع بعض الوقت بغرض استهلاك أكبر في المستقبل .

على هذا النحو يمكن توقع أن تدور ثقافة الاستثمار حول مجموعة من القيم في مقدماتها : السوق ، والمبادرة الفردية ، والترشيد ، والمجتمع المدني ، والشفافية ، والتنافسية وهاكم تفصيلا أوضح .

• ثقافة السوق بدلا من ثقافة التخطيط المركزي وتحث على بقوى العرض والطلب أكثر من القرارات والأوامر العليا، وقوى العرض والطلب ليست قوى غاشمة وإنما هي قوى رشيدة تسعى الى تعظيم استخدام الموارد وتوازن الإشباع وإطلاق حرية المنافسة والابداع .

• المبادرة الفردية : خير من الوصاية الحكومية فقد برهنت التجربة على أن بطء وعقم حركة الأجهزة الادارية في حين تتمتع المبادرة الفردية بالشجاعة وحب المخاطرة وهو شرط لازم للاستثمار وإرتياد المشروعات الجديدة .

• الدعوة الى الترشيح في التكاليف بدلا من المطالبة بالدعم الحكومي ، ولا أخفى دهشتي حينما تطو مطالب بعض رجال الأعمال بدعم حكومي في مجال التصدير والطاقة وغيرها في حين أن الأصوب هو الاهتمام بترشيح الادارة وتخفيض العادم ونسبة الفاقد في الموارد .

• أولوية المجتمع المدني (بمؤسساته ومنظماته الأهلية) على سلطة البيروقراطية المترهلة والتي تعيش في كثير من الأجهزة .

• سيادة الشفافية في المعلومات على سياسة التكنم والانغلاق ، فالمعرفة قوة لكل الأطراف حتى تسود المنافسة الشريفة القائمة على تكافؤ الفرص .

وحيثما ترسخ ثقافة الاستثمار في المناخ العام المحيط بالمجتمع الاقتصادي سوف تتلاشى الصورة السلبية الراهنة في مرآة الرأي العام وأجهزة الاعلام

الجماهيرى للمستثمر ورجل الأعمال - لاحظ على سبيل المثال الوقع السن الذى تتركه كلمة " سمسار " فى الوجدان العام ، وكذلك حينما تصبح المنافسة النظيفة والتعاون الصادق أسلوبا للتعاون والحياة بين الناس .

وسوف يتبع ذلك العديد من قيم ثقافة الاستثمار والتنمية والبناء ، وهى أكثر إيجابية من ثقافة السلام أو الحرب التى هى مجرد حالات نفسية أو مزاجية طارئة أما ثقافة الاستثمار فانها تنطوى على معانى التحدى والبناء ، كما لا ننسى أنها العلاج الصحيح للبطالة عدو الديمقراطية .

وإذا ترسخت ثقافة الاستثمار (وليس المضاربة) فانها سوف تمهد الأرض لديمقراطية القرار وحينذاك سوف تسود حرية الاختيار الحر فى مجتمع المستقبل وتؤسس أركانه الأربعة بعد تنمية اقتصادية واستقرار سياسى ، وقوة قومية وحرية فردية .

المطلب الخامس : مخاطر الاستخفاف بالرأى العام :

على الرغم من النقلة النوعية التى حققها تطور النظم السياسية نسبيا فى بلادنا من حيث مساحة الحريات المتاحة ونشاط المعارضة وممارسة النقد ، فان هناك روايب مازالت تقيد انطلاقة الاعلام الجماهيرى من خلال الصحافة والاذاعتين المسموعة والمرئية وهو ما يجعلنا نعتب على هذه الأجهزة بسبب ما تطلعننا به من ممارسات تعبر عن استخفاف فادح بالرأى العام.

ربما كان يجوز فى الماضى القريب الانفراد بالرأى العام بفعل سياسات التعيم الإعلامى أما اليوم فقد أصبحت هذه مهمة مستحيلة بسبب السماوات المفتوحة أمام البث التليفزيونى المباشر والمحطات الإذاعية المتنافسة وصحافة

الفاكس وسرعة انتقال وكثافة الاتصال بين الشعوب وتعدد البدائل والاختيارات أمام الناس.

ونحن نقرأ ونشاهد ونلمس فى اعلامنا وصحفنا شواهد عديدة على الاستخفاف بالرأى العام رغم انه أصبح قوة لا يستهان بها بل هو لازمة ضرورية تستأنس به الحكومات وتستمد الدعم من استرضائه.

من نماذج ذلك الاستخفاف، الاتجاه إلى اعلاء شأن السلطة الزمنية على القيم الاخلاقية بالاضافة إلى الضجيج الدعائى الشديد الذى تمارسه المؤسسات الحكومية ومنظمات الأعمال فى بعض المناسبات .

كذلك عدم الاكتراث الملحوظ من جانب كثير من الهيئات بالانتقادات والنداءات الصادرة من الجمهور الواسع حتى قال البعض إن هناك اتفاقا بأن ينتقد أهل الرأى كما يشاءون مقابل أن يفعل المنفذون ما يشاءون .

ومن نماذج الاستخفاف بالرأى العام تكريم ذوى المناصب والسلطة بالجوائز الأدبية والمعنوية التى هى مخصصة فى الأصل للمبدعين من عشاق الفكر والفن والعلم ، فضلا عن الطنطنة باستطلاعات للرأى غير موثقة وإذا كان التقييم العلمى لاستطلاعات الرأى فى البلدان المتقدمة يرى أنها مشكوك فى صحتها فما بالك بمحاولات عندنا أبسط ما يقال عنها أنها غير منهجية ، بل إن هذا السلوك لم يعد مقصورا على الهيئات العامة ومؤسسات الحكم بل انزلت اليه الشركات ومنظمات الأعمال من خلال الإسراف فى استخدام الحملات الاعلانية المبتذلة شكلا ومضمونا خصوصا تلك التى تخاطب عامة المستهلكين وبالأخص الأطفال وربات البيوت بشكل يعزف على أضعف الأوتار فى الانسان: ونغنى بها الحظ والربح والفوز والمتعة مع إغفال الخصال الحميدة كالترشيد والاعتدال ثم امتدت هذه الموجة الى الثقافة والفن والغناء والمسرح والسينما وغيرها .

قصارى القول أن المخاطر التي تولدها ظاهرة الاستخفاف بالرأى العام عديدة
لعل من أبرزها : ازدياد التوتر المكتوم ، وتآكل الشرعية السياسية وتكاثر
الاختراقات الخارجية وتمرد عملاء الشركات من المشتريين والمستهلكين
وتفصيل ذلك على النحو التالي:

- ازدياد التوتر المكتوم فى أوساط الرأى العام الذى يصير أشبه بتيارات
الماء الساخن فى أعماق البحار ويكون مصدرا لتوليد مشاعر السخط
والغضب ومضاعفاتها من العنف اللفظى والسلوكى والسلبية العامة
واللامبالاة .
- تآكل الشرعية السياسية بمعنى اتساع الفجوة بين الطبقة الحاكمة وباقى
الطبقات الشعبية بسبب عدم احترام العقل الجماعى للأمة وهو مصدر
مهم للمشروعية والتطابق مع القانون وتوفير الأعراف المرعية .
- تكاثر الاختراقات الخارجية للكيان السياسى للمجتمع فنحن فى عصر
العولمة وهبوب أعصاير البيئة الدولية ومالم تتوحد الأمة مع الدولة
والشعب مع الحكومة فإن الضغوط الخارجية وتسلل القوى الأجنبية قد
يخل بالتماسك القومى ولا ننسى أن اللجام الماسك لقوى المجتمع هو
الرأى العام المستنير وبالذات فى ظروف الأزمات المعاصرة حيث
الاعتراف بالرأى العام وتقدير مشاعر المواطنين هو الدرع الواقية من
السهام المعادية .
- تمرد العملاء وانسحابهم من مجال التأثير الدعائى فى الأسواق للشركات
ومنظمات الأعمال بسبب انكشاف هشاشة الاعلان التجارى الحالى شكلا
ومضمونا والذى يرتكز على الاستخفاف بعقلية الجمهور أو على الأقل
مخاطبة ميول الربح السريع والاستهلاك الأخرق دون النظرة بعيدة

المدى ، وفى هذا تجاهل للحكمة القائلة " أنك تستطيع خداع بعض الناس كل الوقت أو خداع كل الناس بعض الوقت ولكنك لا تستطيع أن تخدع كل الناس كل الوقت " ، إن الاعلام الدولى يقوم على احترام الرأى العام كما يقوم الاعلان التجارى على تقديس حق الجمهور فى المعلومات الصادقة عن السلعة من حيث التركيب والصلاحية والسعر والاستخدام الرشيد وليس مجرد قشرة رقيقة من المعلومات الجاذبة ولا أقول الكاذبة.

الخلاصة أن الرأى العام بصرف النظر عن الأمية ومستوى المعيشة ، جدير بالاحترام ، فوعى الناس وادراكهم للأمور العامة أصبح مرهقا ، وليس من المبالغة القول بأن تقلبات الرأى العام فى ملاحظتها للتغيرات الجارية أصدق تعبير من الاعتماد على الأغلبية فى نتائج الانتخابات بأن هناك أغلبية خاصة فى كل موقف وكل قضية تطرح ، ومن ثم فإن رصيد الرأى العام هو شحذ للديمقراطية والحريات وتعويض عن عيوب الارتكان على نتائج عمليات التصويت التى تجرى على فترات متباعدة وتكون بمثابة لقطة ثابتة لحركة الحياة العامة التى هى فى تغير مستمر .

ولعل فيما نلاحظه من نزعة مستقبلية لدى بعض الهيئات والمسئولين من الاستجابة والرد السريع على الشكاوى والبريد المنشور ما يفتح الباب أمام تقدير أفضل لوزن الرأى العام بل إن أتصع نموذج لذلك فى احترام مشاعر الرأى العام كان قرار الرئيس مبارك فى الصيف الماضى بعدم السفر إلى واشنطن لمؤتمر لم تكن وراءه نتيجة فقد عزز هذا القرار الثقة بجذوى الارتكان على الرأى العام ، وهذا هو أحد مداخل المستقبل .

المطلب السادس : المخاطر الدولية على الاستثمارات العربية :

دأب الفكر الاقتصادي الغربى على التحذير من المخاطر السياسية على الاستثمارات فى الأقطار النامية والتي تتمثل فى عدم الاستقرار والانقلابات العسكرية والمصادرة والتأميم لأسباب سياسية والصراعات القومية والحروب الإقليمية والنزاعات العرقية والتعقيدات البيروقراطية والصعوبات التشريعية وتقلب مناخ الاستثمار وجمود الهياكل الاجتماعية وتخلف قيم الثقافة العامة وقد يكون هذا صحيحا الى حد كبير وبالأخص فى أقطار الجنوب الفقير التى مزقتها النزاعات ودمرتها السياسات البيئية الفاشلة .

ولكن سحبات الصيف هذه سرعان ما تتبدد عندما تحلق اقتصاديات الأقطار الناهضة فى السماء مثلما حدث مع النمر الآسيوية والأقطار الشرقية التى برهنت على إمكانية الانطلاق تبقى فى الأفق الغربى غمامات شتوية داكنة قادمة تحمل مخاطر سياسية بالغة Super political على الاستثمارات العربية وعلى حركة الائتمان الدولى ، وذلك بفعل المتغيرات العالمية العاصفة التى طرأت على الساحة بالإضافة الى الخبرة التاريخية القريبة والبعيدة فى التعامل مع الدول الصناعية فإننا نستطيع القول أن هناك ثلاثة عوامل كبرى وراء هذا الانقلاب المحتمل ، فى مضاعفة الأخطار السياسية المتوقعة داخل الديمقراطيات الغربية ولعل من أهم هذه العوامل ظاهرة العالمية وثورة المعلومات وحرب الثقافات التى يبشر بها بعض للمفكرين .

فالعالمية الجديدة التى نقول بعالم بلا حدود مازالت تحمل فى طياتها المركزية الأوروبية الحريصة على ازدهار الغرب الصناعى الديمقراطى على حساب شعوب الجنوب ويبدو أنها ثوب جديد للهيمنة وإلحاق اقتصاديات الهامش بالمركز مهما كان الثمن .

أما ثورة المعلومات فقد نقلت السلطة إلى حائزي المعرفة أكثر من حائزي الملايين بل إن بيوت المال والمصارف والمشروعات الكبرى أصبحت مرهونة بيد نظم المعلومات وتقنياتها المتاحة في الغرب في حين أن حرب الثقافات ورغم كل دعوات التسامح ومكافحة العنصرية الجديدة يبدو أنها الأيديولوجية القادمة في الديمقراطيات الصناعية وبناء عليها سوف يستحلون لأنفسهم كل موارد وثروات العالم النامي وفي المقدمة أموال العرب .

وتعد صفحات التاريخ القريب خير شاهد على نموذج الممارسات السياسية ضد الاستثمارات وأموال دول الجنوب نذكر منها التجميد " ليران " والعقوبات والحصار الاقتصادي " ليبيا " ودفع التعويضات " العراق " والبيع الإجباري للحصص التجارية في الشركات " حصة الكويت في شركة الزيت البريطانية " وإغلاق البنوك " بنك البركة " ومطاردة أموال المصريين لحجبها عن بعض الأنشطة " آل الفايذ في لندن ".

يضاف إلى ما سبق إعادة تدوير الأموال العربية في مشروعات المهابة الفارغة " المطارات " وصفقات السلاح " المتقادم " وعقود الصيانة التي لا تنتهي " الاتصالات " والمشروعات المشتركة التي بقبضة الشريك الأجنبي " الأعمار الصناعية " والمضاربات المالية " الذهب والأسهم " وانهيار البورصات " الاثنين الأسود " وأزمات الأسواق العالمية " المواد الخام وتدهور العملات " .

بل إن الساحة بدأت تشهد إجيالا جديدة من المخاطر السياسية ليست أقل تهديدا من مثيلاتها في الشرق - مثلا مصادرة الأموال تحت غطاء مكافحة غسل الأموال القذرة وتجميد أموال المنظمات الإرهابية والثورية التي قد تطول الأبرياء الأجانب في روسيا .

لا ننسى أيضا تصاعد الإرهاب الدولي والمحلي "لتفجار أو كلاهما في الولايات المتحدة والغارات السامة في اليابان " وموجات العنف والتطرف والنازية الجديدة التي تطارد أبناء الجاليات الملونة " الماتيا " أو تقتف بهم في مياه الأنهار " حادث باريس " وإذا كانت أرواح البشر بهذا الرخص فما قيمة أموال المستثمرين القادمين من الجنوب ورجال الأعمال الهاربين إلى سراب الأرباح والثراء في الدول الرأسمالية العريقة .

بل إن المعايير الاقتصادية الجديدة لتحقيق الهيمنة السياسية ، بدأ استخدامها على نطاق عالمي واسع ، منها قانون بازل للملاءة المصرفية ، ضريبة الكربون على صادرات البترول وشهادات البنك والصندوق ، الجودة الشاملة ونظام الأيزو اتفاقية الجات والنظام التجاري الدولي الجديد ، كل ذلك تحول إلى أدوات وأسلحة تهدد في الصميم ثروات وموارد وأموال العرب المهاجرة والتي تقارب من ثمانمائة مليار دولار .

خلاصة القول أن الأمة العربية قد سبق أن رھنت ارادتها السياسية في عصر الحرب الباردة بحركة " بندول التنافس بين الدولتين العظميين وقتذاك واليوم نخشى أن یرهن العرب ثرواتھم واستثماراتهم لدى صانعی القرارات السياسية المراءوغة بالحكومات الأوربية التي تركض وراء مصالحها الوطنية الأتانية ويظل المستثمرون في تلك الحالة مشدودين إلى إرادة اللوبي الصهيوني المتحكم في دھاليز القرار الغربی أو معلقين بالمزاج النفسی المتقلب للناسخ الأوروبی في عمليات الاقتراع العام في أحسن الأحوال فهل هناك أسوأ من ذلك مخاطر على الاستثمار ؟ .

المطلب السابع : المعالجة الثقافية للعلاقات المصرية – الأمريكية

على الرغم من التوافق الاستراتيجي بيننا وبين الولايات المتحدة الأمريكية حول العديد من القضايا الأمر الذي انعكس على مسيرة العلاقات السياسية والاقتصادية و الدبلوماسية و العسكرية بين البلدين ، فإننا نلاحظ أن ثمة موجات مد وجزر، وتذبذبات في الخط الواصل بينهما . وهذا يفسر لنا الأزمات الهامشية التي تعكر صفو العلاقات والتي قد تلحق الضرر المؤقت بمصالحهما المشتركة. وفي تقديرى أن السبب الكامن وراء هذه التوترات المتكررة في العلاقات الثنائية يرجع إلى إهمال البعد الثقافى والمضمون الحضارى لصالح التقييم الاقتصادى المبالغ فيه عند التفكير فى فهم وتحسين التفاعلات العالمية.

توضيحا لذلك من المفيد أن نشير إلى مقولة "صراع الحضارات" التي انطلقت من الغرب وجاء الرد من جانبنا فى الشرق والجنوب بالدعوة إلى حوار الحضارات تلك المقولة المتحمسة لفكرة الصراع هي مقولة صحيحة فى جانبها الغربى، ولا ينزع تلك الصفة عن العلاقات الدولية أننا نرغب حالمين فى ملوك سوى بين الأمم من منطق منظومة القيم التي تحكمنا. فى حين أنهم هناك على الجانب الآخر من النهر هم الأقوى والأغنى وربما الأفضل والاعظم فى نظر أنفسهم.

ان التحليل الثقافى يفرض الفهم الأحسن للآخر والقبول به، وتبادل الاعتراف والتقدير يساعدنا كثيرا على تحسين العلاقات الخارجية وفى مقدمتها العلاقات مع القوة العظمى الوحيدة فى العالم. حيث تترسخ لدى كل الأطراف قيم النسبية الثقافية واحترام مصالح الغير ومشاعر الآخر وفهم سياق التطور وشروطه والجذور التاريخية للأمم وسمات الشخصية القومية للشعوب.

وتكفى نظرى متأملة لمجمل التذبذبات فى العلاقات المصرية – الأمريكية خلال السنوات الأخيرة لنكتشف عمق البعد الثقافى وقوة الحذر الحضارى فى تكل

التأثرات. لنذكر مثلاً : معالجة حادث سقوط الطائرة المصرية فى أواخر أكتوبر ١٩٩٩، الثثرة الصحفية عن التسليح المصرى، محاولات تشويه الدور المصرى فى عملية التسوية السلمية، التحريض الطائفى لتفكيك الوحدة الوطنية، الانحياز الصارخ إلى جانب اسرائيل مما يضعف من دور الشريك النزيه، التلويح باستخدام المعونة الاقتصادية للتأثير على الإرادة الوطنية، محاولات التأثير الفج على القرار السياسى، التقييم المتباين لدخول السلاح النووى على يد اسرائيل إلى الشرق الأوسط.

ان الإدارة الرشيدة الواعية للأزمات السابقة واللاحقة هو جزء من طبيعة عملية الهدم والبناء الجارية فى العلاقات الدولية المعاصرة تتطلب أن نقبل بالمخاطر القائمة والمحتملة ثم نقتنص الفرص الكامنة فى باطنها لتلطيف الاحتقانات المتكررة بسبب التغيرات العارمة من حولنا فى إطار إدارة التعارضات. من ذلك مثلاً :

- بذل اهتمام أكبر بالتبادل الثقافى المتكافىء بدرجة تعادل الاهتمام بالعلاقات الاقتصادية والتبادل التجارى والمادى الذى يحمل فى طياته مفاهيم ثقافية متحيزة إلى جانب الأغنى مثل تكنولوجيا الترويج والأكلات السريعة والتحرر الاجتماعى ... الخ.
- تعميق إدراك الفريقين .. مصر وأمريكا لخصوصية كل مجتمع. فالأول متدين محافظ وصاحب مزاج وسطى معتدل، فى حين أن الثانى مجتمع مفتوح حركى حاد الطبع، مما يستلزم عبور هذه الفجوة بذكاء وحصافة تقع مسئوليتها على الصحافة والإعلام فى البلدين.
- رصد أهم القيم الحاكمة فى كلا المجتمعين وذلك فى محاولة التقريب بينها بالبحث عن القيم المشتركة. نلاحظ أن أولويات الأمريكى تتمثل فى الحرية

والخصوصية والمنافسة المادية والقوة وتقديس العدالة في حين أن المثل العليا للمصري تدور حول الأسرة والمحافظة والسمعة والدين، ولكن ذلك لا يمنع من وجود قيم إنسانية مشتركة تسمح بالتواصل الإيجابي بين الشعبين.

- إيقاف الشحن العاطفي للرأى العام فى كل من مصر وأمريكا وذلك بتوخى نشر الحقائق وتحسين الخطاب السياسى سواء كان موجها إلى النخبة أو الجماهير والبعد بقدر الإمكان عن ترديد "الصور النمطية" الشائعة عن الآخر.

- الإقلاع عن التمرکز حول "الأنا" بدلا من الاقتراب من الغير بغرض الفهم والتفاعل والاعتاق من عقدة التفوق والسمو التى يستشعرها الأقوى أو الأكثر تقدما تكنولوجيا.

- مقاومة تغفل الفكر الصهيونى فى العددي من المؤسسات الكنسية المسيحية بصورة تشيع الوهم بالتداخل بين الاثنين لاختراق الرأى العام الغربى مما قد يمهّد أرضا خصبة للتعاطف مع الادعاءات الاسرائيلية أو الرضوخ لضغوط اللوبى الصهيونى.

- تفعيل دور الدبلوماسية الشعبية مثل تنشيط دور الجمعيات الأهلية وبعثات طرق الأبواب والاهتمام بالتعامل مع أعضاء ولجان الكونجرس وتبادل الزيارات بينه وبين مجلس الشعب المصرى .. وحركة الغرف التجارية وجمعيات رجال الأعمال ونوادى المراسلين الصحفيين.

خلاصة القول أن إدارة الأزمة الثقافية فى العلاقات المصرية – الأمريكية تستلزم مراجعة فلسفية للرؤى المتبادلة بين الفريقين لتصبح قائمة على التواصل

الحقيقى بين تطلعات الشعوب متحررة من سيطرة الاعلام المغرض حتى لا تكون الثقافة فى ركاب القوى القنى الغالب إذ هى - أى الثقافة - التى تشكل مصالح وكذلك الإدراك هو الذى يصنع القرار كما أن الخصومات والحرب تنشأ فى عقول البشر أولاً.

المطلب الثامن : كيف يدبر الرئيس الأمريكى البيت الأبيض ؟

حين يدلف الرئيس الجديد إلى مكتبه البيضاءى تثير الصحف ووكالات الإعلام عشرات التوقعات حول كيفية توجيهه للسياسة الأمريكية ، ولا تخلو هذه التوقعات من إثارة حول سلطات الرئى وعن دور متوقع لزوجته هيلارى السيدة الأولى فى البيت الأبيض .

وحتى نتفهم فعاليات وظيفة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ينبغى أن نزيل بعض الأوهام اللاصقة بالأذهان وأن نثبت بعض الحقائق .

أولاً : إن للرئيس الأمريكى ليس حاكماً يتمتع بسلطات مطلقة وقوة أمره مثل يوليوس قيصر أو الامبراطور الرومانى رغم انه على رأس اقوى دولة معاصرة ، أنه أقرب إلى مدير إحدى الشركات أو المؤسسات الكبرى حيث يتولى توجيه وتنسيق جهود عدد من كبار المستشارين والخبراء والمساعدین العاملين تحت إمرته فى البيت الأبيض .

ثانياً : إن الرئيس الأمريكى يعمل من خلال نظام يقوم على الفصل بين السلطات وبالذات السلطتين التنفيذية والتشريعية . فلا يكون الوزراء اعضاء فى الكونجرس الذى لا يملك بدوره عزل الوزراء أو سحب الثقة منهم وإنما هم بمثابة سكرتاريين فى الإدارة التى يقودها الرئيس هذا النظام الرئاسى

يكفل رجحان كفة الرئيس ألا أنه يعمل بالتشاور مع أعضاء الكونجرس
وتحت وهج الإعلام .

ثالثا : إن النظام السياسى الأمريكى يعمل من خلال مجموعة من المؤسسات
الرسمية إلى جانب البيت الأبيض مثل وزارة الخارجية ، البنتاجون (وزارة
الدفاع) المخابرات ، الوزارات والوكالات الحكومية ، لجان الكونجرس
بمجلسيه .

رابعا : هناك أيضا عدد من القوى السياسية غير الرسمية تتمثل فى جماعات
المصالح (مثل اللوبى الصهيونى وشركات البترول وصناعات السلاح
والأمريكيين العرب .. الخ) والأحزاب والاتحادات والنقابات والشركات
الكبرى والصحافة وأجهزة الإعلام فضلا عن رأى العام .

خامسا : هذه الحزمة المعقدة المتداخلة بين المؤسسات والقوى والجماعات تعمل
فى اطار مجتمع مفتوح وبآلية ديمقراطية تصنع بتداول السلطة الأمر الذى
يجعل مؤسسة الرئاسة بمثابة واحدة فقط ضمن دوائر صنع القرار المتعددة
التي تتشكل على شكل شبكة — وليس على شكل هرم — ربما يحتل
البيت الأبيض البؤرة فيه .

سادسا : لن يكون الرئيس كلينتون — على هذه النحو — اسير زوجته كما تنبأ
بعض العرافين السياسيين مهما بلغت قوة شخصيتها فإنها لن تتعدى قدرا
من النفوذ تمثل فى تمثيل أفضل لعدد النساء فى الإدارة الجديدة ولكنه لن
يكون بحال من الأحوال مثل الحكام المتسلطين فى دول الجنوب التى سقط
الحاكم فيها أسيرا لزوجته مثل إميلدا ماركوس فى الفلبين وشبيهاتها .

سابعاً : بعد كل هذا ، لا يمنع أن يكون للرئيس الأمريكى لمسائه الشخصية على القرار الأمريكى بفعل مزاجه العام وتكوينه النفسى وثقافته السياسية فضلاً عن برنامج الحزب الديمقراطى الذى للترم به .

هكذا سيدير الرئيس كلينتون لغة السياسة الأمريكية داخليا وخارجيا فى اتجاه التغيير الذى دارت وعوده الانتخابية حوله لكن ذلك الاتجاه لم ينبع من رأسه شخصيا وإنما هو اتجاه مفضل لدى الشعب الأمريكى الذى جاء به رمزا لهذا الاختيار .

المطلب التاسع : دبلوماسية التعامل مع الكونجرس الأمريكى :

هناك حب مفقود بين الكونجرس الأمريكى والعرب ، وقليل من النفور غير المتبادل بين الكونجرس الأمريكى والدبلوماسية المصرية فنحن - أى الدبلوماسية المصرية - نخطب وده وتتقرب إليه ، ولكنه فى المقابل عازف عنها لانه غارق حتى لآنيه فى عشق ضغوط اللوى الصهيونى اليهودى والاستجابة لمطالبه ، ويبت للمشهد كما لو أن الكونجرس بمجلسيه أو باحدهما يتخذ قرارات رعناء يصعب تبريرها ويسهل تفسيرها ، وهى لا تضر فقط بمصداقية الدور الأمريكى ونزاهته وشرعيته فى عملية السلام فى الشرق الأوسط بل أصبحت تنال من المصالح القومية الأمريكية ذاتها فى المنطقة وسوف يثبت صحة ذلك فى يوم قريب أو بعيد .

فإذا كان عصر العولمة بوجهيه - الجميل والقيبح - قد كشف عن درجة فساد اللعبة الانتخابية الديمقراطية حتى أمكن اختراقها بالرشاوى والهبات ، بل ومن حوائر نفوذ بعيدة جدا عن السياسة الأمريكية ، مثل اللوى الصينى ، مما يجعلنا نتخيل درجة السيطرة التى يحققها حاليا اللوى لليهودى الاسرائيلى المتغلغل فى البنية الاجتماعية هناك بقيادة منظمة إيباك (اللجنة الاسرائيلية الأمريكية

المشتركة) وقوة تأثيره على دوائر صنع القرار الأمريكى وبالذات الكونجرس والصحافة والإعلام والفن وأوساط رجال الأعمال والعمال .

لقد تعرضت مصر فى الآونة الأخيرة لحملة ظالمة من جانب بعض دوائر الكونجرس والصحافة فيما يتعلق بدورها التوفيقى فى مساعى السلام والمفاوضات أو فيما يتعلق باستقلالية القرار الفلسطينى أو فيما يتعلق بحقوق الانسان وكسات هذه الحملة فى النهاية تصب لمصلحة اسرائيل وضد الحقوق العربية والذى تمثل فى الضغط المستمر على الفلسطينيين بشأن حقوقهم الثابتة فى أراضيهم وسن قوانينهم والانصياع التام للمطالب الاسرائيلية والذى بلغ ذروته باستخدام ركلتى فيتو ضد العالم العربى والقانون الدولى وإصدار مجلس النواب الأمريكى لقرار نقل السفارة الأمريكية الى القدس كعاصمة موحدة لاسرائيل .

أذكر بالتفصيل أنه منذ أكثر من خمسة وثلاثين عاما حينما تخرجت من جامعة القاهرة نصحنى أحد اساتذتى الكبار - وهو الدكتور عز الدين فوده أمد الله فى عمره ومتعه بالصحة - بأهمية بحث وتحليل كيفية صنع قرار السياسة الخارجية الأمريكية وبالذات فى دوائر الكونجرس .

واليوم تتأكد هذه النظرة أكثر حيث لوحظ رجحان كفة مجلسى الشيوخ والنواب على كفة السلطة التنفيذية بقيادة الرئيس الأمريكى وذلك بسبب مجموعة من العوامل نذكر منها شهوة التجديد لدى الرئيس ونائبه ، الامر الذى يخضعها لضغوط وتقلبات بورصة أصوات الناخبين لمصلحة الرئيس فى السنوات الأربع الأولى ولمصلحة نائبة فى الأربع سنوات التالية وهكذا تستمر المسألة دواليك يضاف الى ذلك سطوة الوسائل الخفية ابتداء من الابتزاز الشخصى غير الأخلاقى للأموال والدعاية ومكاتب العلاقات العامة .

ومن المعروف أصلا أن سلطات الكونجرس الأمريكى فى السياسة الخارجية تدور حول أربع صلاحيات تتمثل فى : إعلان الحرب والتصديق على المعاهدات وتعيين كبار الدبلوماسيين والموافقة على الاعتمادات المالية ، إلا أن هذه السلطات اتسعت فى الفترة الأخيرة من الناحية العملية بسبب محورية الاعتمادات المالية فى توجيه القرارات وتنفيذ السياسات بالإضافة الى تزايد تأثير البيئة السياسية الداخلية الأمريكية .

لقد أخذت هذه القضية وطرحتها على أحد الممارسين المشتغلين بالعلاقات بين البلدين من قادة الغرفة التجارية الأمريكية الذى ركز على مسألة طرق الأبواب كمدخل للتعامل مع الكونجرس الأمريكى وتحسين علاقاتنا به والتحدث اليه .

لاشك أن التحليل السابق يكون ناقصا اذا اكتفينا به ولكن الأمر يستلزم أن نحدد الخطوات الواجب علينا اتباعها عمليا لنتحاور مع الكونجرس الأمريكى (بمجلسيه ولجانه وأعضاءه) وجميع الآراء والأفكار والمعلومات والحقائق والأوهام وغيرها من المدخلات المتدفقة الى آليته المعقدة الجبارة التى تخرج فى النهاية فى شكل تشريعات وقرارات وسياسة غاشمة أو حازمة .

ولا ينبغى أن نقف مكتوفى الأيدى نلعن الظروف السيئة أو ننعى حظنا العاثر بل لابد من التحرك الإيجابى النشط المتفتح الذى يشمل ضمن ما يشمل الخطوات التالية :

* العمل من خلال العملية السياسية الامريكية نفسها ، فعلى الرغم من تعقدها وتعدد أطرافها فان انفتاحية المجتمع الأمريكى والشفافية التى تحكم الحياة العامة تتيح فرصة التحرك والاتصال والتأثير على الفعاليات السياسية والاقتصادية والإعلامية .

• تفعيل دور العرب الأمريكيين بالتمويل والمساندة المعنوية من أجل الدفاع عن القضايا العربية لدى الرأي العام هناك ، ولاسيما أن للولايات المتحدة مصالح ضخمة لدينا معرضة للحماية أو التهديد.

• استخدام وسائل الاتصال الجديد ففي حوار أجرته هذا الأسبوع مع شبكة الانترنت وملفات مكتبة الكونجرس كشف عن بعض ما فى زوايا العقل السياسى الأمريكى الذى وجدته يحدد ثمانية مصادر للتهديد فى الشرق الأوسط من ضمنها مصر على الرغم من كل أوجه الصداقة والتعاون بين البلدين كما أن هناك فرصة للاتصال بواسطة البريد الالكترونى لنجوم الكونجرس مثل روبرت بيرد أو باتريك ليهى سواء من الأصدقاء أو الخصوم .

• دعوة ومناشدة كل المهتمين والمشتغلين بالعلاقات بين البلدين الى انشاء " الجمعية العربية لأصدقاء الكونجرس الأمريكى" بغرض الحوار والاتصال وتحسين الصورة الذهنية القومية عنا لدى أعضاء ، وهذا أمر حيوى وضرورى فى عصر التفاوض الناجح عبر الثقافات المتعددة فلا شك أن لنا هناك بعض الأصدقاء يلزم أن نساندهم ويساندونا .

خلاصة القول أن لا أحد منا يكره أمريكا فى حد ذاتها ... ولكننا نكره نتائج السياسات الممائلة لاسرائيل والاستفزازية لحقوقنا ومصالحنا ومشاعرنا ، والحل هو الغضب المنظم للرد عليها بتقوية أنفسنا وشرح قضيتنا من خلال الاتصال الفعال.

المطلب العاشر : المعونة الأمريكية طريق فى اتجاهين :

رغم الشد والجذب والصعاب الجمة التى صاحبت قرار الكونجرس الأمريكى بتجديد المعونة لمصر ومقدارها ملياران ومائة مليون دولار ، فإنه ينبغى من جانبنا عدم إغلاق ذلك الملف لأكثر من اعتبار :

أول تلك الاعتبارات أن اللفظ الذى ثار حول المعونة من كلا الجانبين سوف يثور أيضا فى المستقبل نتيجة عدم اقتناع بعض الدوائر بالمنافع التى يجنيها كل طرف من وراء استمرار المعونة .

ثانيا نرايد سوء الادراك لمفهوم المعونة ومقراها .

أما الاعتبار الثالث فهو أن المعونة علاقة بين دولتين والعلاقات فى هذا العصر المضطرم عرضة للتذبذب لحرص كلا الطرفين على تنظيم الاستفادة منها .

ورابع هذه الاعتبارات أن هناك طرفا ثالثا - وقد نقول أطرافا أخرى - حريصة على تعكير صفو العلاقات بين البلدين والصيد فى الماء العكر .

وخامس هذه الاعتبارات أن المعونة ليست أبدية فهي ستتوقف فى يوم قريب أو بعيد وبالنسبة لمنافع الطرفين فإن الحسابات الرشيدة لكل من مصر وأمريكا تشير الى مصلحة مشتركة تتمثل بالنسبة للولايات المتحدة فى تقدير أن أربعة دولارات تتولد للدخل القومى الأمريكى كعائد عن كل دولار واحد معونة ، وذلك من خلال تصريف السلع والمنتجات الأمريكية وخدمات النقل والتدريب والاستشارة .. الخ .

وتتجسد تلك المصلحة لمصر فى تدفق المزيد من الاستثمارات والتكنولوجيا والسلع والخدمات اللازمة لتحديث الجيش والاقتصاد رغم المحاذير التى ينبه

البعض اليها معنى ذلك أن المعونة الأمريكية تمثل في آن واحد الفرصة والمخاطرة
أى أن النتيجة الصافية تتوقف على حسن إدارتنا لبرنامج المعونة وتفادينا
للأعراض الجانبية لها .

أما بالنسبة لسوء إدراك مفهوم المعونة فنابع من نزعة كلا الجانبين الى
النظر الى ما فى يد الطرف الآخر من مكاسب دون الانتباه الى ما فى يده هو
متجاهلين فى ذلك حقيقة أن المعونة طريق فى اتجاهين الأمر الذى يستدعى إعادة
تعريف المسألة من جديد ، فمصر ليست متلقية للمعونة (ولن نتسولها كما تفعل
دول أخرى) وأمريكا ليست مانحة لهبة دون مقابل فالمعونة ثمن يدفع لمصر
مقابل دور تقوم به وتجننى من ورائه الولايات المتحدة تأمين مصالحها فى
المنطقة ، إسرائيل والبتروول والعملية السياسية والأصدقاء المعتدلون وتستفيد به
مصر فى التنمية والاصلاح الاقتصادى لذلك ينبغى أن نؤمن النظر فى بعض المفاهيم
الأمريكية مثل أن المعونة (هى مساعدة فقراء الدول الغنية لأغنياء الدول الفقيرة
أو أن نسلم بحتمية ترشيد المعونة أو البحث عن بدائلها) ومن الآثار المهمة
للمعونة دورها الإيجابى أو السلبى فى إعادة تشكيل البيروقراطية المصرية التى
هى مفتاح المجتمع المصرى لكل الدهاليز السياسية والاقتصادية والاجتماعية
والثقافية فمثلا نستطيع أن نرصد الجانب الإيجابى برامج التدريب والتنمية الإدارية
وتزويد نظم الإدارة لعينا بالجديد فى الأساليب والوسائل والتقنيات الحديثة فى العمل
والانتاج والاتصالات.

لعل من أخطر سلبيات المعونة الأمريكية على البيروقراطية المصرية هو قلب
منظومة القيم لديها ، فبدلاً من الجدارة والأهنية والاستحقاق والحفاظ على المال
العام وتدبير استخدامه نجد تفضيل الوساطة والمحسوبية وإهدار أموال المعونة
فهى فى نظرهم منحة أجنبية لاصحاب لها ، يحق لهم أن يغتربوا منها ما
استطاعوا ، وفى المقابل هى فى نظر الخبراء الأمريكيين أسوأ لهم الشخصية لهم

الحق في استردادها ، وما يصاحب ذلك من إكراميات وهدايا وسفريات مكلفة لا فائدة منها .

ولكن لا ننسى النواحي الايجابية للمعونة - بما تتيحه للموظفين المصريين من تدريب وتنمية مهارات وخبرات تكنولوجية واقتراب لأساليب الادارة - على سبيل المثال في مجالات تخطيط التعليم واللغات الأجنبية والبحث العلمى وفنون التسويق الدولى وتطوير خدمات الرعاية الصحية والبيئية الاساسية والمرافق العامة .

إن أفضل وسيلة لترشيد استخدام المعونة هو تحسين نسبة الاستخدام الفعلى التى وصلت فى بعض الأحيان الى ٥٥ — ٦٠ % فضلا عما يعاد منها للولايات المتحدة التى وصلت فى بعض الأحيان الى ٨٥% (فى قطاع الرعاية الصحية وبرنامج التعليم الموسع عام ١٩٩٤) بالإضافة إلى زيادة الحصة النقدية السائلة بدلا من الحصة العينية فضلا عن التركيز على وسائل تحسين الطاقة الانتاجية ومن المعرفة العلمية التطبيقية بدلا من السلع الجاهزة والخدمات الاستهلاكية .

خلاصة القول أن تدفق المعونة الأجنبية لمصر - الامريكية وغيرها - اما هو إحدى قنوات الأوائى المستطرفة التى تقرب مستويات النمو بين أقطار العالم .

لكن ذلك مربوط بشرط المدى الزمنى لأنها اذا طالت أكثر من اللازم توجد لدى الدولة المتلقية عادة الكسل واستمرار العيش اللذيذ على حساب موارد وجهد الآخرين ، كما أن الواجب يقتضى تجديد أشكال تلك المعونة وتطوير اهتماماتها وترشيد مساراتها مثلا قد يلزم أن تسعى الى مكافحة تلوث البيئة بدلا من أن تصب فى أيدي أصحاب القطاع الخاص ، أو توسيع الرقعة الزراعية بدلا من ارسال دقيق القمح و سلال الغذاء الجاهز ، أو التعليم والتدريب لتحسين الانتاجية بدلا من شحن ونقل السلع والمعدات .

إن التوجه فى الإنفاق الى المشروعات المحلية والمنظمات الأهلية أجدى وأنفع
بكثير من تدفق أموال المعونة إلى جيوب كبار الموظفين .

سلسلة إصدارات مركز القرار للاستشارات

م	اسم الكتاب	سنة الإصدار
١	دليل للمدير العربي إلى صنع القرار	١٩٩٣
٢	إدارة الأزمات والكوارث (طبعة أولى)	١٩٩٧
٣	إدارة المشروعات الصغيرة	١٩٩٨
٤	تحليل مخاطر الاستثمار	١٩٩٨
٥	كيفية التعامل في البورصة	١٩٩٨
٦	حكومة الغد	١٩٩٩
٧	كيف تصبح دبلوماسياً	١٩٩٩
٨	كيف تجد الوظيفة المناسبة	١٩٩٩
٩	تخطيط وإدارة الحملة الانتخابية	٢٠٠٠
١٠	التعليم المدني والمشاركة السياسية للشباب	٢٠٠١
١١	إدارة الأزمات والكوارث (مخاطر العولة والإرهاب الدولي) طبعة ثانية	٢٠٠٢

عنوان المركز

عمارة (٢٥) شارع خضر التونى ناصية يوسف عباس -
مدينة نصر - ص.ب ٨١٣٧ مساكن مدينة نصر - القاهرة -
تليفون ٢٦٣٧٥٨٧ - ٢٦٣٩٦٥٣ - ٤٠٤١٨١٣ فاكس ٢٦٣٩٦٥٣

25, Khedr El Tony - P.O. Box 8137, Masaken
Madinet Nasr, Cairo - Egypt. Tel. : 2637587 -
2639653 - 4041813 Fax : 2639653
E-mail : ruse@rusys.EG.net



صادر للمؤلف العديد من الكتب منها:

مقاومة الحرب النفسية ١٩٦٧

القوى السياسية في إسرائيل (بيروت ١٩٧٣)

إدارة الاقتصاد الإسرائيلي ١٩٧٧

دروس في تطوير الفكر السياسي ١٩٧٨

إدارة المشروعات العامة في الاقتصاد الإسرائيلي ١٩٧٨

الكيان الصهيوني، دراسة في القطاع العام ورأسمالية الدولة (بغداد ١٩٧٨)

قرار الحرب في السياسة الإسرائيلية ١٩٨٧

صنع القرار السياسي في منظمات الإدارة العامة ١٩٧٨

مهارات التفاوض (عمان ١٩٨٧)

مبادئ علم السياسة ١٩٧٨

إدارة الصراعات الدولية ١٩٨٩

إدارة الأزمات والكوارث (طبعة أولى ١٩٩٧)

تحليل مخاطر الاستثمار ١٩٩٨

حكومة الغد ١٩٩٩

أصول العلاقات الدولية ٢٠٠٠

المشاركة السياسية ٢٠٠٠

تخطيط وإدارة الحملة الانتخابية ٢٠٠٠

التعليم المدني والمشاركة السياسية للسكان (المواطن والديمقراطية) ٢٠٠١

مبادئ علم السياسة (الجزء الثاني ٢٠٠٢)

Bibliotheca Alexandrina



0417344